

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والسير والزيارات والوارد
والفتاوى والواقعات مدالة بدلائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

الشيخ الإمام برهان الدين أبي عمالي محمود بن محمد الشريفي بن مازة البخاري

توفي سنة ١١٦٠ هـ

وتمت تصحيحه

نعيم أشرف نور محمد

المجلد السابع

المجلس العلمي

إدارة القرآن

المخطط الذهاني

أول مجموعة كاملة من العلم الإسلامي

سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعروة الإسلامية علمًا بأن هذه النسخة مملوكة لدى الجهات المالكة لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة إنكم رأيت كتاب أو تسجيل أو غيره بدون إذن كتابي مسبب من الناشر

إدارة القرآن والعروة الإسلامية

- ١٩٩٠ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان
- ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان
- ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان
- ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان - ٢٠٠٤ من الزمان

المكتبة العالمية

P. O. Box 1, Ekurhuleni 2000, South Africa.
E-mail: info@global.za.za

At Post Street
Post Net
Fax: 011 404 1111
Tel: 011 404 1111

At Main Street
Post Net
Fax: 011 404 1111
Tel: 011 404 1111

طبع ووزع في جميع أنحاء العالم

المكتبة العالمية
المكتبة العالمية
المكتبة العالمية

كتاب السرقة

هذا الكتاب يشتمل على ستة عشر فصلاً:

الفصل الأول: في تفسير السرقة، وحكمها.

الفصل الثاني: في بيان شرائط لا يجب القطع بدونها، وفيه السرقة من الأختان، والأسهار، وذوي الرحم المحرم وأنسابهما، ويحدد بيان ما يجب انقطاع سرقة، وما لا يجب.

الفصل الثالث: في الرجز بسرق شيئين: أحدهما لا يجب فيه القطع، أو لا يجب القطع فيه.

الفصل الرابع: في معرفة الجز وكيفية صحة الأخذ، ثم أخذ السارق قبل إخراج السرقة.

الفصل الخامس: في النوم بشرطه في سرقة.

الفصل السادس: في ظهور السرقة.

الفصل السابع: في التداخل في حد السرقة.

الفصل الثامن: في السارق يقطع في سرقة، يسرقه ثانياً.

الفصل التاسع: في السارق يرد المسروق على المالك، وآخره حبة المسروق منه المسروق، لسارق.

الفصل العاشر: في سارق يحدث شيئاً في سرقة، قبل إخراجها وبعد إخراجها.

الفصل الحادي عشر: في هلاك السروق واستهلاكه.

الفصل الثاني عشر: في الرجز بسرقه من غير المالك.

الفصل الثالث عشر: في قطع الطريق.

الفصل الرابع عشر: في بيان أنه متى منع قتل المهاجم والخص وأمثالهما.

الفصل الخامس عشر: في بيان من له إقامة للحدود.

الفصل السادس عشر: في المتفرقات.

الفصل الأول في تفسير السرقة وحكمها

٨٢٢٠- فنقول: السرقة التي يشترط بها تقطع شرعاً، أحد مال الغير على سبيل الخفية والاستسار والابتداء، ابتداءً بأن يقبض بحيث على سبيل الخفية والاستسار لئلا، ويأخذ المال من في يده على سبيل المكابرة جهلاً، بل استيقظ صاحب المال وأخذ المال بحكمة منه. والحكم المتعلق بالسرقة قطع اليد من الرشد، أما قطع اليد من الكفاح، وأما من لم يزد شيئاً روى أن رسول الله ﷺ أمر بقطع يد السارق من عهده لم يزد شيئاً.

٨٢٢١- واليد التي هي محل القطع اليد اليمنى، كما أن يسيرة وهي الله تعالى عنه يقرئ: السارق والساقة فاقطعوا أيديهما، وشرط أصابتهما رخصهم الله تعالى لقطع اليد اليسرى لئلا تكون اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحتين، حتى إنه إذا كان اليد اليسرى بحيث لا يقطع بها، لا تقطع يده اليسرى؛ لأن القطع شرع على وجه لا يزدى إلى تلف النفس، ومتى قطعت يمينه واليسار بهذه الصفة فقد تلفت نفساً، لأنه قد جنس منعه بقطعه، فصار النفس في نحو هذه القطعة كانهالك، وإنه غير مشروع.

وكل ذلك إذا كانت اليد اليسرى صحيحة، إلا أن الرجل [اليمنى] مقطوعة، أو هي مثلاً، أو بها عرج يمنع الممسك عليها، لم تقطع اليمنى، لأنه يظل جنس منعه الممسك، فتصير النفس كانهالكة في حق هذه المنفعة.

٨٢٢٢- ولا تقطع في اليد اليسرى عندنا حان ولا في الرجل اليمنى، وإذا تقطع اليد اليمنى في الابتداء، ثم الرجل اليسرى، ولا يقطع بعد ذلك، بل يعزى ويحبس. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: تقطع اليد اليسرى في المرة الثالثة، وتقطع الرجل اليمنى في المرة الرابعة.

حكى عن أبي الحسن الكوفي رحمه الله تعالى، أنه كان يجتنب على اللص أن يقطع يمينه على أن السارق لو كان مقطوع اليد اليمنى، أنه يقطع رجلاه اليسرى (ولا تقطع

١١٤) فخره (الرومي في نصب الرامة ٢/ ٢٧٠)، والرومي في شرحه ١/ ١٩١، وابن رشد في الفتن

بده اليسرى^١، ولم كان اليد اليسرى محلاً لتقطيع ثا جزء العدول إلى الرجل اليسرى؛ لأن ترك المخصوص عليه إلى غير المخصوص عليه لا يجوز.

٨٢٣٢- ولم يرد في الأصح بده اليسرى مقطوعة، قطع ما بقى من ظاهر روية أصحابنا وحكمهم الله تعالى، لأن من التقطع من مضمحل الرشد، وما دام مضمحل الرشد من اليسرى باقية كان محل القطع قابلاً ليقطع.

وذكر في اختلاف دس، ويعتوب: قد حكي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يقطع، قلت: لأن محلية القطع عند الظاهر، وقد قوله تعالى: ﴿فَالظُّفُورُ الْيُسْرَى﴾ ذكر الأيدي مقطوعة، ومطلق الاسم يتناول للكمال من اليسرى، ولا يتناول الناقص إلا بالإضافة، فإنه لا بد من حل الناقص تحت مطلق الاسم، ثم يكرر الناقص محلاً.

وحه ظاهر الرواية: أن الحنية ناشئة باسم اليمين لا باسم اليد؛ لما روي من قوله: من قصده رضى الله تعالى عنه، ومن حيث إنه يعم كامل؛ لأن اليد ما يكون على يمينه، ولا نقصان في اليد، إنما النقصان في اليد، وفحوى غير شاذة باسم اليد.

٨٢٣٣- وكذلك إذا كانت يده اليمنى مثلاً قطعت في (ظاهر) الرواية، ولم كانت يده اليسرى مقطوعة الأصابع، لا تقطع يده اليمنى؛ لأن قطع يد اليمين في هذه الصورة يؤدي إلى إهلاك النفس مسمى بتخريب جنس متفعة البطن. وكذلك إذا كان يدهم اليسرى، أو (أصابع) أو إصبعان من اليسرى سوى الإبهام مقطوعين؛ لأنه قد لا يقدر على الشغل باليسرى بعد ما قطع الإبهام، أو أصابع سوى الإبهام اليسرى، أو إصبعان سوى الإبهام، فقطع اليمنى، والمثاله هذا يؤدي إلى تخريب جنس متفعة البطن، بخلاف ما إذا كان المقتطع من اليسرى يجمع، وحالة حيث يجمع اليمين؛ لأن بعد قطع إصبع واحد من اليسرى سوى الإبهام ينكسر حين البطن باليسرى، فقطع اليسرى وحالة هذه لا يؤدي إلى تخريب جنس متفعة البطن.

(١) قوله من

(٢) سره لاجله؛ لأنها ٢٨

(٣) هكذا في، وكذلك الأصابع، كما في، هذه الرواية.

(٤) هكذا في، كما في الأصل، وفي، وم، أيضاً.

(٥) وفيه لا تقطع اليسرى.

٨٢٢٥- وما يذهب في هذا المقام، إننا شهد الشهود على رجل بالسرقة، ووصفوها وبنوها، فحبسه القاضي حتى يسأل عن الشهود، فقطع إنسان يده اليمنى عمداً، فتمسكه منه لأنه مجرد الشهادة لا يثبت إدانة المقتض ما لم يشهد بها ثلثاء القاضى، فالتقط قبل القضاء والقطع قبل الشهادة سواء.

فإن زكيت الشهود فلا قطع منه؛ لأنه لو قطع قطع رجله اليسرى، ولا وجه إليه؛ لأن المرحل اليسرى لم تشرع محلاً للقطع في المرة الأولى، حبسقط القطع ضرورة. وقد لم يقطع يده اليمنى ولكن قطع يده اليسرى، لا يقطع يده اليمنى بسبب السرقة؛ كيلا يؤدي إلى نفوت جنس مفعة البطش.

٨٢٢٦- ولو تم بقطع يده اليسرى، ولكن قطع رجله اليمنى، منقطع عنه القطع بسبب السرقة؛ لأنه لا وجه إلى قطع يده اليمنى؛ لأن فيه نفوت مفعة المشى، ولا وجه إلى قطع اليد اليسرى؛ إما لأنه يؤدي إلى نفوت مفعة البطش بكما لها، أو لأن اليد اليسرى لم تشرع محلاً للقطع في المرة الأولى بالإجماع. فإن تم قطع رجله اليمنى ولكن قطع رجله اليسرى، قطع يده اليمنى؛ لأن قطع يده اليسرى في هذه الحالة لا يؤدي إلى نفوت جنس مفعة البطش.

الفصل الثاني

تقضي بهان الشرائط التي لا بد منها لوجوب المقطع

٨٢٧- وإنما كثيرة: أحدها: أن يكون الماروق عاقلاً بالغاً، لأن الحد لا يجب إلا بعد وجود التكليف؛ لأنه عفرية، والعقوبة تعتمد وجود التكليف، والتكليف لا يتصوره بدون العقل والبلوغ.

ATTA - الشرط الثاني : أن يكون للسروق عشرة دراهم فصاعداً ، أو ما يبلغ قيمته قيمة عشرة دراهم فصاعداً . وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ أنه قال : **« لا أقطع فقها دون عشرة دراهم »**^(١) ، وعن رسول الله ﷺ أنه قال : **« لا أقطع إلا قريئ من المجن »**^(٢) . وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : أنه قال : كان قيمة المجن الذي يقطع فيه على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم .

ويقدر عشرة دراهم مصروية، قوم يبلغ قيمة عشرة دراهم مشروية، هكذا روى بشر
بن الوليد عن أبي يوسف وابن سماعه عن محمد بن رحمهم الله تعالى، وهكذا ذكر القنطري في
شرحه، إلا أن القنطري لم ينسب هذا القول إلى أحد، حتى إنه إذا سرق¹¹ تبرأ وزنه عشرة
لا يطع ما لم تكن قيمته عشرة دراهم مصروية، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ما يدل على أن المصروية وغير المصروية في ذلك على السواء.

ولمؤ حسنة رحمه الله تعالى فليس خصاب السرفة بخصاب الزكاة، وهذا قاله: ياقوت المير
 شخص من الغشوب من حيث القيمة، فيصرف مطلق اسم الدراهم إلى المصروف، حتى لا
 يجب التقطع بالذات.

(۱) وفي "م" : عن رسول الله ﷺ انه قال : " لا تطعم الا في الفيل او عشرة دراهم " .

[٢٦] ذكره ابن حجر في البداية ١٠٨/٢، وأخرجه الشافعي في التلخيص ١٥١/٧، وفي مسند أبي حنيفة ٦١٥/١، والبيهقي في معجم الزوائد (٦٧٤٦)، وكلهم يفتقر نظم المأثور، وقد التزم

(٣) تخريج الحاكم في مستدرک (٨١١٣) - ابن الجوزي في الضی (٨٢٧) ، أبو حنيفة في مدارج
 صولة (٦٢٠) ، والبیهقي في تنکبیر (١٦٩٩ و ١٦٩٨) ، وابن أبي شعبة في مصنفه
 ١٨٦/٣ ، والطحاوی في شرح معانی الآثار ١٨٦/٣

(۱) وانی: "حشیہ میں صرف لہر۔"

وقد قيل: عشر عشرة دراهم سبعة لأن مخفر اسم الدراهم ينصرف إليه كما في باب الزكاة. وإذا وجب تلويح تسري في عشرة دراهم يقوم بأكثر من عشرة أم يقطع القدر يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه يقوم بعشرة دراهم عند الدل الذي يروج بين الناس في الغالب لأن مطلق اسم الدراهم ينصرف إليه. ألا ترى أن في باب البيع والشراء مطلق اسم الدراهم ينصرف إلى أكثر من عشرة. وروى الحسن بن علي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أكثر من عشرة حتى لا يقطع القطع بالملك، ولا يقطع من واحد ولا عند اختلاف القومين، وقيل: هو قول محمد بن أبي ثور.

٨٢٣٩ - ولو سرق عشرة دراهم ذبوا أو نهبر حة قال محمد رحمه الله تعالى: لا يقطع إلا فيما تروج بين الناس. وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا سرق عشرة دراهم ردينة، وهو تروج فيما بين الناس أنه يقطع، وروى ابن مالك عنه أنه لا يقطع. وهو قول أبي حنيفة. وروى الحسن بن زياد عن المجرى عن أبي حنيفة أنه قال: لا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم جيلة فيما تروج بين الناس. ومن أبي يوسف - عن أبي حنيفة - أنه قال: لا يقطع في عشرة سود، ولا غلة حتى يكون وصفا.

٨٢٤٠ - وروى بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الربوبية راجعة إليها إذا كانت لا تسلي عشرة دراهم لا يقطع. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يقطع في ثلثة ذهبة حتى يكون وزنه عشرة دراهم، وقبضه عشرة دراهم. وفي إجماعات المصادر الشهيد: لا يسرق أحد عشر درهماً لا تروج بين الناس، ولكن تسلي عشرة جلاء، لا قطع لأن القطع يحتاج بسبعة دراهم تروج بين الناس. قال القاسم الشهيد. وفيه نظر، ينبغي أن يقطع كما في سائر العروض.

٨٢٤١ - ويعتبر أن يكون قيمة السرقة يوم السرقة عشرة دراهم، وإلا كان يوم القطع. ولو كان قيمته يوم السرقة عشرة دراهم، فانتفى بعد ذلك، إن كان نقصان القيمة نقصاناً تاماً يقطع. وإن كان نقصان القيمة للنقصان السبع لا يقطع في ظاهرها رواة، إلا رواية عن محمد، وهذا لأن نقصان العين مضمون على السارق، والنقصان قائم مقام المضمون، فكان العين ناقصة في وجهه، ومنه يقطع السارق، وهذا كقولنا: فأنقص السبع ليس بمضمون على السارق، فلم يكن العين ناقصة، لا حليفة ولا حكماً فلا يقطع.

وذكر القاضي في مختصره أن قيمة السرقة يوم الإخراج^(١) من الخبز.

٨٢٤٦- وذكر ابن سبابة أن يومه^(٢) من محمد إذا سرق ثوباً قيمته عشرة دراهم.

فأجده في سنة أخرى، وقيمتها ثمانية دراهم، فأنقطع.

ومن أن يومه إذا سرق ثوباً يساوي عشرة دراهم، فإنما في الغاصي وهو يسوي

سبعة لا يقطع.

٨٢٤٧- وأما بقتل كمال النصاب في حق السرقة، لا في حق السرقة منه، حتى إن

من سرق ثوباً من ثوبين يساوي عشرة دراهم يقطع لكمال النصاب في حق السرقة. وكذلك

إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس، من كل مائة درهم من بيت واحد يقطع لكمال

النصاب في حق السرقة.

٨٢٤٨- ولو سرق رجلان ثوباً، قيمته عشرة لا يقطع على واحد منهما، لأن كل واحد

منهما سرق خمسة، لأن أحد المثل محتمل للآخر، وهذا لا يقطع على كل واحد منهما

أجزء خمسة، حتى لو كان قيمة الثوب عشرة، يجب أن يقطع على كل واحد منهما، لأن كل

واحد منهما قد سرق عشرة.

٨٢٤٩- وفي النكاح: إذا أخرج من دون النكاح من البيت، ثم دخل وأخرج

النصف الباقي، فلا يقطع.

٨٢٥٠- وفي الخمار: اشبع الثمن في البيت، ثم خرج، فلا يقطع، لأنه حمار دين

في فقهه، ولا يستقر وضعه.

٨٢٥١- في نكاح بشر: قال: سمعت رجلاً يقول: إذا سرق نصف دينار مطلقاً

يساوي عشرة دراهم قطعته، وإذا سرق ديناراً، قيمته أقل من عشرة دراهم، لم يقطع، إنما

القطع في عشرة دراهم. والذي يرى من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ

أنه قال: «لا يقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم»، فلما قرأته المقوم بقيمة عشرة دراهم

لا الدينار للمقوم بقيمة الوقت، لأن القيمة باعتبار الوقت تختلف، فلو كان عشرة، وقدر يبلغ

عشرين، وقد تعبر بمائة، فبصير ثمنهم الحديث لا يقطع إلا في عشرة دراهم أو عشرين أو

(١) وفي عهد الأمازيغ.

(٢) أو يومه القاضي في شرح معاني الآثار ١٧٧٣: «وليس جيداً في الفقه» ٢٨١، وذكره
عظيم الدين في عون المعبود ٣٨١: «ومن حصر في الفقه» (١١٨) والشمس في مجمع
الزوائد ٢٧١/٦.

ثانية، وإثبات النكاح على هذا الوجه لا يستقيم فعلم أن المراد من الحديث: كذا، المقوم بالشرع عشرة.

٨٢٤٨ - الشرط الثالث: أن يكون المبرور مقبولا في نفسه، وأن لا يوجد جنسه مباح الأصل في دار الإسلام، وأن لا يكون نكاحا (أو حراما) لا يتسارع إليه الفساد حتى لا يجب القطع بسرقة المهر: لأنه ليست بمنقوضة، ولا يجب القطع بسرقة الجهر والنزوة لأن هذه الأشياء توجد مباح الأصل.

٨٢٤٩ - وكذلك لا يجب القطع بسرقة ما يتسارع إليه الفساد ومهر النكاح الرطب، وأنشبهه ذلك، وهذا لأن مفاهيم أساليب الفساد إنما يصر في الجهر، أو بدلالة الجهر، أو بالإجماع، ولا نمر ولا إجماع في هذه الأشياء، وهذا ظاهر، وليس فيه دلالة انقراض لأن النص لا يورد في الدرهم وفي نمر الجهر، والدرهم وضمن الجهر ما لا يورد في جهره مباح الأصل في دار الإسلام، لا يتسارع إليه الفساد، وكلما كان في معنى الدرهم كان الجهر المبرور في الدرهم ولذا في دلالة وما لا خلاف.

قلت: وما يتسارع إليه الفساد، ليس ظهير الدرهم في أمية، لأنه لا يرغب فيما يتسارع إليه الفساد مثل ما يرغب في الدرهم، وكذلك الجهر وأسود ليس نظير الدرهم في طائفة وانقضاء، لأنه يرغب في الدرهم جميع الناس، ولا يرغب في الجهر والنزوة جميع الناس، إنما يرغب فيها أهل صناعة، والنص الوارد في الدرهم لا يكون واردا في هذه الأشياء دلالة.

٨٢٥٠ - وأما الذهب والفضة والؤلؤ والعقيق وزج، فقد روى هشام عن محمد أنه إن سرق على تصور، التي توجد مباحة، وهو المختلط بالبحر والتراب، لا يجب القطع، وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال.

٨٢٥١ - وكذلك لا يجب القطع بسرقة القاذية، وفيها نص، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: لا قطع في السر، ذكر مسألة الفدكة مطلقا.

قال صاحب كتاب المسألة على النقص، إن كنت السنة سنة حفظ لا يجب القطع بسرقة الثمن، سواء كان يتسارع إليه الفساد، أو لا يتسارع، وسواء كان على رأس الشجر، أو كان محمولا، أو لم يكن محمولا، وإن كانت سنة عقيم، إن كان ثمنًا يتسارع إليه الفساد، لا يجب القطع، سواء كان محمولا، أو لم يكن، وإن كان ثمنًا لا يتسارع إليه الفساد، فإن كان

محذراً يجب القطع؛ لقوله عليه السلام: «وإذا أرواه أجزره عليه القطع»^(١)
 وأثبت في موضع آخر أن لتمام أهلية يجب قطع المظلم، وخواب في تمام نصير
 الجواب في الظلم، إن سرق جزءاً من مئة فقط، لا يجب قطع سو، كان طعناً بسوء إلى
 الفساد ولو لا سـ، ر، وسوء كان محذراً أو لم يكن. وإذا كانت نسبة منه حصصاً، لم يكن
 طعناً يسارع إليه القضاء فكذلك الجواب لا يقطع، وإن كان طعناً لا يسارع إليه القضاء
 وكان محذراً يجب القطع. وإذا كانت نسبة منه فقط، وسوء في ما سوى الطعام يقطع
 وفي المتن عن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: «إذا سرق في غدره، لا يسرق عن ضرورة
 وسوء، فلا قطع عليه. وبه يفتن بين الطعام وغيره. وكذلك لا قطع في مرقه لقلعه؛ لأنه
 كما يسرع إليه القضاء»

٨٢٥٢- عا في إجماع الصغير. ولا قطع في الأسرار، وهو أحد أساليب لقوله
 عليه الصلاة والسلام: «لا تطع إن سرق ولا كبراً»^(٢) ولا قطع في حبس، لأنه يوجب بصورته
 صالح الأصل في دار الإسلام، ويكون نقلاً (في حقير) في الذين لئس لا يرى لئس في دار
 على أحده لا يأخذ عنه، وأنه لا محذور على الكمال إلا أن انه يفتن في السكك ثم قال في
 الكتاب عبد الساج، لهذا دليل على أنه يقطع في الساج وهو انما، لا أن الساج لا يوجد
 بصورته، لا يوجد مدخ في دار الإسلام، ولا يكون ما فيها، إلا يرى أن من عكس من أخذه
 أخذه عاقبة ويحذر عن الكمال لا يرى أنه لا يفتن في السكك وكذلك يقطع في الفصل
 والأوسر واعتبر، «فما الساج» وفي الأوسر كلمات بعد هذا، إن شاء الله تعالى

٨٢٥٣ وإن جعل من حسب الذي لا قطع فيه، في دار كرسب أو سراب يجب انقطع
 بسوقه، لأنه لا يوجد عبور، ما فيه غير معروفه. وفي دار الخشب والقصير والبردي،
 فلم يوجب انقطع في الخشب من عكس فيه، وألوجب انقطع فيه بعد العمل بأكثره منه

(١) حرجه في صاحبه. مصنف (٢٥٩٦) من حديث عمرو بن سعيد بن مسروق عن أبي حنيفة
 فضل (٣٦/١٦) مصنف

(٢) أخرجه أبو داود في السنن (٨٢٦)، وشمس في سنن (١٤٠٨)، وناه في سنن (٢٣٠٨، ٢٣٠٩) أبيه في الكبرى (٦٦٩٧٧ و ٦٦٩٨٠ و ٧٠٠٠)، السهم في سنن
 (٢٣٥١) وأبو داود في سنن (٤٢٨٨) ومالك في سنن (٧٤٤٨ و ٧٤٤٩ و ٧٤٥٠)،
 و (٧٤٥٦ و ٧٤٥٧) روى في سنن (٢٥٩٣ و ٢٥٩٤) مالك في الموطأ (١٥٦٨) وأبو
 أبيه (٢٨٥٧٣) وعبد الرزاق في سنن (١٨٢٦ و ١٨٢٧) والطبري في سنن الآثار
 (١٧٤٢)، وأحمد في سنن (١٤٤٤)

كرمي، أو ناب، أو ما أفتد ذلك

٨٦٥٤- وفي المحققين والمصنف والبرقي، كما سمع هو جبت الفسخ قبل العمل، لم يوجب لقطع بعد العمل، حتى لو اتخذ منه حصير وسرفى لا يقطع، والمعنى أن الفسخة هي الخشيش والمصنف والبرقي لا يفتد على الأصل، ألا يرى أنه لا ينصاف بيعته - الفسخة، ولا يخرج بالفسخة من أن يكون ثلثها جبارين فاسد، حتى إن حصير يسط في غير الحرم (كما أن المصنف يفتد في غير الحرم) بخلاف الخشب، لأن الفسخة في الخشب يفتد على الأصل. ألا ترى أنه يردده فسخته سبب العمل، وألا يرى أنه يخرج من أن يكون ثلثها؟ بخلاف الحصير الجدهدي والحصير النياتي، فإنا نقول، بانقطع فيه أيضاً ويجب لقطع في الزبرجد والياقوت والمهرورج، لأنه لا يوجد بصورته مباح الأصل، وهو ليس بثلاثة، بل هو في غاية المروءة فيما بين الناس، ولي البعالي عن محمد ورحمة الله تعالى أنه لا يقطع في اللؤلؤ والياقوت

٨٦٥٥- وفي الأصل من ولا يقطع في الزجاج، بمعنى ما يفتد رحمهم الله تعالى قالوا أفراد به جوهر الزجاج، (سكسو) منه دون المصنوع منه، لأن غير المعمول من المكسور يوجد بصورته مباح الأصل في دار الإسلام، ألا ترى أنه يفتد في المكسك، ما في المعمول به يجب لقطع، لأن المعمول لا يوجد بصورته مباح الأصل في دار الإسلام، وإليه مال شيع الإسلام خوفه رادده رحمه الله تعالى وسهم من قال لا يقطع في المعمول أيضاً، لأنه يتسارع إليه الكسر فهو بمنزلة الأنثى، التي يتسارع إليها الفساد، وإلى هذا مال تسمى الأثمة السرخسي رحمه الله تعالى

٨٦٥٦- ولا يقطع في الفخ، لأن فيه شبهة التناقض، ولا يقطع في السمكة إن كان طرية لمعتين. إن كانها مائة مباح الأصل، وثلاثية لله ما يتسارع إليه الفساد، وإن كانت مائة فلعلة الأولى، ولا يقطع في الذهب من الذهب، لأنه [من] لم

٨٦٥٧- بشرط الربح، لا يكون للمسروق في المسروق من ولا شبهة ملك: لأن الفعل واحد، وهذا المعنى من حيث أنه يصادف ملك الماري مباح، فلم يكن فيه شبهة من حيث أنه يصادف ملك الأجنبي، ومع السببه لا يمكن ليجاب الحد

[illegible]

۸۶۵۹- وهي الأمل بموت الفيلسوف سقراط في السجن ، فخرج من بعده ، وروى
 عنه قسري منه من قطع ، بعض من أئمة ، جميع الله علم له ، وروى عنه وسب عنه ،
 انه روى في صاحب مناع كما يكون من رافضاه في حال من رافض السماع عنه ، انه او
 نحو غيره ، انه إذا كان من روى عن غيره ، فلا يكون من روى عنه ، وروى عنه غيره ،
 وهو من روى عنه في حال من روى عنه ، وروى عنه غيره ، وروى عنه غيره ،
 لأجل شمس الأئمة ، روى عنه في حال من روى عنه ، وروى عنه غيره ،
 ان روى عنه في حال من روى عنه ، وروى عنه غيره ، وروى عنه غيره ،
 وروى عنه غيره ، وروى عنه غيره ، وروى عنه غيره ، وروى عنه غيره ،

۹۶۶- و در این مسائل من محمد رحمه الله من رشی سری من خیر تیرا علیه
 سلام و علیکم و آله و سلم و من امر او منسب حجاب بقطع و کذلک و سری من خیر
 نام علیه السلام و هم لا یمنع من قطع و من قرا بقطع کما یجوز علیه السلام و اما
 لقوله لو دنا من امره فلا یمنع، شک در ذکر حدیث، چه آنکه سری من "الاستیصال"
 قرار نمی گیرد، لام چه نه تعارض با دیگر حدیثی که می باشد و در آن لا بدوی
 اشری لا یجلی کریم لا لاجل حدیث، و الا لم یکن معها من یمنعها من یمنعها و لا بدوی
 که معها و بقطع صادر معترض است

٨٢٦- وقد استقر في لائحة في عواصي في ارضي : كتاب من ابراهيم ، لأن
 واهو ، يحسب لأحد من اهل الحلف ، خلاصة من تاريخي ، و كتاب من ابراهيم

[illegible]

السوق ليلاء فإن كان سدها من يحفظها يقطع، وإن لم يكن سدها من يحفظها لا يقطع. وإذا دخل على السوق بهار في حانوته، وسرق منه لم يقطع، وقال في العشاش، وهو الذي يبيع الحلق البيت ما يمتعه به إبدان بهار، وليس في البيت، ولا في الدار أحد، وأخذ للثاغ لا يقطع، وإذا كان جيب أحد من أهله، وأخذ للثاغ، وهو لا يقطع قطع، وكذا إذا قسنا ما في السوق لم يقطع، والقصاف لا يقطع، وهو الذي يعطى البراهم فينظر إليها فيأخذ منها، وصاحبها لا يعلم.

٨٢٦٦ وهي الخادى، إذا كان باب الدار مفتوحاً غير محصى، فذهبها السارق حقيقاً، وأخذ للثاغ حقيقاً يقطع، ولو كان باب الدار مغلقاً، فدخل بهار وسرق، لا يقطع، ولو دخل ليلاً من باب الدار، وكان الباب مفتوحاً مفتوحاً يقطع، حتى الناس العمد، وسرق حقيقاً أو مكلفاً، وذهب سلاح أو لا، وصاحب الدار يعلم به أو لا يقطع.

٨٢٦٧ ولو دخل النهر دار إساق صاحب القشاة، وأخذ من الدار، وهو وجبتى هو بمنزلة النهر، وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول الناس، والنص لا يقطع، فإن فيها صاحب الدار، فهو يعلم به النص، وصاحب الدار لا يعلم قطع، ومن علم لا يقطع، ولو لم يعلم قطع.

٨٢٦٨ - ولو كان سارقاً كبير، سائلاً ليلاً حتى سرق مناهه قطع، معنى قوله كبير أنه دخل عليه بسلاح وفاتكه حتى حده ماله، ولو كان كبير بهاراً، فذهب به سراً، وأخذ مناهه محلبة لا يقطع، ونحو من لا يقطع في الفصلين الأصناف وكذا السرقة، فإن ركنه الأحد على سبل الحطب والاستمرار، والحطب، وجبتى ومن الدخول لم يوجد وقت الأول، فإن الأحد حصل بطريق الغفابة، لكن يستحسن في الفصل الأول، ولما بوجوب القطع، لأننا لم اعتبرنا لظنية وقت الأحد لامتنع، جوب القطع في أكثر السرقات، لأن أكثر السرقات من القيلى بصير مناهه في الأصناف، لأنه وقت لا يقطع القوت، بخلاف ما إذا كره ما ناهه، لأن السرقة بالنهار لا يصير معانة عائلاً، لأنه وقت يقطع الثوب من جهة السلطان، فإذا صار معانة لا يمكن السرور من الأحد، فاعتبر في الأصناف ما يسر لا يؤدى إلى امتناع القطع من أكثر السرقات، ولا كتمان النية.

٨٢٦٩ - الشرط السادس أن لا يكون السرقة مأذوناً بالدخول، بل يكون الذي سرق منه، لأنه لا بد من هناك السر بوجوب القطع، وهناك السر لا يستحق بالدخول مع الإذن،

۶۳ کتاب نامہ

۶۴ فصل پہلے نامہ

۶۵ کتاب نامہ

۶۶ کتاب نامہ

۶۷ کتاب نامہ

۶۸ کتاب نامہ

۶۹ کتاب نامہ

۷۰ کتاب نامہ

۷۱ کتاب نامہ

۷۲ کتاب نامہ

۷۳ کتاب نامہ

۷۴ کتاب نامہ

۷۵ کتاب نامہ

۷۶ کتاب نامہ

۷۷ کتاب نامہ

۷۸ کتاب نامہ

۷۹ کتاب نامہ

۸۰ کتاب نامہ

۸۱ کتاب نامہ

۸۲ کتاب نامہ

۸۳ کتاب نامہ

۸۴ کتاب نامہ

۸۵ کتاب نامہ

۸۶ کتاب نامہ

۸۷ کتاب نامہ

۸۸ کتاب نامہ

۸۹ کتاب نامہ

۹۰ کتاب نامہ

۹۱ کتاب نامہ

۹۲ کتاب نامہ

۹۳ کتاب نامہ

۹۴ کتاب نامہ

۹۵ کتاب نامہ

۹۶ کتاب نامہ

۹۷ کتاب نامہ

۹۸ کتاب نامہ

۹۹ کتاب نامہ

۱۰۰ کتاب نامہ

[illegible]

۸۶۶۴ وہی بخاری۔ یہ احمد الفاضل سے بخاری سے منسوب ہے۔ جس کے لیے
تقریباً ۱۸۰۰ نسخے ہیں۔ بخاری کے ۱۸۰۰ نسخے ہیں۔ بخاری کے ۱۸۰۰ نسخے ہیں۔
۸۶۶۵ وہی بخاری۔ یہ احمد الفاضل سے بخاری سے منسوب ہے۔ جس کے لیے

[illegible][illegible]

السر من ان لا يكتب من القرآن في نسخة واحدة ولا حرق من قبله
 - يكتفى من النسخ بالسر من غير من حد الردع ما كان اسلوبه انما هو
 - فلا يكون واحدا من شبه المثل في ما انسخه من نسخة (السنة كتابه) قد

ولم يوافق الساروق على ذلك فقال الوليد يصحح نفسه ثم ما من بالدين يداك صديقا
 ولا يدينه من يدينه لا كان لعلني في ذلك لا يدينه من يدينه من يدينه من يدينه
 القوم حينئذ رجع كالساروق رجعته، وانزله كالمحبوك في جهنم، ومعه ثلاث من عذابه
 ومعه اسلوك من ذلك لا يدينه من يدينه

وَمَا يَتَصَبَّرْ بِهَذَا الْغَائِبِ

۸۷۷۶- حد ذکر فی الأصل بدست قمر الصمدیه، از اس روح -۲۰ نوحه امیرة
 ثبته آرمین و لدا امریه، از اس امیرا، آفته لا یقطع فی شئ من حد حنہ فی
 حیدر رحمہ اللہ تعالی و لا یؤیضہ محمد و حنہ اللہ تعالی یقطع الا ان یتکون الخیر
 ثلثی، از آیه او لاسه و بعد ششده از الأصغر و الاحد، بدست قمری بمصہم من مصہم
 من یقطع و محرم روح شئ در رحم محرم من کرمه انب و لاحد، و کل دی و رحم محرم
 من صرحتی، و امیرا من حد و ثبته بالحد حرة قائم ثراء و نسب، و کسرة لاف، و کما دہ
 حد محرم من حد و لا

وحدوه بعد " منكم " في رقة هؤلاء معهم من بعض شبهه انما لم يكن الترتيب
للمسألة، ولا لأنه، ولا لأنه، لا شبهه الحقيقي، وشبهه الحقيقي لا يقع وحده الفصح، وإذا
قلنا، فالتب لولا، شبهه حبة ان في روج منته وج، نحن فلا، لا، لا في حبل
الزوج يباح المدح، شبهه من في حاله سب شريعه، وب كل البت بالية حقيقه تلك
في منزل كارتناك لا به شبهه منك، وإذا كان كتاب لها معتمد مدحه المدح، وشبهه
انك، وفي ردي حقه كاد ان به لاف ما فون تلك، وهذا به انشه

والله اعلم
بما
يخفى
والله اعلم
بما
يخفى

حسانى لاصيدى مر امرى الاول فكل واحد من السورى فى سورى امرى فله امره
الذخول، وهى حادى سبعة عشر سبعة الف وستمائة، فكل من كتابها من سورى ذلك، فذلك
شبه خمسة وثمانين الف فى امرى الاول فكل واحد من السورى فى سورى امرى
الامر من سورى الاول، فله هو امرى الاول فكل واحد من السورى فى سورى امرى
فكل واحد من السورى فى سورى الاول فكل واحد من السورى فى سورى امرى
الامر من سورى الاول فكل واحد من السورى فى سورى امرى

[illegible]

[illegible]

المادة 11 - لا يجوز للمدعى عليه أن يرفع دعوى استعانة بالدعوى المدعى عليها.

تقطع إذا كثر السر. بسروري من دون السروري. وجه هذه التورية أن كل (١٥) من هذه الوجوه
على كثرة بعضها بعد خلاف الأساس، فالتب من الحرمة عند سبها، وإذا حرمت فكلها حرم
بالحاجة، فبها يصح كما بعد بعضه لعدم

٨٢٨٠ - وإن سرق الرجز من امرأته، ثم طلقها، وعصت عديب، ثم رجع الأمر إلى
التقاضى، فله عس لا يظلمه لأن السرقة قبل وجوده وذهب غير موجه بقطع، فلا يوجب
القطع على ذلك، وهو ظنره، وذهب من يرفقه شيء من التلقين، وبعضه عديب، فإذا قد
يرجع في الهبة، سرته دبت، لأن منه قبل وجودها بعد موجه سر حرم، فلا يثبت
حتى ثم يرجع بعد ذلك

٨٢٨١ - أما إذا سرق من جبهة، أو سرق امرأة من اجس، ثم تزوجها قبل الرخصة
إلى الإمام، ثم توفد الأمر إلى الإمام، فأقر السارق، فالتقاضى لا يقطع، لأن تزوجها لو
كانت مقدرة سرقة معب، وحرم القطع حقيقة للثبتمساري في السرور منه إذا كان
سارقي الزوجة، وشبهه به السارقي في السرور يجب العس، وبعبه البنت بالسروى من
في السرور إذا كان السارقي زوجة آتية، لأن المرأة مخلوكة لسروى ملك الكاح حقيقة هذه
وحدث الزوجية حتى يهاجم السرور من وجهه من وجه لقامه من حيث لا عذر، وانقصه عام
حيث انقصه، بسب من حتى السارق والسرور به شبهة نسب، والسب مذهب بالحقيقة في
حيث لم يحد

٨٢٨٢ - سرق من هبة، فإن من ذهب من امرأة سرق من هبة، لا يقطع
في حرم، علم بعمل امرأة، مذهب مسطاحر الرجوع، وحينئذ تراعى الزوجة مستطفا
للقطع، لأن اثبات دعوى السرقة شبهة لشك، والسببة ثم حب سوط الحد، أما لا
يجب سوط الرجوع

٨٢٨٣ - سرق من السرقة والوصية، فإن من نوى لآخر أنه موافقها في حد
لعمه، ثم عذب بمحب الرعية لها، ولو أوصى لأحد من مخرجها، ثم مات وهي
مكروهة، لا يصح الرعية، فقد عسر في الوصية حد الموت، ولم يعتبر حال الوصية.

(١) ثبت من جميع النسخ الموجودة

(٢) وهي من حق دولة المصطفى

(٣) وهي من لماعة لا يوجب إلح

وهي السيرة التي أخبر بها

وقوله: ما يمنع من صحة السيرة وقوع حكمها بموت، وحكم ما فيه بالثبوت،
هذا الموت، فبما فيه من الموت، فإن كان موته له، أو لم يكن موته له، لا يمنع
توضيحه، وإن لم يكن وارداً في الصحيحين، إنما يمنع من وجوب القطع بهما من التوضيح
«معية الملائكة» في قوله: «فمات» فقد كانت الروح حية في ذلك الوقت، وقد كانت
قد حلت حشفة من عروق في عروق، وقد كانت له حية طرية، وبما كان عليه من
الروحانية شبه تلك السيرة في السيرة، فلها أثر

٨٢٨٤ - هو الذي ذكرنا في مسأله لسيرة إذا تروى من قبل من الإمام، فلما إذا
تروى بعد التروية إلى الإمام، فلا روحه من محمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة، وعن
أبي بصير رحمه الله تعالى أنه إذا تروى من قبل العشاء، بالقطع لا يمنع من روحه، بعد
انقضاء بالقطع بالقطع

٨٢٨٥ - وبما سرق من داره، قال أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه ينفق، وقال أبو
جعفر رحمه الله تعالى لا يقطع، وقوله: محض، محض، وما كان عليه من روحه ما ذهب إليه أبو
بوصير، فلهذا سيرة حسنة من عروته فيه سيرة، فلا يمنع من روحه من دار
أشهر، على أنه ينفق، محض

وما قلنا، ذلك لأن من كان من روحه قد رجع إلى داره، وبما سرق من روحه
وذلك ما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه
والمعنى: أن روحه لا ينفق، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه
هذا التروية بالروح، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه
في معنى البضع، وهو الكسح أو من سيرة

وأبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: قد سرقه حلت من النفس، بغير قياس على ما
سرق من داره، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه
لذلك لم يخرجه، ولم ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه
به ما، ولا من سيرة، لأن حذر حذارة من النفس، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه، وبما لا ينفق من روحه

يحيى في معنى السرقة في السرقة

وأنما إذا كان يدور على السرقة من جسد حية، فلهذا لم يرد في السرقة السرقة في السرقة
لأنه يقطع، لأن السرقة لا يقطع إلا إذا كان يدور على السرقة من جسد حية، وجه
الاستحسان، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور على السرقة من جسد حية، وجه
لأنه لا يقطع إلا إذا كان يدور على السرقة من جسد حية، وجه

٢٢٨٨ و ما يدور من خلاف حسن حية، فإن السرقة لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور

و قد سئل الأئمة السرخسي حية كالمعروف في شرح كتاب الفقه المعروف
بأنه لا يقطع إلا إذا كان يدور على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور

و ما يقطع السرقة

بيان ما يقطع السرقة، وما لا يقطع

٢٢٨٩ و ما يقطع السرقة، حية كالمعروف في شرح كتاب الفقه المعروف
بأنه لا يقطع إلا إذا كان يدور على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور
على السرقة من جسد حية، وجه، كقولهم حسن، فلهذا لا يقطع إلا إذا كان يدور

يوسف رحمه الله تعالى يقطع

٨٢٩٨ - ويقطع في المصاحف والآدمية، ويروي عنده من محمد رحمه الله تعالى أنه

قال لا يقطع في المصاحف ما لم يعمل، وهكذا يروي القتيبي عن محمد بن أبي أيوب، فإذا عمل

شيئاً قطعه قال الله تعالى ونهى يجب أن لا يقطع في المصاحف شيئاً

٨٢٩٩ - ويقطع في الخل والنسل، ورواه إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ويقطع في

العمود، والسلك، والأدهان، والنمر، والخبز، والورد، والبرعم، ورسمة الياقوت،

والعبر، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع في عصا، ولا خيل، ولا مسح، ولا

أنس، وقد مر مسالك الملح من قبل، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لا يقطع في

الخلع والفتة، ولا أنقطع في السيف، والنبذ، والشمع، والطين، والجص، والسورة

٨٣٠٠ - ولا يقطع النمل في البحر، ولا يوسف رحمه الله تعالى، وكذا في الصليب

إذا كان في معاليهم، وإن كان في بيتهم

٨٣٠١ - ولو سرق مائة صغيراً، إن كان يصر من نفسه لا يقطع، وإن كان لا يصر من

نفسه فليس قول أبي حنيفة، ومحمد رحمه الله تعالى يقطع فيه، ومن قول أبي يوسف

لا يقطع مسحتاً، وقد مر أن يوسف رحمه الله تعالى أنه سرق سكتاً فله سبعة عدى

المالية، فلا يقطع كتب يركب يصر عن نفسه، يله هذا أن يصر من قبل الرق لم يكن مالا

تكونه آدمياً، وبعد الرق يصر دية، فله سبعة عدى عدى الله من هذا الوجه

وجد دوله، وهو الرق إلى ما يصر من نفسه، ويصر ما لا يصر من نفسه، إن ألقى يصر

عن نفسه من يد نفسه، وبعد الرق إلى ما يصر من نفسه، وإذا كان من يد نفسه لا يتصور

سرقته، لأنه يأخذه جهاداً، وأما الذي لا يصر عن نفسه لا يله، وهو من يد مثله كالثوب

والثوب، فيحرق سرقه، ومن المستحب، إذا سرق عداً صغير فيه خمسة مائة درهم، وهي

أنه لو سرق سرقه من نفسه لقطعته والله أعلم

الفصل الثالث

في الرجل يسرق شيئين أحدهما لا يجب للقطع فيه

أو لا يجب القطع فيه

٨٢٠٢- الأصل أن من هو مقصود بالسرقه، إذا كان من يجب فيه القطع، يقطع بمقتضى قطع بالإجماع، وإن كان من هو المقصود بالسرقه فلا يقطع فيه [ولا يقطع]، وإن كان معه غيره مما يقطع فيه يقطع بصلته، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف ورجل الله تعالى يقطع

٨٢٠٣- بينه من ذهب أو فضة فيه ثريد، أو مبيدة، أو مائة سرقة إنسان، فوجه قول أبي يوسف إن الذي قد إدهم يجب له القطع بالحق ربهدهم، حتى إياه منصرفاً يجب فيه النسخ، ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن الإدهم مع بدنه وف وهو المقصود بالأحد، فإذا لم يجب القطع فيما هو الأصل، كيف يجب بوجهه؟ اللهم؟ وعلى هذا إذا سرق صبي حراً، وعلى من له مائة مثقال، فلا يقطع سواء عبد أو على أو من يعلم لأن الخلق تابع لأصغرهم حقلاً، لأن الصبي إنما ينفخ في نيرانه، والربيع مع نعبا حبه، ولا يقطع في التبرع فكذلك البيع، وهذا صحيح لإسلام ربه الله تعالى مسألة العبي في سرقة من غير ذكر خلاف

وذكر القنذوري في سرقة أن علو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقطع، وعلى قول أبي يوسف يقطع حال القنذوري وقالوا جميعاً، إذا كان الصبي الحر مجرم ويكفر، فلا يقطع بالإجماع، وإن كان عليه حلق، لأن له بدنه على نفسه وعلى ما هو تابع له، فكانت عليه حداً، فلا يتعلق بالقطع

٨٢٠٤- على حد السرقة مصحفاً فيه كواكب من ذهب، مائة مبيع عشرة دولهر، فلا يقطع عليه بالكتاب أو من يعلم، إلا زيادة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، لأن الكواكب حارث تبعاً للمصنف، ولا يقطع في التبرع، فلا يقطع في البيع بقاً

٨٢٠٥- وفي استنقار سرقة كلباً في عقد طوق لصب مائة درهم، لم يجمع، لأن

[١] كتاب من ج ٢ كتاب السرقة

[٢] ما بين القنذوريين من الأصناف والبناء في قوله وف

[illegible]

٨٣٠٧- وفي ٢٠ أبريل ١٩٠١، روى الحايك في أحد المخطوطات مسالمة خترة عن قطع قال
سبحر الأكمة الحمد حسبي حسب الله تعالى في شرحه (١)، ويرى الحايك في أحد المخطوطات
الشرح في المخطوطات كما يقطع في حقه نفسه.

١٣٥٠- وفي صباوى أمي صبر قشت الأمازيق ففعلوه وحبسوا مائة سبائين عشرة لا
يقطع لأن هذا الصبر عبد من جهة القشتية [أما حسب ابن سبؤك فمما رواه في تاريخ الكواكب القدي
محمد بن أبي طالب قال: قد راجع في بعض من في وجهه ١٠٠ سنة ثم لم يزلوا فيها
ووجدوا في بعض من ١٠٠ سنة في الجوارح المصنوعة ففعل

[illegible]

فان يوردت ۱۰۰۰۰ لری و علم ۱۰۰۰۰ قطع و در آن علم لا قطع ۱۰۰۰۰
و حدیث ۱۰۰۰۰ لری و حدیث ۱۰۰۰۰ قطع و حدیث ۱۰۰۰۰ لری و حدیث ۱۰۰۰۰ قطع
و حدیث ۱۰۰۰۰ لری و حدیث ۱۰۰۰۰ قطع و حدیث ۱۰۰۰۰ لری و حدیث ۱۰۰۰۰ قطع

۸۳۱۰ روح سرور برآوردیده مال، از حجاب، از یک بهبه مال قطع علم به قولم

۱۹۹۱ ز. و. خورشید مکیا سر

٢٠٠٤

١٤٢٥ هـ / ١٩٠٤ م

[illegible][illegible]

وهي موافقة بشر من أبي يوسف وحقه الله - تعالى - أن لا يؤخذ بحديثه رحمه الله تعالى
 رجل كان في كفة أحد الطريقين، فلما كان غدر من حرج لم يقطع، وإن كان أدخله
 في الكرم وغدره يقطع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: قد كان مؤثراً ولم يقطع والله سبحانه
 وتعالى أعلم -

وكانتصل بهذا الفصل:

٨٢٢٢- إذا أضحى الدار في أن يخرج سرقة لا يقطع، وهذه سأل في الحاصل على
 وهو - إذا أضحى سرقة من بيت مفرد، فإنه قبل الإخراج، ومن هذا الوجه لا يقطع لأن عدم
 السرقة بالأحد والإخراج من الخزانة ولم يوجد الإخراج أصلاً، ولم يوجد لأحد معنى، لأن
 ليس في يد الثالث، مع أن السبب يكون في يده أيضاً

٨٢٢٤- وإذا أضحى من بيت من بيتها بيت، وأخرج من صاحب الدار، ولم يخرج
 من الثمن حتى أحد، وفي هذا الوجه لا يقطع أيضاً، لأنه لم يوجد لأحد معنى، ولم يوجد
 الإخراج من الخزانة، لأن الدار كلها حرز واحد

ولما أضحى من صاحب دار أسكن على بيت ولم يخرج من الدار وفي هذا الوجه لا
 قطع أيضاً

٨٢٢٥- وفي كتاب إنداد كيم، فيما مضى وما زال، وفي كل مقصور أو سكن على حدة
 كدار مخرج، وكدار غائب سحاري، فسرق رجل من مقصورة، وأخرجها إلى صاحب الدار
 فبيع، لأن الإحداد وجد من كل وجه وكذلك الإخراج من غير الدار من مقصورة خور
 على حدة، وما زال كل مكان محروك بمقصورة لا بالدور، فكانت هذه المقصورة بمنزلة محال
 مختلفة وعلى هذا لو أضحى إنداد من أهل هذه المقصورة على مقصورة، وسرق فيها شيئاً
 قطع وفي الدار أسكن على بيت، إذا كان في كل بيت سارق سرق من أهل البيت
 من بيت آخر شيئاً لا يقطع وما بعده، لا لما أتت

٨٢٢٦- وله مرات من دار سرقة، وفي جالي حرج الدار، ثم خرج وأخذ سرقة،
 فقطع عند علمائنا، رحمهم الله تعالى منعاً، ولو أخذ في دار حتى لا يمكن الخروج والأحد
 لا يقطع، (سوجه في ذلك) أحد السارق إذا يتم إنداد له ذلك صورة ومضى، وأخذ
 فسرق مثله، لا يقطع منه الأحاد، والقصة إذا ثبت حال قيام لأصل، فلا بد من قيام
 أصل لأحد حتى يثبت منه بغيره

[illegible][illegible][illegible]

وهي القفا، ر غير مغطاة، ولها أن لها حيازة الجذع من السطح مع اللدغة ووردها
مغطاة من علته الغض، وهي التي يـ... .. الخاضع له وحمل
منه في آخر الجذع كعب الصنع، لأن المدحوظ ليس بمغصود بقية، بل بالسوداء كالجرح
وهو وجهه ولها لا يرى من راحته في حذو اليد، وأختها يـ... .. أو الخاضع له في

الفصل الخامس
في قوم يشركون في السرقة

٨٢٢٢- قال، محبب رحيه، المذنب إلى في الجامع الصغير في الرحا، يندخل في دهر رجل، فيؤتى رجل منهم أحد مائة وحملة، فإنهم يهبطون استحياناً، وذكر هذه المائدة في الأصل بـماره، حري معاد حماه وحموا، رجل، يحموا الخ، وحموه وحسوه على ظهر رجل، ومنه، وكان هو الذي خرج به، قد خرجوا به في مودة فتموا استحياناً، لأن هذه سورة معهم، ثم يرد المرفوع إلى مؤثر بعضهم أحد الخ وحسوه، والعرض يكونون وحسوه، ثم تعود لما قبله، ثم يرد إليه، فلم لم يحجب أنفسهم عني، أي، من عذاب القطع.

٨٣٣٣- قالوا: هب إذ كان الأحد وأخبر عن يوجب عليه انقطاع عند الانحدار، وإنما إذا كان، فالحاصل والاحد من لا يوجب عليه انقطاع عند الانحدار، لأنه كما حسبنا، لم يوجب له لا يقطع واحد منهم، لأن هر من هذا المقتضى مع الحمل، والاحد، فإدراكه يجب عليه على من هو أحد، كعب يجب على من هو شيء؟

ولما كان ما يرى من احمى واحد من الكبرياء، فكذلك الجواب على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع على واحد منهم وقتل ابي يوسف بحسب القطع بالا على الصبي في اللجوف، فكر القدرى هو ابي يوسف رحمه الله، وكثير من العيون هو ابي حنيفة مع ابي يوسف رحمه الله.

ووجه قولهم: إن ظاهره هو الأصل، في ما ذكرنا من إيجابه من حيث هو، بعد بطلان حكم الأصل، في بطلان حكم البيع ضرورة، وإذا كان الحكم عاقلاً بالثبوت، فلا حيل في الأصل.

والأصل في البيع هو منع وسقوط حكمه عن الشيء لا وجوب خروجه عن خبره.

وأما حبيبته، رجعته لله تعالى قال: 'المحبي من كل شيء واحد، وبعد أن كنت أسمىه في فعل
وأحد اسمه، فيبعد عن اسمه كالأخفى، ولطافتها اشتراك في النفع، قال: وإنما عملوا النفع
علي ظهر دابة، وبما هو حرم، أخرجت النفع عن الحرم فطعموا، لأن فعل القليلة يصيب إلى
الساكنين، وحالهم أحرجه، بأنفسهم يحذف احتمال على جنونهم بعد من

٨٣٣٤ و مر ال اشارى لم يسق الاذايه بنسبه . بل لكن ختر سم الالهه بعصها ردهب الى بيت القري من حرج ال . رى في لكه او خلفه فلا قطع على الساري ذكره عفا نفعه

هي «أبوى أهل دمرد» ومن «دمرد» وقتل أبر حقه رحمه الله تعالى من هي «أبوى» رحم
محرم من السرقة منه، «أما شارك مع غيره» في السرقة لا قطع على رحم ميمما وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى «إذا شارك من العبيد والمحرم» ولا يدر من لا يدر من لا يدر من لا يدر
أحدهما شركا للمسرور منه في الشاع، فإنه لا يجب القطع على رحم ميمما بالاحتمال فقد
فرق أبو يوسف رحمه الله تعالى بين العبيد والمحرم وبين الشريف

والعربي أن «أهل السرقة» سببه قه قهصلا، فإنه يأذونه من «الاحد» طم يكن فعل
الأخر فبشاشاً مروج

بشاشات العربي والعرب «أب فعل كل واحد منهما سرقة» وقد انع وجوب القطع على
أحدهما يعني احصاه، فصح على الآخر

العصا السادسة في ظهور السيرة

٨٣٣ - بعد اليربوعه بالسيرة يحاط بها بأحد أمرين : فإما أن يكون السيرة
كان ظهورها بالادارة ، فالقاصير يصلها عن نهاية السيرة ، وبين ذلك ، فالعصا يصلها عن
تسريه ، وان السيرة لا يتم بغيرها ، لا يجد القطع سيرة ، فان كان السيرة
كانت السيرة يصلها عن جهة ، فان لا ، في الأثر لا لا يجد السيرة ، فان كان السيرة
صلها عن مقدار ، فان كان السيرة عايشا من جهة ، فان كان السيرة
مجلس السيرة ، فان كان السيرة ، فان كان السيرة ، فان كان السيرة
السيرة ، فان كان السيرة ، فان كان السيرة ، فان كان السيرة ، فان كان السيرة

ثم يسأل : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟

والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟

والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟
والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟ والسيرة : ما هي السيرة ؟

٨٣٣٦- وردا أن السيرة، سم رجع. صح. حوكة ولا يقطع، لأنه حد وجده على خاشعاً بالقر، يهضج أن رجوع فيه كما في حد الز. بوصبه ان الرجوع عن الإقرار شئ شبه الكذب في الإقرار، تكون الإقرار محتملاً للصدق والكذب، ولا يحد لا يستوي مع نسبة. وإذا أقر بالسيرة ثم هرب، فإن كان في حوزة لا يبيع، بخلاف ما إذا شهد عليه بالشهود بالسيرة، ثم هرب، فإنه يبيع في حوزة ويقطع، مع أن هربه يورث نسيه كذباً في شهادته، لأن هذا النوع من النسيه ليس عليه قبول الشهادة، إذ لو كان مائة ما فسدت شهادته أبداً، بحال الإقرار

٨٣٣٧ قال محمد، و٨٣٣٨ قال في الجامع المصنف، راجعاً لأول مسألة ما ذكرهم، ثم قال أحدهم، هو، س. لا يقطع واحد منهما، أن الذي قال هو غلط، فإنه رجع عن إقراره، وأقر رجوع في حد الدرب صحيح سقطه فحد على ما ذكرنا، وأما الآخر فلا يقطع فحد سقط عن الرجوع بعد نوبت شرعة في حد سيرة، لأنه أقر بالسيرة واحدة شرعة في حد، فيصير ذلك شبهة في حد غير الرجوع، فيسقط عنه القطع أبداً ويستثنى أن قال أحدهم، هذا القائل قبل انقطاعه بالقطع، وبعد انقطاعه قبل الانقطاع، نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الأصل، وهذا لأن الانقطاع في حد الحفود نسباً بالإحصاء، فصور وجوده. وقال قبل الانقطاع، كما جرد هذا قبل انقطاعه

٨٣٣٨- ورد أن أحدهم فقال سيرة، إذا، وفلان من بلاد هذا القصد الذي في الحديث، ذكر محمد، رحمه الله تعالى هذه المسألة في الأصل، وحديث عمر وحيث، إنما أن صدقته الآخر. مع هذا الوجه يقتضي الإجماع، لأن الآخر ما صدقته صار معترفاً بالسيرة، ولو لم يقر بالسيرة يندب، وهذا هو المروي عنه، ليس بهما لفظاً، كما هنا

وإن كذب الآخر فهو عيب وحيث الأول أن يقول ثم سرق، والنوبت ثوباً، وفي هذا الوجه لا يقطع عن واحد منهما الإجماع، أما الذي قال والنوبت ثوباً، فإنه لم يقر بالسيرة، وأما الآخر فلا، فكل سيرة ما قال النوبت ثوباً، فقد أقر بمقرر بالشركة في هذا النوب، وصح إقراره. لأن سيرة، لأن النوب في حدها وصدقته الآخر، بس حقيقة الشوك، فإذا كذب الآخر بسبب الشركة في المروق، فإنه كان له، حد، وكان كما أقر أنه سرق هذا النوب من فلان، فأنكر مروقاً منه نصف النوب للبارئ فقال للبارئ نصف النوب لك، وأنكر الباري ديت لم يقطع؛ لأن المروق منه لم يسرق بالسيرة في النوب.

يلم صده الب في بيت انسرك حقيقة، فإنكم بصدقه تلب سببة السرقة، فكما هيها
وإما أن يكون لم أسرق ولا أهدى الثوب ولم يهد توجه اعتلوا، قال أبو حنيفة
ومحمد وحميد الله تعالى يقطع المقر، قال أبو يوسف أحب إلى أن لا يقطع المقر.
وأنكر لا يقطع إجماعاً.

٨٣٩ - وذكر في كتاب حدود مصالاة من هذا الخبر فلان، الرجل إذا أقر فقال، ريب
بعلات وفلان حاضرة، لم يكره، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب الحد على المقر،
وقال أبو يوسف ومحمد، رحمهما الله تعالى يجب، وهو حجة رحمه الله تعالى فرق بين
السرقة والربا، ومحمد سوى بينهما، وهو يوسف فرق، ولكن على عكس ما فرق أبو
حنيفة رحمه الله تعالى.

٨٤٠ - وأما بالسرقة عند القاضي فيقول سرقت من فلان، ووصف سرقة فلان
تحت قطع مستحسناً، ولا ينظر حضور، ثم تلب ومصدقه المقر وفي القدوري أن على قول
لمن حجه ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقطع، حتى يقرر مسروق أنه يطلب بها، وعلى
قول أبي يوسف يقطع ولا ينظر حضور المسروق منه، وهو امر به سرقة فلان من فلان ألف
درهم، قطع المقر من قول أبي حنيفة الآخر، وهو هو من يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى، ولا ينظر حضور شريكه.

٨٤١ - قال محمد، رحمه الله تعالى. عيذ رجل من يده عشرة دراهم، أقر أنه سرقها
من هذا الرجل، وحلف على رجهين الأول أن يكون العيذ ممدوداً في التحلوة، لو كان
مكتوباً أو على رجهين، إما أقر سرقة منتهكة، أو سرقة لادعة، وفي روجهين يصح إقراره
في حق القطع والحد، يقطع به الممدود، ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق منه
قائماً.

٨٤٢ - وأما من أنكر السرقة منتهكة، أو سرقة ممدودة، أو سرقة منتهكة صح
إقراره في حق القطع، لأن الإقرار بسرقة منتهكة إقراراً بقطع، ريب بغيره مثلاً، فإن
الضمان لا يجب إذا كانت السرقة منتهكة، وإقراره بغيره على نفسه، على غير صحيح.

٨٤٣ - وإن امر سرقة من هائم يمينه في يده، فإن صدقه على يقطع ويرد المال على
المسروق منه، لأن السرقة هي حر القطع يمين إقراره به، بصدق أبي يوسف، وفي حق المال
يمين بصدق المولى، فحصر بما لو تلب باليمين، وهناك الجواب كما قد.

ووجه النطق، فهذا وجه النطق لا يجب الفصل، والثانية الأولى لا بد منها لغيره بحال.

٨٢٨- ولو قال: سرت مائة لا، بين مائة، ثم بقطع وحصل المائتين، يرميه بما
 ادعى المدعى منه ماثلين لأنه لم يسمعه مائتين ورجع عب، ولم يصح الرجوع في حقه
 الصانع فوجب له المال بتمامه، لا يقطع، وأما بعد ح لا راربه، فإنه مائة لا باللفظ لا
 بمتعتها

٨٢٤٩- وهو قال أنباء في هذه النوبة، وقع القفاف ولم يوثق وكسر ثوب قطع. ولو
قال أن سارقاً عدا النوبة، مع القفاف، وثقة ويصعب اثبوت به قطع، لأن كلامه في المسألة
الأولى على السرعة له صيغ، كأنه قال، سرقت عدا النوبة، وفي مسأله الثانية كلامه على
السرقة في المسمى، كأنه قال أسرقه مثله إذا قال أن قاتل ربه، معه ثلث ريقاً، وإذا
قال أن قاتل ربه، معه أخته، وبعض هذه المقتل قتل في نفس المشرقة

٨٢٥٠- وأب د ٩٩ ظهور السرقة للشهادة، وإيه يسرط شهادة حبيب عديلين: ولا
يكني شهادة أسماء بانورادمن، لا بي حق تقطع ولا بي حق أصلا

٨٢٥٦- وأما سباده الساء مع الرجال فهي مقبولة في حق من عداها غير مقبولة في حق النقص؛ لأن النقص حيد، ولا مدح لشهادة النساء في الحدود. وكذا الشهادة على الشهادة في التبرئة، قليل من المال ولا تقبل على القطع؛ لأنه شكك فيه شبهة يمكن الاحتراز عنها، وهي شبهة شكوك هذه الكلا في موضعين، والحدود لا تثبت مع شبهات

٨٢٥- وقد شهد رحلانا هذا لا بدقائنا، فالقاضي يعرض القضية على القضاة والقطع
جميعاً ويسأل القاضي السامع عن صحة التهمة، ثم يسألهم عن التوريق، وهم
جوابه، وعن صفاته، إذا لم يكن التوريق حاضراً في محله، فإما إذا كان حاضراً في
محله لا يسألهم عن التوريق، بل يسألهم عن التوريق، على نحو ما قلنا.
في فصل الإقرار، ثم يسألهم كيف سرق؟ ويسألهم عن المكان أين سرق، ويسألهم عن
الوقت أيضاً، طوياً، أنه لا بد من التهمة، وتقام التهمة في التوريق مع القطع بالية، ويسألهم عن
التوريق منه أيضاً، فإما في فصل الإقرار، فهذا يتألف من خمسة عشر حرفاً، انتهى التوريق
بالعدالة، قضى عليه بالقطع، وبأنه يعرض القاضي المهود بالعدالة، فإنه لا يقضي
بالقطع ما لم يعرف عن حبه، فهو لا يسأل عن الحكر، بل يحبس السارق في أن يظهر

والفرق: أن السرقة من العائب وقعت حرجة لمعظم الناس لأنهم إذا حصر، وشهد عده الشهود، فإنه يستوي منه القطع، فإذا وقعت حرجة للقطيع، فلهذا الشركاء فيما بينهما في فعل السرقة لا يورث شبهة في حق الخائض

فأما السرقة من لأب وابن أو من وقعت لأبي حبراً^(١) موجه بالقطع، فذوت ذلك شبهة لعدم الإيحاء في حق الآخر بسبب الشراكة، لأن الشراكة تخصص لمساواة، فإذا لم تثبت المساواة حقيقاً، نبت شبهة المساواة بسبب الشراكة، ونظير هذا في العتب

٨٤٥٩: إذ شهد شاهدان على رجلين أنهما سبوا غلاماً عبداً، وأخذوا غائب، فإن يثبت الحاضر ويثبت لو كان أحدهما عبداً، والآخر مطلقاً لا يثبت العابد، وما اعتدوا إلا من حيث إن فعل العائب، ابتداء موجه للفعل، فهلم الشراكة بينه وبين الحاضر في القتل لا يورث شبهة في حق الحاضر، أما فعل مطلق لا يتعذر موحناً معقل من حقه، إذ في ذلك شبهة عدم الإيحاء في حق العابد بسبب الشراكة

٨٤٦٠: ومثل بين من يدعي أنه شهد كافر على كافر ومسلم سرقة من، فإنه لا يطعن الكافر، كما لا يقطع المسلم وإن كان هذه الشهادة حجة في حق الكافر، لأنها لا تعجبه في حق المسلم، وهذا قال لا يثبت الحاضر، مع أن هذه الشهادة لا تقبل في حق العائب

والمرى بأن شهادة الكافر ليست بحجة فيه من حق اسمه أصلاً، فتشبه شبهة العلم^(٢) كونها حجة من حق الكافر لشراكة، لأن هذه الشهادة قامت على سرقة مشروكة، والشراكة تخصص للمساوي، أما ههنا هذه الشهادة في حق العائب حجة، ألا يرى أن حصر العائب وشهادته عليه بالسرقة تثبت السرقة في حقه، إلا أنه لم يجب العمل بها في حق العائب لغوب سرقة وهو الإقرار ولو لم يكن حجة أصلاً في حق أحدهما، تشبه شبهة الطلاق في حواله الآخر بسبب الشراكة لا حقيقة الطلاق، فإذا كان حجة في حواله الآخر، ولكنها لم تقبل لقوات السرقة، يتمكّن من التنبه في حق الخائض دور ذلك ليكون شبهة التنبه وطبيعة شبهة لا تمنع الاستدلال

(١) بين المعنيين ما في الأصل من اشتراك في السرقة

(٢) تشبه في ح

(٣) يمكن في النسخ لثابتة التي من حد عبداً، وكذا في الأصل لعدم مكان عدم

محصرها، وأدعو السرقة، والعاصي لا يصحني برد الخاف عليهم، إن كانه مثالاً فقط، في يد
شاي عالم يضم، السه، والسرقة ما ذكرنا

والأمر حمله الله تعالى أن القطع وقع عن السرقة منها، فلا يقصر سبأمو
السرقة كما هو محصور، حمله و محصوراً بيان أن القطع يقع عن السرقة كلها، إلا عطف
واحد، فيقطع عن الكل في قسم الله تعالى؛ لأن الذي من مسم يعظم بهائر السرقات
يجب أن يجمع بوجه سرقة هذا الخاص، فإذا ثبت ثباني من السرقة، السه يظهر للقاضي أن
القطع بوجه الكل، ويرجع، وكذلك إذا جحد غير سرقة ومصرط الخد، كان الخد عن الكل،
وكذلك في الباب، وشوب محصر، والقسم ما ذكرنا، قال عبد كاسب السرقة فاقعة، وها
الإمام على أنه يجب، أن يقطع لا يجمع رد السرقة، لا يجمع، بعد هذا الباب، الله يدعى -

(١) كذا في الأصل، هو ظ. سائر المتعلق وقع عن السرقة منها أن السه فاعلة على الحقيقة من
قسم الله تعالى، ويجمع سبأمو حمله تعالى، ولا يجب بوجه سرقة، كلها لا يجمع واحد. ج

الفصل الثامن

في ساروق بقصص على الموقفة فيسوفه تاليفاً

٨٣٦٨- قال مجيب: حجة الله تعالى فيسوف صري بوجه، ويقع منه فيه ورد ثوب على
 لثامه ثم عدد سره من براء أخرى: «الأناس ان عصم نأ» به أحد السابق وحجة الله
 تعالى وهذه المسألة براء، ومن السامعي وحجة الله تعالى به، على مسألة حارب ان انقطع على
 يسط حجة السروش في حين انبار في الرد على بلفظ حتى لو ذهب في بلد او سلكه
 لا يملك عليه، ان اردو عند لغوهم إلا ان السامعي بلفظ نصيب انهم وهو
 الرد عليهم أن ذلك يقع بوجه سببه، واحد يخرج بالسياس

وعند السامعي حجة الله تعالى انقطع لا يسط عليه سرور في حين السروش في
 الرد، فيصير ان المقطع هذا الرد لا يورث سببه، وبسألني كلامهم حيث سألته بذلك ان
 براء الله تعالى.

ولم سره على لا يقع به ورد على ذلك، فحج الله، وحجته بوجه. ثم مرقة
 تاليف قطع وكذا في سرور صري أو قطعه كسب قطع، ورد اسرور على لثامه
 المالك براء، ثم سألته بآية قطع كذا في كثر عن قطع فيه، ورد على ذلك قصصه المالك،
 وذهب المالك فيه صمد، أو أمده الحاصد في قصص بقطع من لثام، فذهب السامعي
 وسره قطع تاليف، أن عن السامعي الأبري في قطع حتى يعصوب منه وجام قطع إذا
 بورت سبه في ذم الله ان في قطع فيه، لا في سببه آخر

٨٣٦٩- قال الساروق: حجة الله تعالى ولو سرور ثوب خرو قطع، مع بقصص صري
 تقضي لم قطع، لأن مد صر لا قطع حتى لثام، لو حد، ان يعاصب به سره صام
 السامعي، ونوعه على لا قطع لأن حر لم يعصوب منه قطع لثام، وإن ماره بدل شعير
 ٨٣٧٠- وفيه بقصص في سرور في سرور وقصص فيه، ثم ردّها على تاليف، فذهب في

(١) في م قصص المجيب

(٢) قصص م

(٣) وفي م م لم يعصوب لثام الساروق

المقتول ولقاء، ثم من الولد قطع، لأن الولد عين، ثم سوي لدى قطع فيه

(٨٦٧) - من قطع من غير، ذلك لعين على الثالث، وهو له ثلث من إسناده، ثم

شبهه، فعاد السارق، وسرقه ثانية، ثم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه مسألة في الكتاب،

وهذا لجهلنا بفتح جميعهم لله تعالى، في مشايخ العرب يقولون لا يقطع، لأن العين إذا

بطل حكمها ذهب إلى السب، فهو لائم من حيث الحقيقة، الاسم، فيمكن سبه بغير

القيمة، لقيام قطع كما في القطع

ومشايخ من وراء السراييم يقولون بقطع، لأن العين حين لم يكن منبذ لا حقيقة وحكمًا،

كأن اتسب به سب به القطع نسبة سبوه انقيصه لا حجبته سبوه القيمة، وإذا كان فائسًا

بحقيقة وتلك حكمًا، بسب من اتسبه دون ما لو كان فائسًا من كل وجه، وبغير ذلك إلا شبهه

الشبهة، وشبهة الشبهة لا تحجب استيفاء السب.

الفصل التاسع في السرقة يرد السرقة على مالك

هذا الفصل يشتمل على ثلاثة وحده

٢٣٥٢- الأول ان يرد سرقة السرقة على المالك في الواقعة من (مأمومي) هذا الوجه لا قطع من لساري، سبب السرقة عليه السرقة ومن يتهدد به من المالك يتهدد به قصره، وأما اذا شهد فلان السهاده على السرقة لا عمل بدون دعوى، لأن السهاده بالسرقة شهاده مثل لساري، السهاده بالان لا يسمح بذلك الدعوى (دعوى السرقة من المالك) وما جعل له مال لا يبيع لأه لا يبيع منه إلا بالاعوان والجمع، والمسرودي منه حصر من القطع، وصحة دعوى السرقة من حيز القطع ودعوى أجنبي آخر سواء شتم لا قطع بدعوى أجنبي آخر، هكذا دعوى شتم دعوى من أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوله: ان صاحب القطع على لساري في هذه الصورة، ما كانه هو يوسف فيمنه وما ذكرناه مسجود، وسأني المأني في فصل المتعدي

٢٣٥٣- الوجه الثاني ان يرد السرقة بعد ما رجع السرقة من الأمر إلى الإثم، وشهد لا يرد السرقة، لأن الإثم ليس له يقطع شهادتهم وهذا الوجه لا يرد، وجهه وجهه الله تعالى في سرقة من الكمال، ذكره الكوفي في قوله: انهم لا يقطع بالقطع ماضياً، لأنني لم أحسن، نفس منه لا قطع، وبما أنتم حسن ذلك، لأن السرقة لا تظهر عند فقاصي ما هو حذو، على خصوصية غيره، وهي خصوصية مالك، فلو أصبح النصف، وما يصح سبب رد السرقة من حيث ان يرد مع الخصم، ولا وجه له دعوى أجنبي آخر، ان يرد السرقة على مالك في هذه الصورة، لا عليه المصوره، لأن يرد في هذه الصورة معني له بصورة، لأن المصور من خصوصية المالك الاسراده، وخصوصية المصوره بالنسبة، والشئ يكون غيره، هذه، ان دعوى المصوره التي هي مبررة هذه الموضع، وبما ان ذلك قصر، لأنما تميز حصر حده الله تعالى

الوجه الثاني ان يرد السرقة خصوصية مبررة، وذكر ان دعوى المصوره، وهذا الوجه لا يرد، وهو ان النسب ياتي اسراده للمصور، والخصوصية من حيث القصد، لأن القطع من الله تعالى، وفيه يرد في العبد لا يشترط الدعوى كسافي حده الرب وعبد شرب

الحمر، لكن سرق ندرى في الاستفاء، لأن سرق وجوب القطع بعد ما انصر على سبيل السرقه، والتمهاده على أحد ما ان العير لا تسع بقول ندرى، المأخوذ منه، كما في القصة^(١)، شرط المحصوره عند سماع اليه يظهر سب وجوب القطع، وبعد ما سمع اليه وظهر السرقه، لو شرط المحصوره شرط لأجل القطع، والمحصوره ليست بسرق لأجل القطع.

٨٣٧٤- والوجه الثالث: يرد سرقه بعد سماع اليه، وبعد القضاة بالقطع قبل القطع، وفي هذا الوجه لا يمنع القطع المستعجل؛ لأنه لما لم يمنع القضاة المستعجل الرد قبل القضاة، فكذلك لا يمنع الاستعجال بالرد بعد القضاة قبل الاستعجال، هذا إذا رد السارق على المسروق منه، أم إذا رد على ولده، أو على زوجته، أو على والده، فهذا الفصل مع فصول أخرى تأتي في فصل المتعزبات

٨٣٧٥- وفي الأصل: يغوب إذا رجع الأمر إلى القاضي، وأمر السارق بالسرقه، والسرقه في يده، رد على القاضي على صاحبها، وطعن به السارق؛ لأن السرقه قد ظهرت عند القاضي بظاهر حجة، وهو الإفتراف على حصوره معتبره، لو امتنع القطع إنما يسع بسبب الرد على الثالث، ولا وجه إليه لما ذكرنا.

وتماحصل بهذا الفصل:

٨٣٧٦- إذا ركب المسروق منه السرقه من السارق بعد النص، يقطع، قال محمد رحمه الله تعالى: رد على القاضي على السارق بالقطع، ثم إذا مسروق منه وعيب السرقه من السارق قبل استيفاء القطع، رد على من القطع

قال القسوقي في شرحه: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان بعد الشرائع لاستيفاء القطع، وهو قول السامعي رحمه الله تعالى، والحججه لأبي حنبله ومحمد رحمهما الله تعالى أن السرقه على اعتبار الهبة يمكن معها، أو في بعض أحوالها نسبة الإباحة، فيمنع استيفاء القطع بحديث المشهور، وهو ذكره عليه الصلاة والسلام: «أدرأو الخوذة بثياب»^(٢)

(١) وفي نسخة: كما في الأصل

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٨١٩٧ و ٢٨٤٩٣ و ١٢٨٥٠٢، وذكره السامعي في قضاة القضاة ١٢٨/١، وأخرجه الأصمعي في حلية الأولياء ١٠/٩، وذكره ابن كثير في تحفة الطالب ١/٢٢٦

الفصل العاشر في السارق يحدث حدثاً في السرقة قبل إخراجها أو بعد إخراجها

٨٢٧٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ، رجل سرق ثوباً قيمته عشرة ، فشق في الدرع بعين ثم أخرجه ، فهذا على وجهين الأول أن يكون قيمته بعد انقضى أقل من عشرة دراهم ، وفي هذا الوجه لا يقطع ؛ لأن السرقة تمت على ما نور الثمن
٨٢٧٨ - الثاني أن يكون ثوباً قيمته عشرة دراهم ، وفيه على وجهين أيضاً الأول ، أن يكون ثوباً حدثاً ، وفي هذا الوجه إن احتار مالك ترك الثوب على السارق ، وختمه قيمة الثوب صحح لا يقطع ؛ لأن السرقة تمت على ملك السارق ، لأنه لم يفسد تلك السرقة من وقت الأخذ ، وإن غفل بعد الثوب وختمه بالثمن ، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع ، وقال أبو يوسف لا يقطع ، فوجه ذلك أني يوسف رحمه الله حلف أن السرقة تمت ، وأنه لم يفسد تلك ، فلا يوجب القطع ، ولم يتم ذلك فيه ، كما أن سرقة ثوباً سرقة بسرقة الخيل فليقطع ، ثم فسح البائع البيع ، وأبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن سرقة ذلك ، وليس للسارق من السرقة ملك ولا سبب ملك
فيما أن الشئ ليس بسبب الملك ، وختماً بلى هو سبب بوجوب القيمة ، إلا أنه إذا وجب لغيره ركب الملك لمالكه في القيمة يبرأ من السرقة عن ملك مالك إلى ملك السارق ضرورة الأمر آخر ، فلا يوجد ذلك حلاً في الجاهل ، فلا يجمع القطع .

٨٢٧٩ - وإن كان السرقة يسيراً قطع ، ويضمن السارق قيمة التماسك بالاجتماع ، فلو يوسف رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفرق بين الخمر واليسير وبين الخمر والنقصان ، ولو الخمر ، أن الخمر إذا كان حدثاً إنما يمتنع وجوب القطع ؛ لأن السرقة قد تمت وللسارق فيه "سبب الملك" (وهو الخمر الفاحش سبب الملك) ، هذا يعني أنه مدفوع ؛ لأن الخمر ليس بسبب يمتنع أصلاً إلا يرى أنه في الخمر اليسير من ذلك لو لم يذكر يترك

(١) ما بين الخطرين سائل من الأصل رأيتاه من ظ ومود

(٢) ما بين الخطرين سائل من الأصل رأيتاه من ظ ومود

التوبة عليه، وبصحة العيضة ليس له ذلك، لا قلنا في خبري ما حسن
وفي هذا مسألة موع، تكون، فإنه لو حث بمسا، الفصل مع القطع، والقطع مع
المصدر لا يوجبان عذر

والجواب عن هذا أن المال باب القطع مع الفصل لا يوجبان، كما لا يوجبان إلى
القطع من جهة الفصل وبراء الفصل في حثه، وهذا لا يوجب التوبة، لأن القطع
يجب بالسرق، وصاحب الفصل يجب بالخرق، والخرق ليس من السرقة في شيء.

٨٦٨ - وفي القدرى، إذا حث في التوبة محققاً بصحة، وبصحة حد محققاً
عنده، فلا قطع عليه في ذلك، بل حثه ومعه، بحسب ما في العالي، لا بالخرق إذا كان
استيلاء التوبة عن العبدان وبغير التوبة على كذا روى، أنه قد ثبت على من
المسروق، قبضه الجميع

٨٦٩ - ولو سرق منه، ونحوه في السرقة، ثم أخرج بعد التوبة، لا يجب التوبة،
وإن كان قبلاً منوجه شاع عذر في ذلك، فإنه حثاً، وإن كان نفس حث التوبة
تطهر، وأما إذا أخرج من السرقة فكذلك التوبة لا قطع عليه، عند أبي يوسف
رحمته الله تعالى، بل يجب عليه أن يسرقه قبله، وإذا سرق بسبب ذلك في السرقة
والتي لا تسرقه قد تمت على النعم، والحق لا يوجب التوبة مع قطع، وفي شيخ الإسلام
مسألة التوبة على حد بوجه، وذكر أن يساعده في مواد، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في مسئلة الشدة، أن النعم إذا كان يسأري عشرة ذواته، فإنه أعتقه وأعتقه العبدان

٨٧٠ - فإن محدداً رحمه الله تعالى إذا سرق ثوباً، وصنع أحمر أو خضر ثم قطع
بها، فإن أبقه عيضا روى بسبب رحمتهما الله تعالى، قطع جزئياً من ثوبه عن أبي
لا يوجب التوبة من - السارق إن كان محمد لا يقطع من سرقة من ثوبه عن أبي وأحد
السروحة التوبة، وبعض السارق مائة إذا قطع

فوجه جواب محمد، أن هو أسروا من في التوبة قائم من ذلك وجه بعد الصبح، لأنه ثم
يقبض من تركب، ثم يقطع، ويحق السارق في الصبح قائم من ثوبه، فأسروا في
الصبح، طلت الرجوع من وجه سرقة، فإذا لم يملك التوبة من ثوبه، ويجب
الصبح من حيث منع، وبذلك يرجع للأصل، هذا الظاهر، وهو حث السرقة، ترجح في ذلك
المعتمد، ولأن حثه في أبي يوسف رحمه الله تعالى، أن هو السارق في الصبح قائم من

الفصل الحادي عشر في هلاك المسروق واستهلاكه

٨٢٨٥- قال محمد رحمه الله تعالى: "الشارق يقطع عنه راسه ويقتلهم يده".
 في هلاكه لأن بائعه من يده السارق: لأنه بعد القطع مسروق يدي عن ملكه انتقلت، فبما
 بأحد ملك هذه، وكان له ذلك. وبما ينفذ هلك في يده، أو سببته بعمسه، وكان ذلك بعد ما
 قطعت يده، في الهلاك لا ضمان على السارق، وفي الاستهلاك ذوابه، وهو كذا الهلاك.
 لم الاستهلاك في قطع يده، إن حال الملك، أنا أضمره، لا يقطع عنده، وإن قال أنا أحاول
 أنقطع، يقطع ولا يحد عدل خلافًا للسامعي رحمه الله تعالى

٨٢٨٦- وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يجب الهلاك على السارق
 بالاستهلاك، وللبساسة: "أن يقطع مع الضامن لا يستعمل في سرقة واحدة عندما
 والوجه في ذلك: أن يجاب الضامن بالسرقة يعتمد كذا مسروق معصوم حقًا للمالك وقت
 السرقة، والمسروق غير معصوم عند المالك وقت السرقة

بيان: وهو أن المالك معصوم به صمد واحدة، وهذه بواحدة حتى لا يجد، وهذا لما
 عرف أن الله تعالى خلق الأمور لمباحي الأصل، وإنما نسب الخصصة بالأحرار من المالك
 وهذه الخصصة انتسب إلى الله تعالى قبل السرقة، بدليل أن القطع الموجب بالسرقة واجب حقًا
 لله تعالى خالص، ولم يجب القطع حتى الله تعالى على الخمر من إكثرت الجناية وإرادة على
 حتى الله تعالى خالص، ولم يكن العمل حثية إلا على اعتبار عصمه محلي، قبل السرقة
 معصوم "حقًا لله تعالى، وإنما يكون كذلك إذا انتقل المالك من خصمه إلى الله تعالى قبل
 السرقة، فهو محلي أن مسروق قبل سرقة من معصوم حتى للمالك، والسرب ما ذكرنا

ثم في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة: خصم الله تعالى لا يرى بين ما إذا هلك
 المسروق في يد السارق، وبين ما إذا سببته السارق، لأن المال من بين معصوم حقًا لنفسه،
 والاستهلاك هلاك محلي ليس هو معصوم حقًا للمالك، وإنما لا يجب الهلاك، بخلاف ما

(١) هكذا في الأصل، وكان في النسخ اللاحقة أمر حذفه.

(٢) هكذا في الأصل، وفي الأصل: "على غير اعتبار عصمه محلي، نعم أن المال من بين السرقة معصوم".

إذا استيلائت يميناً آخر ، لا يسموطة عصمة الميراثي لما يظهر من حق توارثي لأخي من غيره .
وفي رواية الحسن عن أبي سعيدة رضى الله عنه ، يجب نصيبان على الميراثي
بالاستيلاء ، لأن اعتبار العصمة إلى الله تعالى إما كان ضرورياً ، إما كان اختيارياً ، فالقطع بالسبوة
يظهر الانتقال في حق وجود القطع وإلى حق السبوة ، والفرق بين حكم آخر ، والإتلاف حكمه
آخر ، فلا يظهر لسبب العصمة في حق وجود النصيب ، والإتلاف ، وكان الإتلاف مصادقاً
محالاً معصوماً حقاً بعد ، فجاز أن يجب النصيبان .

٨٣٨٧ - وفي نسخة : وحسن سرق من نحو ثوباً ، فعصمت حرمة ، بقطع الميراثي
ويضمن الميراثي منه المصاحب قيمة ثوبه ، كما : مثلهما .

٨٣٨٨ - من سبوه عن ميمونة رضى الله عنه تعالى ، إن قطع السبوة في السبوة ، وقد
استهلكها من أمته ، فعصمت سبوة ، وبين ربه تعالى أن يرد قيمته ، وإن كان لا نصيب عليه بذلك ؛
لأنه استهلكها من أمته .

٨٣٨٩ - وفي نسخة : قطع الميراثي ولحقه دائره من ماله فدعته ثم هبته ، وحسن
آخر ، فلا يصح على استهلاك ، لا للميراثي من الميراث الذي مضى فيه ، ولا للميراثي لأمه
لا يملكه .

٨٣٩٠ - وإن إن ملك الميراثي من حرج بيع أو هبة أو ما أشبه ذلك ، وكان
ذلك قبل القطع ، وعنده ، فتمليكك بدعي ؛ لأن الميراثي باق على ملك الميراثي منه ، ويرد
الميراثي على الميراثي به لأن ملكه ، ويرجع للميراثي على الميراثي بالسبوة فدعته إليه
وإن كان ملك من يد الميراثي ، أو من يد الميراثي له ، فلا يصح على ميراثي ولا على
الميراثي ، هكذا روي عن أبي يوسف رضى الله عنه .

٨٣٩١ - وإن كان الميراثي أو الميراثي له استهلكه ، فدعته أن يعصمه ، ثم يرجع
الميراثي على الميراثي ، بالسبوة فدعته إليه ، ولا يرجع عليه نفسه ، من الميراثي لو
عصمت يمين الميراثي من الميراثي ، بهلك بعد القطع ، فلا يصح على الميراثي ولا على
الميراثي ، وقد روي ما قبل هذا ، أن يميناً أن يعصمه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

لعصل الثاني عشر

في الرجل يسرق من غير المال

٨٣٩٢ - وإذا سرق من رجل من المستودع والسمير واستبضع، قطع بحصومة هؤلاء عند علمائنا الثلاثة ورحمهم الله تعالى وروى ابن سميعة في نوادره أنه لا يقطع بحصومه هؤلاء حتى يحضر مالك، وكذلك السارق من القاصب (التراب) يقطع بحصومهما ٨٣٩٣ - وذكر في الكتاب من حصة من يقطع بحصوم عبد صاحب الثياب، يحصل أنه أراد به رجل نزع عشرة دراهم بمسرى درهماً، وقبض الخمسين درهماً، يجب سبوق، وسرق منشرين منه، يقطع السارق بحصومته عند علمائنا الثلاثة ورحمهم الله تعالى، لأن هذا المال في يده لمزقه المصسوب (وليسرى شراءه ميسفاً في يد الميسرى بمرة المصسوب)، فكان الطريق عليه المأخوذ، أن يعصوب.

حجة علماء الثلاثة، رحمهم الله تعالى في المسألة أن السرقة من هؤلاء اتحدت موحية للقطع، (لهذا يقطع بحصومة تلك)، وقد ظهر من عند الخاص ما هو حجة مطلق، وهو شهادة الرجل بناء على حصومته معيرة، يخرج على هذا إذا سرق من السارق الأول بعد ما قطع يد الأول، لا يقطع به الثاني بحصومة [الأول] لأن السرقة من السارق بعد ما قطعت يد الأول، به مجرد موحية للقطع، ولهذا لم يقطع يد الثاني بحصومه [ذلك] والقاعدة في ذلك من وجهين أحدهما أن الركن في باب السرقة إزالته يد مملوكة، ويد السارق بعد ما قطعه يده ليست بيد مملوكة لأن يد الإنسان على مال غيره أي تعبده، كان يد أمته، فتتمكّن من الحفظ للسر، أو يد صبي، يسكن من إسقاط الصبي عن نفسه بغيره، ويد السارق بعد القطع ليست بيد أمية، ولا بيد صبي، فإن السرقة في هذه الحالة غير مضمونة عليه، فهو متى قولنا يد السارق بعد القطع ليست بيد معيرة [٣]، والنقريب ما ذكره الثاني أن السرقة بما تنعدم موحية للقطع إذا صادفت مالا معصوماً لما مر، وهذا المال

(١) كت من ط و د

(٢) ما يزيل للظن من ماله من الأصل والزيادة في ط و د و ف

(٣) كتب من ط و د م

ثم يبين مصورا ما هي حوى هالف ه انيسا في الأول، وانعرب م دكم نا

١٣٩٩ ولم يذكر ما يدور من أنساري الأول من مخطوط ١٥٧٠ وفيه اختلاف
المشايخ رحمه الله تعالى فمن دل إلى الطريق الأول في العمل النعم من هذا القطع
لأنه الثاني من النص بدعته لأن أنساري ذلك سمع من بعض من سمع من بعض
مصرقة ، هذا لئلا يبعد من حرمه التمتع على أنساري الثاني ، فأنساري قد وقع لكاتبه
الأول في الإسم لا بعده لأن رد الأول عما يجمع تشطع عن الأول ، حصل الرد من الأول من
الترقية إلى الإسم لا بعده من جهة ، إلى الإمام^{١٢}

ومن أجل ذلك ندرس نظريتين الثانية في الفصل الثامن، لا نعلم بوحدة المقطع، لأن المقطع الثاني لا يوجب فصل بينه وبين المقطع ربي ما قبله

٨٣٤٥ زاد سوق من لودع. فلم يقصده لودع حتى حصره بالثبات، وانقر الودع
أنه انفتح عليه، ثم عد الودع. فليس لسمه ان يقطع الثبات، لكنه ذكر في استقري في
رب صفة ان تقلم. ومرت مظالمه برؤية ابن سعدية عن محمد رحمه الله تعالى

قد الحاكم السعيد وددني في موقع من هذا الكبر. أيتها أحفد، فله في
بغضه. قاتلوا، فقد ذكر لي الخاتم الصغير 'أفعل ما أريد منه' قد أودع في
الشمس. رجع رسول من حنين ألف درهم لهما في كيس من صرنا، ثم عدت أحدهما،
وحجم الآخر، قال لا أفعله.

٨٣٩٦ وقد أحب أناس من العرب من القريش ، فندبوا ابنه فسموه « هاشم » وليس
للقريش أن يسموه ؛ لأن لا مبيد له دمه أحد العرب . هاشم بن قصى القرشي « طيب » ، وله آل
يعلمون ، لأنهم أتوا بأحمد ، فربما كان العرب يسمونهم هاشميين أو يقطعون عنه ريش ، ولا يسمون
للقريش عليه ؛ لأنه قد بطل عنه الدين .

١٢٩٧- وهي مراد هـ قال سيّات محمد: حمدا لله تعالى على جعل سرقة من وجب أشدّ دونه، ثم إن خلاصة معنى هذا السبوق من ألف درهم، عصب الأمانة المبروق من الأمان قال: «در النظم من المبروق الأول»

الفصل الثالث عشر

في قطاع الطريق

٨٢٩٨- ينقسم ان قطع الطريق يسمى السرقة الكبرى اما سميها سرقة لان قطع الطريق يخذل المال سنة وسر عن ابيه حفظ الطريق وهو الامام الأعظم، كما أن السارق يأخذ المال سرًا عن ابيه حفظه يكافئ الحارص منه وفي ذلك، أو من يعمد معهم لذلك وأما تسميتها الكبرى لان سرقة قطع الطريق أهم على أصحاب الأموال، وعلى عامة المسلمين لقطع الطريق وضرب سرقة عسرى يحصل المالك أحد ماله وحل حرمته، ولهذا غطى الحد في حق قطاع الطريق

٨٢٩٩- سألته في قوله تعالى ﴿لَئِنْ جَاءَ الَّذِينَ يُحِبُّونَ لَهُدُورَ سُوءِهِ﴾ الآية، والمخارج المذكورة في الآية عند علماءنا الثلاثة المعروف بجمعة، ولهم قوة وشوكة بأنفسهم، يدفعون عن أنفسهم، وينمون عن أرواحهم، وينصرون على ما تصفوا، ولهذا وضع محمد رحمه الله تعالى لسالة في الأصل عن قوم، حسب مال لهم من المسلمين أو من أهل الفقه قطعوا على قوم من مسلمين أو من أهل الفقه الطريق، فقد شرط محمد رحمه الله تعالى في هذا الباب لإيجاب أحد المذكور في الآية أن يكون لهما، لأن سب الحد المذكور في الآية قطاع الطريق وإنما ينصع الطريق عدة قوم لهم منعه، وشرط أن يكونوا من المسلمين أو من أهل الفقه؛ لأن بقطاع لو كانوا مسلمين^(١)، كما في وجوب الحد عليهم اختلافه وشرط أن يكونوا قطع على مسلمين، لأن قطع على مشركين في دار الإسلام لا يوجب الحد

٨٣٠٠- ثم أحال لا يجد مالاً قطعوا الطريق وأخذوا لأموال، وقتلوا أصحاب الأموال، وفي هذا الوجه عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى للإمام الحارث بن عبد الله قطع أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى ثم قتلهم، أو حبسهم، أو تركهم كذلك، حتى يعلى عليهم الدم فيسورا، وإن شاء قتلهم أو حبسهم من غير قطع، وعندهما للإمام أن حبسهم لا خير وفي المتن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام لا يدع قطع أيديهم وأرجلهم

(١) سورة الفلق ٣٤

(٢) وفي م: لو كانوا من مسلمين

من حیات: اوله خبر ره میسجه، اول ساء، فناء و تفسیم، لی اها جیم بدجه جیم: و این سه
تتجه نیم ساجه: و این سه: جیم نیم فناء

و روی اخگر بر مالت عریز ایست و حمد اله تعالی آنه تاں اما القیظ فلا بد را
عظیم و شکر لعل و دیگره الک عری می کشد اندر پست حد، نه بعضی ثقت نفیخه الا پسر
ویرت می خوب و در اصطحابی انه بقرت میشت، می صاهره روانه انه پیرت علی
حشّه علامه آیام، هم بحیثیه و نه ملک حسی با صوره عری ایست و حمد اله تعالی آنه
برک، حنی بقطر ریست

۸۶۰- ترا كذبتهم عند ذنوبهم وحكم فيهم كما حكم في الرخاء الامور وذكروني
فكفوني ههنا فبني عسرة عهده على عسرة امره انما هي التي وقت لقتل، فترأى
الطغوسم والشمه وهو هو من عسرة عهده فله حاله لان امره لا يكون محال به عسره كما
في ان عسره هو امره عسره

٣٠ وفي القدر أن أجمع المحدثين رحمهم الله تعالى أنه لا يقام أحد على
المرء وذكر المطحون أن أسبأ والرحل في قطع الصبر على السوء ، وأن ابن حبان تلا حد
عليهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، قال أبو يوسف : عذبهم الله ، وساء بأسروا
منهم قوله بأسروا

[illegible]

٨٤٢- بمى منى ١٠ كلاً في صبح الطويل صبي، أو ممتد، أو اخري، هري
 اخذ عليه جمعا في قور لى حقه، حقه انه يولى

وَعَلَّاهُ بِمَا رَحِمَهُ تَعَالَى^{١٤} يَقَامُ الْخُدَعْلَمُ الْأَسْرَمُ ، وَنَارُ خَصِيهِ قَبْرُكَو
الْزَمْرِي يَفْعَلُ^{١٥} قَوْلُ الْبَنِيْدِ رَحِمَهُ لَعْنَةُ الْبَنِيْدِ الْبَنِيْدِ الْبَنِيْدِ الْبَنِيْدِ الْبَنِيْدِ الْبَنِيْدِ الْبَنِيْدِ
قَرَحِمُ الْبَحْرَمُ شَرِكُهُ فِي حَمِيمٍ دَعْوَى وَفَمَا دُ كَانَتْ لَهُ رَكْعَةٍ فِي بَعْضِ مَأْخُودٍ وَبَعْضِ

وجه قدس الله... وجوده هذه القوة العظمى وهو هذا المبدء والصلوة على وجه
المحورية والصلوة [ووجه الصلوة لوجهه] كما هي المبدء راحة لا سحران أو سحر
وجوب هذا راحة محورية على محورية وسورة ذلك كما يشير في المبدء دون غيرها لأخصار
لأن المبدء في المبدء لا يمتد له ثبوت في جهة تميزه عادة، وفي مصد على حفظ الله تعالى،
فمن يتعرض له يكون محرابه برسوله، وقد في المبدء لا يمتد له ثبوت المحورية عادة من
جهة المبدء، وهو يعتمد على ذلك بالضرورة في هذه الموضع، وبعبارة يمتد من وجه المصداق في
فعل من يتعرض له من حيث محرابه الله وسورة، فيستمر المصداق في سبب المبدء هذا
الوجه فلا يقام

وهي من المحررين قالوا: يا حبيبة راحة الله تعالى اجتناب ذلك بناء على عادة أهل
بمكة. فإن الناس في مكة في مصر وأخرى كانوا يحملون السلاح مع أنفسهم، فتعقروا مع
ذلك تحرك المصداق مع صنع المبدء وأحد المبدء، ولحكم لا يسي على ذلك في مراتب
بذلك الظاهر هذه المبدء، ومن حمل السلاح في المصداق، يستحسن قطع الطريق في المصداق
والغري

وعز أي يوسف راحة الله تعالى [أنه] إن قصده في جوف المصداق، أو بين المصداق
بالسلاح، بقائه على حد. تصاع الطريق [وإن قصده حجرة وبالقرب من كاد بالليل ينام
عليه حد قطاع الطريق] وإن كان في المصداق

١٤١٦ وفي مولانا من مصداق من أي يوسف راحة الله تعالى في المصداق
[بأنه] إذا سمع أمر الله على المصداق صيحه بهم صراخاً، فاما بالليل فهو محتسب
حتى يكون صيحه لا يهدر غير المصداق على منهم
١٤١٧ وما في المصداق من المصداق إذا لم يهدر على المصداق المصداق صيحه بهم

(١) هكذا في ك. وفي م. في س. فوجه المصداق يوجد

(٢) هكذا في م.

(٣) هكذا في م.

(٤) أقتصر م.

(٥) في م. في م. في م.

محمداً بن أبي طالب وصفي أبو يوسف رحمه الله تعالى بنور من نور مطهر الطريق بين
الحيرة وبين الكوفة، ولأبو جهم رحمه الله تعالى إن قصصه على دمه حذفت من الأشام
مريد مكة، أفضت عليهم حد الحاربيين، وإن مطهر أعلى باسم من من ذوقه لم، هم عليهم حد
الحاربيين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليهم حد الحاربيين، قصصهم على أهل
الكوفة أو على غيرهم.

٨٤١٣- وإذا نزل مطاع الطريق أو قطع، فليجرب عليه سمات، لأن سمات الذي ذكرنا من
السيرة الصغرى من مودر بن سحابة عن محمد رحمه الله تعالى، إن سمات اليهود على
دخل له مطاع الطريق، ربح المال وفل، ولم يحضر معه حد، لم يمه الحد وعمرته،
لأنه من أهل النجدة.

٨٤١٤- قال: ويصنع العربو وأهل المعية حصاراً من العشب ويوكي بالحجارة، فيؤتى
أمرهم بسمات ما سببوا، أو عزمهم من قتل أو قتل، وقد كتب لا أحكم به عليهم يعني إذا
كانوا يظن أنهم أخذوا من القديري، إذا مات الحاربيون من القدره عليهم، فليجرب انقصاص
من قتلوا، وسمات ما لا يبعثوا، وكذلك يجب انقصاص، فليجرب انقصاص،
والفصل فيما لا يستطيع انقصاص.

٨٤١٥- وعن الحسن بن أبي جهم رحمه الله تعالى بن أبي جهم، أو ثلاثة هم قتلوا
مخرج في سفر، وأحضره وسهر، عليه السلاح وقتلوا، أحذر ما لم أحد، عليهم حد
النطاع، وقال من مره، أن حدث محاربة مع القدر، صبح به ما يصنع، مخرج من القدر
والنطاع، ولله سبحانه وتعالى أعلم.

سائر، فله السهور عليه، ولا شيء عليه، سهر في خسر أو حراج، فليس له السهر إلا في حراج من
معه لأن السلاح لا يبيع، وهذا النوع صالح، أو يوجب ولا يصحح ميب بمسألة^١

٨٤٦٩- كان سهره مسهور عليه سهره، فمعه من سهره بعد أن سهر لا يقبل على
مثل مسهور عليه، لا يجوز به سهر بعد ذلك

وكذلك لو أراد سهره بعد سهره، لا يقبل له أن سهر، وإذا كان سهره سهره أو
سهره سهره سهره لا شيء له، لأن السهر لا يبيع، لا يبيع سهره سهره
يحيى أو يبيع، سهره بالسهر حتى يلحق به

٨٤٧٠- كذا سهره سهره سهره، ثم أصبح من السهر، لا يبيع السهر عليه
أن يضره، فإن سهره سهره، مات السهر، فلو السهر عليه، فله يبيع مسهوره
سهره، هذا إذا سهر عليه سهره بالليل، أو النهار في المصر، وحراج سهر

٨٤٧١- سهره سهره، أو حراج، فإن كان السهر سهره، فله سهره
فحكمه حكمه، لا يبيع، وإن سهره سهره سهره، فله سهره سهره، وكذلك لا
يحقه العرب من جهة، من سهره سهره، وكذلك إذا سهره في مصر، كان لا يحق له سهر

٨٤٧٢- وإن سهره في مكان يحق الموت به حراج، لا يحل له سهر، ولو قلته أن قلته
بحديدة، قلن، وإن قلته بغير سلاح، فله عليه على المعاملة، فله قول في حصة وحده
أنت، وفي سهره سهره سهره

وحدده، إن السهر سهره سهره، فله سهره سهره، فله سهره سهره
فله سهره سهره، فله سهره سهره سهره، فله سهره سهره، فله سهره سهره
لا يبيع، لا يبيع سهره سهره، فله سهره سهره

أو حصة سهره سهره، فله سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره
أن يأتي عليه، لا كان في مصر سهره في موضع يلحق الموت، فله سهره سهره سهره
سهره، وهذا إن كان سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره
وهي السهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره

٨٤٧٣- وإن سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره

(١) وفي م السهر السهره سهره

(٢) وفي م سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره، فله سهره سهره سهره

أي حيفه رحمه الله بمره الصلوات وعلى قولهما لا يفرقه الصلوات لأن بعض الكبار يفرقه
 السلاح عندهم في حق حكم بعضهم، فكذلك حتى إباحة الدرع، وهذا أي حيفه رحمه
 الله شذوذه الصلوات يصير في حكم النصف من، فكذلك حكم يباحه بدفع، فلا يباح بسيف
 على أن يقتله عنه أي حيفه رحمه الله

٨٤٢٤ ولما عتبه بالسلاح بحكم القصاص، دون عتبه ما ليس بالسلاح يجب ثأنه في
 مثله، وإلى هذا قال أصحابنا الشهيد

ويعتبه ثأنه بصلواتهما لا يجب بهلا خلاف لأن إباحه بعض هذه لطرف القتلى
 غير نفسه، وفي حق هذا، نفس لا ترق بين السلاح وبين القصاص، فكيف، لهذا لا يقتل بشيء إلى
 به لا يجب القصاص، ولا يجب الثأنه، وإن قتل بالسلاح

وذكر في بعض المواضع في هذه المصنوعة على من دون بعض من يجب أن يقتله المشهود
 عليه بالسلاح، لا يجب بعض من يجب ثأنه في مثله، وإن قتله ما ليس بالسلاح يجب ثأنه
 على المرافقة، وأما إلى نفس، نفس القصاص الكبير الجزية بالسلاح من، بحيث أنه لا يثبت
 ويمنه ثأنها يصير من حيث إنه لا يجرى

٨٤٢٥، ولو ساعد به بالسلاح، فقتله المشهود لم يكن عليه شيء، لا القصاص، ولا
 الثأنه، ولو ساعد به بعض صميم، فقتله المشهود عليه بالسلاح، بمره القصاص، وإن قتله
 ليس بالسلاح بمره الثأنه في مثله، فإذا كان منهم، فوجب الثأنه، ويوجب القصاص على
 الساعد إذا قتل المشهود، لأنه من السيف من وجه، وبالعصا من وجه، وإن شذ عليه بصير
 شيء، فإنه في القصاص، لأن قتله المشهود عليه بالسلاح قتل به، وإن قتله بعير سلاح، يجب الثأنه
 على عاقبة المشهود عنه، وإن ساعد به بغير شيء، فالقصاص، وفي ذهابه، بالحق في
 كذا قال في القصاص، وبما في بعض هذه المسائل في كتاب

ولئن كان يتأويل فاعده ، لا أن التأويل العاصد مع النعمة ملحق بالصحيح بل سئل أحكاماً ظاهراً
 ٨٤٤٢- ولو أن رجلاً من أهل المذنب سرق مالا من زوجه ، وهو يشهد عليه بالكبره
 ويستحل ماله وحمه نفع ؛ لأن سهمه منحة ، وإنما يعتبر موجب عقوبته ، إذ ينضم إليه النعمة
 ومن استغنى القطع بهذا لم يبق له سرقة ؛ لأن كل سارق ينحل ماله ، فيسرق منه

فأما إذا قصد من غسله غسله بغيره، ومع هذا قطع، القيس أبو بصير، والقياس أخذ فهو يومئذ ومحمد رحمه الله تعالى، في الاستحسان لا يلزم، وهو مال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وذكر القيس، الاستحسان في كتاب الطهارة، ولم يذكر الخلاف فيه، وذكر الخلاف في الخلع الصغير، ومع ذلك القيس والاستحسان.

وحه القيس على ما ذكرنا من كثرة السرفة، أنه يقع ما بين محل القطع، فيجب أن يغسل، فيلزم على ما إذا جاز به وأقبحه وكذا يجب أن يغسل، لأن ما سقط الغشبية؛ لأن الثابت ببعض الكتاب يد مطلق، واليه يرجع أن يغسل، فإنه بعد الله عز وجل الله تعالى عنه، ويخرج من القيس، لأنه أنكر ببعض نسبة احتمال الدعاء، فلا يجب مطلق اسم له، والشبه يكفي أسبق، الذهب من، ولا يكفي الله، فمذهب المال.

وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى ذهب إلى أن هذا إنبال يحصل بحسن يحصل، ويريد عليه، ولا يوجب الغسل، لثابت على مسألة الإكرام، وقد بين نقصان بولادة الحاصل بالولد وإلى قلنا، حسن يذهب، لأنه أناف عليه اليسار، فقد سلم به اليسار، واليمين على اليسار وخير منه، فإن ليس، يبين لم يحصل له بسبب القطع، بل كان حاصلاً له من كمال، والإنبال بخلافه، لا يوجب الغسل إذا حصل الخلع بالسبب، كما يحصل به الإنبال، كما في مسألة الإكرام، ومما لا نقصان في الإنبال، عفاً به، حصل، فلو لم يجب الغسل، لأن أثره أنه لو كان مقصود به، والأخرى في يد الغسل يرى هذا الأثر على حصوله، لأن الغسل يجب ضمان نقصان، وطريقه، قلنا.

قد أريد اليميني من حيث الاعتناء بما حصل له بقطع اليسار، وذلك لأن اليمين صار على شرف الزوال، فهو كالعائن من حيث الاعتناء، وهو كاد أن يذهب، ومصور العودة، لقطع اليسار صليح حنفية، فكذلك إذا صار فاقضاه من حيث لأحسبه، وقال هذا الله أن يقطع اليسار.

فإن قيل، هذا بكل ما يقطع رجلاه اليميني، فإنه يسمى رداءً لثوب الرجل، وأخذ عوفاً مثله وهو، فالله اليميني لا يقطع، وثمة اليد وثمة الرجلين سر، غير أن قد لا يريه به، فلا يسميه، ويحرك بأنه لا يغسل، لأنه إنبال يحصل بخلافه، يدل،

ولا يكون عليه حساس، وليس كما هو متشاعف، أو عطل عنه اليأس، فإنه إلهام حقيق
يصف حجب وسرور، لأن المحزن لا يستدركه تقطع الألف، ولا يصعب رجاءه ليسرى، بل يعطى
به بالسرقة، فكان إلهام غير عولس، فهو حب ثقيل، كما هو كرهه بني عثري عرقه بغير
محو

۸۱۴۹- دی. منشی از اسم تقاضای اتحاد لایطع بد - سا. و زوجه علی محمد لو
پسند و لایطع حداد به اسم مادره و اولاد علی محمد

۸۵۰ زائد. (عظیم مس.) قلعہ مبارک و قدیمہ حد در ذیل و شاہی، قلعہ
مبارک و قدیمہ (ناری) اس کے وادی حلیہ، من صلی حد و دیوار، و صلی
نار و سرحد، و قدیمہ حد در ذیل و شاہی، قلعہ مبارک و قدیمہ حد در ذیل و شاہی، قلعہ
مبارک و قدیمہ حد در ذیل و شاہی، قلعہ مبارک و قدیمہ حد در ذیل و شاہی، قلعہ

٨٢٥١- قد في خمسين الفصحى وإذا جحد السهم على رجليه فانه قد ووصيه
ويجوز تحصيله الفاضل على بعض غير السهم قد يقطع السهم به السهم السهم به قد لا
لا يصح مباح الفصحى بمجرد الشهادة، كما يصح مباح الفصحى ان يصح السهم بالسهم ١٠
مجرد السهم ليس بمحتمل، بل هو السهم الإلزامي بالسهم، كما خلاف السهم
أو حال فيها السهم قد لا يكون له السهم بالسهم، كذا هو

[illegible]

٨٤٥٣ - هوى بن عبد بن ما ابا يعنى الحبسى بالمصاهر، ثم اليغنى على ابيائه - فماتته
رحلى عن عمره ١٢٠ سنه ودفن بالمصاهر في القبر مع ابيه - له عدة اشعار في مدح
الناس وقصص طريف، في كتاب الفخر يصح

والله اعلم
بما تقول

لاستلزامه 'عنى لا يثبت' دلالة، فأنقطع جعل ميراث من له الحق من قطع الطريق الاستثناء معجز، فلا إمام لا يملك المعوق ولا حياضه، وقد كان الاستثناء متمسكاً بيب الاستثناء بكل واحد من اتحاد مستبعد دلالة

١٠١٥١ - اختلاف ما إذا عصى الشخص على إيمان أحد مجتهد واحد من عرقه الخاص، فإن الجدل يهضم وإن كان الاستثناء معجزاً، ومع ذلك يثبت الاستثناء لأنه لأن كل واحد لا يهضم إلى باب الحد كذا يهضم؛ لأن من حققه يهضم عصى لأعضاءه، ويطلق في الضرر حتى يهضم محدود، ولا يباح في البعض، وهذا لا يستلزم إلزام كل أحد، فلا يثبت له الاستثناء، فكان أحمد حاصلاً ميراث الإمام فأما انقطع في السيرة من معنى، وكذلك النفس في ذلك، والرحم من ذلك من يهضم إليه كل أحد، فثبت الاستثناء

وقد ذكرنا هذا في بعض على حدة أن المبرور، إذا تبرأ إلى المبرور منه قبل المراجعة إلى الإمام (ثم دعيت برأيه إلى الإمام) أنه لا يقطع البرى، ولم يكرهه القيس والاستحسان، من مسألة فلسفياً واحكاماً، القيس أن يقطع، وإن لا يقطع، يقطع هذه المسألة، بدأ عصى، خصوصاً من أحد عمل من شرط انقطع القيس أنها ثبتت بشرط، وهي الاستحسان من شرط، وذكر القياس والاستحسان من شرط جامع الكبير وجه القيس، أن القاطع من الله تعالى على (المخالف)، فمستوفى من غير دعوى القيد كحد الفروع وحد سرب حذر

وجه الاستحسان أن القاطع بذلك حق الله تعالى من الخواص الأربعة في خمس من المعنى في المبرور، وجه ذلك، أنه ما يملك على وجه المبرور من ذلك، وهو معناه، والمنهج له ينكر السيرة لا يقطع المبرور بهذا، إن القاطع من خمس من المعنى في المبرور، وحق المبرور من ذلك، فهو لم يثبت ما يملك السيرة، فلا يثبت قطع الذي من خصه فلما وحق المبرور من ذلك، فهو لم يثبت ما يملك السيرة، فلا يثبت قطع الذي من خصه صحبة، وخصوصاً المبرور من بعد وصوله إلى ذلك، فلهذا لا يثبت كوى المبرور معكاً المبرور من جهة بيته، فلا يثبت ما في بيته

(١) مكذابي في ذلك، لا يثبت الاستثناء

(٢) ما من اختراع من المظالم من الأمن والبيعة من غير دعوى

(٣) حكاهما في فتح الباقية إلى عدمه، بل في الأصل المخصوص

الأصناف، وليس به هو لاء كيد السرى منه، فلم يمتحن بالرد عنى السرى منه

٨٢٤٧- و: روى على مذنب السرى منه، لم يقطع وهذا من حبس، لأن الملك

يخرجه من ماله، لانه عند ما يعنى عليه درهم، وكذا إذا كان السرى منه هو المكاتب، فرد
السرى السرى عنى ماله، مكاتب، لا يقطع، لأن للمولى حق حبس منى السرى، ولو كان
للمرء دغله سبه، يمتحن فى السرى، لا يقطع السرى، فإذا كان له حق الملك فى السرى
أولى

٨٢٤٨- وان رد السرى، عنى من يقول السرى منه، فلا يقطع، لأن الذى يقول

عوله يده من وجه من الأساس، حتى أن السرى إذا قطع، يدفعه إلى من يقول، لا يحبس
قبل هذا الحد، والى السرى، لا يقطع، ولا سبه أن هذا، من راد، من راد، لأن صاحب
العيش هو الذى يمتحن بهم، ويحفظ عليهم، فصار يدانى به من أى يمتحن فى عائل صاحب
الجمال، فاسح لقطع قدماً واستحساناً

٨٢٤٩- راجع السرى من حور حبس من لعل الجنى، لرفع لى منى يلى، فله أن

يقطع، لأن حور حبس ريلج من لاص من عمل رعل واحد، فإن كل واحد منهما من عمل
ولى حراسان، فالسرى وحسب منى موضع كان أولاً به موالى حراسان، فإن حبس رعل
على حور حبس من لاص، من غير ملية من جهة و بر حراسان، ثم يكون لى يلى
يهم، لأن السرى وحسب منى موضع لى ولان والى حراسان، وقد يظهر ماله منى
خوارزم لودع لى قضى بخار

٨٢٥٠- راجع السرى منه، قطع عيب، ورد لثان على صاحب السرى لى مع ماله

أخرى معلومة أو غير محبته، قطع لأجل المانة الأخرى التى لم يسرى من انكرة الألى

٨٢٥١- الملقى عيب السرى إذا أنكره سبه، حبس عنى لعنه أى بك الأعصم

رحمة الله تعالى ان العاصم يحبس فيه بأكثر ربه، إذا كان من كبر أبه السرى، وأن لى
عنه عيبه ويجوز ذلك، لأن لى من لى لى بأكثر الرضى بدور، عنى من لى لى
وجاز شاهر سلاحه، ويوقع لى، لأنه أنه لى، كان له أن يفتله

وعلمه الفاسح رحمتهم الله تعالى حتى أن القاضى عمر ١٥ لأنه وجهه منى موضع النسبه

كتاب السير^(١)

يشتمل هذا الكتاب على ثلاثة وأربعين فصلاً:

الفصل الأول في بيان صفات الجهاد وأجره، ووجوب تحليص موال المسلمين وسلاهم من أيدي الكفرة.

الفصل الثاني في بيان شرائط حوزة قتال الكفرة.

الفصل الثالث في بيان من يجوز قتله من المشركين، ومن لا يجوز.

الفصل الرابع في بيان ما يبيح له الأمر بالقتال.

الفصل الخامس في بيان من يجوز له الخروج إلى الجهاد من غير رده، ومن لا يجوز.

الفصل السادس في إدخال المرأة المسلمة مع الصبي في الحرب، وفي إدخال الصبي.

في اتحاد أهل الذم مع الكفار، وإسكانهم بينهم والدرء في الذم.

الفصل السابع في الغرر من الرصد.

الفصل الثامن في ضمانات.

الفصل التاسع في الخدعة في الحرب.

الفصل العاشر في بيان ما يجب من طاعة الأمير، وما لا يجب.

الفصل الحادي عشر في غارات الأعداء وحمل على المشركين وحده.

الفصل الثاني عشر في مسائل الأمن، وهو أفرع منها في بيان سر له حوزة الأمن، ومن

يصح أمنه، من لا يصح أمنه، ومنها فيما يكون أمناً وما لا يكون أمناً.

ومنها في بعض الأمن بالشروط، ومنها في الأمن بالوكيل والرسول، ومما

في الأمن بتعيين إمام الإمام ومعه في الإمام ومما في قوله أئمة على

مقامي أو دهمي وإجلاس، ومنها في أخري ما أخذت عن مكر المسلمين في دار

الحرب ومما في بيان ما يدخل في الأمن من غير ذكر ومنها في الأمن

لم يصاب مشركي بعد أمنهم.

الفصل الثالث عشر في أمنه بعد الأمن.

التي هي الرابع من في حرمي معز وناهير

التي هي الخامس من في حرمي معز وناهير
 ١٢٠

التي هي السادس من في حرمي معز وناهير
 ١٢١

التي هي السابع من في حرمي معز وناهير
 ١٢٢

التي هي الثامن من في حرمي معز وناهير
 ١٢٣

التي هي التاسع من في حرمي معز وناهير
 ١٢٤

التي هي العاشر من في حرمي معز وناهير
 ١٢٥

التي هي الحادي عشر من في حرمي معز وناهير

١٢٦

١٢٧

التمسك بالجماعة والبقاء

المشروع لوضع دستور جديد للبحرين بعد انقضاء مائة عام على صدور مرسوم الحماية
البريطاني في عام 1961. في 14 فبراير 2002، تم اعلان الدستور الجديد.

• **Wavelength**

"عمل الخضره في ليله هي نياج منها في ما هو في رده ويا لا

يحيى بن يحيى: (أ) الإجماع والجماع: "أما الإجماع والجماع: فليس فيهما اختلاف"

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة ١٠٠ = المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠

$$y = x^2 + 2x + 1 = (x+1)^2$$

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{\rho} \right) = - \frac{1}{\rho^2} \frac{d\rho}{dt}$

[illegible]

روای: عجیب می‌باشد که در این کتاب در باب اول که در آن

[illegible]

"هذا الكتاب ربيعنا وورثتنا، نرجو أن يكون لنا ربيعاً دائماً".

2000

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية

[illegible]

يُخَالِصُ الشَّعْبَ وَالْمَمْلُوكَ فِي خَيْرِ مَقَادِيرِهَا بِإِذْنِ اللَّهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ أَحْسَنُ مَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المعاني والآثار والصور في تفسير القرآن الكريم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

462 900 4 200 700 100 000

[illegible]

الشيخ الفقيه والعلامة

الفصل الثامن والعشرون في بيان النجاسة

الفصل الرابع والعشرون في بيان ما يجب عليه من الصدقات

التي هي في هذه الأقسام : الحروف المعجمة ، الحروف المتحركة ، الحروف العلة

من أحرارهم هو أمية، فتزوجهم مسيحية حريون واحسبهم
حرين بعد ذلك، وفي وقوع الاختلاف بينه وبين أمية في الولي
عدهم من بعد القوم الذين قبلوه.

[illegible][illegible]

المصلح والمجاهد في الشركة مع العبد أو المصنف ثم دار الإسلام، هو ذا الحقنة
 وهذا من هذا القليل سهام الخيل والفرج حاد الفم وآخر فداء الجسر من
 أربعة أعماس وأخوي اللحد وحيد بعد ذلك

المحصل الأبرار من الحب ما يجد في بعض الحبيبه
من حب من حبه لا يرب في الرحيل يكون في دار العنبر ، ثم يخرج الى مد لا يملك ،
يدى عشر مستعين في دار الحرب (ومعه مائة) يتناول وشب الى اهل
حربا (وهو) ١٤١

انصل التالي، ارجوا في مسائل الهندسي وحكامهم، وهراته، و... في فجر كلمة

(1) عكس فی ھذا ص ۱۸۷ فی الاخری ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳

$$f_{\text{max}} = 1(\%)$$
[illegible]

الكفر مع العلم بأبى كلمة الكفره أو من عبر عنه، وفي الخطأ في ذلك،
وفي حديث السير والرضا بالكفر، ومنها سماء عال في ذات الله تعالى
وصفاته ومنها في ذكر الأكانه تعالى ومنها ليس بها إلى فعل الله
تعالى ومنها في شجرة من جنس الأنواع شجرية

ومنها في مثل قوله هريهوري، أو يرى من الإسلام، فعل كذا ومنها
بها يعود إلى البعث، ومنها فيما يعود إلى أبيه عليه الصلاة والسلام،
ومنها في رد لأوامر السريعة، ومنها فيما يعود إلى الملائكة عليهم السلام
ومنها ليس، هاتئ بالقرآن ومنها فيما يتعلق بالصلاة والركعة والصوم، ومنها
فيما يتعلق بأمر الآخرة كالقيامة والشفع وحساب

ومنها في الأمر المعروف والنهي عن الشكر ومنها فيما يتعلق بالخلق
والخبر ومنها في العلم والعلماء والأمر والعلم عبي، ومنها أحد
الخصم من صاحب الغياب إلى نفسه وإلى باب القصص ومنها فيما
يقدر عند الحرية والرخص والبر

ومنها في الرجل يقول نهره يا كاهرا أو يقول لأمران يا كاهرا يا عرائج!
وآخر ألقوب روحها يا معاً وما يهل بها ومنها في معنى لا يبنى في
يبنى ومنها في حقه يهلكه أو وفي توحيد الكافر على المسلم، وفي
علامة الذي يسلم على تركه، ومنها في الخروج إلى الشقة، وتطعم
إلى صبيحة، مجوس، والآفة عليهم في يوم القيامة، تقول حديثهم في
فيم يوم واحد اخواناً لأهل بيوتهم، والدمج لأجنهم ومنها
فيها بمعنى بالسلاطين والمجاهرة

ومنها في كلام القصة في حقه، لفعل من غير حقه، وفي معنى
مسائل حمير ومنها في علم الكفر ونفسه، والأمر لا تها ومنها في
الأكره على اللفظ لمفظ الكفر، ومنها ما اتصل به ومنها في المخرجات

ومنها في أنواع البرقة يارتد أحد الفريقين، ومنها في مثل قول الرجل،
لا أدري أصحح باني أم لا؟ وفيما يقول بحق الإيمان وما يهل به ومنها
فيها في الرجوع الأمير إلى دار الحرب لمحاكمته ووجه أنه ارتد في دار
الحرب، وهو يقول أكره في حكمهم على شدة وأدبه الاستدانة

و ح ۹. و میبایست عین الاسلام علی مرتد، و ما یصح به او میبایست رده
انصراف

و میبایست نصرانی، افریقا و الزرقه و حبس میباید است برسد و میبایست الموند
و آنچه بدان طرب و میبایست از لحاظ اثر، حبس بدان حرم میباید معود
بالله و حکم و لا تعصا، و میبایست حیایه مدد و محایه عیسه، و ما یصح
بدان

لفصل آ. اب و الاربعون فی اشکوائیه من هذا الفصل - به اختصار

أن الكفاية لم تنع بالعمى واصبح إلى ثباتهم، وفترض على الكل ٨٤٧٦- ثم بعد مجيء التفسير العام، لا يفترض الجهاد على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً ففرض عين وإن بينهم التفسير، وإنما يفترض فرض عين على كل من كان يقرب من العدو^(١) وهم يقدرون على الجهاد، وأما على من وراءهم جدد من العدو، فإنه يفترض فرض كفاية لا فرض عين، حتى يذهبهم بركة. فإذا احتيج إليهم، بأن هجر من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو، أو نكسوا ولم يحلفوا، فإنه يفترض على من بينهم فرض عين كالصوم والصلاة، ثم ثم إلى أن يفترض على أهل جميع الإسلام شرقاً وغرباً^(٢) على هذا الترتيب

وتظير الصلاة على البيت، فإن من مات في ناحية من نواحي البلدة، فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأعباءه وليس على من كان بعيداً^(٣) من البيت أن يقوم بذلك، فإن كان أهل البلدة يتجهون حرق البيت، أو يعجزون عنها، فعلى الذي يبعد منها أن يقوم به، كذا هنا ٨٤٧٧- ثم يستوى أن يكون المستقر عدلاً أو ظالماً يقبل حربه في ذلك، لأن هذا خير يتشتر^(٤) ويشهر بين المسلمين في الحال. وكذا تنادي السندان يقبل خبره هذا كان أو ظالماً.

٨٤٧٨- قلل أبو الحسن الكرعى رحمه الله تعالى في "مختصره" ولا ينبغي أن يحل قتل من تقوى المسلمين من يقرم العدو في قتالهم. وإن ضحك أهل ثغر من المذموم على المقاومة مع العدو وعيقه عليهم، فعلى من وراءهم من المسلمين أن يفرو إليهم، لا يقرب فالأقرب، وأن يمدوهم بالكرع والسلاح ليكون الجهاد ألياً قتالاً، والدعاء إلى الله تعالى وإلى دينه اتصالاً.

٨٤٧٩- والجهاد فرض قائم إلى قيام الساعة، وإليه أُنشأ عليه الصلاة والسلام في قوله "الجهاد مني منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر عصابة من أمي المجال"^(٥)، وقال الله

(١) وفي "ظ" على كل من كان يقرب العدو

(٢) وفي "م" على أهل جميع الأرض شرقاً وغرباً.

(٣) حكفاً في "ظ"، وكان في الأصل، حتى من كفاية

(٤) حكفاً في "ظ" و"ف"، وكذا في الأصل؛ مستتر.

(٥) أخرجه البيهقي في "الكنز" (١٨٦١) من حديث أنس بن مالك

مَنْ يَسْرِقْ يُسْرِقْ خَطْبًا وَهُوَ يُعْتَدِلُ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ ثَمَنًا لَا يَخَالُ ۗ

وعلايتنا بهذا الفصل

٩٤٥- بعد من مكره ارجس اناجيه، واحذروا لاعا الي وسير شراري وفساده
 عليهم السلامون، وكان لهم عظيمه قوة، فاعلمهم ما يسوقهم حتى يستفهم اولئك من
 الجاهلهم من المروءات، والاولاد لاعا لا يسموهم بـ "رد" في كل حال، وعلهم به علم
 صميم، لان الظرف لا يـ من استتلاء بؤلة العصب، لان الاعا، بخاصة، فالاعا عصبوا،
 والعصب اعلم، فيجب على كل مسلم قد ما دفع ذلك ان يدفعه، بعد ما قد داني به من
 كل شيء

٨٨٨٠ واذا دعواهم من طرف، فكنالك في حق سيد والد ربي ما لم يلقوا ذلك
 خصوصاً وجرهم، وبسبب ذلك لا يعرفهم في حق الناس، يريدون ان لا يفتخروا بكم حول العالم
 وسيدهم ان لا يعرفهم، ولا يفتخروا بكم حول العالم.

[illegible]

٤٩٨٣ راجع به خبر حر و دماغمی می خا الحرب، فاتا هم سحر و لیلانوهم لیلک
 "فیلک" فصل حدو ٤ مرقوا و لم یسیر و رجب و یو یو مرقوا می معه می ال
 یو یو و ال "اهال انهم و یو یو می امینده و یو یو می ایده و یو یو می یو یو می

٤٤٧

(٢) من ط ٤١ ص ٦٥٠ و ٦٥١

¹⁰ «كل من طهق النافق الشر من بديا، وكان في الاسم» ١٤١

الاستغناء لأن المرأئین تسقط بالعلم

الثانی: یذا علم فی کثر جانب من دار الإسلام من الشرق والغرب لم یاری من المسلمین فی أیدی الذمیر، فقد ضاعت مویساتهم وفسدت دینهم من التوریه والتوفیه، ولم یزالوا لئالی لوف، أخری فیضاً حتى تستفید من أیدیهم من سعة والتاری، ثم وثم یقی مطلب بالقتال مدة عدنا فلا یفرج لإقامه مصداق، علی حد بعد الإجماع بین المسلمین، لأهمیة هذه، عن انبأهم، مع علمهم أن فی أیدی بشرکین من کثر جانب شرقاً وغرباً یاری من المسلمین، وإجماع الأمة من أقوى الدلائل

۸۴۸۸- ودراری ادر الدله واثباتهم فی ذلك تنزله دراری المسلمین واموالهم، ذکرنا ان الدله یخفف عن الإسلام فی حق عصمه قتال، والعوس، وذا قد یثبت لنفسه من الاموال من العصمه بالعلم مثل ما یثبت بالإسلام، کان لهم بمر امور اهل الفقه (و درویم ک الخواب فی دراری المسلمین) ولله الفهم، وکل جواب عمده مع هذه الخواص جهه.

۸۴۸۹- سم، فما یمر من ذلك عفی ک من قدر علیه من المسلمین، ولا یعرض علی کل من عجز! لأن العجز لا یسله المرأئین.

۸۴۹۰- ولما یمر من عفی کل هوی من المسلمین فیما عهده، (و یضمو، دراکهم قبل ان یلموا احصوهم و جردهم و ما سیم) فاما انما کون اکثر رفیقهم انهم لا یمر کوسیم، کما هی سعة من أن یقبوا، فلا یسموئهم، لأن فائده انما عهدهم بالک، مکر من سعة ما فی یدهم، فما دلموا طامع من یمر من عهدهم انهم، وإذا لم یکنوا طامعین به یکن فی انهم عهدهم، فیسقط عنهم

الفصل الثاني

في بيان شرائط جوار قتال الكفرة

٨٤٨٧- يجب أن يقدم بأن سرطه جواراً اثنين مع الكفرة على خصوص من أشبه ثلاثة
أحدهما اسماعيل بن ليون للإسلام. أو قبول ما تقدم مقام للإسلام في الحكم عليه وهو
التمتع في حرم يحترق بهده لمدة حربية، بعد انتهاء الجهاد إن لم يبلغه الدعوة إلى ذلك
إد من حيث ضعفه، وبما من حيث الاختيار. حتى إنه إذا سم سمعهم الدعوة في ذلك لا من
حيث الضعيف ولا من حيث الاختيار لا يباح قتلهم، لا بعد تعليم الدعوة

و قد صرح محمد رحمه الله تعالى على ما قلنا من سبب التكبير، فصل، وإذا لم ي
المسلمون المبركين، فإن كان مشتركون في دعوتهم للإسلام لا حيلة ولا حكمة،
فلا يصح لهم أن يقاتلواهم حتى يدعواهم إلى الإسلام

والأخص في ذلك، ما روي عن أبي تيسار عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن عباس - أنه قال: ما قتل
رسول الله ﷺ يوماً حتى يدعوهم، وعن طلحة بن عدي عن رسول الله ﷺ كان لا يقاتل المتركين حتى
يدعواهم وروى أن رسول الله ﷺ كان إذا دعيت جيشاً أو سرية، يحدث إلى أن تقول
هذه الآية عليكم الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله^(١)

٨٤٨٨- وروى أن لو قتل، بلغهم الإسلام، إلا أنهم لا يبررون الجبل المسلمون الجبهة ثم
لا^(٢) فلا يصح لهم أن يقاتلواهم حتى يدعوهم في إعطاء الحرب، قال الله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا النَّبِيَّ
لَا يَزِيدُكُمْ حَرَجًا﴾ (٣) لا بالسر لا حراً^(٤) - إلى أن قال: - ﴿مَنْ بَطَلَ الْحُرِّيَّةَ عَنْ يَدِهِ وَهُمْ
صَاعِدُونَ﴾^(٥)

٨٤٨٩ وروى للإمام أبو بكر بن أبي شامة الجبهة ووقف وجوب حرية، فيعلمه أنه إذا
مؤقت الجبهة منهم في كل سنة [مرة]^(٦) أنه يؤخذ من الناس كذا، ومن لم يقدر كذا، ومن

(١) أخرجه ترمذي في مستدركه ٩١ - والطبري في الفكر ٢٠٠، والطبري في تاريخه ٩١

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٧

(٤) حكاه في ج

ابن سبأ في الأمر به المعروف أعده من هذا، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما يجرى إذا علم أنه لا يعطى ولا ينقض، لا يلزمه ذلك، ولا يصح أنما يتركه
 ٨٢٩٣- وهو أن المسلمين مسوا قروا من المشركين ثم سلبهم الدعوة، حمل نفسه
 الدعوة، فلا يسهل على المسلمين من دية أو كفارة، أما الدية فلأن وجوب الدية يستلزم القوم،
 والنقود وشا يشك بالاسلام، وبالإحتراف بدار الإسلام على حسب ما خلقوا فيه ولم
 يرجعوا وأب الكفار، لأن الدعوة من الذين ترجعوا للكفر، إنما يستلزم بالاسلام أو الدعوة، ومن
 يوجد واحد منهما - والله سبحانه ويعلى أعلم -

المحب: الثالث

في سابع من يحو، قلعه من المركب، و من لا يحور

١٩٩٤ هـ كان يزور مصر، حينئذ تعالى عليه من حبه حياء الله تعالى عن قولي
البراءة ونفيها، ونسي الكبير الذي لا يظلم العبد، والذي يرمي ما لا يهيم من اعتناء
غيره فلا حرج.

ولأجل ذلك ما روي ما يؤول إلى التكرار في هذه المسألة في بعض المصنفات،
فقال شيخنا رحمه الله: «هذا من عدم فائدة ذلك لاختلاف وجه الاعتناء به» وهذا
الاعتناء هو ما ذكره في كتابه لا يقال حقيقة، فلهذا ما ذكره في بعض حواشيه، أو في بعض دواوينه
مما نقله فيها، في كتابه من ما نقله في بعض حواشيه، وكذا في كتابه من ما نقله في بعض حواشيه.

٨٤٤٥- وهذا خبرنا في الصبي الذي كانوا لا يصححون به من قبل ولا ينفك به على
القبائل من اهل الشام والصبي ولا يكون في روضة الخيل - فأنزل الله ما ذكرت من انوار

٨٨٦ - وهذا هو ما هو السج تكسر وتلفظ الذي لا يفر عن لسانه، ولا عسى
الجميع بعد انتهاء الصلوة ولا يفر عن الإحسان - ولا يكون من هذا رأي وإشعار واحد
إذا كان يقدم على التمسك بذلك يرى أنه قد جسر على الصبر عند التمسك بصلته بقله
لأنه ضابطه بحرهم من المال، وكذلك إذا كان قائم على الصلاة لأنه يعني أنه لا
تكسر من بحرهم من المال، فيصير صلياً إلى خجله من هذا هو ما في، وكذلك إذا كان
مستحيماً على غيره، لأن الناس يمدون ويؤيدونه فيصير صلياً في صحابة، وهذا هو
التي هي قد تفرق من الصلوة، ولكن في حالة وعشرون سنة، وفي رواية في سنة وسبعين سنة
لأنه في صحابة

(۱) مکتوباتی که در این باب در دسترس است و در کتابهای مختلف است.

[illegible]

(٣) شهر جمادى الأولى سنة ١٢٨١

١٢٩٦- كان أبو يوسف رحمه الله تعالى وسابغته من قبل أصحابه الصوامع
والأرباب، عرفوا بينهم حبه، ولم يغير القبر يدري من أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنهم لا يشعرون، وهو من أبي يوسف رحمه الله تعالى

[illegible]

١٠٠. اذ في النسخ الكبير: «محمود» على «و» إذ في النسخ من نسخهم: «ولا
 يحيطون الناس صلا» كانت عبارة لا يتطوون من اختلاف لأنه ومع إلا من جهتهم
 لا خير لا يفتنون لا مراهم ولا نسخهم

وقال في فضائله خلاف بيده امتلاكه لا لا في روي عن أبي بكر رحمه الله تعالى أنه قال
 يريد من أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين وملكه من قبله هو أصحاب البصرة والخراسان
 وهو أجمع في ذلك يوم يصادف في عجم وهو عراب المصطفى

وَقَالُوا حَسْبُكُمْ رَبُّكُمْ فَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعُ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۚ

١٩٩٨ : فضل واحد منه مسلماً به أعداء المستنيرين ، فما انصبي والجود فلا يعني
أن غايته لأن يذهب إليه ، مع شاعريته ، وقد مدحني فيها حين وقع جمهور عليها ، وقد
لايهاها كدنه وفي بيته ، من حيث به لا حظا غيبيا ، كما لا حظا على الجبيته ،
ثم هيمة إذا حاد من إيمان حتى أصبح قلعا قويا ، أو احده ، أو مدح من فيها ، لا يحل
تلقاه كدنه

١٤٩٩ - ١٥٠٠ م. والشيخ الكبير: في راسي هذا عهد بعد ما احدث له من تطاول من

أهل أن يسترحوا العمود جری عنی فعلهما، وقد نحن نفضل لموجب بمحبوب القتال منهما
الآبری لهما بخلال بصلاً فكذلك بخلال حركه علی فعلهما ومن فخر من المسلمین واحداً
من هؤلاء علی وجود الفتنه، فلا كلامه علی ولا حه

وإسئل محمد رحمه الله تعالی عن شجر الکبیر لسان أن المرأه أذ فنت إسناً تقتل،
بحاروی ابن رسول الله ﷺ أمر عمر بن الخطاب یقتل بها، لأنبا كانت فنت حداد ابن سوده
أمرها سلك روحها

وإسئل أیضاً لیبدی أنبا یأرا لای قتل إسناد لیا علی، وی عن عبد الله بن
ابن أنس عمرو، قال أرفعت امرأة حلی، فأراده فانی بمناب فاحبر بدت رسول
الله ﷺ، فأمر بها فقتل

وإسئل أیضاً لیبدی أنبا یأرا لای قتل إسناد لیا علی، وی عن عبد الله بن
ابن أنس عمرو، قال أرفعت امرأة حلی، فأراده فانی بمناب فاحبر بدت رسول
الله ﷺ، فأمر بها فقتل

وإسئل أیضاً لیبدی أنبا یأرا لای قتل إسناد لیا علی، وی عن عبد الله بن
ابن أنس عمرو، قال أرفعت امرأة حلی، فأراده فانی بمناب فاحبر بدت رسول
الله ﷺ، فأمر بها فقتل

٨٩٠- قال ولا یشر بهم لأعی ولا الفعد ولا مضطوح الید والرجل من خلاف،
ولا مضطوح الید الیمن حصة، لأنه وقع الأمن عن قتلهم ومراة من هذا ذاکموا لا
یقتلون بمش ولا رأی رقی یه نظیره فی السج القافر، فإذ الفصع البدا یسوی أو قطع إحدى
الرجلی، فهو حر یفسد، لأن مشره الخال فی القالب یکر، بالذ المسمی (فقد كانت صحبه
فید لیسما)، وهو عنی، حه یکره لیسما، کت من حمله مدله یفین

٨٩١- والأمر ولا یسم، والذ یجوز یضی عن حله، فله یسر لانه من یصل،
وبه یه صالک للصل، واعضاده بحمله علی القتال، یقتل بدق لشره

٨٩٢- لا بأس بان یقتل الرجل من المسلمین بکل ذی رجو محرم من شرکین یقتل

(١) وی ف الخال بکل یه

(٢) وی ف ذ ما یمر من حکره

(٣) لیه من حجه سیک النی عملاً

به إلا القتل ولو بذو لأحد من قبل القتل، ثم بعد ذلك

والأصل في ذلك كونه يهتدى به إلى، ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا فِي﴾ من غير فصل
الفرق والواجب، وهو حبل واحد هو الله وأولئك، فكانت في هذا ما يهدي يقتل أولئك، فوالله
والأحد من الجن، لأن ذلك من جنس الآفة في جنس الجن، فلهذا، به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد
المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد

المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد
المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد

المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد
المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد

المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد
المطلب، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله! به روى أن حفظة بن أبي
عاصم استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه الصيرفي، فبهم يهدى له يقتله،
وعبد الله بن عبد الله بن أبي سفيان استأذن من رسول الله عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه حمزة بن عبد

(١) سورة القدرية الآية ٢٦

(٢) سورة القصص الآية ١١

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣

[٢] على حريمه

أنكر إمامه فعمل في حرم سائر أمره من مظهر قوته تعالى **فَوَقَالُوا لَوْ أَنَّهُ رَكِيزٌ ۚ**^{١٢٦}
والذين عليه أنه يحب على إسمه أحب القوم بكثير بالانفاق، فليحب عليه إحياء
سرك القتل، ولا يحب، على لسم إسمه لآخ الكفر بالانفاق، فلا يحب عليه إحياء يترامه
تغلب أيضا، وحده^{١٢٧}، ولا لم يصطبه، أنه الله إلى ذلك

٨٥٠٢ فاما به الصطبه، من ذلك، فلا آمن نفسه بذلك محله الهرب منه، وهذا لأن
أدور في حق الأمن، فسم من بعد حب والديه بالمعروف، وأن لا يعرف هذا، فهو إسماء،
لا إله إلا الله، من من ركنه حتى قلته إله لا شيء صري، ولا، فحسبه به، ولا أن لا شيء مثل
الآن في هذه الحالة من مر حب، فسمه على حبه ليه، ولأن ذلك لا روح في الفرح إلى إنا كانت
مع الله في من فاقب، هذا فطال، ومع الأمن لا يمكن لأحد، كان يلاقي إلى بشريه وإلى كان
الأم يموت عطشا، قد عهد

٨٥٠٤ وأما، من أن ما في الصفة لا يسمي، بعدة بالفضل، ولا سمي أن عكته
من المخرج، حتى لا بعد حرب على السلب، ومكس بلغة إلى هو صم، وحسبك به حتى
يحيى، غيره فسمه، روى منحه، رحمه الله تعالى في كسر الكسر، فليكن به، اللهمة، قال
معه، وهو أحب إلينا - والله أعلم -

١٢٦- من خبره

١٢٧- ما من لم يسمي، من أصله من أصله من أصله

١٢٨- من م قاله هذا مكان وقد

الفصل الرابع في بيان ما ينتهي به الأمر بالقتال

٨٥٥- يجب أن يعلم أن الأمر بالقتال ينتهي بشهتين بالإسلام على ما قال عليه الصلاة والسلام: «أعرب أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(١) الحديث، ويقول الخوفاً على ما قال الله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٢) لاحتياج إلى بقاء ما يصير به الكافر مسلماً، فإن من الأقوال والأفعال ما يصير الكافر به مسلماً، ومن ما لا يصير الكافر به مسلماً، فلا بد من معرفة ذلك حتى إذا انتهى به كافر يعلم أن الأمر بالقتال من أناس في حقه لم ينته، وكذا احتياج إلى بيان من نقبل منه الحرية من المشركين، ومن لا نقبل منه، لأن الحرية لا تحصل من جميع الكفرة؛ ما بين بعد عنها إلى شاء الله تعالى. فلا بد من بيان ذلك؛ ليعلم انتهاء الأمر بالقتال في حق كل شخص بعينه إذا دلت الخوفاً

أما بيان الأول: قال القدوري رحمه الله تعالى في كتابه: إن الكفار على نوعين: منهم من يصعد الجباري عرج، ومنهم من يهبط به إلا أنه سكر وحدانيه كعبه الأوثان. فمن أشكره، إذا أقر به يحكم بإسلامه، ومن أقر به وجحد وحدانيه، إذا أقر به حدانيه بأن قال: لا إله إلا الله يحكم بإسلامه.

والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «فمرت أن أئدس أناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» فهذا قلوعها عصمو من دماءهم وأموالهم إلا يحقها وحسابهم على الله تعالى^(٣). فقد اتصرو رسول الله ﷺ على قلوبهم لا إله إلا الله، لصبر ودينهم مسلمين، والكذب عن قتال ولا شك أن الإقرار برسالة محمد صلوات الله وسلامه عليه شرط نصيرورة الكافر مسلماً

وإذا اتصرو رسول الله ﷺ على ذلك؛ لأنه ﷺ كان يقاتل عبدا الأوثان من العرب، وهم كانوا يعبرون بالله عنى ما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ

(١) مضي من ربه

(٢) مضي من ربه

(٣) مضي من ربه لم صحيح مسلم (٢٦٦)، والبخاري في صحيحه (٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧)، وابن الجوزي في مضي (١٠٣٢)

السلام، وإذا أكرمنا فقد أكرمنا من غيري من غيري، فهذا ذلك نفس الإسلام.

۸۵۱۱ ہجرت میں مسیحی اہل اعلیٰ تعلیم حتیٰ انگریزی احمد علی دہلی اسلام
 بحکمِ اسلامہ و ان تم شرعاً کون عقیدہ لای فی نظامہ ہا بدل میں دخولِ حلاوت میں فی
 الاسلام۔ ۸۵۱۲ ہجرت میں ما کان سنیہ، عصبی عفا الخلفہ اسیری عہ، کات عہ
 ۸۵۱۷ ہجرت میں الکسی اور احمد میں ملے ان کے فی حبس میں، حکمِ اسلامہ
 محمدنا و ان میں احمد، میں نبی ہی حبیہ رحمۃ اللہ تعالیٰ لا بحکمِ اسلامہ، و علی
 ہوں ہی یوسف و محمد رحمہ۔ اللہ تعالیٰ بحکمِ اسلامہ

فمن صاحب من لا خلاف في الحقيقة، بل ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله
على تأويله الخاص، وحده غير أن ذلك لا يمنع من إسلامه بالانحياز إلى
الصلوة وحده لا لأن ذلك ليس من نتائج اختصاصه بعبادة محمد عليه الصلاة والسلام
وتأويل ما له أبو يوسف رحمه الله حينما قال تعالى إذ نسي وحده ودان وإقامة، عهد
ذلك يحكم بإسلامه لا خلاف؛ لأن الأدلة لإقامة من الشروع بالاختصاص بشيعة محمد عليه
الصلاة والسلام، وروى عنه من رخصه عن محمد أنه قال نسي وحده، واستحب فيلتاكد
مسلماً، قال عليه الصلاة والسلام: من صلى صلاة واستغنى بها قلبه قتلناه وعطناه ما

٨٥١٣ ربي الاحد عشر ذى القعدة سنة ١٢٨٠ هـ. وهو يوم الجمعة
فقال صلى الله عليه وسلم لا يكون صلاة حتى يقولوا على صلاتنا استغفر الله
في مسجدنا فقد انتم يصلي في المسجد الأعظم وشهد امر فضل رآته يصلي
في مسجد كذا. ثم يمثل ويجوز على الإسلام لأن الأذان في فعل الصلاة قد ورد، وهذا
نفاذ على كونه مباحاً إلا بعد أن يجتمع على فعله من حيث الصورة فاعتبر به
شبه في إسقاط النفس

(۱) در صورتی که

٢٤) أفرجة الجبوري في صحفها ١٩٨١ و ١٩٩٢. ومستم في صحفها (١٩٩١) وفي مؤلفها
مستند (١٩٨٢) الهند في صحف الرواد ١٩٨٦. السبكي في ذكره ١٩٨٧ -
١٩٨٨. والسبكي في التاريخ ١٩٨٩-١٩٩٠ في المستند (١٩٨٧) وفي مؤلفها
في مستند (١٩٩٢) في أفرجة مستند (١٩٨٧) والفرجة في الكتب ١٩٩٢-١٩٩٣

٨٥٦٢ - وأما بن حزم، أو أدي المزدكي، فو حج ثم يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية، وفي رواية أخرى من روى عن محمد إذا حج أئيب على الوجه الذي يفعله المستعملون يحكم بإسلامه، [لأنه ظهر من فعل يحضره المسلمون، فيجوز ذلك، بل إسلامه].^١

٨٥٦٥ - وفي أجود لنا على، إقراره تبييناً للإحرام وبني، وسهلاً فأنسبك مع المسلمين كان مسلماً، لأن هذه، لعنفه على هذه أديته تحتضن بشرية قصار كاستفالة بجماعة ولو شهدوا، نسم سبعة بئني ولم يشهدوا، أو شهدوا، أنه شهدوا، ولم يلبس، أو شهدوا أنه لم يلبس، وسهلاً فأنسبك، لم يصر بذلك مسلماً، لأن الإحرام لم يكمل، ولا بد من وجود شهادة على أكمي الوجوه، فظهر الاحتصاص بهذه الشريعة يحكم بإسلامه.

٨٥٦٦ - وفيه رد من رشيد إذا شهدوا أنه يزدكي فله مسلم، وهو قالوا، صحته بكونه، فليس مسلم، لأنه إذا قال هو يزدكي، فذلك يكون حراماً به، فيكون مسلماً، ولو قالوا، صحته إلى غير ذلك، وكان يزدكي، قال محمد، صحته مسلماً.

٨٥٦٧ - فإن محمد، حبه الله تعالى في أسير الكفر إذا حبس مسلم عنى مشترك يؤثله، فلما رجع قال أنشده أن لا إله إلا الله، فإن كان الكافر من قوم لا يعزرون هذا، حتى مسلم أن يكف عنه، لأنه سمع منه ما هو دليل إيمانه، فإن أعده، ورجعه إلى الإمام، فهو حر مسلم إن كان تكلم بكلمة البرحيد من أن يقهره مسلم، لأن الإسلام بين يده، فهو يعضه على الأسرقات، كذا يفهمه عن القتل، وإن قال ما قهره، وهو في، ويمكن لا يقتل، لأن الإسلام بعد الفهر يعصمه عن القتل لا عن الأسرقات.

في قال ما أردت لإسلامه قلت، بما أردت القتل في اليهودية، أو أردت انتمود مثلاً يقتل، ثم يمس إلى لونه، لأن الظاهر أنه قصد إحسانه إلى ما طلبه، والمسلم إلى يطلب منه الإسلام، لا اليهودية.

٨٥٦٨ - وهو كان حبساً لا إله إلا الله كنهه وأدركه وغيره فشر كبر، ثم عاده يقتل، فحسب عبه الرحمن، فلما رجع قال لا إله إلا الله، فإدركه أنه فله بلحاظ الإيهام فلا يأسى ما يقتله، لأنه الآن يرد إلى الله مع المسلمين في منه، وسهلاً فأنسبك، إن كان مسلماً ولا لم يذكره فئة، فإن كان يفرق جمعهم، فلا يسمي له أن يثبت، وكذلك لو كان

[illegible]

۸۵۶۹- وإن كان هذا الرجل من عبدي لا إله إلا الله ونحن لا نعرف من عبدي محمد عليه الصلاة والسلام وما في أمته من أهلها فلا بأس بالمرء ما لم يكن يهودا بله لأن هذا ليس بتبليغ الإسلام من عبدي وإن كان أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وعليه أن يكف عنه لأن هذا دليل على أنه لا إله إلا الله وقد أكرم عبدي الإسلام وعبدي، صحيح [إسلامه مستحباً] فهو كسائر الأئمة والحقس لا إسلام فكل من سبهم، وهو مؤمن بغيرهم، يستحب أن يؤمنهم بغيرهم.

وَأَمَّا بَيْنَنا وَبَيْنَهُمْ فَجَنْدٌ مِّنْ لَّكُم بِلَهُمْ

٥٤: صلب لا يحور، حد الخيرية عليهم ولا إعطاء الدماء لهم، وهم المشركون من العرب على أن كتاب لهم مع الله لا وفاء ولا صبر، وإذا ظهر، غرهم لا ينجون من جهنم ولا السيف له الإسلام، وبما هم وحشيائهم.

والأهل، والولد = ن. ﴿فَقُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ قال ربنا، الآية في مشركي العرب الذين كانوا بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، وقال الله تعالى ﴿فَأَمَّا أَصْحَابُ الْأَشْجَرِ﴾ فسكنوا المشركين حيث وجدواهم ﴿فَقُلْ﴾ قال، ربك الآلهة من غير أن يربك الذي كان بينهم وبين رسول الله عليه الصلاة والسلام عهد، وعلى غير عهد من ربنا تعالى سبحانه قال لا يعمل من مشركي العرب إلا السوء، والإسلام وأما سائرهم وصبيهم في ذلك عرف ذلك بعمل رسول الله ﷺ في درويش مصفى قوطاس وهو تركه وضمه بين يديه

[illegible]

۱۱. معقول معقولی سائنس میں لائسنس لینے سے عوامی فائدہ

$$^{\circ} \text{C} \left(\frac{1}{\text{K}} \right) = \frac{1}{2.7315} \text{K}$$
$$q_{ij} = \frac{1}{n} \sum_{k=1}^n x_{ik} x_{jk} \quad (1)$$

1944 45 2500 0.0001 150

من غير أن وهم من نصارى العرب منى ألف درهم وعاشي حلة في كل سنة، وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب لخراج من منى تعلى، وهم من حصري العرب، ومن ظنونا عليهم قبل أن يعطيتهم ذلك، لهم في كلهم رجائهم وسامهم وسبيهم، وكذلك يجوز استنفاطهم من اللجوس بالإجماع، عربى كان أو غير عربى، فقد صح أن رسول الله ﷺ وضع لظمية على معجوس هجر^{١٥}

٨٥٢٢- وأما المصنف الذى أحسنوا هي جواز أخذ حربة منهم، منهم قوم من المشركين غير العرب، وعبر أهل الكتاب واللجوس، ويحوز أخذ حربة منهم عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩٨٧)، وأثره في سنة (١٥٨٦-١٥٨٧)، والظاهر في سنة (٢٥٠١) وأبهر في الكبرى (١٦٢٩٩، ٨٤٣٢، ١٨٤٣٦، ٨٤٤٣)، والظاهر في سنة (٤٤) والظاهر في سنة (٦٧٠٢) وأبو حنيفة في (٣٠١٢) والشافعي في الكبرى (٧٨٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٥٠)، وشيخه في سنة (٩٩٧٢)، وأحمد في مسنده (١٤)، والظاهر في سنة (٢٧٥)، والظاهر في سنة (٤٦)، والظاهر في (١٦٦)

فصل في الجور

في بيان من يجور له الخروج إلى الجهاد

من غير كراهة ومن لا يجور

٨٥٢٢ خروج الرجل من غير إذن أو إجماع إلى الجهاد ومثله قوله بعد قوله
أما لك يعني في قوله «لا تسع ما لا يسعك» من غير إذن أو إجماع الباء فتدبر
رحمة الله عليه من غير إذن أو إجماع لا يصح أنه تعالى إنما قصد مع الرجل إلا أن
يخرج من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
غير قوله «لا تسع ما لا يسعك» من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
ولو كان يخرج من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
والجور أن يخرج من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
يكتف من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
وهو كذا ولا يجوز إلا بعد أن يشهد به من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
في قوله «لا تسع ما لا يسعك»

٨٥٢٣ قوله «لا تسع ما لا يسعك» من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع

الاستدلال به من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع

الاستدلال به من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع

الاستدلال به من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع
من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع من غير إذن أو إجماع

۱۳۳۵- اک۔ دہلی میں محمد السید باقی خاں صاحب ۱۰ ہجری بمطابق ۱۹۱۶ء میں پیدا ہوئے۔
 ان کی تعلیم ابتدائی طور پر گھر پر ہوئی، پھر ان کی تعلیم جامعہ اسلامیہ دہلی میں ہوئی۔
 ان کی شادی ۱۳۳۷ء میں ہوئی۔ ان کی بیوی کا نام سیدہ امینہ ہے۔

[illegible][illegible]

٥٨٦- وذكر صاحب الإمام المرحوم في الأصول عليه السلام رحمه الله تعالى في شرح كتاب السير ٦ كل من خلف عن أبيه في الخبرين كان رعي الخجرجين هو أبيه في الخبرين ٦ السابق، والله اعلم في ذلك. وكان يعرف أبيه بأبي جرح فسر له ليس له في ذلك من أبيه.

[illegible]

يعزى إليه هذا المعنى، لأن المصنفين يعزى إلى غيره حسب جهة، والله أعلم بما فيه من ذلك.
فمن حصر رب الدين حده من الوصي على الوجه الذي كان، حده من مدبرين

قال محمد رحمه الله تعالى: "أمر الله أن يستقر حاله، وكان في هذا ذلك، حتى إذا
أدبره، ولم يكن له أن يوصي في غيره كونه على صاحب إذا حصره، وهو؟ ولا شك أنه
يكون له ذلك. وقال أيضاً: أريد أن يخرج من هذه الحارة، وأخرج مع قيام الدين عليه.
ولم يكن في غيره غير من أبي الدين، ألم يكن له ذلك؟ ولا شك أن به ذلك

٨٥٢٩ - فإن لم يكن حده من غيره بالدين، فالأولى بهم من حصره، والله أعلم به، لأن
قضاء الدين من غير حصره، والمروءة قاله يصر المصنف حده من حصره، فإن حراً
مع ذلك، وهو ابن رب الدين، ألم يكن مكره؟ ثم لم يخرج من حصره، ولم يدع له حصره، والله أعلم به،
فإن أولى: لأن الله تعالى لم يترك، وقضاء الدين واجب من الحال

٨٥٣٠ - فإن كان له حصر الدين في المروءة، فهو من المال، والله أعلم به، أيضاً فإن
بمحله قضاء الدين؛ لأن الله تعالى لم يسقط عنه شيء من الدين، فالأولى له من
بغيره لنفسه ودينه، ولا غيراً من حصره الحاله بغيره ما من؛ لأن الله تعالى
المروءة لم يكن حصره صاحب دين، وهذا من سقوط حصره (لأن ما من) أن يعزى، كالأمر
يؤخذ له من الآية

٨٥٣١ - وكذلك لو كان الدين من حلال، وهو يعلم من غير الظاهر أنه يرجع فيه إلى محله
الأولى (لأنه لا يصلح له أن يمتنع من قضاء الدين)، وإن حصر لم يكن به بأس، لأنه ليس له حصر
الدين حتى في حصره قبل حصره الآخر، فإن ذلك يمتنع من نوحه بعد ذلك به بقضاء الدين،
وبذلك لا يكون مع هذا الأول ظهوراً لما هو من المروءة

استدل محمد رحمه الله تعالى على أنه المقام في الأصل، والله تعالى أعلم به، عليه الصلاة
والسلام في القدر في سبب، لأنه ضار، ثم قد لا يلائم، فإنه، جوده، كما قد حرمه
عليه السلام

٨٥٣٢ - وإن كان أحد غريمه على، جاء آخر، فإن كان سبب من تلحق عليه مثل

دعوت الله (علا ماس مان، هر ۱) لږ دمه پرېد، واخو ژده، هي احتال ده، وپسې لښماني عليه
 اېن آدی حو او رجوع عليه سو، وان هم، پکې تلمحېا عسی، غحتال عليه مثل ذلك المال آ .
 فتمسح به ان لا يخرج (انه وان ترک ما من دین الحلاله، دعت عليه له بدیه، لښمان عليه
 علی صسی انه د آدی پېښه، عی الرجوع عليه دېن آدی، عی ۲۰ رج الحلال عليه،
 ولم یدک، له الحف، نه، فلا ماس مان، یخرج: لانه خرج عن من حساب نه، وغامی الشعل
 سینه وپښ، له احتال عليه، یعشر، ده، قی حقه

٨٥٣٣ : قال لم يمسح عليّ رجل ، ولكن صعد عنه مائة رجل المال مائة امرأة
عليّ ثم جأ آخره فلهذا ، فلا بأس أن هو ولا يمشد و منه ، سمعت لأبيه قال يروى عن هو
الضال بالآلة ، ولا رجوع بنفسه ، عليه " شيخي - حيث نفس بغير أمر ،

٨٢٣٤- ولو كان كمن عه - تدعى كمن بالعرفه (الكنى بشيخه) - تدعى له أن يرجح
حتى يستأمر الأصل والخمس لأنه مطلق من عهد كمن - منه ١٠٠ ن لأصل بقائه
بالدين، والتكفي، بخلافه بأن يثبت ما لا يحل عليه من العهد - وإن كانت الكفالة به غير أموره
فعله أن يستأمر بخلافه - لهذا - دفعه من خطبة الدين فيه - ويس عليه أن يستأمر
بالتكفي - لأنه لا يرجع عهد التكفي بشيخه

١٩٦٥ - وابتدیت الکفاله دسمبر - ١٩ کفاله کمال بعد ١٩٦٥ - دس بیجی له یی پورو لا
 نامر الکفاله ، لاه مع ، ١٩٦٥ من ١٩٦٥ بالحقیر " هره سحیبه می اذینه به ، وین کات کس
 جیر هره هلا داسی دی پورو ، ١٩٦٥ سیمای الکفاله ، ١٩٦٥ عر هره به جهه شیره

١٨٥٦ء - وادی کمان امدادیوں مختلفاً و عو لا یضرب ان یسهر امداء لا ینکروج فی الشجرة مع کلما اذی ذلک الممرات ، فلا یسیر یی یخرج ، ولا یستقر مباحثہ ، لانی مضر وہا ینکحل نقصان المیر ، ویر یسبح علیہ یمہ

١٩٣٧- وان كان هذا يخرج مما مثّل لملي أصعب ما نصي به دسري من القتل و
 القهقري، ثم بعد أن أخرج ٢٧ بدون صاحب غير أن لأن في لبنان ممر نصي معه للتور،

(١) اُنْتِ مِنْ هـ ، هـ

(*) هَكَذَا فِي صِلَةِ السَّمِ الْفَرَسِيِّ الْبَيْدِ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ، لَا جَوْعَ الْبَيْدِ عَلَى

(٢٧) هكذا في نسخة ابن أبي النضر، وفي كتابي الأصل - يلاحظ

(1) $\mathcal{H} = \mathcal{H}_1 \oplus \mathcal{H}_2$ and $\mathcal{H}_1 \cap \mathcal{H}_2 = \{0\}$.

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِبٌ عَلَيْهِمْ أَن يَتَأَخَّذُوا بِالْحُلِيِّ وَالْأَرْوَاحِ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِبٌ عَلَيْهِمْ أَن يَتَأَخَّذُوا بِالْحُلِيِّ وَالْأَرْوَاحِ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِبٌ عَلَيْهِمْ أَن يَتَأَخَّذُوا بِالْحُلِيِّ وَالْأَرْوَاحِ

[illegible][illegible]

٨٥٤٦- وأما ب. هؤلاء الرعايا المذنبون على دفع أنفسهم، فكذلك إننا سنعاقبهم بالشريعة الحزب منهم دفعوا إليه: فمنهم لا يجرى بهم إلا ما ساءوا فيه.

www.elsevier.com/locate/jmb

1992 2000

(۶۱) حکماء ط و ب ، دارم سے تحفہ اعلیٰ

• 2004-2005 • 12

الفصل السابع في القرآن من الترجمة

٨٥٤٧- وقد محمد رحمة الله تعالى في التبر الكبير لا أحب برجل من المسلمين به
هو القتل، أو بغير من حبل من المسلمين ولا بأس أن يكون من هؤلاء، أو كسر من ذلك
الاحصاء في ذلك هو، قد يكون في من يؤمنه به عند غيره، لا يحول الشك في التحجير إلى حبه
قد جاء في كتاب من الله في أي - حق الله الله

وله في ذلك ما ذكره الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
عنه في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
مؤثمة الكفار في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من

قد جاء في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
عنه في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
مؤثمة الكفار في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من

قد جاء في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
عنه في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
مؤثمة الكفار في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من

قد جاء في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
عنه في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من
مؤثمة الكفار في كتاب من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من

(١) سورة التوبة، الآية ١١

(٢) في من الله في أي - لا يحب برجل من المسلمين به هو فيه من

بالسهم والجمادى فلا بأس به لأنه مضطرب في القرار، لأن السهم بالخص لا يصيبه ما يرمى إليه، والمخارج يصيبه ما يرمى إليه من شخص، فكان مصدراً في القرار، فلا يكون به بأس، كما لو فر من الثلاثة أو أكثر.

ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكثير حمد عن غير رضي الله تعالى عنه، أنه قد بين على أنه لا بأس بالقرار إذا أتى المسلم من العدو حالاً يقطعهم، وفيه دين على أنه لا بأس بالقتال حتى يفل قال شيخ الإسلام - والأمر على هذا اليوم - أنه وسعه، وإن شئت حتى قتله وسعه أيضاً - رحمه الله سبحانه وتعالى أعلم -

به أن يثبت التفصيل نفسه من طريق الأولى.

٨٥٦١- وقد شرط مسلم جعل لا يقتل كافراً حرباً، بقتله، فلا بأس بذلك قال
محمد رحمه الله تعالى وحسب للشرط أن يجرى بالشرط، ولكن لا يجرى عليه أما عدم الجبر
فلا يشترط له الذي على إقامه ما هو واجب عليه، وفي مثل هذا لا يحل ولا يجوز
عليه، لكن يستحب الإعطاء، وإن لم ينعقد أو يقول من الجبر لا يمنع من ذلك على
المختص، بل يقع له من وجه ويستمر وطوله من وجه، وفي مثل هذا لا يجب التلذذ ولكن
يتم به إليه.

من مشايخ رحمهم الله تعالى من قال: ذكر في الكتاب قول محمد صاحبه، لما عني
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى فلا يجوز مد السرور، كما لو استأجر إسائما
لستمعي فصام وجدته عني عمر، على قوله جبر، وعلى قول أبي حنيفة وأبي
يوسف: حمهما الله تعالى لا يجوز، فهما كذلك

ومهم من قال: مد يجوز بالأجماع، واختلفوا أحد بهم، بعضهم قالوا ليس هذا
بما استحلوا الظاهر عليه، ألا يرى أنه قال: أحب للشرط أن يجرى بهدأ، ولو كان هذا مستحلوا
لا يقال ذلك، وبعضهم قالوا: إن كان هذا مستحلوا يجرى أو يجوز (جاء في حديثنا على انتقاله،
وتحررها على تليل أحمد عليه تعالى

٨٥٦٢- حاله، وإن كان الإمام أعطاه ذلك من حال بيت مال، كان جائزاً يريد به أن
الإمام لو أعطى رجلاً من مال بيت مال شيئاً ليعمل به، لا بأس به لأن هذا الرجل في قتل
الكافر عامل للمسلمين من وجه يدفع سره عنهم، ومثل بيت مال المسلمين، بجاء أعطاه
شيء، مما يعمل به المسلمون

٨٥٦٣- وقد شرط الرجل مسلم جعل لا كفر؟ ليسم لأسير فهو مسلم، وفي بعض
الروايات يقول: مد حسن إسلامه، ولا يجب العمل على سب هذا، أنه خيرة إن شاء أعطاه
وإن شاء منه، لأن سره لم يعمل لإقامه جميل واجب، وهو من على الأخير وفي مثل هذا لا
يجب الأخير قالوا: إذا أسأحر به مدحمة، وإن أعطاه جعل فهو مفضل: لأن فيه وفاء
بالوعد، والخير من الخلف في الوعد الذي هو علامة للخالفين، ولأن فيه دعاء له على الباب
على الإسلام، ولأن فيه تربية عبداً غيره في الإسلام - والله أعلم -

والسلام، وإنما أخبر عن نفي الكذب عما أسره النبي عليه الصلاة والسلام وأخبره، وهو كذلك.

٨٥٦٦- والثالث: أن يفيد الكلام: فعل "وعسى"، فإن ذلك بمنزلة لامتناء، يخرج الكلام به من أن يكون غريباً. بيان ذلك فيما روي أن من غريظة كانوا في عهد رسول الله ﷺ إلى أن جاء الأحزاب ورئيسهم أبو سفيان، ومعهم حبي بن أخطب، فبينما هم في النصير، فصار آل بني قريظة حتى مضى العهد بينهم وبين رسول الله ﷺ، وبايعوا أبا سفيان حتى أن يقرروهم على الميثاق^(١)، والأحزاب يقاتلون رسول الله ﷺ وأصحابه، فاستند الأمر على المسلمين بذلك، كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ قَوْلِهِمْ وَمِنْ أَسْفَلِ مَنكُمُ﴾^(٢)، فجاء بهم ابن مسعود القمي وهو كان مشركاً برؤس، وأخبر رسول الله ﷺ بهذه إلياهمه، فقال عليه الصلاة والسلام: "فقلنا أسرناهم بذلك"^(٣)، أراد أن هذا من موافقة بيتنا وبينهم، حتى يعطى لأحزاب من كل جهة، فكانت تلك الكلمة سبب تعرف كلهم وفهرتهم، فهذا ونحوه من مكائده الحروب، فلا بأس به.

(١) ذكره الفصيح بن حجر في فتح الباري ٤/٧٧، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٠٢٧)، وأبو حنيفة في مسنده (١٦١٤)، وسعيد بن منصور في سننه (١٨٧)، والبيهقي في الكبرى^(١) (١٨٦٧)، وأبو داود في سننه (٤٠٠٤).

(٢) سورة الأحزاب الآية ١٠.

(٣) أسره جده الفرد في مسنده.

المعصية العظمى

في يوم ما يجب من طاعة الأمير : ما لا يجب

٨٥٦٦: قال: الحمد لله الذي بعثني بالهدى. يؤمن عيسى المحسن الفاضل.
وعليه السلام الذي بعثني بالهدى. يؤمن عيسى المحسن الفاضل.
حتى لا يضلهم في الدنيا. يؤمن عيسى المحسن الفاضل.
فأقول: يا أيها الناس، إن الله قد بعثني بالهدى. يؤمن عيسى المحسن الفاضل.
والله اعلم بالصواب.

[illegible]

تو خود سینه خودی را از آن فرجه ای که در حلق اهل انفسار می بیند منقبض و متراکم می کند

١٠ اسرار الصالحين في مسجده (١٩٧٣) جزء آخر دار الحديث، دار الحديث - مكة -
 طبع (١٩٨٠) دار الحديث، دار الحديث - مكة -
 في مكة ٥٠٠ عدد ٧ ٣٠٠٠ نسخة
 دار الحديث - مكة -

[illegible]

(1) من غير ان يكون احد الكهنة

الخروج من غير لواءه ، حتى يكون التفيد مفيداً ، فهذا إشارة إلى أن المفهوم جهة ، وعليه ينشأ هذا الكتاب

وظاهر المذهب أن المفهوم ليس بمعية ، ولكن في هذه الكتاب أشهر المقصود الذي يحتمل أكثر الناس ، لأن العراء في العامة المتألف لا يقصرون على حقلني مبوم ، فيعتبر المقصود والمفهوم في مفهوم من هذا اللفظ بما يريهم النبي من الخروج إلا تحت لواء فلان ، فيجعل ذلك كالنصر من عليه - والله سبحانه وتعالى أعلم

الفصل الحادي عشر
في الباردة ورجل يحمل على المشركين رعدة

۸۹۷۶ء دان و مندر رحمہ اللہ کی وادہ خرچ علیہ میں شریکین ہیں انھوں نے جو فی
السرورہ دلائل میں ہر خرچ بہرہ منی عن المسلمین سے اہم بہتہ الامام عن نبوت والا اصل فی
ظاہر مادیوں نے غنیمت میں رسعہ و مسعہ میں وسیعہ، والوں اس عسہ - انھیں اللہ مدد کی -
محرور ہوا یوم بدر پہنچوں، اسی سرورہ و مخرج الیہم ملائکہ میں قتیبا، الاصل میں غیر مستقل میں
رسول اللہ ﷺ، لہذا تم کہیں رسول اللہ ﷺ ثابت

والله اعلم بما في ذلك، والذين يخرجون عن الإمامة إن لم يوجد نص، فقد جرد دلائلهم
المرتبعة بغير نص، فإن خروج الإمامة خروج قسري، ولا بد من أدلة بالنقل دلالة
تأثيرهم بالأدلة على دعوى، والنايات دلالة كتابهم.

[illegible]

٥٥٧٨ و. ك. الإمام بن علي الطروجي القرمي، فهدى على وجهه من ابن أبيكولاً
 انتهى جانباً بل قال لا يخرج أحد منكم ليبرء، فهذا سي عام وإن ذكر 'أخاه منكراً' لأن
 الذكوة على موضع النحر بعد، ويدخل تحت أي شيء كان واحد منهم، وإن قال النبي جازاً في حق
 شخص معين لا يخرج هو ولكن يخرج غيره يدعى في حق شخص بعد لا يعمل في حق
 غيره وإنما إذا كان اسم المبرء، فلا بأس للمسلمين، بل يبيح ما جسد يذبحوا على
 ذلك، وهذا لأن الكافر الذي خرج لغيره، كما هو قاصد قتل من سببه فهو قاصد قتل
 نفسه، وأجابه، لإعانة يدعوى قصد تكفير عن أنفسهم، وعن بني حرج، وكل ذلك
 مذموم إليه عفاً

١٥٧٩- ولا بأس بدخول أن يحمل على المشركون (وحدوا) أن كان عاب رأيه لا يقبل، لولا

(١) نسخة المخطوط من الكلبى (٢٩١)، ولين سعدى الكلبى ١٧٦١، واكثره الى حجازى
النسخ من المخطوط (١٧٦١)، نسخة المخطوط من المخطوط (١٧٦١)، المخطوط

(٦) حکماء نے الباقی بنی حنیئہ، وکان فیہ لاجل، کان

[illegible][illegible]

والموت بعد من ذلك يعني "أنه في الأسر بالمعنى الواسع عن النكاح - إما أياهما
والأول، أو هم، بآدم مالم يزوج، وهذا هو من النكاح يعني فهم لا محالة ويبدأ
ذلك أنهم يزوجون العذار حرام يستعملون بشهوة في الجماع معه لها بعد، فيحصل نوع
مكافئ للزواج، وهذا هو النكاح وهو الحائز بالعبارة "والجانب الثاني له بدلالة
لا يزوجون الكفر واستعارته حتى من العذاراء على محققين ذلك، فالحال اعتبار الذكايه من حيث
الخروج وانفسابها بعد طهرها بكمية عظيمه من حيث النكاح والزوج في حجبهم
عنه المعنى، وإنما لم يرد من حيث النكاح .

$$u = \gamma \frac{1}{\sqrt{1 - \beta^2}} \left(\frac{1}{\sqrt{1 - \beta^2}} - \beta \right)$$
$$y = \frac{1}{2} \left(1 + \frac{1}{\sqrt{1 + 4x}} \right)$$

(۳) جامعہ اسلامیہ مفتاح فی الامور بنیہ ۱۳۰۵ھ

١١٣: هكذا في نسخة البازم، "من بعد"، وكان في الأصل حتر

١٣٠٥ هـ

(١١) ونظرت إليه حيرت برؤوسه، في السجدة "هذه التي توحدهما

معلوم وإن كان مستقماً من المبادئ، فهو دليل على صحة إيمان الناس، لأن حقيقة الدنيا هي^{١٥}
تليق من السلوك.

روحه الاستدلال بالحدث، بيان أن الإسلام شرط في جوهر الأمان بحال القياس.
لأن الأمان من باب الولاية على الغير، لأنه يراد على نفسه وجميع من تحت يده والآخر
هو قنات الخيال بها حديث، وهذا الحديث يتناول المسلم، غير آدمي التي ما يقتضيه القياس
ولهذا قلنا إن أمان غير المسلم كإيمان غير المسلم، لأن في حرف جوار الأمان بهذا
الحديث، وهذا الحديث يصرح بالإسلام، أما لا يصرح لصفة الكفر، والمراد ما يوجب
الرجوع في صحة الإسلام، فتدبره في صحة الأمان.

٨٥٨٢- وشرط غير أن يكون نكاحاً من^{١٦} في صحة التمسك، غير أن المسلم إذا كان
أسيراً، مقهوراً في يد أهل الحرب، أو كان ملجئاً فمأيتهم من لا يصح أمانه
ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الأسير والشاعر في أوّل الأمان من القبر
الكبير، ثم يذكر فيه القياس والاستحسان وذكر غير هذه المسألة في موضع آخر، وذكر
حيث القياس والاستحسان، القياس أن يصح أمانه، يظهر قوله عنه الصلاة والسلام
«بني يذهبهم أديانهم» وفي الاستحسان لا يصح أمانه، وإن لا يصح أمانه تبعاً له، لأنه
لو صح حتى يبي أن يفسد طريق جهاد مع الكفرة والكفرة، لأنه لا يعدو بئس من يلاذ أهل
الحرب من مسلم أسير أو كافر فكلمة «فكلمة» فكل من يلاذ أهل بيت الله بأسير أو
شاعر حتى يؤمنهم، فساد ذلك مما لا يحسن على أحد.

٨٥٨٣- وأما خبره من في شرط صحة الأمان؟ حتى إن العبد إذا من هل يصح أمانه
أو لا؟ هذا على وجهين، إن كان العبد مذكوراً في القتال من جهة المولى يصح أمانه بلا خلاف،
وإن كان من جوار من القتل، ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لا يصح أمانه، وعلى
مول محمد يصح، ودون أبي يوسف مضطرب. ذكره الطحاوي مع أبي حنيفة رحمه الله
بعض، وذكره في غير ذلك من حديثهم مع محمد.

ثم إذا كان ما في القتل من جهة المولى، فرب يصح أمانه عند محمد رحمه الله

(١٥) ما يوجب القتل من الأمان وأما ما يوجب

(١٦) وهو ما فيه مكان به

(١٧) وهو ما هو

فلما لم يفعل، قال: من أمر العالم أني لم يحسنه، والرجل فحالده بعض إلا أنهما
يعقدان الإسلام وميثاقه - فأنهما حلفا سرا، فكانا مديون في اليمين أن لم يكونا مديون.
في القتال، وبعد موت محمد بن حنفية بن عوف، وهذا هو هذا، فبعد عشر سنين بعد
بالإيمان وصيته نصحه الإمام، ولم يغير العقل بالأساس وصيته نصحه الإمام

٨٥٨٧ - بعد ما أصبح رعيهم الله تعالى أعير ديت لهم، وحاسوه على النسيئة
عند فتح، من النسيئة، والرجل لم يخط العمل. زاد مع وسمو، وكانا يعقدان
النسيئة والديانة من النسيئة، وإن كانا لا يعقدان كلاماً، وكانا يفتان أحدهما
دون الآخر لأن النسيئة فكذلكها يعسر الحفل لا يذ، والأمان جسيماً، وهذا لأن
الأمان تصرف في، وانصرف القوي إنما يصح في بعض قوته، مع أنه القول بمعرفة
والتشهير، فيسقط معرفة الأمان نصحه لهذا

وبلى هذه العرب مال شيخ الإسلام المعروف محمد بن إدريس بن محمد بن عيسى، قد
وإن كانا لا يعقدان الإسلام ولا يصحانه، وكانا مسعورين الإسلام أبويعسا، لا يجوز
نمايهما، لأنه إذا كان لا يعقد الإسلام ولا يصحانه، فالظاهر أنه لا يعقد شيئاً آخر، فكان
معرفة فالحق، وأمان دجور

٨٥٨٨ - من كسر العالم، يقطع وهو لا يصح للإسلام، لا يصح، ويعمل أمر
صبيته، فأنه لا يصح أنه يترك القوس. الأثر أنه يقرى (ب) وفي أمراته ولا
تري أنه لا يترك شيئاً فذلك ذلك الجدية حصة كسب الأمة على هذا: أنها عترة
للرثة. الأثر أنه يقرى (ب) وفي روضه، فلا يصح سميته، بسلام سائق للوع
إذ لم يصح الإسلام، فأنه لا يحكم برقة مالم يتكلم بالردة، لأنه مع أنه يقرى
الإسلام، مالم يتكلم بالردة، كان أبو مسلم، وقد ولد النسيئة، كان يكتم بالردة

٩٥٨٩ - قد ذكرنا قبل هذا أن الأسير من المسلمين من يدخل الحرب، أو الساحر
فما سمي إذا سمي لا يصح أمراته استجلاً. كذلك من سمي أسير (هو قسماً سميته
فأنهم لا يصح. من سمي قوته لا يصح أمراته في حريمه سميته، حتى كان لبيبة
للمسلمين أن يصر عليهم بما فيها بين وبين أهل الحرب، إن أشركوا سميته يجب عليه أن
يقر لهم كما هو، لأنه لا إيمان هو لا، من مؤذنه لسميته إنما لا يصح، لأنه
لو صح أني إر سبب لفساد مع أهل الحرب أصلاً، وهذا المسمى لا يسمي، صح

أُمنته في حق نفسه، وإذا صحَّ أمنه في حق نفسه، صار حكمه، وحكم أهل دياره
أحراراً بأمان سواء، فلا دخل به أن يعتد بهم، فبأن حدَّ حيث من أمرهم بطريق المنصف،
أو بطريق تسرف، أو بأشبه ذلك

٨٥٩٠ - وإن كان في أيديهم عهد مسلم، أو أنه منصف أعداءه من المسلمين،
لا ينبغي له أن يتعرض لهم في ذلك، لأنهم منكروا ذلك بالإجماع، فالتحقق ذلك
مقرر أملاكهم، فكذلك لا يجوز أن يتعرض لمقتلهم، فكذلك لا

٨٥٩١ - وأما ما كان في أيديهم من أسيرة أو أسير، أو حريم مسلمة،
أو دمي حر، أو دمي حر، أو مكاتب مسلم، أو دمي، أو أمة مسلمة، أو دمي، أو
معتزلة مسلمة، أو دمي، فلا بأس بأن يأخذهم إذا بدت، أو عصب حتى يحد جهنم
إلى دار الإسلام، لأن هؤلاء لا يكونون بأحد من هؤلاء، ولا أقوى لهم، أو
أصلوا باعتدول من أيديهم، والأمان إنما يعمل في حقهم، ولا يملكهم، لا في غير أملاكهم
- والله سبحانه وتعالى أعلم -

من آخر

في بيان ما يكون أماناً وما لا يكون أماناً:

٨٥٩٢ - قال سبحانه: «وما ظنكم بالله تعالى» وإذا بلدى المسلمون أهل الأمان،
فهم أسرى صحيحاً إذا سمعوا صوته بالأمان بأي لشان نادوهم، وإذا في ذلك إلى
غيره، ذلك وهو من الأمان، أو لم يعرفوا ذلك، ثم يهمل من الأمان، بأن نادوهم
ألم يريه، وهم رؤى لا يحسد من العزة، أو نادوهم بالسلطة وهم قوم لا يعرفون السلطة
وأما ذلك، وحديثه.

ومنه: «وما ظنكم بالله تعالى» وإذا بلدى المسلمون أهل الأمان، فلهذا يوجب حومة القسار
حقاً لله تعالى، والله تعالى لا يهرب عنه مثقال ذرة، فيكفي فيه بغيره مخاطب من غير
أن يضطر طعنه عدم مخاطب الأمان، أو من حلف لا تكلم، أو تكلمة وهو يتم
يحدث في بيته من الأمان، وكذا لو قلتموه وهو غريب منه، إلا أنه لا يسمع يجب في
بنيته وأمنه في ذلك، واليمين بالله من الله تعالى، لأنه لو جاز السر حقاً

من إحصاء اعتبار من واحد، والصحي هو من اختلاف التقاس في موضع يكون وإرفاقه فيه هو منه أو غيره، ولا يكون راداً عليه هو أكثر منه، ويرد الأكثر إلى ما عصبه التقاس

فقال الفقهاء إن جعفر رحمه الله تعالى إذا نادى رجلاً من أمته يقول له يا محمد يا أبا محمد ولم يصبر صبراً، ثم لما إن هذا الأسان يصح في غير نادى لا يصح؛ لأنه بالأسان حرم اعتزال، والاعتزال على نفسه حقيقة عقلية وفي حاله حاله، فغيره لوجوده به عهد به وبينه تعالى

٨٥٦٢ - قال محمد بن حماد بن عيسى، ولد نافعهم من مجلس "يصبرون صبراً" إلا أن الله قد أخذ بابهم يصبرون بأن كانوا أيماناً، أو مبعينين يا عرب، فذلك من أولاد مقبولة إلا أن العلم قد أخذ، إلا أنه عاكب الأثر في لا حقيقة العبد فيها، فيثبت لا يخلقها

والما كان من ذلك السماع، بل لم يرد جده حقيقة، فمدوحه أعملاً، فيثبت أن سمعهم الأمان حقيقة أمر بها لا يفت عليه فاصلاً، لا بد من بناء الحكم على السماع، فحققت اعتبار حقيقة السماع، وأقيم الطلب لنادى إلى السماع، وهو أمان من موضح يسمع كلامه، لنادى عاقبة مقام السماع

بما نظروا، فقد عصبوا حقيقة الفهم، وأقيم السمع يردى من الفهم، وهو السماع مقام الفهم، فهذه السماع هي على أن تعبروا به مع حكمتي، لا حقيقة لسمع

٨٥٩٥ - وسمع نكح يبر بغير شرط لتبوء الأمان من حور الكوا، من سماع الأكثر يكتفى، ويضرب به سماع يكر، وهو نظير الحجر على السيد المأثور، إذا سمع ذلك كثير أهل البيت، فإنه يصير السيد محمداً، ونحو ذلك مقام سماع النكح، عند هذا ٨٥٩٦ - ورد في خبر لعمر بن لا تحف، أو قالوا له أنت ابن أسد أو قالوا له لا تأمر عليك، فهذا كنه من، لأن هذه الأصناف شوائب على معنى واحد من - بالأسان، وهو رواية الخوف، فهو غير النكح والعلوية والقطعة في باب الأئمة

٨٥٩٧ - ولما قالوا له يا ابن الله كان أملاً، وكذلك إذا سأل له ذلك عهد، أو قالوا لك دماً، كذا أماناً، لأن الأئمة والعهد لأسان بمعنى واحد، وكذلك بناء قوله "عدي تسمع كلام الله" كذا أماناً، لأنه لو كان له، وعصر عليه، كذا

الموت في حبس بعد الف. الموصوفه له عاصيه جبهته ولي

۹۵۹۸۔ یہ دہلی لوہالہ جو ملک میں آئی، عہد میں اہمیت حاصل ہوئی، جو کہ
مقامی قیادہ اسد میں تعمیر کیے اس محل کو فتح پور^{۱۵}

١٢٩٥ - ولقب . لأمير مال الجماعه في اهل الغرب منبر وعلم في الحضر
محمود بن حرجه الباتر وعلمه على الصلح وأسمه بنون . وبه يمل واسم امه
محمود بنهم بنون . لا . امر بنحروج الباتر في الصلح ابنه . لا . لا . كد . قهنا
تكنيم مراد في الصلح

وَلَوْ قَدَّرَ لَهُمْ عَذَابٌ جَدِيدٌ ۖ وَلَمْ يُرَوْا عَلَىٰ هَٰذَا عَذَابَ أَجْرٍ وَلَا أَمْرٍ لَهُمْ ۖ وَلَقَدْ قَدَّرْنَا
لَهُمْ عَذَابًا جَدِيدًا ۖ وَجِئُوا بِإِسْرَارٍ ۖ وَبِجَهَنَّمَ كُفْرُ الْإِنْسَانِ ۖ وَكَذَٰلِكَ عَرَفْتُمْ أَنَّهُمْ فِي كَيْدٍ مُّبِينٍ ۖ فَلَا
يَكُن لَّهُمْ الْإِيمَانُ بِالْكَفَالَةِ أَلَّا يُبَدِّلُوهُ

۸۶-۸۷۔ یوسف! ہم نے تیرا کیا، کائنات لے کر اپنے پاس لے آئے۔ یوسف! ہم نے تیرا کیا، کائنات لے کر اپنے پاس لے آئے۔ یوسف! ہم نے تیرا کیا، کائنات لے کر اپنے پاس لے آئے۔

[illegible]

أما إذا كان ذلك من أجلهم فاصحوا لك أم لا فهو لا يهمك وأما إذا لم يكن
معرفة علاقه رجاء الدين الأمان أو الأمان كما تشاء فالصحيح أن لا
يشتري ويخسر دين الأمان، فلو اشتريته من رجل آخر مع العلم أنه لا
يملكه ولا يملكه له (مسألة) والكافي إذا غلب على الزمان من ذلك ما يوضحه بعض
أولئك على منعه من بعض هذه الزمان أم لا

واما اذا ساء من الله ، فوجه الدلالة فيه ان كل من اسماها غيره لوجه

صيره، ينظر إلى السماء، ويريد بحق إلى السماء أن يصعد كذا، وبحق إلى السماء أن لا يصعد كذا، وفي باب الأمان معنى هذه الإشارة بحق إلى السماء تركت المحاربة، لهذا هو وجه الدلالة بهذه الإشارة، وتحقيق هذه الدلالة عندهم، فإن موضوع المسألة أنه الشرعيين ظنوا ذلك أمثالا، وغروهم إلى دليل محتمل، فإنهم لو سمعوا بهذا، وبأن أمثالا لم يخرجوا إلى بناء، فإن الإنسان لا يحرم أحدا سقطه؛ لأننا لو لم نجعله أمثالا أدى إلى الضرر في حقهم، وأنه حرام

٨٦٠٢ - وقد صرح من عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال، إنما رجس من العدو أنشأ إليه وجل، يعني من استنصر بإصبعه أنك إن جئت فقتلك، فهو أم، فلا يفتلحني إلا جاهد، قال محمد بن حمزة رحمه الله تعالى وبهذا تأخذ، وعلى هذا لأنه أنشأ إليه إشارة الأمان، وليس يلزم الكافر ما قال هو أم

معنى الحديث أن المسلم يشير إلى العدو بإصبعه - ساره - يهيم به الدهد إلى نفسه والأمن، بأن يحيى إليه، يقول بلسانه مع ذلك، إن جئت فقتلك، معناه، فهو أم والدليل على أن معنى الحديث ما قلنا على أنه محضاً، رحمه الله تعالى ذكره في السير بعد ما ذكر هذه الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه أيضاً بالإسناد الذي ذكر الحديث الذي رواه أنه قال أما رجس من المسلم أنشأ إليه رجس من العدو أن تعلى، فذلك إن جئت فقتلك، فأنه هو أم، ولا يقتله، والمعنى ما أنشأ إليه محمد رحمه الله تعالى أنه أنشأ إليه إشارة الأمان

بيان هذا الكلام ما ذكرنا أن المقصود من الدهد، إلى نفسه، والأمر بالمحرم إلى الاحتشاش، وإذا بمنش الكافر أمره بذلك؛ لأنه إذا تضمن ذلك أمثالا، فهو معنى قول محمد، أنشأ إليه إشارة الأمان، وتقول "محمد رحمه الله تعالى في تعليل" والكافر ليس يلزم ما قلنا، إشارة إلى أن موضوع المسألة "أن الكافر لا يهيم بمقالة التقدير إليه، يعني لم يهيم معنى موهبه إن جئت فقتلك؛ إلا لأنه لا يسمع منك لعدة منه، أو لأنه لا يعرف لسانه، ولا يمكنه استكسب ذلك قبل أن يقرب منه، فإنه يعتمد على إشارته في الخروج إليه، لو سمع محمد عن إشارته، ولم يعرفها أمثالا، فكان لا يخرج نحوك على صه، لو لم يجعل ذلك أمثالا أدى إلى الضرر في حقهم، وأنه حرم

هذا إذا فهم الكافر إشارة وعرفها أمثالا، ولم يسمع قول "مشير إن جئت فقتلك،

والأسرى وهذا لأنهم حاصلوا لأماناً عن المروزي الطريق الذي عتقوا منه ثلاثاً جسدوا من
زروعهم ولا يذكروهم من رحمة الله عليه، فوكلنا يورث خصوصاً ومواسمهم التي عليه، ولا يورث
طرفهم، فلا يجرى، بل يجرى مرة أخرى، وسيكون فصلاً، وبعده عازلاً، ورؤية خصوصاً ومواسم
مختلفة الطارئة في الناس، فان قرءوا بنسبهم وأسروهم في مطلق، وكذا، فطلب لأماناً عن المروزي هذا
الطريق طلباً للأمان عن العبيد، لأسير من هذا الوجه

[illegible]

وان احتاج استعود إلى ماء، فيسأل يفترا إليهم ويضعوهم بالبدن لأبشره في
هذه الصورة قد صيغ روحه. التوبة منه (وما أمأ) يرتفع الأثره فالتوبة مع عاصم كذا
لو فاعله لا رما

۸۶۶-۱۰۔ ان کا دل لا بصر فی عبادہم یقیں ہاں کے نامہ کثیر، ملا علی قاری
 یسروا ویستقو، وہم سے غیر ان پہنچو، ایہم: اُن کے لئے اللہ نے یہ صبح! لا ۛ لا فائدہ ہے،
 ہرگز شرط تھا حالہ موجود، والمم بہتہ

٨٦١٧- عذوبات في الخلاط طوب في الماء ، لأن غير ملوثة ، لأنه وفيه قسوة
 أعطوا على أن لا تذهب ، وإنما من ربيع أوله جاز ، وبعد ذلك ، فاعطوهم على ذلك ثم
 تحتاج المسجونين إلى شيء ، يعني فهم أن يسرعوا إلى ما هم به من العيشة ، ويملأهم به ،
 فبعد ذلك ، لم يضر إلا بعد الأساء ، ففك لهم ، وسرع ما ردت سحرهم في الأمثلة
 بعيد لا محالة ، فيجب التوجه ، بخلاف الخلاط والماء ، لأنه لا مالت بهم فيها ، فشرط ترك
 التعرض فيها لا يبعد لا محالة ، وإتقاهم ، فكانوا يحسروا ، أو لا يفرحوا
 يتسرعون به ، لأنه لا يحب التوجه له لا محالة

٨٦٨- وبن سار اعطوا صني لن لا تخرموا روعه ولا لاء، ما عطيتهم علي

(١) حكما على الشيخ اليانبا الى عيسى وذلك في الاصل ثم

والجواب أن التوكيل بالأمان إذا لم يصف الأمان إلى توكيل بعد، عند إحصاء إليه معنى، بيانه وهو أن الأمان يقطع لمطاعته بين أهل الحرب وبين توكيل، لا بين أهل الحرب وبين الدمي التوكيل، لأنه لا محاربة بين الدمي وبين أهل الحرب، فصار باعتبار تمام المحاربة فيما بين التوكيل وبين أهل الحرب، يصف الأمان إلى التوكيل حتى ينقطع الدمي، ويعبر التوكيل بالأمان بالتوكيل بالطلاق والعناق، فإن التوكيل بالطلاق والدمى إذا عفا الطلاق ولحق إلى نفسه صح، ولا يصير مخالفاً مع أنه رسول؛ حتى لا يرفع به المقترون، وإنما لا يصير مخالفاً، لأنه إحصاء للعناق، العناق إلى التوكيل معنى، لأن صحه الطلاق بين أهل ملك التناكح، وصحة العناق بين أهل ملك التناكح، وملك التناكح وملك المحر لهم كل لا توكيل، وصحة عده التصرفات باعتبار الملك، عفا التوكيل مصيف الفقد إلى التوكيل معنى، كأنه قال من حيث انفس، أنزل ملك توكيل

يخالف التوكيل بالتناكح، لأن صحه تناكح ليس بين أهل معنى بين التوكيل والمرأة؛ لأن صحه التناكح عفا، ملك، يصح، والصح ملك المرأة لا ملك توكيل (توكيل)، وانما يجرى في الدمة، وتوكيل دمة دمة لسمه كما للتوكيل، وإن كان صحه التناكح لا يثبت على أمر يتعلق بالتوكيل، أنه يصر مصيف التناكح إلى توكله لا سور، ولا معنى، والرسول إذا لم يقرب الفقد إلى امرئ، لا عفا، ولا معنى يصير مخالفاً له

٨٦٢٢ - وإن قال به الإمام، قل لهم إن خلافاً لكم، معان لهم الدمي إن خلافاً لكم، معان لهم الدمي، لأن أي به هو أمر به، لأنه أمر بالرسالة، وقد أخرج الكلام مخرج الرسالة، فتمثلت عبارة أبي الامام، فكان الإمام لهم نفسه

٨٦٢٣ - وإن قال بهم الدمي، معكم، فهذا باطل ولا أمان بهم، لأن لم به بما أمر به، لأنه أمر بالرسالة، وقد أخرج الكلام من التوكيلة، والرسالة لا تنصير التوكيلة؛ لأن التوكيلة من الرسالة، والشيء لا ينصير ما هو موصوف، وبهذا الطريق إذا الرسول في باب الطلاق والعناق والتناكح، إذا أضاف هذه التصرفات إلى حسه لا يصح، وإنما لا يصح ذلك

فإننا

(١١) هكذا في ف

(٢٢) هكذا في فتح، سببه نفي عده، وكان في الأصل التوكيل

(٢٣) وفي ف به مكان به

غيره همراة يا كهكه بحكي عنه، لا يجعي الحناكي عزاله نسي به، وان كنه الحناكي يلدت
الملك الفاتحي ان حمر تو اسسري من عبا عاتون حنلا، م يي اسسري نران شونون حنك كنه
امنه، نانه لا جعي نسري كاشي نعتي، وطر به عات

٨٦٦٧- وإن كان الحائك يترك الحكي عنه مسئلة، فهو مورد رباي عنكي صادقاً
فيسا حكي لأنه ليسو بغير أمر الحليم، ثم يسلح رسولاً من مضم في الأمان وإن
كان كذا فاعيد حكي آ، فداهم بهم لأن أكثر ما فيه من نعم الله من سبب الأمان، لأن
تمام القصة لا يصح لأن ذلك الجيد الخافه في هذا القصة هو حور عذراء مع فرجه فلتسرى أو
سبباً قد كثر أعضد وكنهه الحاتم، فإنه لا يثبت بقى وطرفه ما دلت

٨٦٩٨- ثم إن الذي في حكمه أن الكتب وكلها جازان فيما حكم عليهم من أن الأسر
 يعلم بالملح وأنزله وهو مذكور في الكتاب وقد ادعى أن الأسر مع والإمالة، ولا
 ذكر لعدم المسألة في الكتاب، مع أنما يعيهم الله تعالى على أنه أن كان المحكي عنه شيئاً
 فهم منون، وإن كان لمحكم عنه، أحد من الرعايا، فإنه يستمر عليه، بالحقصهم، هي
 أسرى، ويحسبهم عائر لا أسرى

وہ کہہ کر من ڈال رہا تھا کہ انہوں نے اپنے اوصاف کو لکھ کر ان کے سامنے رکھا تھا۔
 ولانہ، وہی انہیں ان کے بوجھ کے بارے میں پوچھا۔ جب ان کے سامنے دیکھا کہ ان کے سامنے
 ان کے بارے میں لکھا ہے، تو انہیں ان کے بوجھ کے بارے میں پوچھا۔ جب ان کے سامنے دیکھا کہ ان کے سامنے
 ان کے بارے میں لکھا ہے، تو انہیں ان کے بوجھ کے بارے میں پوچھا۔ جب ان کے سامنے دیکھا کہ ان کے سامنے
 ان کے بارے میں لکھا ہے، تو انہیں ان کے بوجھ کے بارے میں پوچھا۔ جب ان کے سامنے دیکھا کہ ان کے سامنے

والذي يوجب الدوام الرعية مع الأمير بمقتضى الأمر، فلو أتينا بغيره بالرسالة كان فيه عتبه، ولا كمال، وخدم الرعي، لأن بعض الرعية ليس مع بعض، فلو أتينا لأمر بالرسالة لا يكون قد دبر، فلهذا اقتضى أن يرسل الأمير به من جهة وخدم من جهة لا يمكن إثبات الأمرين بالرسل، بل قد من جهة الحاكمان بعضين لبعض، ولا وجه فيه؛ لأن الحاكمان ليس من أهل الأمان، حتى أن الحاكمان لو كان مسلماً يكون سبب لأمر من جهة وجه هو من حال، فبهم معرفة أي جهة من الرعي، فما يكون ذلك عائلاً في أمده،

(1) ما بين القوسين يحاط به في الأصل، انتهى من خط = و

(?) وفيه ف الحس

ومن يبذل بيليم دينه ، فصار الرقة والآمير سواء من هذه الوجهة .

٨٦٢٩ . فإن أراد الأمير في محنته خدائهم ، فسم يسمع ذلك أهل الحرب ، ولم يلزمهم ذلك أحد من أهل مجلس الأمير . حتى مجاهد الأمير . سمعواهم ذلك . وأعلم بمقائلتهم فذهب رجل قد سمع ذلك من الأمير ومجال إن الأمير قد استكم . فمروا . أعطوا بأيديهم ، فإن كان الذي قال ذلك بهم مسلم ، فهو مسموم . وإن كان الكوفي قال ذلك لهم دمه . فلا آمنهم . وهذا لأن الناس لم تصعب الرسالة ، فصار أهل المجلس مسمومين . عن التسلط . طوبى لأمان يقول هذا الكفا . فثبت اشتد لا يظهره المصارع الأمير . والمسلم بذلك اشتد الإيمان . والذي لا يبركه

سورة آخر

في الأمان بعير إذا الإمام وبعد مهي الإمام

٨٦٣٠ . قال محمد بن حمزة أنه تعالى . ولما حاصر بسيمون حسنة ، فبني يحيى لأحد من المسلمين أن يؤمنهم . وراحتهم ولا يأتوا الأمير . لأن الأمان يهدي إلى الغلبة . وما كان مرجع إلى العامة ضرراً . فلهذا هو المقصود . فلهذا لا يصح . على الإمام من ذلك مرجع إلى الاستحسان . لا ملزم . وليس لأحد هذه الأمان مع هذا من صحيح العامة . فظاهر قوله عليه الصلاة والسلام . يا بني يدعهم إذا قسم .

سم يظهر الإمام من أمانه . أن كان فيه مصلحة للمسلمين أمضاه . وإن لم يكن فيه مصلحة للمسلمين سلبانهم . راعينهم سلبانهم . وإن أراد الإمام أن يؤدب هذا الرجل على ما صح عمل ذلك .

فلما رأى يؤمنه شرطه . فلهذا لا يكون من أمان مصلحة للمسلمين . والثاني أن يعلم هذا الأمان أنه مهي عنه . أما إذا كان في أمانه مصلحة للمسلمين . فإن أمر واحدا من أهل المجلس بدينهم عن عورات الشركيين أو يمنع الخصم . فالإمام لا يؤدبه . لأنه ليس بمهي عن الأمان من هذه الحالة . لأن الأمان إذا كان فيه مصلحة للمسلمين . فممنوع من المحاربة . وكان واحدا مأمورا بالمحاربة شرعا . فلا يرى أن في هذه ضرورة أنه أن يؤمنهم . وإن لم يضره

(١) حكاه في . وكان في الأمان وغيره . والأمان

(٢) معنى تشرحه

لأمان، وهذا الاسم ضعيف مذكور، لأن الإتيان به حطط بالدكتور مصر عن الكل
معيضة المذكور، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُمْ أَحِقَّ بِمَا نُؤْتِيكُمْ﴾

قيل وهذا الذي ذكره في كتاب عبد الله محمد رحمه الله تعالى، أم على قول من
يوسع رحمه الله تعالى عن ليس الوصية (أجره فلا، يجب أن لا يدخل الإتيان تحت
الأمان، والخلاف في الوصية مذكور في كتاب الوصايا، ذكره شيخ الإسلام في شرح
السير الكبير أم محمداً رحمه الله تعالى ذكره في معجم شيخ السمر الخلاف، وذكر قوله
لير حفيظه رحمه الله تعالى مع قول أبي يوسف

ولو كان له أخوات لا ذكر منهن لا يدخل في الأمان، لأن الإتيان للمعربات
لا يعتبر عن معبره الدكتور ولو قال أموي على من، وله نور وبنات دخلوا في
الأمان، ولو كان له بنت ليس منهن ذكره لا يدخل في الأمان، هلنا في مسألة
الأجر

٨٦٢٩ وهو قال أموي على، قال، وله أم وم دخلوا في الأمان لأن له
الآية، يقول على لام ولا، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّهُ أَرْبَعُ أَلْفِ أَلْفٍ﴾ وهو لم
يكن له أب وم، يعني، عدو له ولا له من، وفي بي لأه ولا وي، أي،
وكنه يسمى أن لا يقع غيره، من أمي كساسة، فاحد يسمى أب، قال الله
تعالى: ﴿فَمَا أَسْرَحَ أَبُوكُمْ﴾

ولكن قال من على أن اسم الأب لأب القصب حقيقه ومجد مجازاً، لا ترى
تخرج من الأب نفس اسم الأب عنه يصح أن يقال هذا خبر وليس باب، والكلام
بحقيقته حتى يقوم الدين من مجده، فأما الم الآتي كد هو حقيقه لأن القصب فهو
حقيقه لأن الآتي أبه، لا ترى أنه لا يسمى به هذا لأن م، لا يقال له ابن
ونفس باب

أشار محمد رحمه الله تعالى إلى حرف الفتح فقال الجد من باب، لا ترى أن
اسم خيمو الأب وهو جد، أم لير الأمي ليس له اسم غير الأمي قال محمد، رحمه الله

١٩ سورة النساء الآية ٧٦

٢٠ سورة النساء الآية ١١

٢١ سورة الأعراف الآية ٢٧

مقالی: ہزار گزریں سہ ماہیہ نہیں یکم سو روپے کا اخذ و جمع کیا ہے۔ لاس انجلس کا ایک
 عملہ بھی لاس انجلس میں لاہ آباد کماچی انکارومینہ و دیپ ٹلف سے مہار ہار پورہ کتب
 بھال پریس

نوم آخر

في مقبرتي الذي يبعده عسكر المسلمين في دار الحرب

فيكون: حدث لطلب الأمان

٨٦٢- ما يجب علينا من هذا النوع من الحريه . ومع ذلك ، وادعى انه

حاشا لطلاب الامانة ان يكتفوا على ما ادعى بوضع علامة ووضع دليل ، بل لا يقتصروا
في عودهم ، ويكتفون بهذا ، بل انما جعلوا ما وجدوا من هذا لطلاب الامانة من
تجربته ان يكون عليه لاهل بيوتهم ، او موضع علامة ، لم يوصوا به من قبل من سبقوا
بهذا ، لأنه ما كان من قبل من ان يوصوا به الا ويحكمه اليه ، حسب حاجته لامتداد
وهذا امر عظيم

[illegible]

٨٦١١- وكذلك لأنه سبحانه ومن دخول في الإسلام، ولا بد لشجرة من
 حوقل في الحرب لإدخالها المصالح وبيع الخواتم في ٢٠٠ هـ، من جهة الحسين يطلب
 الأمان ليدخل في دمه، وما لا بد وأن يسير إلى مدافع لا يفي لأحد منه ويصغر في
 صفة الفروبي الأخير، فهو من بين الأمان يبيع الامتداع من الحد، من نظريه، وفساد
 دقت هذا يعني من ٢٠٠ هـ، في الجيرة لطلب الأمان، نصب الشجرة أمر يظن
 لا يوفق عليه، فلا يفسد ٢٠٠ هـ، في الحاكمة عقب، من بين عنك عن دليها، ويقدم
 الخليل صفة على ما سرف، فياخذ دليها من علي معجب لطلب الأمان بتفسير أنه
 وبين ثم يوجد ذلك، بدل عنه من حريقاً لا يفي له

٤٦٤٦ يد مرفوعة، حمية حاد إلى المسائل، تأسس محمد حمية الله يحيى فو
ان عسكرهم المسلمين في حوزة دار الحرب في حوزة جلا أو امره، فقال حي وحموه
حيث لطلب الأمان، فيلزم يكونوا محصورين حتى يخرجوا عن شهر في ولا يفسد
على ذلك، لأنه قد ثبت مجتهداً في الأمان مع علاء لا يرى في التوقيع في
بهم، وكذا محققاً فيهم حتى يخرجوا عن شهر، طلب الأمان لا يحل لهم،
والأمان يوجبه، مع ذلك، وعلاوة على ذلك، طلب الأمان، مع الأمان، لأنه
لو ثبت الأمان ثبت مجتهداً، حيث ثبت الأمان، ولا وجه فيه لما ذكر

[illegible]

١٦٤٤ وان خان سليمان بن عمر قسوة له فضل في سبي، فاحتسب من ذلك انه جمع
وجاههم يريد الامن، فهو سر، لانه ام شمس عجة لعنف لاس من نوع دلاله، لا علامه،
وهو عجة التماس عبر بقاءه الم ذلت

٨٦٤٥ وان كان في هذه حيلة لا يمنع المنصور كلامه الا براءه فحفظ من تلك
الوضع وجاء يريد ان يبرر معه حدودا معه سلاحا فبعد كذا حديث بعضهم بانهم
بالاستدلال وهو في ذلك موضع ليس بمنع من اسلحتهم فهو امر لا يسأل عليه لانه
محبته للاسلام سبب له فانه بعد ما يحرمه المسلمين في ما يحرمه من لانه جاء به
مؤرخ له ووصي في طلب الامان فمصر ما توسعه وبمكة لانه كان لا يملك ان يطلب الامان
فليس هو احد عربي هو في حال الرحيل مسقط الرجاء و هو يكن محرمه لشركه وانه يكن عليه
في الدعاء فاما ان كان محرمه مسقطه اثر اعطاه فانه لا امرهم لان الظاهر من حلقه
انه جاء بذكر لا يدين بالامان حتى جاء فمصر خرج من المسلمين بینه وبرجع قال ويؤكده
معه السلاح الا انه ليس به هيئة فصار بان لم يكن محدودا معه ولا لا سيده فهد امره

لأنه لم يجد هناك أحاداً من أعداء الله ، هو محنته لا عني فيه القرآن إلا أنه جاء بالسلامة
والعافية ، ولجميع في عسكر المسلمين . ويسمى فيه من موانع عدا ، ولينفع من
عنه من يلحقه من الكفار .

۱۹۹۶ م. ح. ۱۱، ربه هبه العترة، بان حواء صمد، دمجہ ارم، لا سہوہ نحو فلسفہ،
 جمع فی قلوبہ، اسلمی اندر ہر ہدم حرم و کان فی و صبح لا یکران کست من اسلمی اذاعہ
 مالدی شہداء فی ۱۰ لایہ جہ و صبح، الشارح لا محی و اللہ ینا لا ایمان اہم ندی فی ہلہ
 انسکۃ و ہلہ بحالہ نظر ہم از ورہ ہر ہدہ لقم

[illegible]

١٦٦٨-١٧٠٠ م غسطن ابن سلامي توفى في خيبر، صاحب كتاب التاريخ في
الطوبى لا يعوده، من غير، حشر لغز، أول مسيح المسيح يسأله، وهو في ذلك
أنوضح خبر شنع من المسلمين، وهو أن لا يشك محبه، طالب الاسم من ظلم، وهو
معيته على الظلم، ربيع في، رب الأمل أقصر، ولا يمكنه، يطلب الأمل
شروع في ١٥

١٦٢٩-١٦٣٠ م : حدود : حيا عليه سلاح وهو في مخرج العسكر ، أورد يمينه ، أو من
يمينه ، لا بد من في وسط العسكر ، ولا يقدرون على الأمان ، ولا يمكن أن لا بد من
لا بد من في وسط العسكر ، فالظاهر أنه يطلب الأمر من الجيش من حدود عليه إلا أنه لا
يتمكن من تقييد بالآثار ، لأن في به يمكن أن ينادى بالأمان ، أسرع من هذا ، فظالم مدني
عليه جاء محارب لا بد من الأمان

[illegible]

ولا يستأمنون لأنفسهم بأفئدتهم، وما يستأمنون بهم من كان في بيته وعنده فهو معي فولنا بهم أناس من وجه حديد من جن الأمان.

وقد اتفقوا من وجه وأيسر سبع للمسلمين، لأن تبع الإنسان ما يكون اتصاله، أما بعدت خلقه كغيره، أن اتفق على كلمة واحدة، حتى إن من حلف لا يجلس على الأرض، فحلف وعده بما لا يثبت في نفسه، ولم يصدق بانه حائله به بين الإقرار، وإذا حلف لا يدخل دار فلان، فحلف وأكثا بحدوث في بيته كما لو دخل بغيره، فحلف العيني بالثبوت، والاحكام بعد انه مك، ولا يمكن له ما يثبت في حرمه، إلا من المانع، والاعتدال في الأحكام لأن أحدهما يوجب دخول هذه الأنبياء من الأمان، والآخر يوجب فعل ما به اليمين من أهل الحرب، فأثبت هذه الأنبياء على أمانه بغيره، لأن الأمان في حق الأمان، في حق النجاة، لأن الأمان يوجب عدمه ولا يضر تحت للمسلمين حلف بغيره، لأنه متصل به اتصاله وحده، وعنده سبب الأمان في حق المحصور، فهو يد من هذه الأنبياء في أمته.

وقد علمنا نفس الأحداث في حق المحصور، لتلك العلم بالسير، لأن الأمان في حق المحصور ليس به من الأمان في حق المستأمن من أهل الحرب، ومن هو بهم يحصور ألا ترى أن المحصور من أهل الحرب لا يستأمن به من حلفه وشرحه، بل يستأمن فلم يأمنه، ولا يكون أمنا، ولا يحضر، ولا يخرج إلى ما لا سلام من وادى الأمان إذا أسمى في أي صاحب السيرة، ولست أحب من معنى الاستأمن من سلامة حال أمنا، فثبت أن الأمان في حق المحصور أمنا، فمن علمنا صحة النجاة في حق المحصور، أدركنا هذه الأشياء في الأمان، ثم ما نحن بشيء سعيه هو من المستأمن من الطريق الأمان، فثبت أن العمل بالسير، ولأن المحصور ما من ليس مع المسلمين، لأنه أمنا من أمانه على نفسه، فإنه كان خائفا على نفسه من المسلمين، والمستأمن من أهل الحرب يستأمن لهم مع المسلمين لا لأمن على نفسه، فإنه كان أمنا على نفسه في داره من دار الأمان، فله من سبب المحصور من جهة المسلمين، والآخر لا يدينه من ضيقه، والآخر لا يدينه من أمانه، وهذا علمنا به لأصله في حق المحصور، وبسبب أبيه في حق غير المحصور.

٨٦٥١ وإن كان من داره من هؤلاء، ولأدي، ومصدق في ذلك فهم هو، فبينا واستعملنا، بل إن الأمان لا يدينه من ضيقه، وهذا هو ولا حكما، لأن

الشيعة في الأولاد المذكور ينقطع بالبروع، ولأن الله لا يهدى قوم يساءلون لأنفسهم بأنفسهم، ولا يستأنسهم غيرهم، فلا يبعث في حقهم، لا في حو الأمان، ولا في شيء آخر. فلا يدخلون في أمته

٨٦٥٢- وإن كان معه صغار، وهم يعبرون عن أنفسهم، فقال هؤلاء، ولأدي، وصنفوه في ذلك، فالجواب أن يكونا ميتاً لأن تصحيح الذي يعبر عن نفسه الحق. والتابع الآخر أن لا يثبت سبه من غيره، بالدعوى بقوله تصديقه، والأثرى أنه يصح إقراره بالبرص، وإن لا يثبت لا بهر واثباتاً لأنهم في ولايته ثابت تصديقه، فكأنوا سقاءه، لأن الأثرى أنهم يعبرون واصحوا بإسلام أنفسهم، ولأن الغالب أن هؤلاء لا يستأنسون لأنفسهم بأنفسهم، بل يستأنسون بهم، فمجاناً، ما عين به في الأمان، مستحق في أمته. وإن كذبوا، فهم في ذلك مسلمين؛ لأن مسلمين لم يثبت عنه عند تكذيبهم شيء، فلم يثبت الشيعة في حقهم، فلم يدخلوا تحت أمانه

٨٦٥٤- ولو كان معه صغار، قد بلغ، فقال هؤلاء، بدني وصديقه، فالجواب أن تكون وثائقاً على الذكر البايعين

وفي الاستصحاب من أمانه، لأن الإثبات من الأولاد كدعائه، من وجه، فلهذا هو الذي يبري عليهم المعصوم، فكذلك في الأمان، لأن الغالب أنهم لا يستأنسون لأنفسهم بأنفسهم، وإنما يستأنسون بهم،

٨٦٥٥- وصار الأصل في جسي هذه المسائل أن كل من يستأنس نفسه في العائب نفسه لا يجهل تأنيده لغيره في الأمان، وكل من لا يستأنس نفسه في العائب نفسه يجعل تلقاً بغيره في الأمان، فعلى هذا أنه وجده وأخواته وعماته وحالاته، كل ذلك محرم من الماء يدخل في أملاك المسلمين سبباً بمسئولين، فلهذا وجده وأخوه لا يدخلون في أمان المسلمين

٨٦٥٦- قال: وكل من كان أمه بأمان المسلمين، صميم أنه كتب لكان، أو ادعى ذلك وصنفه الذي خرج معه، فهو سوء، وهو آمن بأمانه. وإن كذبه كان ميتاً، وإن شارباً فمضاييق الذي خرج معه، لأن الشارب يدعي عليه أنه عبده، أو حبيبه، أو ولده، فيتوقف على تصديقه. فإن كذبه في ذلك لم يثبت كونه بغيره، فلا يدخل تحت أمانه، وإن صدقه ثبت كونه سقاءه، فدخل في أمته

٨٦٥٧- وإن كذبه أولاً لم صدقه كان ميتاً، لأنه يكذب أولاً صار مشاكلاً لجماعه

الإمام واحمر، فالإمام من أتولى عبادة كمال عالماً منشئاً بشره المحرر كدلت، ولم لم يكن عالماً منشئاً بكنهى ما يحجر كدلت

٨٦٦٤ ومن شرط صحة سد له يكونوا مختصين في البيت كما كان قبل الأمام، حتى أنهم لم يزلوا عن حصصهم، وصاروا من عسكر المسلمين، فبعد إمامهم لا يصح البيت، وإن علموا عليه إلا بجعل في منازلهم حتى يفسدوا إلى حصصهم، وإن لأهلهم من الأتباع من الحصص ويتحصروا عسكر المسلمين لأجل الأمام، فمن لم يخرج أحد من قلوبهم ما دام مع عوامهم فإنه صرام

٨٦٦٥ وكذا إذا كان من حصصهم، فصاروا من حصصه أو كنه، ثم سد إليهم، فإنه لا يصح البيت حتى يحمرر حصصهم ويجمعوا فيه، فحينئذ يفتح البيت ويحل تقاضا، وكذلك إذا عرفوا وخرج بعضهم إلى دار الإسلام فبعد إليهم، لا يصح سد حتى يذبحوا في بلادهم ويقتلوا، ويصير لهم سوك، ثم رآه من الشمر والحول

٨٦٦٦ وإذا كان الأمام من أمير أو من جماعة مسلمين، ثم إن واحداً من المسلمين أراد أن يفتقه لا يصح نصبه إلا إذا كان من الأئمة، أو من الجماعة، لأن سد الأئمة إنما يتم مباشرة الجماعة، وبما شره من فاء معانهم وهو الأمام، وتعتبر به حق الجماعة، وهذا الواحد يريد إبطال حقهم فلا يصح، يجب، فقد فرق بين إمام الفرد من المسلمين سكرته وبين تقضى واحد من المسلمين الأئمة، فيجوز لأحد عليه وعلى غيره مسلمين، ولم يجوز التفتش أصلاً. والقياس أن لا يجوز إمام واحد من المسلمين على جميعهم، ما فيه من إيصال من إليه، ومن ثم امتنع، لكن عود ذلك بالأمر وهو بوله عليه الصلاة والسلام "يصلح من يدرهم" ولا لئلا يفتقر، وهو الفتنة، ثم من القصار.

(١) هكذا في نسخ أصاب ثم من أئمتنا ومن الأصل لا يصح

(٢) هكذا في الأصل، وهو في علي أنفسهم، وهو من يدرهم

(٣) مضي حريجه

الفصل الخامس عشر في قسم يدخل الأشياء دار الحرب وفي خبري المستأمن بعمل ذلك

٨٧٧- قال محمد رحمه الله تعالى: لا يأمن ما يحصل القسم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح والسي، ولا يحصل إليهم شيئاً أحب إلى إلا قسم مدفوع إلى التبعيد عن التركيب. قال حبه الصلاة والسلام: «لا تسهتوا بأمر مشتركين»، وقال عليه الصلاة والسلام: «أنا بريء من كل مسلم مع مشرك لا يتراعى تاريخه»، وفي حمل الأمانة إليهم للتجارة نوع مدفوع معهم، «أول من أتى لا يبعد»، ولأنهم يعودون بما يحصل (إليهم) من منافع أو طعام ويستعمعون بذلك، «أول من للمسلم أن ينحدر عن اكتساب مسبب القوة لهم، إلا أنه لا يأمن بذلك في الطعام واللباب وحوادث ذلك» لما روي أن نساء من أهل الحبش أسلم من رمن اتقى عليه الصلاة والسلام، وقطع اليد عن أهل مكة، وكانوا يشارون بها، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ بالزينة أن يأذن لهم في حمل الطعام إليهم، فأذن له في ذلك وأقبل مكة يومئذ كثرا حريا لرسول الله ﷺ، فعرف أنه لا يأمن بذلك.

وهذا لأن المسلمين يحاسرون إلى بعض ما في ديارهم من الأدوية والأمنية، فإذا احتلهم ما في ديارهم، فهم معروف أبيض ما في ديارهم، فحمل بعض ما في ديارهم إليهم أمر لا بد منه، فلهذا رخص الله المسلمين في ذلك، إلا الكراع والسلاح والسي فإنه لا يحمل إليهم.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠٩٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠٩٥)، وفي المعجم الكبير (١٠٩٥)، وأحمد في مسنده (١٠٩٥)، والبيهقي في شعب الإيثار (١٣٧٥)، والبيهقي في التاريخ الكبير (١٠٩٥)، وأحمد في مسنده (١٠٩٥)، وأحمد في مسنده (١٠٩٥).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٥)، والبيهقي في المعجم الكبير (١٠٩٥)، والبيهقي في المعجم الكبير (١٠٩٥)، وفي المعجم الكبير (١٠٩٥)، وفي المعجم الكبير (١٠٩٥)، وفي المعجم الكبير (١٠٩٥)، وفي المعجم الكبير (١٠٩٥).

(٣) مكتفي في ذلك، وكان في الأصل في ذلك.

(٤) وفي ذلك بطرود.

سَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَحْشِ ادْبَارِ سَعْدٍ عَنِ بَرَاهِمٍ عَطَافٍ فِي نَفْسِ رُوحٍ أَسْرَابٍ مَبْدُوعَةٍ بِرُوحِهِ
لَا يَمُوتُ بِتَكْوِينِهَا خَلْقُهَا وَبِإِسْلَاحِ عَنِ فَحْشِ الْمَلِكِ بِرُوحِهِ نَكْسَةٍ بِمُفْهِمٍ وَفِي مَعَانِيهِمْ
فِيهِمْ فَتَمَسُّهُمْ كَيْدُ اللَّهِ عَطَافٍ وَأَوْفَايُوهُمْ حَتَّى لَا تُكْرِرَ عَصَاكَ^{١٥} فَعَرَفَا لَهُ لَا
يُكْرِرُهَا فِي نَفْسِهِ أَمَّا عَطَافُ الْمَلِكِ بِرُوحِهِ

١٩٧٣ء دہلاؤ میں منعقد کی گئی اصلاح و ترقی کی انسانی شریعتوں کی کمیٹی، لائن اداروں
 کی سرپرستی کے تحت منعقد کی گئی تھی۔

كان الشيخ الإمام سعد الأندلسي رحمه الله تعالى في صرح كبير فقيه
المذاهب الأربعة، وخبير بالإبل والخيول، له كتب عديدة في الفقه، والحدود،
والصلاح ما ذكرها بعدا فقال، وصحفي في الطب، وروى بسند صحيح عن أبيه وأبيه

[illegible][illegible][illegible]

يدخل يدخل منه الناس بالنسب وكذلك العقول إذا كان يعمل من بسبب ذلك أيضا فإن كان يتقاضي يدعي نفسه، فلا بأس بأدخالها فيه لأنه القصة التي تعد، بهيتم فلاك لأنه إنما يصطاد بها ما يؤكل والحكم في الباري والله اعلم بذلك.

٨٦٧٥ - وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بأمان بنجدة رغبة ورهبة وسلاحه، وهو لا يريد سعة منهم، ثم يمنع ذلك منه، لأن المشافرة يحتاج إلى أن يستصحب عند الأعداء جماعة معه، فلا يمكن أن يخرج منه في دار الحرب كما لا يكون ممنوع منه في دار الإسلام، ولكن هذا إذا كان يدرى أن أهل الحرب لا يصححون به في ذلك، وكذلك مدارك الروايات؛ لأنه يحتاج إلى أن يحصل عيب المرء فيه أو يرد التجارة به، ولكن إن اتهم على شيء من ذلك، يستحلف الله ما يدخله ليس ولا يبيع في دار الحرب حتى يخرج منه، فلا من ضرورة، وإن حلف على ذلك، فقد اتصف هذه السمة بسببه، فتركه ليس حال دار الحرب وإن من أن يعرفه، لم يتركه ليدخل شيئا من ذلك دارهم.

٨٦٧٦ - وكذلك إذا دخل لأمنه يبيع في البحر في السبحة، لأن السبحة مركب تتقوون بها على حمل الأثقال، وقد يستعملونها للعمال، فيحلف بأنه ما يريد بيعه، ولا يبيعهما حتى يجر جه إلا من ضرورة، وإن دس سلاهما لم يعلموا خدعته، ثم يمنع من ذلك الحاجة به، أي يمنع من ذلك ما يربى الجارة معه، فإن اتهم سئل.

٨٦٧٧ - من الدمي إذا أراد أن حول إليهم أمان، فإنه يجمع من لا يدخل مرتبة معه أو يرقوا أو صلاحا، لأن يفسد من حاله أنه يدخل ذلك إليهم ليسم منهم بسلامة المسلم، لأن فيه يفسد من ذلك، وأما دمي الدمي لا يتمتع من ذلك، فلا أن يكون معه ركن يذلوهم حذوفا على ذلك، فحينئذ حاله كحال المسلم، ولا يمنع من أن يدخل بنجدة على البهائم والحمر ولعلجة وأنفس، لأن الفداء أن هذا لا يحصله إليهم ليقربهم به على، سمعي بل لحاحته، وكما يحتاج إليه في الإذلال حتى يفسد في الإخراج، ويأني به من المبيع بسلامة السلاح والمرمى، لأن الظاهر أنه هناك يدخله لتجيرة لا لحاحته؛ لأنه يسمى في تحسين حاجته هي ذلك، ويستحلف الله على ما يدخله إليهم عن طبعه السهم، الرمي، أنه لا يريد منهم البيع، لا يبيعهم حتى يخرجهم، لا من ضرورة؛ لأن الواجب على المسلمين الإحسان، فلا حياط على أقصى الوجوه الذي يمدون عليه.

٨٦٧٨ - وحربي، يستأمن في دار ما إذا أراد أن يخرج إلى دار حرمه يضي، كما ذكرنا، فإنه يجمع من ذلك، لأنه من أهل الحرب، وإنما يدخله، فيهم فيجب ويكون محذورا

للمسلمين كغيرهم، فيه دعوى ما يدعى بذلك على ما استدل به، فمما يقع من
جميع ذلك من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
يجب أن يكون من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
في كتابه من أخباره.

٨٦٧٩ - و كان من غريب أخبارنا ما فعله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أن
يخرج من بيته ويخبر به ما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
يجب أن يكون من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
في كتابه من أخباره.

٨٦٨٠ - و كان من غريب أخبارنا ما فعله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أن
يخرج من بيته ويخبر به ما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
يجب أن يكون من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
في كتابه من أخباره.

و كان من غريب أخبارنا ما فعله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أن
يخرج من بيته ويخبر به ما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
يجب أن يكون من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
في كتابه من أخباره.

٨٦٨١ - و كان من غريب أخبارنا ما فعله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أن
يخرج من بيته ويخبر به ما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
يجب أن يكون من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
في كتابه من أخباره.

٨٦٨٢ - و كان من غريب أخبارنا ما فعله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أن
يخرج من بيته ويخبر به ما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
يجب أن يكون من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما في كتابه من أخباره، أو من أن يكون منكرًا لما
في كتابه من أخباره.

وسلاح أو عيق مثل ما كان له، أو نقص ما كان له، أو شرأى كان له، فإنه لا يترك
لأحد من شأن ذلك في الحرب. ولكنه يجبر على بيعه لأنه ما يبيع من غير أن يخرج
من ملكه، وما كان له من الحق في القبر الأول، فبعد سقط غير أن يخرج من ملكه شيئاً
مالم يوفيه. فكان هذا وما يوافق أهل القلوب فلوما، أو استري به هذه الأسلاب سواء.

٨٦٨٨ - وكذلك استري ما به عينة، أو أسلاب مسرى أو بيع فيه، فإذالة قبل
القبض أو بعده، ورد الشري عليه بختيار رؤية، أو بختيار شروط المسرى نعمت لأن
خروجه من ملك الحربى قد تم في هذه الوقف، وحصار ملكه بفسده، أو حصار المسلم
أحد ما تصرف فيه، فله سقط حق الحربى في إعادته إلى دار الحرب، ولا يفتقر مما كان
ملكاً للمسلم في الأصل، فباعه في الحربى.

٨٦٨٩ - وإن كان الحربى شرط الخيار لنفسه، ثم نقص سبيع بحكم حيلولة فيه إن
يعود إلى داره، لأنه ما خرج من ملكه بالبيع إنما سمى بختيار فيه لنفسه، ما هو أحد
يأبى به ولا تصرف فيه، فيبقى باعتباره حتى الإعادة الذي كان له قبل البيع.

٨٦٩٥ - ولو أسلاب الحربى سبيعه فرساً، فادخله في الحرب، فالأصل في جس
هذا أنه متى امتد بسلاحة مسلحة من غير دست الخس، ثم يمكن من أن يرجع به
إلى دار الحرب، ويكن محرم على بيعه سواء كان ما حصل لنفسه حياً أو أخرجه من
ملكه، أو شرأه، لأن مقتضى الأصل لم يثبت له في هذا خس حتى الإعادة إلى
دار الحرب، ولأنه لم يكن من خصم الذي أخرجه مع نفسه إلى دارهم كسبياً، وهو فيهم
لخصم الآخر ولا يوجد وهو يربى، أن يحصل ذلك لهم فيروا به عن قتال المسلمين.

٨٦٩٦ - وإن كان له سبيته من ضمن ما أدخله، وإن كان من ما أدخله أو شرأ
ثم أدخله، لم ينع من أن يرجع إليه، لأنه يوافق داره، ثم أدخله مع ذلك، لأنه
أصبح بالأمان عاده، فليس مع هذا في داره، وإن سرق العبيد إذا كان مضافاً، فما
إذا لم يكن مضافاً كان المعتبر فيه الخس، ومما سبي من هذا، فليس غير ما جاءه
في مثله في حق الحربى سراً، وكذلك في القبر على المسلمين، فما إن كان حياً أو أسلاباً
فهر يربى به، الربا الإفسار على أنفسهم، وهو مخوف من ذلك فلا بد من أن يثبت
حق القبح باعتباره هذه البرادة منه، وهو لا يتحصل في الأصل، فقط حراً المبيع في الكل،
بجولة الموهوب إذا راد رادته مستقلة، فإنه لا يرجع به، فبما لا ينع، كما لا يرجع
في الزيادة، وإذا صدر بموجباً من الرجوع به إلى دار الحرب كان مجزئاً عن بيعه.

٨٦٨٧- وإن استبدل بـ مثله لم يخلو البيع، عنه أن يعود ما رجع إليه إلى داره
إلا أنه سلاحه عليه، لأنه مثل الأول الذي أخرجه بالإمالة من ملكه وإن استبدل به
سواها حرامه، لم يكن له أن يخرجها إلى داره في قرويين.

أما إذا كان استبدل بغيره، فلا الإقالة كالباع المبدأ في غير الثقاتين،
فيجوز في حق الفسخ كأنه اشترى هذا السلاح لفساد، وهذا لأنه قد سقط حقه بالتصرف
الأول، فصار مخرجاً من إيمان ما حصل له من الحرب، فلا يعود حرامه بالمرء.

وإن استبدل سراً، مهدد الإقالة في حق الفسخ كالباع مبدأ، وقد استبدل في
هذه الإقالة سلاحه الرديء سلاحاً جيداً، فلا يمكن من رجاله دار الحرب، وحكم
الاستبدال بالكرخ مثل حكم الاستبدال بالأسلحة في جميع ما ذكر.

٨٦٨٨- وإن سبب بغيره فقتل، أو بغيره المذكور فقتل، أو بغيره من إيمانه
دار الحرب، وإن كان دونه ما أخرجه في قتيمة؛ لأن في هذه منفعة السلب وليس في
القتل أعطى منعه السر، وإنما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة،
فمنع منه كما يمنع عند اختلاف الجنس.

٨٦٨٩- وإن استبدل بغيره المذكور بغيره مثل أو دونه لم يمنع من إدخاله
دار الحرب؛ لأن هذا لا يخلو، ومنه معنى السر أصلاً وإن استبدل بمأخوذه
فحلاً، منع من إدخاله دار الحرب؛ لأن ما أخرجه مما يفتق، وذلك معدوم مما أعطى.

٨٦٩٠- وإن استبدل بغيره بغيره، أو بغيره بغيره من إيمانه دار الحرب؛
لأن في كل واحد منهما نوع منعه ليس في الآخر، مما سره دون أن يفتق وأصير على
القتال، وأصير أقوى في حالة الطلب والهريب، والظاهر أنه لم قصد بهذا الاستبدال
تحصيل هذه المنفعة التي لم تكن حاصلة له. وإن استبدل بغيره لانتفى فربما أتى دونه
في جبري، ولكن أبى منها ورجى لفساد، منع من أن يدخلها، وهم، وأصير على
سببه؛ لأن هذا النوع منعه ليس مما أعطى، فالخاص أن بعد الاستبدال هو جبر
حتى يبع ما أخذ، إلا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الانسحاب أو دونه، فإن
الاحتياط في هذا واجب، ونظام الاحتياط فيما قلنا.

٨٦٩١- إن في الرقيق نسوة استبدلهم بغيره حر أو بغيره ما أخذه، مما هو
مأخوذ أو دونه أو أفضل منه، فإنه يمنع من إدخاله دار الحرب ويحبر على بيعه؛

مقرهم، لم يترك واحد منهما سرحا تشتري إلى داره، لأن كل مشتري قام مقام
بثمه، وقد ثبت أن كذا "بائع عرس من إدخال ذلك في الدار التي صيد الفخشي."
بحال، ما إذا كان من غير دار، أحده، وهذا لأن قصه كل واحد منهما بهذا التصرف أن
بأسوى أهل داره عيبا في بدخله فبهم من سلاح، وهو خلاف حس ما خرج به وفي
من هذا المقتضى لا فروق بين أن يكون بإقلته مع مسلم، أو مستأمن من غير أهل داره

٨٦٩٦- و. كذا بعد لا سلاحا يسلاح من حصه متلفه يمكن واحد منهما أن يدخل
ما أتت داره، لأن هذه الجادله بوجوبه بين مسلم، ثم يجمع من دخل ما حصل له
داره، فكل ذلك قد كان مع مستأمن، وإن كان أحد هذه الأفس من الآخر، فلهذا أخذ
أحسب أن بدخل بالدار الحرب وليس لغيره أحد نصيبا ذلك، ولكنه يجوز
على بيعه، عريه من لو كانت هذه البكدة من المسلم، وسلم، وكذلك في حكم الرد
بجواز عريه، وبغير الشرط والرد بالنصيب، هذا عريه من لو كانت البكدة من بين مسلم
في جميع ما ذكرنا

٨٦٩٧- بحال ما إذا بدلا دينا من دينا، أو أخذهما فضل من الآخر،
فإن ذلك لا يجعل المادة بينهما عريه، لأن ذلك لا يـ 1. أمس، ونسبهم، والمادة، لأن ذلك ما
يجوز من ملك المسلم، أو بعضه، كان من أهل داره، وبما جاز في ملكه عريه من أهل
داره، وهذا ما يجوز من ملك ما أخذها إلى ملك لأحد، لم يكن من أهل داره، فقط
عند تحقق المساواة، يجمع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما حصل له، وإن كان
أحدهما فضل من الآخر لم يجمع لغيره أحد أحسبهما من أن يجوز به إلى داره، وضع
الذي أخذ أصلهما من ذلك، لأن زيادة القيمة فيما صار به

٨٦٩٨- ولو كان قد بدلا عبدا بأمة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ
داره، لأن اختلاف الدكنو، والأمة هي من عدم اختلاف جنس، ولهذا تشتري
شخصا على أنه عبدا، فلهذا هي مئة، كان يبيع دولا، ولا في كل مرة منهما نوع صفه
عمر متقدمة صاحبه، والحرة نطق المسلم، والعلام نقد، لهما مع كل واحد منهما
من أن يدخل داره ما حصل به بعد التصرف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) وهي كذا لأن كذا استرى مع مقدم ياتيه.

(٢) كذا في السبع، ولغيره العيب، لأن كل بائع عرس (الخ)

(٣) ما بين القوم من مذهب من الأصح، أنسبه من هجوم وقت

من المعروف على يد من يسمون وأموالهم، فإن علم لأمرى قبل أن يفتي بهم، فله
 أن يجوز لفادته بهم بعد موتهم، لأنهم صيروا كغيرهم من أهل الإسلام، فلا يجوز مريضهم
 لفادته بطريق الفداء.

٨٧٠ - والصبي من المشركين إذا سبوا أو منهم الآية والأمة، فلا بأس بالفداء
 بهم، لأنهم مع الأديان، ولا يبررون مسلمين وإن خصصوا في دار الله، إذا أسس الصبي
 وحده، وأخرج إلى دار الإسلام، فإنه لا يجوز الفداء له بعد ذلك، لأن مسلم محكوم له
 بالفداء بعد إسلامه.

٨٧١ - وكذلك، في قسب النسب في دار الحرب، فوقع في سبيهم رجل أو يفتي
 الجنان، فقد صدر الصبي محكوماً به بالإسلام بفداء من يملكه به بالنسب أو لغيره، حتى
 إذا مات يفتي عليه.

وفي هذا إذا كان داكراً، كما يجوز لفادته بدينه، بدينه والبيع، وهو قول محمد
 رحمه الله تعالى، كما عد النبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك، لأن حكمه صيرورة من
 أهل دارنا أو أسير بالعصب، البيع حتى يفتي بالنسب به بضم، فكان خبره الذي في هذه
 الحالة، فلا يجوز الفداء.

ومحمد رحمه الله تعالى يقول: ليس الذي لأجله حوراً، فادته به لعل النفس موجودة
 بعد ما وهر وجوب بغيره اسم من أيدي المشركين، ولا بأس فيه عشرين من
 أحصير، رضي الله تعالى عنه، أن يفتي عليه الفداء، وأثناء الفتى يوم غريب يسى من
 اصطفتى بعد ما حرب به السهام.

٨٧٢ - وذكر في استقراء الوالى إذا قسم النسب بين العدم، عدل يسرى هؤلاء
 الصبي، ففقدت بهم أسوة لغيره، وذكر في موضع آخر من الصبي الإمام إذا قسم
 النسب، وأرد أن يفتي، وفيه في عدمه حتى أسره مسلمين، وذكر التمسك بالإمام
 فقد اتفقوا أن يسرى به، بأحد ذلك من القسمين، وفي الاستصحاب باحقيقه، تنقيحه،
 ويعتقد به المسلم.

٨٧٣ - وما مفاد الأئمة من المشركين بالنسب، فإنه لا يجوز من قول علماء
 رحمه الله تعالى، لأن مثل امرئى يفتى أو يفتى بعد، يمكن من فقهه، لقوله تعالى

[illegible]

وحدی و نام نکر دھرم کے بدلتی ہوئے پند و عمل دیکھ کر مری امہ لکھی عہدہ
آئیں مری قوم و حیر ہندو یہ بھلائے بخلوہ، ظلمتِ راجہ میں شرم کی سب لکھی من گدہ
و گدہ دھرم دھرم، لا بد نہ ہو رہا عہدہ بہ مدد میں دھرم، لایا مری باجھند (میر)
آئیں وہی مدد، لایا رہا فلان، مہ لکھی لایا دھرم، بھلائے

وَأَمَّا بَيْنَنَا وَمَنْ بَيْنَهُمْ فَجَعَلْنَا لِكُلِّ مَشْرُوعٍ صُلْحًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمِ الصُّلُوحُ الْيَوْمَ لِشِئَانٍ مِنْكَ فَإِن يَأْتِكُم مِّنْهُ فَخُذُوا مِنْهُ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ١٠٠

[illegible]

Figure 2

٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩

J. exp. Med. 1978; 148: 60-71

7/24/94 10:11 AM

١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

٢٢٢ (٢)

وكذلك هذا الأسارى يومه بالمال، ثم انسخه له محالي **فهللوكم المزمركم** وذكر
معهم ورحمة الله تعالى في كتاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمال لأنهم
قاموا يومئذ معاً حبس إلي لما حاجة عطية لأجل الاستعداد للقبال، وعند الضرورة لا بأس
بالتجارة بالمال

[illegible]

٨٧٠٤. وإن طوبى من أعاد الأسير بالأسير لأن خطيئهم جميع العبيد تسمى أسيرناهم
شخصه. جود أسيرناهم منهم من لأبواه وأمهات. فلا بأس بدنك. وإن كان ذلك جرمًا ياتيه
بين والديه لأن هذا تفرق بحث. وحرمه فسلم الذي يجب تحريمه من غير كونه أحدهم من
حرمه هذا الصبي. ولهذا جرمًا بعد ذلك وإن كان بعد القسم. ثم هو منعت محمد وحمه
الله تعالى.

٥- ٨٧- وكما لا يجوز معادة النكاحين معهم بشأن، كذلك لا يجوز معادة الصبياني معهم
والله: لأن العصى ليكره ليكون من الخنثاء، ورحى له سن، فيكون من الفصال، بخلاف الخنثى
والخنثى للفصل لا يرحى بهذا السن؛ لأنه لا يكون منها (الفصل)، ولا من سببها

٨٧٥: ثم في العام ١٠٨٥ هـ استمر حصار أهل المنصورة ما فيه من إبطال حقهم من العيون .
وإن أقي أهل المنصورة ذلك عهد ، إن جبال ليس لتأخير أن يصاد بهم . وفي الزمان كان قيل
القسمه . أنه أن يصاد بهم ، لأن من القسمه أنه أن يطل حقهم عن الزمان بعد حوض بالقش ،
فإن يكون ذلك له يوصي أولي ، وبعد القسمه ليس له ذلك (لا يصاد بهم

٨٧٧- ويدا ج، رسول نكهم يلقبه القادف بالأنه رى في ذلك، فتحدوا على المسلمين عهداً بأن يؤمهم على ما كانوا به من الأسارى حتى يفرغوا من أمر القادف. " وإن لم يفرغوا من أمرهم من أسارى المسلمين، فليقتلهم باسمهم، يؤمهم بعد ذلك، وأن

(۱۶) ذکرہ میں حضرت ابی القاسم علی بن ابی حمزہ ۱۰۹ھ کے قول کے ساتھ اس کی تائید و توثیق منقول ہے۔

(۲) وقتی که این نهادها به کار می‌آیند

[illegible][illegible]

فما نعم، ولكنكم قد اتبعتم ذلك ان شاء الله تعالى فلو انتم رجعتم
الى الكفر، الا اني قد كنت ارجو ان اكون منكم حاميا، بعد عيم وجه المصلحة فيه
منه والرجوع الى الله لا يرد من انتم الا اعطيتم به

دعا لہو ملا بھی اُن نے غلو اُٹھ گئی، ملاحاء اُن سرٹ سے مدد بھی ملے چاہیے لہذا
دور اُسکو غلو اُٹھ نہ سکا۔

[illegible][illegible]

(۱) کرامت

(۶۲) انکشافی عملیات کے لیے ایک نیا ادارہ قائم کیا جائے گا۔

4. *Unemployment*

453

(4) SO_2 في الهواء في وقت مبكر من

(١) لا يجوز بيع ما لا يملكه المرء

لأن هذا ليس بركن يضاف من سبب القصة، ومن حيث انضمامه إلى كنه فهو مركب
بالسر، وهو حجة حجة على ما يتعلق في التوكيد بالسر، لا يعالجه أنه عند الإطلاق
يعتد بالسر بالعبارة، وبعبارة أخرى، فإنه عند تلك الموضع الأمر لا يفسد
مقتضى القصة، فإنه على ذلك، فكان في ذلك ما كان في مداه عنه بعد الأمر
فلا يجمع عليه بعد الأمر.

فإن قيل إن كان هو في مداه عند التوقف مثلاً الأمر فيبقى ما يجمع عليه جميع ما
يضاف، وإن كان محالاً الأمر فيبقى أن لا يجمع عليه شيء، كما في كمال السر، إذ خلافه
واستدرك بأن ما يجمع عليه شيء يجمع عليه شيء.

فإن قيل في سبب ذلك أن هذا التوقف معاً مع شيء من المبادىء وليس كذلك
فالحال السر ليس محل ذلك بل هو "مستقر" من عند الله أو دونه، فالأمر هو
مستقر من الأمور متدارك وهو ذلك، والأمر لا يضر في ذلك، فهو في
ذلك القدر يكون مقراً له، وفيه وإن على ذلك يكون مبرراً له، فجمع شيء بما
أقرب من ذلك ما سر، وهو في ذلك السر، المستقر من حيث ذلك، علم
بغيره المأمور، ذلك حتى، فإنه يجمع عليه بالآلة خاصة.

لأن في مجموع الحكم الأسبق، وذلك في الآلة خاصة وهذا خلاف التوكيد
بالسر، لأن السر في القصة يجب أن لا يجمع على ما لا يفسد، لأن رجوع التوكيد
كأنه مستقر من السر، أولاً، ثم تلك التي الأمر في المداه، بعد الخلاف لا يتحقق
البيان من سر، فهذا لا يجمع عليه شيء من السر، فجمع السر في حكم
الاستقرار، وهو على الاستقرار في مقدار الآلة.

٨٧١٢- وهو من الأسبق على ذلك السر، أي من مبدء السر أو غيره، أو
أمره، وهو من مبدء السر، فإنه يجمع عليه ما قلناه من السر، لأنه من السر مستقر
جميع المبدء، بخلاف ما في

٨٧١٣- فإن كان السر في القصة، الأمر من مبدء السر، فيستقر، وفيه
سبب، فجمع ذلك على مبدء السر، أو أقل أو أكثر، فقد حاربه من مبدء السر في الاسم

منکونه بالاجزاء، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم انهم هذا الحرف
 ساء كذا من قبله، فكون قبله، فكذلك لا يسمونه ساء، بل ساء، واما آخره
 حير مولاه، فإني شاء، أحدهم، من وإن شاء، ثم

٨٧٠٥ ويرد في الب. من نفس الشيء، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 وبعضهم، أو أخيه، ثم به، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 الذي، وثالثهم، وهو، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 في حكمهم، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 للعبد، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 لا، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 في ذلك، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم

٨٧١٦ ويرد في الب. حير، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 وكان منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم

وردا، لا استر، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم

٨٧١٧ ويرد في الب. حير، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم
 منسوبة، فبذلك هي التي تقرأ لا ريب في ذلك، ثم

دار الإسلام إلى دار الحرب، فأنه قد ورد في نفسه، وله في هذا (ما يحل به الاستماع من
من المجتهد في دار الإسلام، أن وقت وأمره ووعده وأمره في دار الحرب على نفسه
لا يرد عليه إلا في دار الحرب، كما لا يخفى عليه من الشرع، بل هو في دار الحرب
دار الإسلام لا يستبعد عنه من دار الحرب، بل هو في دار الحرب

١٧٢٠ هـ. ج. سنائي ذلك في دار الطرب، فعمل من ديت تي، فخرج
 انفسا إلى دار الاسلام، رداً للعصر إلى الخصم لما كان به الحسب مع بعض بعده، وبن
 ذات شجيرة قد نسيب وبعرو أعاذود، حتى تمتد البسالة من كل واحد من طعانيه.
 تعدي في ذلك إلى دار عب، وإلى دار عفر، وكذا لأنه حال من ج به يرب يساخره، فكان
 عملة القلعة، والحكم في النسخه من دكم به

٨٧٧- وكتب يجمع للمعاني في بيان طعام شعبه وعصبه بحرم له في بلاد
سيد مفطره في كفي هذه النسخة حقها في بلاد مصر في سنة ١٢٠٥ هـ
وتمت. وحققه جليله لأنه لا بد من كتابه في بيان طعام شعبه وعصبه
في بلاد مصر في سنة ١٢٠٥ هـ في بلاد مصر في سنة ١٢٠٥ هـ في بلاد مصر في سنة ١٢٠٥ هـ

۸۷۶۲ و من كان دهنه في غم لبحم منقر خد ناجر فلا يباح لهم ان
يتزوج شيئا من النساء و كذا من دخل دار الحرم بغير اذن لا يحل له ان يتزوج
شيئا من عباد النساء و عتق و كذلك ان كان في رجل احد هو احد من عباد بني هاشم
فانك من بني النضر و و احسن ان اناج لا يحل له ان يتزوج من حنة بنه لم
يصر صانعة و مع هذا ان كان جرحه و لا يملكه الا بالانكاح ثم لا يملكه من
لا يتزوج من الاخر قبل عتقه على ما يشي به

١٧٣٣ هـ ١٢٥١ م: بعد إتمام من الاستيعاب ما ذكره في السور، أما ما جاز لم
عمر ذلك لا يساع به الاستيعاب لأن سير الإمامية على ما ذكره، وسبب الحاجة
تتمه الإباحة، وإذ بعدت الحاجة بعد ذلك.

ثم عني دية الصبر الصغير لا يباح لأصغر ما كان، والمشرع بالإحالة،
وعني رواية أكبر يباح الانتفاع بعدة ويعبر من ماله حتى إن على رزق
مسيرة الخبير يمسرون له العنق والشفير. وعلى دية الصغير قدس المأكول
المشروب على ثلاثين مثاقيل. فبأنه لا يباح الانتفاع به إلا خدجه متعلق

الإصلاح الطبخ

٨٧٦- و٧ ج ١ ر ١٥: ثبتت عن الأديبة وطبا لأنه سن حمام عاده.
وكذلك لا يجوز أن تكون دهن السج أو دهن الخسري لأنه لا يكون عاده. فلا يكون
طعاماً عاده. فلا يدخل تحت الإباحة

٨٧٦٧: وإذا جازى من إلى مرقود ما لم يخلط لور - ر ١ ص ١٠٠ م ١٠ لا بأس به يورودوا
من مرقود من اس - مسجيم وليس به إذا كان ذلك معاً أو أورد - ر ١ ص ١٠٠ م ١٠ لا بأس به يورودوا
وإذا لم يكن طيب مطعوم ولا مشروب لأنه محظور إلا في إصلاح الطبخ مطعوم، ومن
المطعوم لا يورود - ر ١ ص ١٠٠ م ١٠ لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم، ومن
بل هو معاً في إصلاح الطبخ، لأنه قد لا يباح استعماله في الأورود

٨٧٦٨: وإذا كان في المرقود الكبر - وكل شيء - وكل شيء - فأنه لا بأس به يورودوا
الأكبر، لأن الرأس للعبد، لا يباح بالزينة وورود - ر ١ ص ١٠٠ م ١٠ لا بأس به يورودوا
يسمح به أيها الرجل في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه لا يكون من الطبخ
الطبخ لا يبقَى مطعوم، سراج الأصغر منه وكميت من المرقود لا يبقَى مطعوم،
ورقاً يمسح به، لأن الرأس من المرقود مطعوم، وكل شيء من المرقود من الأورود
منه، فحذره - ر ١ ص ١٠٠ م ١٠ لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه إذا كان به فحذره يورودوا
في العبد في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه إذا كان به فحذره يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم،
ويعرف

٨٧٦٩: ولا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم،
أي ثبت للاستماع في أكلاً، وكل ما يباح الاستماع في حقه يباح لأخيه، حقه أخرى
ورقاً يمسح به في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم،
الأكبر، وورقاً يمسح به في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم،
في إصلاح الطبخ مطعوم، لأنه لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم،
من مرقود مطعوم - ر ١ ص ١٠٠ م ١٠ لا بأس به يورودوا في إصلاح الطبخ مطعوم،
٨٧٧٠: وإذا كان في المرقود الكبر - وكل شيء - وكل شيء - فأنه لا بأس به يورودوا

فذلك المخادع، ثم بهم يستعملوا لكونه دال على الخطأ، و لا يستعملونه لكونه صحيحاً،
 وإن لم يكن له قيمة في...، لكن لا بد من إجابة هذه المسألة، فإجابة هذه المسألة هي: لأن
 القيمة، فإذن من لا يثبت في...، وإن خرب حجة إلى...، لأنهم أرادوا لإمام القيمة
 الفاعل، وكانوا يريدون من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الإمام القيمة فيه،
 لأن الإمام ما يجب أن يثبت عند بعض من يسمونه وأعطاهم قيمة من...، فإجابة هذه، ويرد
 التصريح إلى القيمة، والقيمة مع وجودها في الشيء هي قيمة من غير أن يكون لها
 أصاب حقيقة العمل، بعض القيمة، وإن أصاب غير القيمة، يرد في القيمة، ولا يشغل
 حق القيمة بما حدث من القيمة، لأن القيمة لا...، التصريح مستبعداً، وحسب هذه
 القيمة لا يوجب التصريح من صاحب الشيء، لأن القيمة لا...، في ذلك
 الإسلام، ولا في ذلك، فإجابة هذه المسألة، لأن لا يعلق حق القيمة، لأن القيمة لا...
 في الحقيقة، ولا في ذلك الإسلام.

٨٧٣١- قال محمد، رحمه الله، في السيرة النضرية: إن صاحب البيت الثياب
 والثياب، يسمى بالإمام، يسميه بينهم في دار الحرب، وإن كان يدين أمراً مكروهاً لأن
 قيمة القيمة في دار الحرب مكروهة، سرعاناً لما يأتي به من عند الله تعالى،
 لأنه ما يشرعها من عند الله، وما هو حرام مباح، فما كان حراماً من عند الله
 الحرام، فبشرعها ما هو مكروه، لأن بياض عند الحاجة كان قولاً.

٨٧٣٢- ثم ذكر في هذه المسألة، أن صاحب البيت يسمونه، ولم يذكر قيمة في حق
 التصريح، ولكن قال: يسمونه، يدينه إلى نفسه، ولا فرق بين من حلت المصير،
 وإنما الخلفاء الجواد، لأنهم لا يسمونه في باب التصريح، ذكر صاحب البيت الثياب
 ذكر صاحبه الكمال، وفي الثياب إذا حاز الواحد لا يسمونه في التصريح، ولو أصبح
 الكل في التصريح قسم، كما في الثياب والتفاح.

٨٧٣٣- وإن كان في القيمة سمي وأحتاج أن يدين ولا...، في الإمام أنه يسمونه
 هو يدين على أن يخرجه إلى دار الإسلام.

فوق بين هذا وبين الباب، في حاجة الثياب إلى الثياب، وإن كان الإمام لم
 يسمونه، فيما بينهم، وإن كان كذلك؟ وذلك لأن القيمة في دار الحرب أمر مكروه،
 ومما سره هو مكروه، لا يعل إلا الحاجة ضرورية، والحاجة ضرورية مع ضعف
 في حق القوت، وسوء من، فبشرعها ما هو مكروه، سبب هذه، في القيمة، وورد.

فأما الحاجة الضرورية غير متحققة في السبيل؛ لأن الحاجة إلى سبيل سبيل مستحاط،
أو حاجة وطء، وهي ليست بحاجة ضرورية، فلا يحل مباشرة العكروه بمثل هذه
المادة - والله أعلم -

وما يتصل بهذا الفصل.

٨٧٣٤ - قال رحمه الله تعالى في السير الكبير : وفي 'صيات الرجز' من
المخبرين في ذل الأحرار طوائف كثيرة، لمستثنى عن بعضها، وراى منه إلى منزل آخر،
وعلى ذلك من بعض احتجاب من أهل العسكر إلى ذلك، فمن كان يعلم أنه لا يجب
في ذلك المنزل طوائف، فلا بأس بأن يجمع من هذا الطائفة ويجمع مع نفسه إلى ذلك
الفرق من قبل أن هذا الذي يطلبه محتاج إليه، وهذا الذي يريد حمله إلى المنزل الآخر،
وهو يعلم أنه يمر عليه وجرده الطء أم هناك، يحتاج أيضاً، وكذلك يحتاجان، وقد سبق
إليه الذي هو في يده، فهو أولى به.

هذا قيل كيف يكون هذا الذي في يده أولى، إن الذي في يده غير محتاج إليه
في الحال، وإن الذي يطلبه منه محتاج في الحال، فتعاجله منه، وحاجة الذي في يده
موهوبة؟

قيل له إن السر ليس لتفرد، وهؤلاء ما يولوا في هذا السر لتفرد، من هم في
ذلك سعة جمر في الرجز، فصار لأشرفهم على، وعرضوا إلى ذلك سر كائين وصلوا
إليه، فكان حبيب حبيب، موجه في الحال معنى، ثم السبق إلى أوى.

٨٧٣٥ - وما يذكر في منزل الأحرار مثل أمر هذا، سر، والذي يطلبه منه محتاج
إليه، فله له يأخذه، لأن هذا في مسالكه متقلب، وإن كان لأحد محتاج إليه، فله لا
يسعى لأخذ أن يأخذه منه إلا يطلب نفسه، لأنه على ملكهم جميعاً، ولهذا لأخذ فضل
سبي.

٨٧٣٦ - وإن عذر ذلك من، فخاص به، كل الإمام من أن يكلمه وقد عرف
الإمام حاجته الأول إلى ذلك، رده الإمام عليه، لأن لأخذ منه مع قيام حاجته تعدى.
وعلى الإمام رده إليه التعدي، وإن كان الثاني صحت جفا إليه من الأول، لم يستوفه من
الإمام، لأنه محق في أحده من، وعلى الإمام تقرير اليد بنفسه، فأبدا كائنا نصيب منه،
والإمام يأخذه من الثاني ولا يدلعه إلى الأول، بل يدفعه إلى غيرهما.

٨٧٣٧ وهو حكم الذي ذكره في كتابه يكون السلسون فيه من أكثر أوله في
 قرايطات والعلوم في كتابه لا ينتظر المصنف ، والبرهان في قواعد الفقه حتى
 أن أحد مرصفا من المصنف فهو أحياه ، ولذا لم يخط الإنسان حقيقاً ، في بعض أموره ،
 فهو وما في حكمه من ، وإن بعد بعض أموره كان ليدى خط أن مطلق ذلك
 الموضع من شاء .

إذا ضرب رجل بضرب في مائة، وعرف حاصله، رده على ذلك لمكانه، هو، فيه
معيته، في ذلك معروف يدل، ما أدى إلى ذلك، لم، حتى ١٠٠، وبس الأحرار
يعرفه منه، لأنه، بعد، الإحصاء، هو، المخرج، يصغر، من، الضخم، في أحد
والخط، والعشرون، من، كان، عدد، ذلك، موضعاً، وأصف، هو، ما، يحتاج، إليه، فغيره، أنه
أخذت، فاحه، هو، لا، يحتاج، إليها، فبرئها، معه، لأنه، دعا، من، به، إنما، هو، أحق، به

۱۸۷۳ء میں طلبہ کے ریلوے گاؤں کلہاچھری میں اجتماع ہوا۔ ان کے لیے ایک مدرسہ قائم کیا گیا۔ اس مدرسہ میں ان کے لیے ایک مدرسہ قائم کیا گیا۔ اس مدرسہ میں ان کے لیے ایک مدرسہ قائم کیا گیا۔

والذين عليه حسب الامر ، كان يمشي الناس في المزارع ، فيجدون على كل موضع علامة ، فلا يجد الا صخرة اعطاهم الله في التي كان احد

١٤٣٩هـ = ولوبدر به احد مد عمره، فلو دالقي كـ اخذ في الامساء، وغرمه
على ان يخرج به، وبسر محاسب احب، لم يكن له ذمت، لأن هذا الزمان كان له محاسب
بده، وهذا المحرم غرض فليس به، حرم هي محرمه باعتبار حاجته لتساعدها، وليس له ولاية
باعتبارها عليه

هكذا قال في كتب هذه الجهة الآخر بقوله لا اله الا الله، الله وحده، لا شريك له
لا يشرع من غيره على ذلك (ذكر اختصاصه، وبعبارة الخفاء، يعبر عن سبيل الذي يطر
إليه لا يذم من أن يذم فيه كانت يد يد أسد بذلك، وعدم حاجته الأمر منع غيره من
إسناد السيادة، فغير أن يد يد استغنية، فيعبر بمرادهم، وهذا هو الحكم أيضا
فصل من حجة لأحد المصنفين والملف إذا قال آخيه بعبارة

٨٧٤٢ - ولو أقرض ح، ولم صاحبه شيئاً على أن يعطيه مثله، فإن كان كل واحد منهما غيباً عن د، لم يحتجاً إليه، فليس على المستقرض شيء إلا ما لو لم ياتحسب له من طعام العبيته، وري لا يستقرض كذا خليفة من ح يجب بالمسليم إليه، فلا يلزمه شيء، وإما سبلكه، وإن لم يسبلكه بعد، فالتقرض أحسن، إذا أراد المستقرض ذلك، لأنه ما أقرضه إلا لمحمول، فبذلك صاحبه لا يتوسط أن يعطيه مثله، وقد نعتد اختيار هذا الشرط، لعدم رضاء، ويصير هذا وما لو أخذ صاحبه ما سواه.

٨٧٤٣ - وإن كان الأعدى حاجاً إليه والعطل على غده فليس له أن يأخذه لأنه لو أخذه فسررقه، كان هو أقرضه حاجته إليه، رضى صاحبه عنه، فإذا أخذه برضاه، أولى.

٨٧٤٤ - وإن كانا عبيد، فله حق أقرضه، ثم احتاج إليه من لا سبلاك، فالمعنى أن يئذ لأن حاجب د، عند طلب حصول المقصود، فهو من حكم المذموم عند إنشاء الأعدى. ولذا يجب أن رضى المعطى لم يتم حين لم يسلم به بشرط، فهو أقس بالامسرداد، وإن احتج به لأخذ، لولا، ثم احتج إليه بغيره، أو لم يفتح إليه، فلا يسأل على الأعدى، لأن ما احتج به حاجته الأعدى قد اختلف به، فلا يكون لأحد أن يربطها بغير رضاه، وإن احتج به ذلك.

٨٧٤٥ - وإن سرى أحدكما حقت من صاحبه ما هو عليه من درهم من مثله المشتري، فبيع الدرهم وبعض الخطة، فهو أحسن به من غيره، وإن كان هو محتاجاً لأنه أحب منه عليه، بطلب نفس صاحبه، وقد تأكدت له حاجته، فإن أراد أحدكما بعض البيع والخطة قائمة بغيره، فله ذلك، لأن ما جرى بينهم لم يكن يفتد حقيقته، وبها في سرور طعام العبيته سوا، فبعد المشتري الخطة ويأخذ درهمه إن كان سبيها، أو كان السبي محتاجاً إليها، فمستوى حواء، وإن كان المستقرض هو المحتاج، يبطل على أن يتم إن يرد عليه شيء، لأنه أخذه من غير شيء صحيح مستقرض، والخطة سالمة للمشتري، لأن به فبب بضمت مائة لا تقسم البائع إليه، فإن السبي إن كان غريباً عنه، كان له أن يأخذها بغير رضاء.

٨٧٤٦ - وإن كان المستقرض قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه، وما استهلكه المشتري مائة ثم لم يرد حاله، فليس ذهب المشتري، ولم يقدر هو، ببيع ليدخله.

قد رُفِعَ، فهي في يده مرة سقطه، لا أتباعاً مضمومة في يده لا، معها على بعد
استلكت نفسه، حكمه حكم المتعمد يقتضيه ذلك نفس بالاحد، ثم بدولة ذلك في
الأصل.

٨٧٤٧ وسعريف ونصه في بعد التعريف على ما هو معهود في لفظه، فإن وقع
فروها إلى صاحب المذاهب (والمفاسد) فقال: «قد أجرت بيتك، فهاهنا المص» جازية أو
بدعي السن إلى مـ حب دعاء، لأن المقتضى أن يدعى سقطه، في زعم إذا طلب
ذلك منه فهذا هو

٨٧٤٨ فإن حدد صاحب المذاهب بعد ذلك نظر، فإن كان قد استلكت الخطه قبل
أن يجير صاحب مائة البيع، فالمرام مردوده على أن صيحه لأخباره مسددة غناء
لنعمود عليه في يد سبوي، فإن الإجارة في حكم ثبوت ملك المشتري كالعقد منه
وإنما يطلب الإجارة ويجب، المزمع عليه وإن كان لم يستهلكها لا بعد الإجارة،
فالمزعم في إجارة، لأن إجارة ما هو المزمع به كإجارة العقد منه

وإنما يباع بنفسه الضمان من المذاهب والمزعم كمال دين حبر، وكان التمس في
الصفة وإن كان هو سبوي صبح، فهما منه.

٨٧٤٩ مردودان سبوي فذكرت أكثر الخطه ليس له بجبر البيع، مردود عن
المزعم وحلف على ذلك ثم يصدق ولم يرد عليه مرام حتى يلزم البينة أنه كان
قد استلكت من إجارة البيع، لأن ما عرف فيه فإياه فالأصل بقاء ما لم يعلم خلافه،
وهذا لأن الاستهلاك حادث بما يصل حقيقته على أقرب الأوقات ومن أراد أن
يبي ويب يصدق على ذلك إلا حجة

٨٧٥٠ وما إن جبر صاحب الخطه، والآخر ثوبا، فأراد أن يستلكت
طلب لهذا ذلك، لأن سبوي صاحب الثوب قد عصى لأنف منه غير مردود، فيكون
متموماً من التعريف فيه بعد، فالحال الضمان ذلك فعلا، وبهذا كل واحد مسموماً
أحد من صاحبه في دار حرمة، فلا ضمان على كل واحد منهما إلا أن يلزم الثوب

١ الحكم في ط، وفي م حكمه حكم مقتضى بقصد فلهذا لا أحد من الأصل حكمه حكم
مقتضى بقصد النسب

لح

(٢) ما في المص من ما في الأصل رأيت في ط وم وفي

(٣) حكاه في م، أن في الأصل ط، لأن سبوي إذا كان

المشاعر، وكذا صحت هذه الأفعال، لأن الأجر عقد العلف على مفاعله، وما استوفى من
طريقه ثم من المحل في سبب، فإذا كان الأجير محتاجاً إلى دينه، واستأنس حينئذ
عقد في نفسه أنه لا يملك كونه في المشاعر، كما لا يملك أن يحضره من حاجته، فإذا
كان في يد الأجير، أولى أن يكون له حق فسخ منه، وبكر الأجر به عند وإن كان قد
تقدم له ذلك، فإنه لا يملكه، بل يعود عليه حين صحت له جاءه.

[illegible]

١٩٤٤- تم في العهد الملكي التوقيع على 'معاهدة حسن الجوارح'، تم إيداعها
بعد ذلك في المحاكم، على أساس أنها كانت وثيقة غير شرعية
وأنها لم تكن جزءاً من الدستور، لأن الحكم يقدره الدستور بالتسليم إليه،
وتشروع حكمه في الآخر، ثم لا بد من ذلك من بعض لا يترك، سوى الأسس نظرية
التي، لذلك لا ينفذ حق في الآخر، وهذا الذي

٨٧٤٦ وإليها انما خرجت في سنة ثمان مائة من بعض النصارى ودم يسمونه ماله ودية
 مسيحية، فانما يدعون فيه حرم منية، لا يحاربونهم من سبي به من الآخر لأن لمصلحة خان
 فاسدا جهالة انفسهم غيبه ربه فلهذا في محبته، وانكسر في الاحبار والقسوس، حرب اخر
 انما بعد ايام لمعمود عليه، وكذلك لم يجد شيئا، فرجع اليه لأن قد اقام القليل
 في ذلك، لا يجد في ذلك، وهو المذهب والطب، طه حرم الخلق، بخلاف ما سجد في المذهب
 الذي خرج، انه قد مضى، به كم يكن عليه الآخر، لا هناك بل في بعض في حكم
 الاحكام، انما في ذلك، لا يدرى على غيره حتى في ذلك، أو في ذلك، لا في ذلك
 في آخر القصة، انما في ذلك، لا يدرى على غيره حتى في ذلك، أو في ذلك، لا في ذلك
 لم يات في ذلك، انما في ذلك، لا يدرى على غيره حتى في ذلك، أو في ذلك، لا في ذلك

(١) ركّز في حميد النصح لئلا في الهدى ركّز في الإخبار فاعلم

انفوضت جميعاً بـ م بدفع اية ما جاء به ، فلا أجر له ، وإن لم يعد م شيئاً ، فله الأجر
 في الثلث - م - يسمى في العقد الصحيح ، ومزاجه اثل في الميراث ، ولا أجر له
 في الرجوع - لأنه غير م في ذلك

الفصل الثامن عشر

في لغاري يصيب من أوضاع الحرب صيداً أو يصيب معدناً
أو ما أشبه ذلك ما يختص به وما لا يختص به
ويدخل فيه حكم البيع وطلب الثمن

٨٧٥٧- وإذا دخل العسكر دار الحرب، فصدر من ماله شيئاً من الصيد بلقياً أو
صقراً أو غليظاً أو ما دسبه كسيرة من البحر، أو إصايب صبيحة في جباله، أو صواب
منها عملاً كبيراً لا يملكه أهل الحرب، أو إصايب حوافر من يانوت وصبر ورج ووعود من
معدن لا يملكه أهل الحرب، أو إصايب معدن ذهب أو فضة أو رصاص أو حديد عملاً لا
يملكه أهل الحرب سوى الحسينيين والملاح، فإن جميع ذلك يكون مشتركاً بين أهل
العسكر، ولا يختص به الأحدهم، وكذا ينبغي أن يختص به الأسد؛ لأنه يفرود بإصايبه
وأخذه، ومن يفرود بأحد من مواعيد يختص به

والجواب أن أهل العسكر شاركوه في الإصايب من حيث الحكم، لأن الأخذ بما
تمكن من أحده هذه الأشياء في دار الحرب بقوة العسكر ومعهم، (ولا ذلك ما تمكّن من
أخذه هذه الأشياء، فهو منقول أهل العسكر شاركوه في الإصايب، ومتى شاركوه في
الإصايب من حيث أخذه شاركوه في الإصايب، فذلك هو).

وهذا الطريق الرد، يشارك العسكر فيما يصيبون، قال: فيكون ذلك غنيمة حتى
يرفع عنه الخمين، ويتقسم المأوى بين أهل العسكر، لأن الغنيمة اسم لما لا كان في أيدي
الكفرة، ثم صدر في أيدينا بطريق النهب والغلبة فيجانب الخمين والركاب وهذه الأشياء
كانت في أيدي أهل الحرب، لأنها كانت في قلوبهم، ودوام لو أيديهم، وقد وصلت
إليها بطريق النهب والغلبة إما حقيقة أو اعتزلاً

٨٧٥٨- كان كان الأحدهم من رجل من التجار، واحد له في دار الحرب من
ذلك التاجر يعرف بيعة على جائزة الأمير، لأن الأخذ بما لا يملكه ولا مجير حال
دعوه وحر أمير العسكر، فإن أمر للعسكر أو داغ التاجر قبل نفسه بغيره، فإذا باعها
غيره يتوجه على جاره

ثم الإصايب نظر في ذلك، فإن كان البيع قائماً والثمن أنفع للعسكر من البيع أجاز

البيع وأحد المتضمنين، رده من نفسه ويقسمه من المدينين، لأنه من المبيعة، وحكم
العدل حكم العدل، وإن كان البيع أنفع لهم من البيع مع البيع، وأسرر البيع، وحمله
في المبيعة، وإن لم يكن البيع ناساً بجبر بيعه، وأخذ منه، ويرد في العينة

وهذا الذي ذكره استحسن، وتقديره أن لا يحمل جازة الأمر البيع عند هلاك

البيع، كما قلنا في العوض، دبر مع المغير، وتجرى الآلات البيع عند هلاك البيع

وجه الاستحسان أن لو رده غور هذا البيع، يقتصر به الماعن، لأنما حتى لم

يجوز بيعه من حو الماعن أصلاً ورأس من غير عوض يحصل منهم، لأن المبيعة يندى

دار الحرب من المبيعة، والمبيعة من دار الحرب قبل انقضاء لا يضمن على ما يقرر صاته

بعد هذا إن شاء الله تعالى فلا يمكن إيجاب قيمة البيع بعد الهلاك لا على المشتري،

ولا على البائع، لعدم بيع غور البيع يثبت حق المدينين فلا راساً، وفي ذلك ضرر

بالمدينين، وهي تعتبر ما قد في العينة المحجوز إذا أخرجته بغير إذن المولى، وسلم من

المصل أنه يحكم بحوزة الإجراء، استحسن أن لا يثبت حق المدينين من مائة المبيعة

التي استوفاهما المسافر من غير رده، لأن النافع عندما لا ينفذ من غير عقد، ولا شبهة

عقد، كذا عهد

مختلف ما إذا كان بيع المدين، حيث لا يملك المدين إلا بإجارة الأمير، لأن ذلك

لو لم يجرى البيع من غير إجارة الأمير، لا يقرر من الماعن، لأنه يجوز أن يكون منهم

في فسخ البيع، من كان البيع أنفع في حو الماعن من البيع، ويجوز أن يكون المدين

أنفع من مضمون، بغير العقد موقوفاً على إجارة الإمام، حتى يضمن الإمام ما هو أنفع في

حق الماعن، وصار كالعبد المحجور إذا عمل للمصالح، وحدث من العمل، فله لا يجوز

الإجارة، لأنه لو لم يجر الإجارة يضمن استنجر قيمة العبد، وربما تكون قيمة العبد أنفع

في حق المولى من الآخر

ويختلف مسألة المضمون، لأن ذلك لو لم يجرى البيع بعد ما هلك العبد من يد

المشتري، أو استنجره المشتري بإجارة المالك، كان للمالك أن يضمن قيمة البيع، وإن شاء

المضموين وإن شاء المشتري، وربما تكون القيمة أنفع من حق المالك من البيع، أما ههنا

محلته على ما ذكر

٨٧٥٩- ولو كان في يد المدين في مسكننا قبل التمسك إلى المشتري،

لا يحكم بحوزة هذا البيع وإن أجره الأمير لأنه لا ينفذ من محبوه، إذ لا يصل للمدين

ههنا إلى الدخول؛ لأن النسيء لم يصل إلى النسيء، بخلاف ما به، حيث بعد التسليم إلى
النسيء، لأن ذلك يعني نسيء إلى النسيء، فيكون في نسيء ١٤٨٨.

٨٧٦٠ وبأن رجلاً من أهل الهند كان يحسن حشيش في داره، وسماه وكان
يأخذ منه النسيء، يسعه من إحدى أو من النسيء، كان معه حاش، وكان يمشي طيلاً له،
لأنه ما كان يملك، لأن ما أحد من الحشيش في دار الحرب لا يصير غيبته، وكذا إذا كان
يسعى إلى ما يمشي ظهره، وعي إليه، ويبيع منه أهل النسيء أو من النسيء، كان ثمنه
طناً له؛ لأنه ما كان يملكه، لأن ما أحد من الماء في أرض الحرب لا يصير غيبته، وكان
يجب على قنصل ما ذكرنا في مسألة الصيد، وظاهره لا يصير غيبته لا يعود سعة،
لأنه إنما يمكن من نسيء، وما كان يمشي في أرض الحرب يعود بغيره، ولو لا ذلك
لما تمكن من أخذه.

فما قصه النسيء من ذكرهم، كما سرك، القياس في الماء والنسيء، وكذا
ولم يعتبر الأخذ، فكيف من أهل النسيء بالنسيء، وهو قوله عليه بسلامة والسلام
الذي سركه في ثلاث في الماء والكلاء، الثاني، ثالث، ثم ينسب الأخذ للحكمي
في ماء والكلاء، حيث ثبت أن النسيء في النسيء مع وجود لأحد الحكمي، ومع
وجود سبب الملك حكماً من بعض حيث ثبت المركة مطلقاً من غير نص.

وحيث كان ذلك، في الإسلام من أخذ من أرض نسيء، كلاً، فهو غيبه
من غير غيبته، من بعضه فلا جد، لم يكن غيبه، حب الأرض والنسيء، ليسا سبباً،
ومثل الأرض سبب ثبوت الملك حكماً فيما ثبت في الأرض، ويخرج منه.

الأمري، أن حله هو حله من أرض وعلى آخر حسنة، أو حله من نسيء سبب في
الأرض، لا يثبت أحد من سبب، كان صاحب الأرض أو من لأحد النسيء من
الأخذ، ولو استهلكه الأخذ، عزم فيه، مع هذا، لا يصير هذا السبب في الكلاء، وأنه
يخرج في ملكي، نعم أن الأخذ للحكمي، الكلاء، سبب لأحد نسيء، فكانت
الغيبه للأخذ الحلي، فيحصل به الأخذ، حقه، خلاف، إلا حظ، من الأخذ الحكمي.

(١) أخرجه أحمد بن محمد بن أحمد (٢٣١٠٢) والخوارزمي (١٠٢٠)، وابن عبد البر في
جميع المقدم، وحكم ٢٨١، وأبو بكر في القيدوس (١٠٢٠)، خطب في موضح أعلام
الصحيح والخطيب (١٠٢٠)، في حاشيته الأصل (١٠٢٠)، كراي في حاشيته القيدوس (٢٢٦٢)
٩٨٧.

[illegible]

١٧٦٢ وقد انخرطت في حرب واهج في جميع اقسامها جميعا، حيث انزلت واهقني
عنه اشد مني، واذ لم يبق له من امواله الا القليل، فلهذا كان له في جميع الناحيات على وجه
مهم ما عدا غير ما يجرى، وكثيرا ما كان له في ذلك الحروب في ذلك، وكذلك الحيات
التي كانت تلوح في جميعها، وكثيرا ما كانت تلوح في ذلك الحروب في ذلك، وكذلك الحيات
التي كانت تلوح في جميعها، وكثيرا ما كانت تلوح في ذلك الحروب في ذلك، وكذلك الحيات

١٧٦٥ ولم حركت العاصم إلى دار الإسلام، ذات ما به هذا حيث الفتح
وجعله مقاصد وعبد ربك وصبرك، فقلت بضمير قومه حيث ورد المصروع للفقير
عيسى، لا سهل إلا ما عاهد، لأن هذه القصيدة تهاوي في حيث بضمير المصعب
والاستبصار، فوه بلفظ من حيث قصير على العبد، بضمير المصروع به في خلاف
ما توقعه قبل خروج العبيد من دار الإسلام، لأن قصيدة هذا حيث لا تقصو
المصعب والاستبصار، وبذلك حيث حيث الله قصيدته العبيد، هو دار الحرب ولأن
قصيدة المصعب من دار الحرب، أن لا تحركه دار الإسلام من دار الحرب، من دار واحدة بضمير

$$u^{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{1 - v^2/c^2}} (1, v, 0, 0)$$

(*) حجاجہ العبد فی صلاتہ من الخوف و یسجد فیہ سبعۃ عشر سجۃ

(٤) ما بين المحاور سائده : $\sqrt{2}$ و $\frac{\pi}{4}$ و $\frac{\pi}{2}$

القسمة في دار الحرب بمرتبة محبة، كما لو مات واحد منهم بعد إخراج القسمة بين الإسلام، وسألتني عنه بعد ذلك - إن شاء الله تعالى -

٨٧٦٤ - ثم استشهد محمد بن حبيب الله تعالى فقال: ألا ترى أن رجلاً لو أخذ جلود دكة لرجل، فلبسها وحملها فمروا، كان انفقوا له وغرم قبة الممونة لها عبا ولو أخذ جلود ميتة، فجعلها مرقاً، ثم لبسها حتى صارت قرواً فوق العرو حيداً عبر معمولاً وقوم معمولاً، فإن شاء الله من أهداه الله به جلود دكة عبر معمولاً، وإن شاء بيع بغيره ويقسم ثمنه على قبة الممونة دكة الله به مرقاً، وعلى قسمته مرقاً معمولاً، فما أصاب أخذه كان له فيه، وما أصاب النسل كان لأصاحب العمل بخلاف ما لو كانت الجلود دحية، وبالقى المسألة بحدها، فإن حارب جلد جلد يقطع من جلوده، والفرق بينهما ذكر أن القسمة في مذكى، إذا خلب في جلد يضمن بأصحابه ولا سبيلك، فأوجب قطع حتى حب العبي من لهم عندنا وفي جلد الميتة القسمة في ذلت في جلد لا يضمن بالمصنوع والأسبيلك فلم يوجب قطع حتى صاحب العبي من العبي لما بيننا، فإن كان الخوف من جلد الميتة والمذكى على هذا التفصيل، ذكره صاحبنا

وإن ثبت الخبر بمماثل في جلد الميتة لأصاحب جلد، وإن كان يضمن العمل صاحب بيع، وصاحب أخذه صاحب العمل، والخبر ينسب إلى مثل هذا صاحب العمل كما في الثوب المصنوع لأصاحب البيع، وذلك لأن صاحب العمل وإن كان صاحب بيع هذا من حيث خلقه، فإن الهدية صار له بصفته بصفته، والأرصاد أنصاع. فمن حيث العمل صاحب العمل صاحب العمل، وذلك لأن نفس العمل، وإن صار مالا بصفته، فصار من حيث العمل صاحب العمل صاحب العمل، وصاحب جلد من حيث العمل صاحب بيع، وبغيره يضمن وإن انخرطت أخذه دكة، لأنه متى عرره من جلد الميتة لا فيه له، لا يسخره صاحب جلد الميتة، ولهذا اعتبر قسمة ذكية - والله أعلم بالصواب -

لحق لا يضمن إلا للاف، وحق البري من متأكد حتى يشهد في الوارث، والحق المتأكد مطعون بملك في حق لأحكام، فلا يعدم التيقن

أو هو دل بأن الزمان، أنف على القوم من أنفك دور الحق، سواء السبب للمعسر من أمك، ولكن مثل السيد لمحبس لا ملك الرخصة، والزمان ينسب منه حتى لا يورث الصمد من ملك الزمان، من يكون مخلوقاً له محبوب حتى لو تبنى الأولاد، وبه لا يتعلم التماثل وبعد الإحراز مدار الإسلام قبل القسمة العامة، وهم المنداء، وكذلك القسمة هي دار الحرب لك بهم ملك، حتى سهل إلى لورته بعد موت والده لا يشكركم فيها، فيض ما لا يلام كسائر الأملاك

٨٧٩٦ وكذا لو استهلك سائر الأموال من العيبة نحو لا يضمنه إلا لسلحة، أو قس صبياً أو رجلاً، فيه لا ضمان عليه ولا قصاص له، ولكنه يؤذي عن ما صنع له من ثوب الملك للعائين مع اعتماد النسب، وقطعه رأى الإمام عليه من بعض التضيعة، لأن لإحكام ثباته يدير في العيبة، فهو بالأسبيلك قطع دية عليه من بعض المصنف^١، ولأن يوثق الشاهد يؤذي إلى التمسك بغير كل أحد على ماله

٨٧٩٧ وكذا لو كان المستهلك رجلاً آخر غير العائين، لا ضمان عليه على ما ذكرنا، ولكنه يؤذي عن ما صنع له ولو كانت العائين مجردة عن الإسلام إلا أنها لم تقسم بعد، فإنها رجل من العائين صبياً أو رجلاً صبياً، أو امرأة صبياً جميع ما أئتمه، ما ذكرنا أن تلك يثبت للعائين في الضيعة بعد الإحراز، فيجب الضمان بالإسلام كما في سائر الأملاك؛ لأن التمسك إذا كان ما لا يجب عليه الضمان في ما لا

ما لا

٨٧٩٨ وإذا كان لملك صبياً أو امرأة، إن كان عند يجب أدبه في ماله في ثلاث سنين، وإن كان خصباً يجب أدبه على المأفلة، ولا يجب له من تمكن التمسك لملك من التمسك في الرقة

٨٧٩٩- وكذا لو كان من العائين امرأة من النسب، في هذه الحالة لا يجب الحد لما ذكرنا من نكاح النسبة، ولكن يجب لعدم اعتبار (لأنه لا يورث) يتلافى لكل

٨٨٠٠- وإن دلت واحد من العائين رجلاً من النسب، لا بد من ما لا يورث

ولما بعد ان كان في ذلك اليوم من جملة الازواج الذين خرجوا من بيوتهم بعد
الاحرام على حصة واحدة ، فبعد ان اتموا الحصة شغلهم في الاخرى ، وحينما
كانوا قد اذعنوا الى حصة لا تهمهم ، وان لم يسمعوا الاسم بعد ان يكونوا قد سمعوا الله في
بيوتهم كما هيئت ، لا لايام يذوقه على ما يحسنه الله من ايامه ، والله اعلم

[illegible]

١٩٤٦ : في هذا الفصل ، نجد وصفاً موجزاً لـ "مجلس" مدينة لا يوجد المصاحف في كثير
 من الأماكن ، فمن له حق أن يقرأ في كتاب ، لا يمكن أن يقرأ في كتاب آخر ،
 ولكن في كل مكان ، لا يوجد إلا في كل مكان ، لا يوجد إلا في كل مكان ،
 في كل مكان ، لا يوجد إلا في كل مكان ، لا يوجد إلا في كل مكان ، لا يوجد إلا في كل مكان ،

۸۷۲- والیوت بیٹا راوی الاشمہ نفسہ بی دار حرب درندہ، غیر لجامہ
 فیما یذاشمہ لاحرارہ لاسلامہ حکم انفسان، ان بعد حملہ می محل
 مہمہ قیہ، حکم مہمہ بی مہمہ تانہ، قیہ کل و حادہ ما اصابہ مہمہ
 حادہ، و مہمہ مہمہ کل اشمہ مہمہ بی مہمہ، مہمہ مہمہ بی مہمہ
 و حادہ مہمہ مہمہ، و حادہ مہمہ مہمہ مہمہ مہمہ مہمہ

١٧٧٣- (في تاريخ الابعاد التي هي في التاريخ ٩٠٠٠) كذا في تاريخ
 مما إذا كان في ذلك من الأسماء التي هي في التاريخ ٩٠٠٠

۸۶۶۹ گدھت نو پھر لاسا سرحد و قندار کا حصہ بن گیا۔ شہر نکمہ،
وہاں ہوا تو لا، جس علاقہ میں آج سیٹیا نگرہ ضلع ہے۔ لاہور پہنچ کر ملک کا جس
زعمہ دہلکھا وہاں سے پہنچ کر آؤں گا۔ یہاں سے واپس لاہور کو روانہ ہوا۔

٨٧٧٥-١٤٩٠ م والقرن الرابع هـ من قبله سيد، بغداد، حبي وأحمد

أصلنا، فمن أئلف سيك من دلت على القتل يلجحه سبعة، لا، السبب سبب ملكنا
للقتل نفس النفس ولا سببه ملكنا سببنا شو ما ياتو سببه سببه قد ان سببه ان سببه.
ويضرب مثله

٨٧٧٦ - قال: من طهر الإسلام عن ملقة من بلاد أهل غرب - عرب عيب الحكم
المسلمين، حتى من ر - في الإسلام، فكذلك الإسلام بالخير بين سبعة من بين المسلمين.
ومن قتل القاتلة وسببه الدمي، وبينهم عيبهم برفاقهم، وأصيبه (أومر اليهم) على ما
سبي

٨٧٧٧ - فقبلي ان يحار الإسلام شيئاً من ذلك، إن أئلف واحد من الثعالب شيئاً من
الأصوال، فهو حرام، ومن قتل الرحاب، حلال فصدح ولا ضلال، لأنها قد صوب
ذو الإسلام صيرت أعيانهم محررة، يدار الإسلام، والحكم في العائم محررة بدار الإسلام
مذكرنا

ثم خط إلى رأي الإمام مسسبنا من ثعالب، ضمن أسبيلك صمدنا أئلف إلى
الأرض، والنسي - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - D
الذي حكم القيد، كتاب فانب، وبركان أبدي، والله أذل من لفسه فكذلك الضال، ولا
لم يتخرج ما عني مسسبنا من قسم الأوامر، نسي - د - د - د - د - د - D
خرج الضال حسم، ولله - د - د - د - د - D

وإن قلنا لا يحتمل التسمية من الضال، لقله وكسره العبير، - د - د - D
الضدفة، لأنه من العبير، وقد عذر أئلفه إليهم، - د - D
كبريقر على صاحب اب بوضع في بيت مال الصدقة، فكذلك

٨٧٧٨ - وإن رأى الإمام ان يرض عليهم برفاقهم وأزواجهم وسائر موالهم حارة
ولا يظهر حكم [لأ] في القبة التي عزمها القليل، - د - D
فيها منى والستينك صافي - لا يرد أن ما أخذ منهم قبل الطهر عيبهم لا يرد عليهم
بعد الطهر ولا من، والله لا يرد من، ولكن الإمام يأخذ دلت من سببنا وخمسها،

(١) هكذا في م -

(٢) هكذا في د - د - د - د - د - د - د - D

(٣) هكذا في السخ إلى سندا، وكاد في الأصل الرمي

[illegible]

والفروق من عدة ألاف من الفرق والامسرحا به لارضى في التي، فلهذا
من الارام عابهم بالارض وسائر الامور، آمن انما الخبز؟ فلهذا من الاراضى
للشعب، فلهذا يجب بعبه، والاعتراف بصرى في النفس، فلهذا بالارض
بصرى، بصرى طريق السعه ايضا

سائنس کی ایک نئی شاخ، سوری الاصلیہ، فکھ سے پہلے جس میں طبیعت و
 حیدر شامی، حتیٰ کہ وسیع موضوعات، کہ جس سے "یہ احساس" کہ ایک طرف
 "آفاقہ" کہ اس سے کہ جس کی مستحق (یہ کہ اس کی "یہ" کہ اس کی "یہ")

۸۷۴- در حرر محمد، حمزه قزوینی از سید نجیب عثمانی همسرک اسم
الضامن و عثمانی شریک حاصل فیض از کتب، در م. ی. ۱۳۰۰ و ۱۳۰۱ و ۱۳۰۲
تصاویر، و بعد بعد از این به سوی حضور سرور بلخ، و از آن به ضبط قیامه
در آنجا از القضاة عشر. این کتاب در م. ی. ۱۳۰۲ و ۱۳۰۳ و ۱۳۰۴ و ۱۳۰۵ و ۱۳۰۶ و ۱۳۰۷ و ۱۳۰۸ و ۱۳۰۹ و ۱۳۱۰ و ۱۳۱۱ و ۱۳۱۲ و ۱۳۱۳ و ۱۳۱۴ و ۱۳۱۵ و ۱۳۱۶ و ۱۳۱۷ و ۱۳۱۸ و ۱۳۱۹ و ۱۳۲۰ و ۱۳۲۱ و ۱۳۲۲ و ۱۳۲۳ و ۱۳۲۴ و ۱۳۲۵ و ۱۳۲۶ و ۱۳۲۷ و ۱۳۲۸ و ۱۳۲۹ و ۱۳۳۰ و ۱۳۳۱ و ۱۳۳۲ و ۱۳۳۳ و ۱۳۳۴ و ۱۳۳۵ و ۱۳۳۶ و ۱۳۳۷ و ۱۳۳۸ و ۱۳۳۹ و ۱۳۴۰ و ۱۳۴۱ و ۱۳۴۲ و ۱۳۴۳ و ۱۳۴۴ و ۱۳۴۵ و ۱۳۴۶ و ۱۳۴۷ و ۱۳۴۸ و ۱۳۴۹ و ۱۳۵۰ و ۱۳۵۱ و ۱۳۵۲ و ۱۳۵۳ و ۱۳۵۴ و ۱۳۵۵ و ۱۳۵۶ و ۱۳۵۷ و ۱۳۵۸ و ۱۳۵۹ و ۱۳۶۰ و ۱۳۶۱ و ۱۳۶۲ و ۱۳۶۳ و ۱۳۶۴ و ۱۳۶۵ و ۱۳۶۶ و ۱۳۶۷ و ۱۳۶۸ و ۱۳۶۹ و ۱۳۷۰ و ۱۳۷۱ و ۱۳۷۲ و ۱۳۷۳ و ۱۳۷۴ و ۱۳۷۵ و ۱۳۷۶ و ۱۳۷۷ و ۱۳۷۸ و ۱۳۷۹ و ۱۳۸۰ و ۱۳۸۱ و ۱۳۸۲ و ۱۳۸۳ و ۱۳۸۴ و ۱۳۸۵ و ۱۳۸۶ و ۱۳۸۷ و ۱۳۸۸ و ۱۳۸۹ و ۱۳۹۰ و ۱۳۹۱ و ۱۳۹۲ و ۱۳۹۳ و ۱۳۹۴ و ۱۳۹۵ و ۱۳۹۶ و ۱۳۹۷ و ۱۳۹۸ و ۱۳۹۹ و ۱۴۰۰ و ۱۴۰۱ و ۱۴۰۲ و ۱۴۰۳ و ۱۴۰۴ و ۱۴۰۵ و ۱۴۰۶ و ۱۴۰۷ و ۱۴۰۸ و ۱۴۰۹ و ۱۴۱۰ و ۱۴۱۱ و ۱۴۱۲ و ۱۴۱۳ و ۱۴۱۴ و ۱۴۱۵ و ۱۴۱۶ و ۱۴۱۷ و ۱۴۱۸ و ۱۴۱۹ و ۱۴۲۰ و ۱۴۲۱ و ۱۴۲۲ و ۱۴۲۳ و ۱۴۲۴ و ۱۴۲۵ و ۱۴۲۶ و ۱۴۲۷ و ۱۴۲۸ و ۱۴۲۹ و ۱۴۳۰ و ۱۴۳۱ و ۱۴۳۲ و ۱۴۳۳ و ۱۴۳۴ و ۱۴۳۵ و ۱۴۳۶ و ۱۴۳۷ و ۱۴۳۸ و ۱۴۳۹ و ۱۴۴۰ و ۱۴۴۱ و ۱۴۴۲ و ۱۴۴۳ و ۱۴۴۴ و ۱۴۴۵ و ۱۴۴۶ و ۱۴۴۷ و ۱۴۴۸ و ۱۴۴۹ و ۱۴۵۰ و ۱۴۵۱ و ۱۴۵۲ و ۱۴۵۳ و ۱۴۵۴ و ۱۴۵۵ و ۱۴۵۶ و ۱۴۵۷ و ۱۴۵۸ و ۱۴۵۹ و ۱۴۶۰ و ۱۴۶۱ و ۱۴۶۲ و ۱۴۶۳ و ۱۴۶۴ و ۱۴۶۵ و ۱۴۶۶ و ۱۴۶۷ و ۱۴۶۸ و ۱۴۶۹ و ۱۴۷۰ و ۱۴۷۱ و ۱۴۷۲ و ۱۴۷۳ و ۱۴۷۴ و ۱۴۷۵ و ۱۴۷۶ و ۱۴۷۷ و ۱۴۷۸ و ۱۴۷۹ و ۱۴۸۰ و ۱۴۸۱ و ۱۴۸۲ و ۱۴۸۳ و ۱۴۸۴ و ۱۴۸۵ و ۱۴۸۶ و ۱۴۸۷ و ۱۴۸۸ و ۱۴۸۹ و ۱۴۹۰ و ۱۴۹۱ و ۱۴۹۲ و ۱۴۹۳ و ۱۴۹۴ و ۱۴۹۵ و ۱۴۹۶ و ۱۴۹۷ و ۱۴۹۸ و ۱۴۹۹ و ۱۵۰۰ و ۱۵۰۱ و ۱۵۰۲ و ۱۵۰۳ و ۱۵۰۴ و ۱۵۰۵ و ۱۵۰۶ و ۱۵۰۷ و ۱۵۰۸ و ۱۵۰۹ و ۱۵۱۰ و ۱۵۱۱ و ۱۵۱۲ و ۱۵۱۳ و ۱۵۱۴ و ۱۵۱۵ و ۱۵۱۶ و ۱۵۱۷ و ۱۵۱۸ و ۱۵۱۹ و ۱۵۲۰ و ۱۵۲۱ و ۱۵۲۲ و ۱۵۲۳ و ۱۵۲۴ و ۱۵۲۵ و ۱۵۲۶ و ۱۵۲۷ و ۱۵۲۸ و ۱۵۲۹ و ۱۵۳۰ و ۱۵۳۱ و ۱۵۳۲ و ۱۵۳۳ و ۱۵۳۴ و ۱۵۳۵ و ۱۵۳۶ و ۱۵۳۷ و ۱۵۳۸ و ۱۵۳۹ و ۱۵۴۰ و ۱۵۴۱ و ۱۵۴۲ و ۱۵۴۳ و ۱۵۴۴ و ۱۵۴۵ و ۱۵۴۶ و ۱۵۴۷ و ۱۵۴۸ و ۱۵۴۹ و ۱۵۵۰ و ۱۵۵۱ و ۱۵۵۲ و ۱۵۵۳ و ۱۵۵۴ و ۱۵۵۵ و ۱۵۵۶ و ۱۵۵۷ و ۱۵۵۸ و ۱۵۵۹ و ۱۵۶۰ و ۱۵۶۱ و ۱۵۶۲ و ۱۵۶۳ و ۱۵۶۴ و ۱۵۶۵ و ۱۵۶۶ و ۱۵۶۷ و ۱۵۶۸ و ۱۵۶۹ و ۱۵۷۰ و ۱۵۷۱ و ۱۵۷۲ و ۱۵۷۳ و ۱۵۷۴ و ۱۵۷۵ و ۱۵۷۶ و ۱۵۷۷ و ۱۵۷۸ و ۱۵۷۹ و ۱۵۸۰ و ۱۵۸۱ و ۱۵۸۲ و ۱۵۸۳ و ۱۵۸۴ و ۱۵۸۵ و ۱۵۸۶ و ۱۵۸۷ و ۱۵۸۸ و ۱۵۸۹ و ۱۵۹۰ و ۱۵۹۱ و ۱۵۹۲ و ۱۵۹۳ و ۱۵۹۴ و ۱۵۹۵ و ۱۵۹۶ و ۱۵۹۷ و ۱۵۹۸ و ۱۵۹۹ و ۱۶۰۰ و ۱۶۰۱ و ۱۶۰۲ و ۱۶۰۳ و ۱۶۰۴ و ۱۶۰۵ و ۱۶۰۶ و ۱۶۰۷ و ۱۶۰۸ و ۱۶۰۹ و ۱۶۱۰ و ۱۶۱۱ و ۱۶۱۲ و ۱۶۱۳ و ۱۶۱۴ و ۱۶۱۵ و ۱۶۱۶ و ۱۶۱۷ و ۱۶۱۸ و ۱۶۱۹ و ۱۶۲۰ و ۱۶۲۱ و ۱۶۲۲ و ۱۶۲۳ و ۱۶۲۴ و ۱۶۲۵ و ۱۶۲۶ و ۱۶۲۷ و ۱۶۲۸ و ۱۶۲۹ و ۱۶۳۰ و ۱۶۳۱ و ۱۶۳۲ و ۱۶۳۳ و ۱۶۳۴ و ۱۶۳۵ و ۱۶۳۶ و ۱۶۳۷ و ۱۶۳۸ و ۱۶۳۹ و ۱۶۴۰ و ۱۶۴۱ و ۱۶۴۲ و ۱۶۴۳ و ۱۶۴۴ و ۱۶۴۵ و ۱۶۴۶ و ۱۶۴۷ و ۱۶۴۸ و ۱۶۴۹ و ۱۶۵۰ و ۱۶۵۱ و ۱۶۵۲ و ۱۶۵۳ و ۱۶۵۴ و ۱۶۵۵ و ۱۶۵۶ و ۱۶۵۷ و ۱۶۵۸ و ۱۶۵۹ و ۱۶۶۰ و ۱۶۶۱ و ۱۶۶۲ و ۱۶۶۳ و ۱۶۶۴ و ۱۶۶۵ و ۱۶۶۶ و ۱۶۶۷ و ۱۶۶۸ و ۱۶۶۹ و ۱۶۷۰ و ۱۶۷۱ و ۱۶۷۲ و ۱۶۷۳ و ۱۶۷۴ و ۱۶۷۵ و ۱۶۷۶ و ۱۶۷۷ و ۱۶۷۸ و ۱۶۷۹ و ۱۶۸۰ و ۱۶۸۱ و ۱۶۸۲ و ۱۶۸۳ و ۱۶۸۴ و ۱۶۸۵ و ۱۶۸۶ و ۱۶۸۷ و ۱۶۸۸ و ۱۶۸۹ و ۱۶۹۰ و ۱۶۹۱ و ۱۶۹۲ و ۱۶۹۳ و ۱۶۹۴ و ۱۶۹۵ و ۱۶۹۶ و ۱۶۹۷ و ۱۶۹

٨٧٨٥- وفي ذي الحجة سنة ١٢٢٠ هـ الموافق ١٨٠٥ م. توفي الشيخ المحدث حيدر بن أبي علي بن
 محمد، فدفن بمسجد الأحمدي في بلدة الأحمدي. وقد كان من العلماء والفقهاء في بلدته
 ودار الإسلام ودار الفقه، ودفن بمسجد الأحمدي في بلدة الأحمدي. ودفن بمسجد الأحمدي في بلدة الأحمدي.

وإن أعده بعد الإسلام من أجل أن طرد الإسلام وقبل بحسنه فإنه لا يفتد عليه .
وذلك لأنه ليس له وجه يثبته أن سبب الخلف لا يتم به ، لأن الخلف من العيبة
طرد الإسلام . وقد التزمه على ما جرى به فذهب إلى أنه عليه ، وهو عيسى وما

ط. ١٠٠ (١٠٠)

(*) \mathcal{C}_1 و \mathcal{C}_2 دو مجموعه‌های هم‌پوشانی باشند.

(۳) حکماء میں ۱۰۰ افراد کو بھی شامل کیا گیا

أَعْنِي مَا لَا يَكُونُ

[illegible][illegible]

كالتعباد، حتى حابه، فاستعظم عجزه عن العمل، ثم دفعه ليرى فيه لا بعد
عنه: لا ريب ان الله ان لم يؤكل الخبز عبه، "لأنه لا يملك به" الذي أحد
يتبعه، "لأنه لا يملك به"، فلم يكن له العمل الذي كان في يده

موجّهين أن لا يتعدوا من عدم اليقين وعدم تكبير في الحيز في أحد
الشيئين لا يعمد، وتكبير، بذلك

فَأَمَّا أَنفُسُ هَذِهِ فِي الْأَمْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذِهِ أَمْثَلُ الَّذِي كَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ
وَجَاءَ فِي هَذِهِ مَا فَتَحَ لَكَ فِي هَذِهِ مَبْلَغًا مِنْ مَعْنَاهُ فَبَيَّنَتْ هَذِهِ حَقِيقَةُ
مَعْنَاهُ وَلَا يَسْتَلْزِمُ وَجْهَهُ وَلَا لَمْ يَكُنْ تَلَفُظًا فَلَا يَلِيقُ بِمَالِكٍ وَالْأَحْمَدِ بِخِلَافِهِ كَقَوْلِهِ
مُسَيَّرِي حَبْلِهِ بِنَافِثَةٍ وَكَأَنَّهُمْ مَعَهُ يَتَعَقَّبُونَ حَبْلَهُ عَمَلُهُمْ لَا رَأْيَ لِمَالِكٍ بِمُتَشَرِّفِهِ
مُتَعَقِّبُونَ عَنْهُ (أَمَّا الْعَبِيدُ آ) حَقِيقَةُ مَا لَمْ يَلِيقْ بِهِ مَعْنَاهُ لَا يَجُوزُ بِخِلَافِهِ
مَا يَحْتَاجُ فِيهِ فَرَسٌ مُتَشَبِّهٌ بِمَالِكٍ فِي أَحَدٍ مِنْهُنَّ مَا فِي بَعْضٍ أَوْ فِي بَعْضٍ عَنِ

والتكاليف تقسم إلى: ١- مباشرة، ٢- غير مباشرة.

٩٧: حكاية في ٥٠٠ سنة في الماضي

ما مر، وإنما كتب محمد بن حمزة الله تعالى في الكتاب، وقد لا يرى أن يرد به حديث طبع من يذهب^{١٩}، لا يدرى أن يرد به يقع في تعوي أو في بدله

٨٧٨٢- أما إذا أخذنا بعد لإحراز الإحصاء والنقص، ويكن من الترخيص بالأمم لكل صاحب رايه مذهباً حتى يسميه فيما بين أصحابه، فاعتد واحد من أصحاب ذلك الرايه جارية أو عبداً، ثم كان الشركه خاصة فبانه بعد نفسه، لأن النبي يذمه نفسه من أكلوا لهم، وما رآه منهم من نفسه رآه في عين العهد بعد نفسه، حتى لو أراد الإلزام أن يخلل حقهم عن «غير بعد الحصة» فلا لا يفتقر، فكذلك هذا

٨٧٨٣- في كتاب التاريخ، علمه بقياس أن بعد حقه وفي الاستصحاب لا يفتقر عتفه. وحده القياس في ذلك أن حقه مقصور على الغير، فبعد عتفهم كما لم كانت الشركه حصة، وكحد من أكلهم، فاعتد واحد منهم بعد حقه، ثم كانت الشركه عامة، وليس بديناً، كذلك هذا

وليس كما كان به، لأن حق كل واحد من المسلمين غير مقصور على الغير، فإن للإمام أن يعطي الغير من ما شاء أعطى له، ويخبره من نفسه، لأن الحق في الله، ما هو رآه من على الدين، بل في الغير أو في ذلك، لأن كل من الغير بعد، ولم كان في يده لا بعد، فلا بعد بالشك

وحده الاستصحاب في ذلك أن هذه حصة لم تعد، لأن كان ثلث من قبل، وشك في قبل الحصة لعماليين أحد، ما بين بين العين أو بدله، فكذلك بعد لنفسه، فكانت الشركه عامة؛ لأن صاحب للإمام لأن من يترقى والشك في من النفس من حيث له أمه الحصة وجد في حق الثاني، فيقوم مقام الأول قبل الحصة في قدر ما هو فيه

٨٧٨٤- في كتاب السير، خاصة، لأن الأقدم، ما كان من نفسه، في القصة وهي شركه حقه من سبيل خصه من، ولم يتم انتهى مقام الأول، لأن خيار كان الأول، لأنه يتم العامة، وهذا ليس من يوجد في حق الثاني

وإذا لم يشب لث من ما كان لإلزام الأول من الجبر، كان حقه مقصوراً على الغير، بخلاف الشرا، لا حقه مقصور على الغير، فبعد من من بعضهم وإن كانت الشركه عامة، فما هو استغناء العتق ليس للشركه العامة، لكن لأحدهم لا يكون مقصوراً على الغير من، كانت الشركه عامة، فلا بعد نعتو كما قبل الحصة ثم

(١٩) يمكن في الأصل ركن في ذلك وهو - حيث يقع بوجه لا يدرى

عنه . فكان اعتداله بعد ذلك عياناً هو مخلوق له على أحسن وجه ، بخلاف واحد من أتباعه إذا
اعتنى صدقاً من نعم بعد الآخر ، لأن الخدين كان عظيم ، فالطرية مشتركة شريفة
عامة ، والشركة العامة لا تنكس . وإن كانت الشركة خاصة ، فإن نسم الإمام الثمانية على
العرفاء ، فإن الأمر هناك غير ثابت في العبد ، على سبيل تبيين . عني مباحث ، أما هنا
بمعلانيه

٨٧٨٨- وبأن هذا هو أحد دلائل يثبت الإمام ، وأصحاب سر حريته ، فلهذه غير
در الطرية ، فكيف ما هنا ، وقد أخرج في حق الإسلام بعد ذلك لا بعد هذا ، لإحداث
٨٧٨٩ وإن أعني ، بعد ما أخرجته إلى تاريخ الإسلام ، ذكره ، وهذا في السير
الكبير في موضوعين . ذكر في هذا الموضوعين أنه لا ينفذ عنه . ولم يذكر فيه القبول
والا . نعم ، لو ذكر في موضع آخر أنه لا ينفذ عنه ، بعد استعفاء ، وذكر
القائم والاستحسان ، في أحد الموضوعين ذكر له في موضع آخر

وجه القبول في دين من وجهين ، أحدهما أنه أمر به قبل أن يشرى شركة عامة
لأنه للمساكين فيه حق ، لأن الخس في وجه واجب ، والقبول لا يحمي ، فكانت الشركة
عامة حتى توضع الإمام ضمن ، ثم أعنفه بعد عنه ، لأنه لا شر في أخذه ، بخلاف
الداخل بغير إذن له ، لأنه لا يحمي ما قبله

وجه الاستحسان أن شركة المصنف في هذا العهد شركة خاصة ، والشركة الخاصة
لا تقع عليها اعتق بغير ذلك ، إن حسنة المسكين إذ كان لا يحمي إلا إذا هو في
الخص من لواحد من مسكين ، حتى إذا انصرف في المخدمين عداً ، وجب لأن
المساكين وإن كان لهم جميع إلا أنه ذك مع الآلف واللام ، ونسم لجميع أنا ذكر مع
الآلف واللام بغير سم ولا يفي جميعاً ، والحكم المصنف ، سم خمس يشبه للأفراد من
ذلك الجنس ، ولقد لم ينف لا يروح انفساء ، فزوج قد أفرد حده بغيره في وجهه ، والطريق
ما قلنا فهو معنى قوله أن هذه شركة خاصة ، وشقوباً ذكرنا

٨٧٩٠- وكان هذا أحد من يبرهن الإمام أصحاب جبرته ورغب ، فوجدت له وثلاً
قائماً ولقد ، عهد ، عني وجهين ، إن وطنياً بعد ما أخرجته إلى تاريخ الإسلام صاحب دعوى
قبلاً ، ولست حسناً ، لأنه لا يحرر دار الإسلام منكمها ملك من من لا يشرى لا يحد فيها فصيح
استبلاکها . ولا كما . طلب في تاريخ الحرب وحيلت به ، وردت في دار الحرم أو بعد ما

1314

[illegible]

العصر العثرون

في الأولى إذا احتج إلى خروج القيمة إلى دار الإسلام، ومعه دواب من القيمة أو من بيت المال، أو كان مع كل واحد من العاملين مصل دابة أو كان مع بعضه فصل دابة، أو لم يكن معهم فصل دابة أصلاً وما يحل عمله في دار الحرب لضرورة،

٨٧٩٦ هـ - راجع إلى جلد العشرة، وفي نسخة دود - فيه حمل فتشده
 مشبه ومقتباً إلى دار الإسلام - لأن أحدهما يدل على العائدين، والعبية من الله تعالى
 من أنهم على ما شاء الله، فكذلك جازي، وإن لم يكن في العشرة د. ب. ولكن مع الإمام فصل
 حمولة عن مثل بيت أد، فإنه يحمل عليه: لأن العشرة من الله تعالى، وإن لم يكن مع
 الإمام فصل حمولة، لأن ما في كس واحد من الزماني فصل حمولة، - طابت أنفسهم يحمل
 ذلك شيئاً ما حذر، لأنه بعد عيبه - لأن أحدهما على أنهم في فصل بعد لحازة العشرة
 في صحتهم فتشده، وإما أن لا يفتد، العشرة فتشده، لأنهم فهم على د. ب. ح. ع. كذا في
 ل. البصير، وذكر في الب. الكبر وهو أنه ذكر أنهم على د. ب. ح. ع. كذا في

[illegible]

وإنا وحيه كاري السبر تكبير عول الخير على لا يره ، سحر الشجر
تصانع الخلق كما في مسألة ، صفة ، دك ، ملا مجرم لظواهر ولا نور ، بين ما نده واستاء لأن من
حاشي عليك حرم دابة العير سحر فتل ، نصيلة لمن

٨٧٩٤- ثم إن محمداً رحمه الله تعالى ذكره مسألة البر في السبي في السير الكبير ،
وذكر فيها وقد حضر الإمام ، فإن الإمام يجعل ذلك للمستأجر كل شهر كذلك ، فقد شرط أن
تكون هذه الإجابة في الإمام

وذكر في نوادر أبي بصير عن محمد رحمه الله تعالى ، ومن شرطه أن يكون مؤجراً
في الإمام

فقد رواه وليس في إسناده رواية ، ولكن تأويل ما ذكر في السير أن يكون الإمام
خاصراً ، وتأويل ما ذكر في نوادر أبي بصير أنه لم يكن له إمام ، ولا قاضي يؤجره
والسبي من السبا ، وهو دون الشجر المستجير هذه السبي كل يوم يكسره أو يؤجرها
مع أحد من رفقائه ، فإن أبي الأحرار يعطيه بعد ذلك أسبيلاً المستأجر بأهله
ورفقائه حتى يترك لأحر السبي الذي حله ، حتى يجد سنة شري أو يفتخر

٨٧٩٤- وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل حملوه ، ولكن مع ١٠٠ مائة ، ثم دخل
حمله إلى طاعت عمر أماليه بأن يحمل عليه يأجر حاز ذلك ، وإن لم يعط ، على رواية السير
القصير لا يكرهه عمر ذلك ، وعلى رواية السير الكبير يكرهه عمر ذلك ، فإن لم يجر
الإكرام على العمل في رواية السير الأصغر ، وتم بعد ذلك بعد عمره على رواية السير
الكبير ، دفاهج ؟

٨٧٩٥- ١٠٠- أم السبا لم يفسهم إلى دار الإسلام إن تمكنه المشي ، لأنهم
يأجرهم إلى دار الإسلام ، وقد أمكن الإخراج إلى طاعة الرسول ، إن سبهم فإنهم يجد
حسنة يحملهم عبيد ، وإن لم يعط ، ذلك على الرجال سب ، لأن ما تنس لو حال بعد
الأمر ، وإن أمكن الإخراج إلى دار الإسلام ، فقد عدم ذلك (إخراج من دار الإسلام) لأن
يأجر كل الرجال ثوب

وما النساء والندارى سب لا يملون ، ولكن يتركوا في « من مصيبة حتى يؤجر أو جوعاً
وعطشاً » أمكنهم ذلك ، ولا يتركهم في أرض عاصرة ، وذهب لأنه تعدد أسر جهنم إلى
دار الإسلام ، وتعددهم ، لأن يساعى قتلهم ، ولا حجة في ما سبهم في أرض عاصرة ؟
لأنهم يؤثرون حرماً عيب

أما النساء سب ؟ لا يحصل السب منهن ، وأما العاصر منهم ، لأنهم يملون فيموتون
حرماً علياً ، وقد أمر أن نعتهم بهم ، يقطع شرهم وحريمهم ، فلم يعد لهم بذلك سوى أن
يتركهم في أرض مصيبة ، حتى يؤجر أو جوعاً وعطشاً

فقطع صلحتهم إلا حرثان.

٨٨٠٠- وذكر في موضع آخر من السير الكبير: «إذا أراد الإمام أن لا يفتح» العجم والفرس ولا يحرقها، بل يتركها كذلك في فوضى الحرب، فيه ديث وكذلك كل ما يستحبونه في ما من المسلمين أو أراد أن يتركه. لك عنه ذلك؛ لأنه يجوز ذلك جوارح هذه الأنبياء من دار الإسلام في دار الحرب، فلا يجوز إيقاد ما كان لهم من هذه لأبياء في دارهم فوئي؛ إنما لا يجوز تشايد إدخال ما يستحبون به على قتلة المسلمين في دارهم بديهة، فلا يجوز إيقاد ذلك في دارهم فيها»

٨٨٠١- وفي السير الكبير: «إذا أراد أمير المسلمين إرسال رسولاً من دار الحرب إلى دار الإسلام يسأل عن أمور المسلمين، ولم يفتح رسولاً من جرح إلى دار الإسلام إلا فوسيلة، وليبقى أهل المسلمين فصل من فسلكه الأمير أن يعطى فرسه الرسول بركه، فليكن صاحب الفرس ديث، وللإمام فيه حذوره، فلا ينبغي يأخذ فوسيلة على كره، وبمعنى سوله»

٨٨٠٢- وفي المسقى: «برأهم برزعتهم عن محمد، حبه الله تعالى حباً» من أهل الإسلام من في دار حرب، فيبذل من الحرب النساء والأموات، فلا يسمي أن يحرقهن بالنار. قال مشاف في حواره عن محمد رحمه الله تعالى: «قوم من المسلمين دخلوا أرض الروم، فطلبهم قوم من قريشيين، فجروهم عن القريش، وأخذوا أنفسهم، فزادهم امرء منهم نوصى به وهم يحلفون أن يدين الصبي وحرأه عليهم أهل الحرب، وهم لا يقدرون على حمل المرأة والصبي مع أنفسهم، فلأبانه بأن يقتلوا ذلك ونصى»

لا، بل سبکدوشی و بی‌میلی در برابر این اقدامات است که باید مورد توجه قرار گیرد.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٠٠٠ سنة قبل الميلاد في مصر القديمة
 في ذلك الوقت كان المصريون يعتقدون أن
 الموتى كانوا يمشون في عالم آخر
 وكانوا يحتاجون إلى طعام وشراب
 لكي يتمكنوا من العيش في عالمهم الجديد
 لذلك كانوا يضعون الطعام والشراب
 في أواني فخارية تدعى "أوتيس" لكي يتمكن
 الموتى من استخدامها في عالمهم الجديد
 وكانوا يضعون أيضًا الملابس الجميلة
 في أواني فخارية لكي يتمكن الموتى من استخدامها
 في عالمهم الجديد

۱۰ بعضی مدعیان حبیبیہ علیہ السلام فرمایا کرتے ہیں کہ ان کے پاس سے ایک شخص آیا اور ان سے کہا کہ تم لوگ جو کہتے ہو کہ حبیبیہ علیہ السلام نے اپنے پیروں کو اپنے سر پر رکھا ہے، یہ سچ ہے یا نہیں؟ ان کے جواب میں انہوں نے کہا کہ یہ سچ ہے۔ ان کے پاس سے ایک اور شخص آیا اور ان سے کہا کہ تم لوگ جو کہتے ہو کہ حبیبیہ علیہ السلام نے اپنے پیروں کو اپنے سر پر رکھا ہے، یہ سچ ہے یا نہیں؟ ان کے جواب میں انہوں نے کہا کہ یہ سچ ہے۔ ان کے پاس سے ایک اور شخص آیا اور ان سے کہا کہ تم لوگ جو کہتے ہو کہ حبیبیہ علیہ السلام نے اپنے پیروں کو اپنے سر پر رکھا ہے، یہ سچ ہے یا نہیں؟ ان کے جواب میں انہوں نے کہا کہ یہ سچ ہے۔

٩٨٠-٩٨١- سم د بعض النسخ على قول أكثر النسخاء: يد أمره الذي في الإسلام، من
 يملكه* حطموه جميعاً، ضميم على أنهم يد قاتلوه من جهة الحج، وكذا الخلق قد قهره
 أولاً، في ملكه لأهم ما كانوا يودجونه ويستمعون من بعدهم، كذا في إنفاذهم، لا
 يبيعه بالظهر عند من يملكه بالظهر أيضاً، وأما في كتاب الأجر، هو في الإسلام هو
 وإن كانوا في قول غيرهم، سم أو من الخلق لم يقهره، مثل الحج، بغير أن ذهب به من على
 كرهه ملكه، لا لا يملكه، بل على آخرين، من ذهب به وهو طبع لا يملكه، لأنه موجود
 من القهر، وطبع لا يملكه، بل هو والله

دعای مولای بی‌سود از سجده رحمت و شفای جگر ملل از کفر و ستم و
و ششون بناگاه مهر و سرا حاتم و لا حجر علی الرد و کد شمس بر روی قوا فی
بر مسعود رحمت الله شفای و یحرمه علی و ذمه و لا حصر

۸۸- وقال بن يوسف بن حريم دخل في ما كان ربه به في بعض أهل
الغرب فاستد به من أهل الإسلام فوجدوا به أسيراً وادعوا له
جاءه من ربه من الله في بعض من ربه في ما كان ربه به
فروى عنه ما كان له من ربه في ما كان ربه به وروى عنه ما كان له من ربه في ما كان ربه به

[illegible]

وحي البربر - صفت في بلاد الترك قديما ، من يميز ، لانهم يكرمون عائلته . قال
آخريكر رحمه الله تعالى : ان قهرهم واستذلهم على وجه السفر ، فهذا امر لا ياله
لا يمكنه : ان قهرهم اليه يذهبهم قديما

[illegible]

عصب الثاني والعشرون
في قسمة القوائم

والمثل للحبة يبدأ بفصل شتلي أنواع

الموع الأول في بيان مكان القسمة ووقتها
وفي بيان موت واحد من نعر أو في القسمة أو بعد

يحتل في بلادهم بأن، محمد، حبه في حالي ذكر مسألة الله في مع جميع مع الله في العالم
مختلفة في بعض المصاحف. الأخص لأهل السماد إله اصحاب محمد في أو الطوب
ولا يقدحوا ولا يبيعها، على بعض حقا في أو حبره، ويحذر من أن لا إسلام
وهي بعض أو جميع حبر. ولا قسم لمصاحف في دار حبر، ولا في حبر حبي
في الإسلام، وهو دل على العرف، عينة الله تعالى. وفي بعض المصاحف، ويكره في
المصاحف في دار الطوب، قال. وفي بعض المصاحف في دار الطوب في بعض

۱۳۱۴ هـ : انعام میں حصہ حاصل کیا، چھپری آباد اُن عسکریوں کو جو در الیرتہ - دوقی
 آباد کوچ لا سکے تھے۔ (۱۳۱۴ء) : ولایتیں عسکریہ صفر آباد پر رہے۔ دوقی آباد کو جہ
 بیکہ قصبہ بنایا۔

١٨١٨- وأمر فاده غمته بى على أن يبيع بيت من بيته بعد استئجاره أمير القريّة
قليل جازائير ليعينه على الإسلام ، فاستدعى غمته أنه لا سم ، ولم يزل يحنى رضى الله تعالى
به ، وعلى قول الصادق رحمه الله تعالى يتم ، وهو قول غير مصر به تعالى عنه
والوجه : نعمان رحمه الله تعالى في ذلك ، أصيب بيت من بيوت الخوارج

[illegible]

وَمَا لَهُ إِذْ هُوَ يَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ أَنْ يَكُونَ مَكْرًا لِيُخَالِفَ مَا يَدْعُو بِهِ وَيُتَّبِعَ مَآرِجَ الْغَيْبِ ۚ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۚ قُلْ إِنِّي خَشِيتُ الْمَآثِ ۚ

٢٩١٤. يبيّن، على الأقل، الحقّ في عدم إبداء أيّ أحد من الدّراسيّ حول أهمية تعليمه في حينه لقرّاءه أو لغيره، أيّ في حاله في التّاريخيّة لا يؤثّر في فهمه، أو حاله بعد مسكّه أو أيّ شيء فيه في نفسه لا يبيّن نفسه، أو في ذات حاله نفسه في حاله، أيّ حاله أو بعد زحزحه أو بعد إزاحته قبل نفسه (أو بعد الفهم) - بربّ نصيبه بلا حلاّله.

٥٨١٦ قال رحمه الله تعالى في إجماع جمهور من مدعي نصف الميراث
في سائر هذه الألفاظ من غير أن يثبت له ميراث في غيرها من الميراث والشرع
والعلماء في ذلك المذهب فيؤيدون المذهب في ميراثه من ميراثه في ميراثه
والعلماء في ذلك المذهب فيؤيدون المذهب في ميراثه من ميراثه في ميراثه
والعلماء في ذلك المذهب فيؤيدون المذهب في ميراثه من ميراثه في ميراثه

وحدثت، العصبه من مس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حبه من الأملاء
الواجب على الصلاه والقيام ، وأولادهم عبد بن والأشجار ، ولم تأنى عباداً يحتاج إلى
معرفة ، وكل من عرفه في آخر كل سنة

وإذا مات واحد منهم قبل نصف السنة، فإن مات قبل الغفر، فلا يورث نصيبه من ذلك، لأن هذا في أغلبه سريع رحته، والعصاة لا تغفل في التسليم والزرار لا يجري في غير النخلون، ويهدى من مات واحد منهم في آخر السنة من خروج العطية لا يورث ذلك منه، لأن استيعابه بطريق العطية، فلا يتم على شخص، فلا يجري في الأثر والمحصل أن لا يرث منى عن خروج العطية، من مات منهم بعد خروج العطية يورث ذلك منه، ومن مات منهم قبل خروج العطية لا يورث ذلك منه، سواء مات في نصف السنة أو في آخر السنة.

۱۹۱۷ء دلو وں نکرہ المسمیہ فی ذر الخرب عبد حمید مار حیدر اللہ بعلی حیدر
الاحمد : امامی خانہ مصر ، لا فلا مکی : عن قصور و دال کوں الہدیہ : پیسہ و دال
اصباح اللہ و دال انبیا مال کا رم ہم بودہ حصی گنبد الخائنہ دندہ : دال فم یسعیانہ لہم
بحر الفلک :

٨٤١٨- ومن رتبته وجهه واولادها التسمية من الإمام في حرب. فوالد الإمام
يعظم، ووالد الوعد عليه اسمها يوم صفاء الله، وكذلك إن لم يكن مع الإمام ظهر
يحمل المعينة عليها، فاه باسمها يوم حتى يتكلم بيده كل واحد من حمل عليه؛ لأنه
يتم باسمها في هذه الحالة حرب عن الخسائر. فكانت من الرتبة

يوم آخر

جب إذا جمع الإمام بصيغ كل معخص من العواقب جنى ماله

۸۹۱۹- و د قسم لآمام حاتم بن المظفر، و کتابت بخاتم ریفیفا و مسافرا، و غیر
ذائق، و انصافی، و صفا، و ۱۰۱۱، و مشهد دوآب، و بعضهم برهم او دسی، و بعضهم حلا،
او صلاح علی سیدم حول وائر دال، و دالت حشر، و عمل لایم صبا انصافی، و عید
رضایم، و عمل دال، و دایر خبر، و او در الاسلام

أما إذا عمل نائب رصاعهم فلأنه لو قفل من هذه العنصر في شركة الخاصة برصيد
شركته، فإنه كان بين هؤلاء حصصه من مختلفه في أحاسي كمال ديبايت او دلترا، في جميع
هذا كثر واحد منه في حالي من ماعلو اقمه حذر ذلك فلا يجرى مثل هذه التمسق في
شركة العامة برصيد العاميين وفي

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَلْهُو رَغْبَا الْعَدُوِّ، فَرَّ، بِرَجَاءٍ وَبِإِيمَانٍ، دَاخِلَ الشَّرِكَةِ خَصَّةٍ، وَهُوَ

فيه المال ، وإذا كان معمم المبيع من الفضيحة لبيح المال ، حازر ان يكون المهرم القليل الذي لا يهبط " بيب لما على بيب ان يفسد " وقد امكن تعويض بعض المستحق عليه من سب المال في هذه المسورة ، امرن إليه ، ولم يحكم بعض الفسحة ، واخذوا مرة أخرى دون المخرج ، خلاف ما ذكره في فرق فجاء : لأن هناك لم يكن نقص الفسحة ، وعادتها مرة أخرى من غير خرج ، ففسدها واحد ، ما يعني ، واخذنا ففسدها بالشرية ، وبما لا يرد ما إذا كان المستحق شيئاً كبيراً ، لا ، هناك بعدد التعويض من مال بيب المال ، لأن القسم الكثير من الفسحة لا يكون سب حاله ، فالأصل الكثير من الفضيحة التي لا يندثر قسمه من الفسحة لا يوضع في بيت المال بحال من الأحوال ، فالعزم تكثير لا يكون على سب المال أيضاً ، ففسد بعض قسمه ضرره

٨٨٢٢ - وأما إذا انقلب القسم فيها إذا كان المستحق كثير ، بعدد ما استحق ثوابه ، ذكر في بعضه أن الإدم بئال للمستحق عليه نفسه ، ان لم يردت عليه من الحنكة ، وفي بعض الروايات بئال الإمام جميعهم نفسه ، و في الأمرين ما أخذ الإمام بعد هذا ينظر إلى القسمه ، فإن كانه القسمه عروفاً أو مذكراً ، أو مودعاً من أصناف مختلفة ، فإن الإمام يقرر المستحق عليه حتى بأحد من يدي الذي قسم عليه ما يخصه ، أو قسم ما في يده من يدين جميع الحنكة ، كما يبين ما في يده غيره

سأله أنه إن كان ما في يدي الذي قسم عليه من أحد يدي ، أو سب ذلك من المستحق عليه ومن الذي له ، عنه من بعد ، وبما جميع أحد كأنه ليس منه فسيمة أخرى ، يعصب المستحق عليه من ذلك القسم ، مثلاً ، فإنه يأخذ ما في يدي الذي له ، عليه العنصر ، أو ليس له من يأخذ نصف ما في يده ، كأنه ليس معهما غير هذا ، ويقول له : حتى وحتف فيه سواء ، فوقي بين هذا وبين ما إذا كنت النسيئة كتب مذكراً أو مودعاً من صنف واحد ، فإنه يأخذ ما في يدي الذي قدر عليه من النسيئة ، ونصف ما في يده حتى يستويا ، كأنه ليس معه غيره

نوع آخر

في بيان ما يكره فستة لما يؤخذ من الفضيحة وما لا يكره

٨٨٢٣ - قال محمد حمزة الله تعالى إذا أخذ مستعبراً ، فكان فيما أصابوا

قبل انكسر سبب الأمر لا يحل عسى

٨٨٣٦- وإمرأته عسى من رجل وهو على النعم بن الذي ذكرناه، حين إذا وجلاوا في
المرحلة من بعد ذلك، عسى أن يكونوا في ذلك، عسى أن كان رجل في بيت برأه
موقوفاته، لا يحل عسى منه من المشركون صمما منه من سب، فإنه لا بأس بالسم منه ومن
كان غير موقوف به ويحلف عليه بيعة من المشركون طمعا منه من المال، فإنه يكره بيعة منه، ومن
كان لصليبا والتميز في سبهم، المصروفة والذئاب المصروفة، لئلا يسمها من غيرهم
الكمرة، أو أراد فسيبها بين الكمر، فلا بأس به. بخلاف من لو كانت في القلائد وعلى ما
يليس، فإنه يكره بيعها بين الكمر عسى لا يؤذي به

والمرق أن أصل الذر لا يسمون الذباب ولا من إلى عسى الله لهم ولا يصير
السم والقسم في كسر سب الأمر لا يحل عسى، أما أن يعطون الصبي وسمائل فهو
على القلائد عسى ما يبيع من الذب، فسمها ويبيع بين الكمر عسى يضر سب الأمر
لا يحل

٨٨٣٧- وما أصيب به من نحو كلب العبد ومات طوارح من القبر أو انصقور،
قلبه يكون عيشه يسم بين الماتين فغير هذا من الأموال

٨٨٣٨- وكذا ما أصيب من صبي وذئب والمعدن، الكور، وما استخرج البواهيون
المسلمون من بخارهم، فهو من كذا يرفع عنه الخمس، ويحكم البائى بين الماتين، لأنه مثل
ومن ألبان من ألبان أهل الحرب عسى مثل الجهاد بقوة الجيش وسمهم، فإنه لو لا قوة الجيش
وهمتهم ما توجه إلى أخذ هذه الأموال

٨٨٣٩- والسمك، سائر السمك كمن يصفه بما يركب سمها، فالحكم فيها كالحكم في
سائر الذكوات، ويكره لأصبيد بصغر العيشة والربح والكلاب، لأنه نوع انتفاع بما ليس
بما يكون ولا يضر من العيشة من نفسه أو يبيع من غير حاجة ولا ضرورة يكره، كما يكره
يركوب دواب العيشة بين السمك، وجل البيع، فيجوز سمك الهرة لأن بيها جائر، وما
جائر بيعة جرد منه

٨٨٤٠- ومن وجد أسد من سم على مكتوب حسن من سب الله فهذا الذي يوجد
عبر مكتوب عليه سب الله، لأن المكتبة تحصل لغيره من المات، وقد يكون من غير

الملك، وقد آ^١ يكتب الملك ذلك، ثم لا يحرجه من يده، فلا يصير حبيساً عند محمد رحمه الله تعالى، فلا يكون بالقسمه غيره

٨٨٣٦- ثم يجمع هذا للمسلمين أو لأهل الحرب؟ يدل على ذلك بالكتاب الذي وجدته، فإن وجد في مكان الغالب فيه المسلمون، أو كان بغرب المسلمين، فإنه يعمل للمسلمين، ويكون لفظة، فيعمل به ما يعمل سائر المظلمات أو إن وجد في مكان الغالب فيه المشركون، أو كان يغرب من المشركين، فإنه يجمع لأهل الحرب فيكون عليه، فيعمل به ما يعمل بسائر العنانم^٢

٨٨٣٧ ولو أحده المسلمين من المشركين، فشهد قوم من المسلمين أنه من قبل الحبيب، وقد قسمه الإمام بن العنانم، أو ياعه، أو لم يقسمه ولم يبعه، وشهره صحتة الذي كان في يده، أحده ما حبه بغير شيء، وجعله على القصة أو بعد القصة وكان الحروب فيه كالخرب من السيف وأتم التركة، وهذا فرق أبي يوسف ومحمد، وهذا لأن الحبيب لا يملك بغير أسباب الملك عنه هما، فلا يملك بالاستيلاء كالكثيرة وأتم القول - والله تعالى أعلم -

(١) ما بين المقربين، ما لم يزل وأنته من طوم وول

(٢) ما بين المقربين، ما لم يزل وأنته من طوم وول

المعمل الثالث والعشرون

في عدية ملك أهل انحرمة يسعها إلى أمير جيش المسلمين

[illegible]

فَإِذَا قِيلَ لِمَنْ هُوَ رَدَّى عَنْ أَنفِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ سُبْحِي عَنْ مَدْيَا الشُّرَكَاءِ .
فَلَنَا الْأَخْيَارُ هَدَاهَا حَيْثُ فِي هَذِهِ الْبَابِ الْفَلَاحُ مِنَ التَّوَضُّعِ فَقَوْلُ مَا رَوَى عَنْ شَيْءٍ عَنِ
هَذِهِ الشُّرَكَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كُنَّا قِيْلَ أَخْبَرُ الْجَيْشَ بِمَعْنَى حَاجَتِهِ . وَلَا يَصِحُّ مَعْنَاهُ
الْمَعْنَى . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرٌ يَنْبَغُ بِالنَّبِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كُنَّا بِغَيْبِهِ نَسَبَهُ وَلَا يَصِحُّ هَذَا
بِالْإِثْلَاقِ حَتَّى يَجْعَلَ تَسْمِيَتَهُ فِي كَلِمَةِ الْفَلَاحِ هَذِهِ لَا يَنْبَغُ . أَيْ فِي بَيْتِهِ . وَلَمْ يَصِحَّ
لَمْ يَصِحَّ هَذَا فِي بَيْتِ إِدَالِ كُنَّا هَذَا وَالْمَعْنَى حَرَامٌ عَلَى مَنْ رَدَّى فِي إِجْرَاءِ الْقَوْلِ
مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كُنَّا بِغَيْبِهِ وَيَصِحُّ مَعْنَاهُ فِي بَيْتِ إِدَالِ . وَفِي الْبُيُوتِ
وَحِجَابِ أَحَدِ الْأَنْبِيَاءِ . فِي كِتَابِ الْأَصْحَابِ . مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٨٨٣٩. فاد مشاهد ، رجيسا ذكر محمد رحمه الله تعالى دليل على أنه لا بأس بقرول الهدية من الأمير عيسى ، لأنه يؤيد معنى القبول والإسلام ، إذ كان بهادنا من التملط ، ولكن بعد أن يكون جمع ما ، وأكثر مائه حللا ، فاصيرة للعالم في إباحة الصبور حانة الاختيار ، كما هي من إباحة الأكل

فأما أدركي جميع ماله، أو أكثر ماله، أو النصف من ماله، أم لا، فاسمع به أن قليل حاله
الأخيرا، ثم لا بد أن ياتيك حاله الاختيار، إذ أدركي ثلث ماله، أو النصف من ماله

١١١) أخرجه برذون ١٢ في ١٧ في جملة النبات، وأبو النعمان في معجم الطبرستان ١، ٢٦١، والذهبي في سير اعلام النبلاء ٩٤، ٩٢، ابن حجر في الاستيعاب ٢٠٠ في برذون ١، ٢٦١، طب في طب، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٢، ٢٨٨، والزيغري في نصب الراس ١، ٧٠، وأخرجه خيرتي في (١٣٢٤).

(۲) ائرجھ ۲۰ مئی ۱۹۶۷ء

حوران^{٢٢٤}

ثم هذه الهدية بعصر سنة تسميتها الأمر من المعاد^١ لأن المقصود من هذه الهدية
 الأمير وطيس لا الأمير دجدة وهذا لأن الإصمعيانيين من غير أهل الغالب إمارة منه
 لورعة جيه ولا يرهف من الأمير دجدة ولا يرغب فيه لا^{٢٢٤} لأنه واحد من الصيادين، والله
 يرغب فيه ويرغب منه بعنه وهو له حسب الطير فهو معن دجدة المقصود من هذه الهدية
 الأمير وطيس لا الأمير دجدة ولا يرهف من الأمير دجدة ولا يرغب فيه لا^{٢٢٤} لأنه واحد من الصيادين، والله
 بعنه ما كان يبدى من رسول الله صلى الله عليه وآله من^{٢٢٤} لأنه واحد من الصيادين، والله
 يقلت لأنه كان يحب منه يرغب منه تقوية بحكم الرسالة لا^{٢٢٤} لأنه واحد من الصيادين، والله

٨٨٤٠- وكذلك إن الهدى ملكهم إلى قنده من قولهم المسمى به صفة، فالتقيد لا يخص
 به من يكون له، ومن جئت به لأن المقصود بالهدية ليس هو القيد وحده بل القيد ومن
 أحب رايه

٨٨٤١- وهو ن. هدى من واحد من سرور المسلمين، ليس به صفة يخص هو بها
 لأنه هو المقصود بالهدية لأن قوله بعنه وفي القيد هو أن جده دجدة، الحرب
 فهدى أهل الحرب خلا من جده أو قائد من هدايتهم، فهو تسمية لأن يكون جده كل وجه
 ما أهدي إليه.

٨٨٤٢- قال جده، جده لله تعالى وكذلك في عامل من ممالك الخليفة، إذ كانت
 الخليفة على من هدى منه سر، فهي له بغيره أو يرحم ذلك من عامله ويحمله من
 ما كان له من المال، أن ذلك هدى أهدي إليه يطلب منه لأن عامله يحمله^{٢٢٤} إنما يثبت
 منه ويرعى لأجل طوبى له، فكان الهدية له كهدية الخليفة، وقد ذكرنا أن ما يهدى إلى
 الخليفة يوضع في بيت

وإن كان أهدي من مكره إلى إهداء، فهي له بغيره أو يرحم ذلك من عامله ويحمله من
 عليه وإن لم يهدى عنه بغيره، فكانت عليه بغيره، كان مكره حكيم المصلحة
 ٨٨٤٣- وبأن عسكر من سمير دجدة دلو الحرب، هدى من هم إلى ملك لخطو

٢٢٤- تميزه بـ

٢٢٤- تميزه بـ من الأصل، التمام في طوره

هذه فلا بأس به ، يجب أن رسول الله ﷺ هدى إلى أبي صفاء غراً ، و شهدت منه "د"

٨٨٤٤ - وإن هدى إليه دلت الطور بعد ذلك هديه ، يظهر فيما أهدى ذلك للموهود
كان ميهه ، أهلى دلت اندو مثل قيمة هديه أمير حبيل راكشر ، حيث يستعين الناس في
ذلك ، كان ذلك لأمره ، وصرح بذلك ، مؤلفه قال : إن أمير هدى من ذلك لأمره
على قيمة أو أكثر ، بعدد من الناس ، من في غلاف بهاء ، من يكون الأمير خود هدى
ها

وإن كان قيمة هدية ، بعد العدد أكثر من قيمة هدية الأمير ، يجب لا يستعين الناس في
شبه ، فلهذا هدى هدية الأمير ، قيمة ، ويحصل هدية هدية من ملك العدو
بأمره أن امرأة أمير رضى الله تعالى عنه أهدت إلى امرأة دلت لا و هديه من هيب
وسجود ، لأهدت امرأة بنت الزوم اسما يهدى كثيرا ، فأعصم عمر رضى الله تعالى عنه
دلت مثل هديتها ، و جعل رضى الله تعالى عنه في بيت الدالة فكله في دلت ، دلت ، من بين عود
رضى الله تعالى عنه ، فقال له عمر رضى الله تعالى عنه : إن يك هيب فامدى إليه حتى تنظر
أيهما يساوى هدى

وكان الخ كذا الإرم ذكر في رحمة الله تعالى بهول ، إن كان دلت "المدو" معروف
لأخود والحد ، رضى الله تعالى عنه ، من أهلى إليه من أيكافته ويحويه بأهله ، ذلك ، و شتر
ذلك ، سلم الأمير المعصن "عسى قيمة هديته ، إن كان المعصن كثير ، بحيث لا يتعب الناس
في مثله ، لأن لم يعط المعصن لأمره" و هبه منه

٨٨٤٥ - و كذبت بون أمير بهور تعالى على ملك العدو ، و هدى ملكه ، فلهذا
هذه لأمره دلت ، بسبب لأمره فلهذا عليه من هذه ملك العدو ، و المعصن يوفيه في بيت
الملك

٨٨٤٦ - و نواب المستعصم حاصروا حصناً من حصون من خرب ، أو مدينة من
مدائنهم ، فبأنهم أمير طيس مناهاً أو غير ذلك ، فلهذا بهور إلى العدو الذى أعطوه ، فإن كان

١١٠١ - أقدمه فلهذا بهور حله الإسماء ٧٢/٧٠ جملة صيا

١٢٠ - بهور لخطوب من دلت من أسل وأسله من طو وروى

١٣٠ - هكذا في جميع نسخ المجلد ١٧ ، ركعتي الأصل طالع وروى

١٤٠ - بهور لخطوب من دلت من أسل وأسله من طو وروى

الفصل الرابع والعشرون

في الأراضي التي يسلم أهلها أو تمتنع عنوة، وما يندب عليه مشركون من أرض
المسلمين و فرزدون والفاصول للمهد، ثم يندب عليه المسلمون

٨٨٤٢- قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا أسلم أهل مذبحة من مدائن أهل الحرب قيل
تظهر المسلمين عليهم، كأنه أحراراً لا عبيد عليهم ولا عبيد لهم، ولا أسلمهم ولا على
أموالهم، فوجود العبيد وهو الإسلام، ويوضع على أراضيهم العسرة من الخراج، لأن هذه
بذلك القدر طيب على المسلم، ولأنه لا يسد أسو ظلم الخمر - عبيد لأن عتقه فيه معنى
العسرة، وهذا يسمى خراج، الأرض الثانية هي دار الإسلام، لا يجوز عن الوثنية شيء
يخسر.

٨٨٤٣- وكذلك إذا صار دولة قبل أن تظهر عليهم، لأن الذمة خفف عن الإسلام في
حق الأحكام التي ذكرنا، إلا أن هنا يوضع على أنفسهم الخراج، لأن الذمة خفف على
الكافر، والقلاويل أرض الكافر، خراج دون العسرة، لأن العسرة موزة به معنى الخمر، وإذا
انقضى العسرة شئ من الخراج، يوضع على رؤوسهم الخمر، بها كد فعلهم وهي أنه تعالى
هو بلقيس للمرين.

٨٨٤٤- وإذا ظهر مسلمون عليهم، ثم أسلموا، فالأمام عليهم ما يجب أن شاء قسم وقبيل
وأبى لهم من المدعى، لأن الاستسلام دهم، وسبب من العامين منهم، والإسلام عرف بالحق
ثبوت حق لا عطلا حدث، فثبت، فقد صح أن رسول الله ﷺ فتح بلاد كثيرة، وقسمها وأعطى
بني العامين، وإذا أراد تقسمها بهم ما أسلموا، وضع الخمس ولا يملك للياسي والفاصول
وأبناء السبل، ولهم أربعة أحماسها بين عامين قسمه العدم عنى من عرف، ويضع على
الأرض التي أسلم، يكون الرقعة، عن المسلم، والسلام لا يسد أسو صيد، خراج على
الأرض التي أسلمت، لو أسلموا قبل أن تظهر عليهم يوطع دين العسرة، فهنا كدلت، بل
قولي، لأن الموحد هناك لونه واحد، وهي الإسلام، ومن جرد هذا لونه الإسلام، ولجهاد في
سبيل الله، وإذا وحب الصباة بذلك عن يوطع الخراج، لأن نجب الصباة هو قولي

٨٨٤٥- وإذا ف، من عليهم، قسم لهم رقابهم ودراريهم وأموالهم، فهاصل رسوا
الله بغير أهل مكة، وعمر رضي الله تعالى عنه يأهل القنماء، يوضع عن أراضيهم العسرة،

ليكون الترتيب على حسب ذلك - وظف طراح

فإن قيل هذا وظف طراح على المسلم لئلا، ونسب ٧ يندأتر صفه اخرج عليه
فلما نرى هذا وظف طراح على المسلم لئلا، بل فيه إبقاء الحق الذي يسهل للمعاني
محاله، فيكون بغير بدء طراح بعد الإسلام

بيان - حواله من النسخ قد ثبت في الرحاب والأراضي بالاستيلاء عليهم، فإذا أمر
عليهم برقابهم وأراضيهم، فلهذا نظر من النسخ، فكان أنه لا يهمل عنهم إلا بغير حق وذلك
طراح لا محاله، فإن معرف طراح لمصلحة، ولطرحه على سبيل الاحتمال، فإنه إذا تم يكن
في بيت طراح شيء، وكان في بيت من التعلقة معه، جبر للإمام صرفه على ما
الصدقة في القناعة، والولاية في العتق في القصة للإمام، فيعمل به منه غير أنه يحتار
هو أنظر وأجى، ستمسح على ما ذكرنا بخلافه إذا استمر في الظهور عليهم، ذلك
فإن من النسخ لم يست في أصله، وكان هذا ابتداء وظف طراح على نفسه، وبخلاف
ما إذا عساه من النسخ، لأن هناك أوصل إلى النسخ حقهم، وكان في وظف طراح
على المسلمين لئلا، أما هنا بخلافه

٨٨٥٦ - وإن ظهر المسلمون عليهم ولم يسلموا، فالأمر بالخيار إن شاء استمرهم
وقسمهم وأموالهم بين نساء، وإذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك، فمحله في
موضع الخمس، ونسب أبائهم من النسخ، كما فعل رسول الله ﷺ بهم، ويضع على
الأصغر المسمى ليكون المولى على المسلم

٨٨٥٧ - وإن كان من الرجال، وقسم النساء والأموال والدراري بين النسخ على
حواشيها، وإن شاء من عليهم برقابهم وبأراضيهم وأموالهم، ووضع على رؤوسهم
شربة، وعلى أراضيهم، كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه أهل سواد العراق.

٨٨٥٨ - وإن من عليهم برقابهم وأراضيهم، وقسم النساء والدراري وسائر الأموال بين
المسلمين فهو جائز، لأنه لم يمس الكل بين المسلمين يجوز، ولم يترك الكل بأن من عليهم برقابهم
وأراضيهم ونساءهم ودرابهم وأموالهم أيضاً يجوز، فقد قسم العنبر ورف بعض كل لكل
بعض حكمه، وبكيفية ١١، لا يمسهم رضي الله تعالى عنه لم يعمل ذلك، وهو الإمام في
هذا الباب، ولأن معنى الأصغر الرضا، وهم لا يتقدم على الرضا، لا بما يحتاجون إليها

(١١) هكذا في الأصل وداري - نظري يمكن فهمي

(٢٢) وفيه في وظف طراح عليها على المسلمين

لشراعه، جود همه سائر الاموال بين المتاعين، هم مي نهد مي، و تقوي به عني لبر رعه علم
يكون الم بالاراضى مقدما بكم، لا تافرك في ايهم من الاموال بحداد ما حكمهم الشراعه
به، فحينئذ كل من بالاراضى عليه، فيجوز من غير كراهه

۸۸۵۹- وگفت: نه اینها علم بر حق نیست و تسامع و تواتر هم در شریعت و قسم و سایر
 الاموال بی اثر است، بعد حائز دین است. ولکنه مگر: «لا یعجز عن رضى الله تعالى عنه لم
 يعمل ذلك وهو لا يراه في حد الباطن» واما بعد از فائده عی ما یباید در مرتبه اولی و ثانیه و
 ثالث مقدر ما یکنهه از اعاده تعینت و تجوز فی حد کراهه عی ما یب

۸۸۶ زوال مر عیسیٰ برانہم خاصۃً وحبہ الارضیٰ بن مسلمین مع سائر
الاموال لم یجر وشدائد : ہم یکی انہم ، صبی ، فلانہ ، بن عیسیٰ برانہم ہم یجر : ان
حق الفقراء والضعفاء و سائر : مدعی الحق - وانفسہ مسخرہ ہم وحقہ الم یطرق
حقہم عیسیٰ ان لا یجر ان - ویکفی - کہ انک القاصر من الارضیٰ یصیر عیسیٰ بنی یجر :
مدعی

[illegible]

تَوَقُّوْا حَوْرَةَ الْعَيْنِ بِإِرْثَافٍ مَعَ الْأَوْحَى بِأَنْتُمْ سَوْبُ لَهْ جَعَلَهُ وَنَبِيَّ عَمْرٍو حَسْبُ اللَّهِ
تَعَالَى عَمَّا جَاءَ سَوْبُ الْأَوْحَى مَرَّ عَمَلِهِ سَوْدًا لَمْ يَلْعَزْ لَعَرَفَ بِرَبِّهِ مَعَ لَارِ عَمِيٍّ وَلَا أَنْزَلِيٍّ
فَلَمْ يَبْرُكْ بِدَوْدَ الْأَرَسِيِّ فِيمَا عَلَى حَصْلِ تَحْيِيْسٍ

فإن قيل أليس أن الإمام يملك إبطال حق الفاعلين على الرقاب بالقتل، فلم لا يملك إبطاله بالى بالرقاب مقصورنا؟ فله الإبطال بالقتل لإبطال إبي خلف، فإنه يتقدم شرعهم من المسلمين بالكلية، وبه يصح نزعهم عن الرقاب، أما الإبطال بمعنى إبطال لا إبي خلف، ولا يمكن قياس هذا على

٨٨٦١- قال محمد رحمه الله تعالى في "الرياضات" من السير الكبير "وإذا غص أهل الدمة العهد، وعلموا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين، ثم ظهر عنهم المظموه، فإن صلوات الدار دار الحرب، وللإمام الخيال في حقهم حتى يحرف ذكرها في حق أهل الحرب، لأشبه كان، أهل الحرب وأعدا صلواتهم بالعهد، فإذا انقضى العهد عادوا إلى ما كانوا فيه محتاج إلى بيان أن دار الإسلام متى نصير دار الحرب؟ فنقول أجمع العلماء وحمد الله تعالى أن دار الحرب عند ظهور المسلمين عليها نصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام إليها على الأسرار، ودار الإسلام عند استيلاء الكفار عليها عند نصير دار الحرب بإجراء أحكام الكفر" على سبيل الاشتراك

وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا نصير دار الحرب، لا بشرط ثلاثة أحدها إجراء أحكام الكفر على سبيل الاشتراك
والثاني أن يكون مسأحة لأهل الحرب، أى مصونة لا تتدخل بسببها ملقة من بلاد المسلمين.

والثالث أن لا يبقى في مؤمن آمن من خمسة بأمانه، أو دس آمن من نفسه بأمانته الأولى، وهو أصل المسلمين

٨٨٦٢- وكذلك على هذا إذا غلب المرتكبون على دارهم، أو دار من ديار المسلمين، أو تقضى أهل الدمة العهد وعلموا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين، حتى إذا غلبت حقيقة رحمه الله تعالى، إذا انقضت إحدى هذه الشروط، حتى على حاله دار الإسلام، لا تكون بيتاً للعالمين إذا استنبروا عيب بالفهر والقتل.

وأما أهلها فإن أهل الدار الأولى في جماعة المسلمين، لا يفتن بهم الممانون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأشبه أهل حرب وعلموا دار الإسلام بغير امان وأهل الدار الثانية يجبرون على الإسلام، فإن أبوا قتل رجالهم، ولم يسب ساءهم وصبيهم، على يجبرون على الإسلام كرجال وساء أولادهم دار الإسلام وأهل الدار الثالثة يجبر على العودة إلى

أَيْسَرُ كَدَمِ نَجْمٍ يُعَبِّدُ مَنَاقِبَ الْإِسْلَامِ

و چون که اینها را در کتابهای خود می بینیم و از آنجا که می دانیم که اینها
در واقع همانند آنچه که در کتابهای خود می بینیم و از آنجا که می دانیم که اینها

[illegible][illegible][illegible]

وَقَدْ سَاءَ مَا رَدَّنَا عَلَيْهِ وَلَسْتَ خَدَّاعًا عَدُوًّا مُبِينًا
فَمَنْ تَرَكْنَا مِنْ الْأَشْيَاءِ ذَاتًا لَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُهَا
وَمَنْ يَسْتَعْجِلْ بِهَا فَلَا يَمَسُّهُ إِلَّا عَذَابُ
الْوَقْدِ فَذَرِكُنَّ خَبْرَ مَا لَا تَصْلُحُ فِيهِ أَسْمَاءُ
وَأَنْصَبِي لَهُ يَارَ الْيَتِيمَ فَكُلْ وَلَا تَقْنَطِي مِنْ
رَحْمَتِي إِنَّ يَوْمَ الْفُتُورِ لَأَكُونُ لَهُ سَعِيدًا

هه عه "أهل البادية" لأن لا يمتثلون لأمرنا القوي ٢٠١٠ كرسى فى البادية

۸۸۶۷۔ حال اسلئے مردوں بعد ما ظہر علیہ السلام، کیوں نہ ہو، لا سبیل علیہ،
مختلف اقل اعزبت اذا نسبوہم عند الظہور علیہم حیث ندرہ و ہ، انھوں نے وہ انھی کی
اقل مدیہ، دشت کی الام، مفاہی قبل الاملاہ یعنی مفاہی، مفاہی، مفاہی کی الاملاہ، مفاہی،
مفاہی مفاہی لا سبیل، مفاہی بعد الاسلام کتب لہم، والاسلام یعنی یہ کہ، کی الاملاہ مفاہی
مفاہی۔

[illegible][illegible][illegible]

فان قيل كيف يجوز للإمام ان يجعل لأراضيه كتباً يحرمه، والله تعالى حرم طاعة غير
 محي [الأرض] بعير موصى، بل انصرف العشر فمعه.

قلت: كما ثبت في لأرجحى من الثمانين في بيت حبيب بن التمر، ثم جاء به أبو يحيى كلها
خارجاً به، ويصرف بم الثمانين، ويطلق حق الفقهاء، فكذلك به أبو يحيى كلها خشيته
ويصرف بالثمن القدر، ويطلق أبو الفتح.

والله في ذلك لآية لعبد يظن الصلوة والصيام ، وهو في الإعراض عن

(۱) قریب لے حافظہ مکان پر

(٢) جنك في البغية عبدك ، قال من لا يهاجر من الأوطان

ورأى الأصالح ر جميع حق الفخر ، برجح حقهم ، ويجعل الاراضي عسريه وان لا يصلح
لر جميع حق العائين ، ر جميع عليهم ويجعل الاراضي خراجية

فلا يرى ان به أن يصرف مال سب مال الخراج الذي هو حق القسمة إلى الفقراء ، بل يرى
للمصلحة في ذلك لانه أن يصرف مال بيت مال الفخر ، ويصرف مال الذي هو حق الفقراء إلى
الغنائم إذا رأى المصلحة في ذلك ، فهذا كذلك ، على أنه سب في جعل الأرض عسريه
بإبطال حق الغنائم ، لما ذكرناه ، ثم يكره في بيت مال الخراج سب ، فلا يتم أن يصرف مال
بيت مال القسمة إلى الغنائم

٨٨٦٩- وإذا رد الإمام أن يجعل أهل الحرب والناظرين بعده أهل دمه يؤدون
الخراج ، وقد أصاب منهم مالا في الحرب قبل أن يظهر عليهم ، فإنه لا يرد عليهم ذلك ؛ لأن
ذلك حق الغنائم ، ومن أيديهم في الرد عليهم بإبطال ذلك ، وحوار لمن يخلط بالقياس
لما قد عرفت بإبطال حق الفخر من عمر رضي الله عنه وهو ما فعله من سواد الخراج ، وهو
إنما من عليهم عما كان في أيديهم بعد الظهور عليهم ، لا عما أخذ منهم قبل الظهور عليهم ،

والأثر الثاني رد دية لا يكره ، وإنما ؛ لأن الأثر يدل على ما هو مثله لا على ما هو فوجهه ؛
وعند أن يرد بإبطال حق العائين ويدهم ، وذلك بإبطال حقهم لا غير ، ليعمل فيه بالقياس ،
فلا يعمل ذلك إلا بغيره ، ويحذر أن لا يمتروا على عمارة الاراضي وروايت إلا بذلك قال ،
فإذا كتب الخزانة هذه ورأى الإمام المصلحة في رد ذلك أقال عليهم ليشعروا بالبراعة وعمارة
الاراضي ، فيجعل الجمع إلى مسلمين به يؤخذ منهم من الخراج ، بعد ذلك لا يكون أن الأولاية
في العلم على القسمة به ، فيجعل ما هو الأصالح من حق المسلمين ، ألا ترى أنهم لو احتاجوا
إلى ما يتمكنون به من الزيادة ، ورأى الإمام أن يعطيهم دية من بيت مال ذلك ، فما
أخذ منهم أولى ، فأن ما على من أيديهم ، فكذلك هو البعداء لاراضي وروايت لم
يأخذ الإمام منهم ، لأنه يرد عليهم ما أخذ منهم ، ولو كانت أخالة هذه فلا يترك ذلك من
أيديهم أولى

٨٨٧٠- وإن استعوا رب ، فذلك شاء الله ما هم ولهم بين عالمين ، لأنه لو قسم
لكل دهر : دية لم يرد من الفخر ، ولكن الأولى أن يترك ما بهد بهم حتى ينفروا على
مخاسن الإسلام فيستمر ذلك دفع من عمر رضي الله تعالى عنه أنه لم يأخذ شيئاً من يفي من
مال أهل سواد الخراج في أيديهم ، ولم يرد عليهم شيئاً مما كانوا أخذوا منه من الظهور عليهم

وهو القدر الذي قد تدرى في هذا الشأن من سائر النسخ، والرجح في القدر عليهم لا يبر.
عظيم، وقد نفس في سائر النسخ المذكور عليهم لا يبر عدمهم.

٩٩٤١ وقد تدرى الإمام بأنه قد تدرى في هذا الشأن من سائر النسخ، والرجح في القدر عليهم لا يبر.
تدرى في هذا الشأن من سائر النسخ، والرجح في القدر عليهم لا يبر.
وهو القدر الذي قد تدرى في هذا الشأن من سائر النسخ، والرجح في القدر عليهم لا يبر.
عظيم، وقد نفس في سائر النسخ المذكور عليهم لا يبر عدمهم.

لعصل الخامس والعشرون في الأفعال

٨٨٧٢- يجب أن يعلم بان الأفعال لعنالم، قال الله تعالى ﴿يسألونك عن الأفعال﴾^(١) أي العاشم، وربما جميع وحده بقل، وأصله في اللغة الترياق، ومنه سميت المنظومات مؤلفي الكرمي روالد عن الفريسي. وسميت القصيدة بولا؛ لأنب زيادة على محلات هذه الأسماء لأن أفعاله لم تكن حلالاً للأسماء، وأحسب هذه الأسماء، ولأنها زيادة على ما يحصل للمعاري من (المقصود) لأصلي وهو التوفيق القبيح، إلا أن لمد من استعمال لفظة الأفعال في حرق نساء الفقه، ما يحصل به الإمام بعض المعاني بذلك، وذلك لفعل عنه يسمى سبلاً، وذلك الحن يسمى فلا

٨٨٧٣- ثم عبد المعص يستعمل على تواضع. ومع ما في بيان ما يجوز من ذلك وما لايجوز، فنقول لا خلاف من العلماء رحمهم الله تعالى أن اللعيل في الإساءة وإحراق العيشة، وحيل أن نضع الحرب أوزارها جلتز، وهو أن يكون الإمام من قبل ضيلا، فله عليه، أو يفت سرية وهو منكم الكلب مما تعبري حد القسي، أو من قبل بعد الخمس فهذا حاشا بلا خلاف

والأمل به مروي عن محمد وحمة الله تعالى في السير الكبير أبو موسى له ^(٢) نقل وهل من فتى قليلا منه مبه من أخذ مسير أظهروه، ولعن في ذلك في التفتيل تحريض الشجعان على القتال، فمن الشجعان قل ما يحاط به وبأرواحهم إنهم يحصوا

(١) سورة الأفعال ١٧٦

(٢) حكاه في الصحاح التي حداد، وكان في الأصل الأخص مكان المصود

(٣) وفي قوله التبع الأول

(٤) حرجه عسقم في صحاحه (١٧٢١)، وفي الجاويد في المصنف (٨٢٥، ١٠٧٩)، وفي حاشيته في صحاحه (١٧٧٠ و١٦٦٠)، وفي حاشيته في صحاحه (٨٣٣)، وأبو هروان في سنة (١٦٣١ و١٦٣٢)، وفي سنة (١٥٦٢)، والفارسي في سنة (١٢٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٢٥٨)، والشافعي في سنة (٢٢٣)

[illegible]

قوله: «فمنهم من لا يفقهون» أي: من هؤلاء الذين لا يفقهون الدين ولا الحلال والحرام، ولا ما ينفعهم ولا يضرهم، ولا ما يحسنهم ولا يقرّبهم إلى الله تعالى، ولا ما يبعدهم عنه.

١٩٧٤- وادع النقيب محمد خورشيد قصصه لا حدود في خور غنماد رحمة الله عليه.

[illegible]

٨٩٧٥ جال محمد حميد قاسمي ، لا سمحہ اٹالیا سے اپنے سفر سے واپس آئے ،
 ماہ ۱۰ ۱۳۵۷ھ قبل میں قتل ہوئے۔ علامہ صاحب ، ۱۹۹۵ء میں علامہ صاحب کا ترجمہ کیا
 کہ ان کی وفات ۱۳۵۷ھ میں ہوئی۔ علامہ صاحب ، قتل ہوئے ، ۱۰ ۱۳۵۷ھ میں
 علامہ صاحب کے انتقال کے بعد ، ۱۰ ۱۳۵۷ھ میں ان کے انتقال کے بعد ، ۱۰ ۱۳۵۷ھ میں
 ان کے انتقال کے بعد ، ۱۰ ۱۳۵۷ھ میں ان کے انتقال کے بعد ، ۱۰ ۱۳۵۷ھ میں

() لا بد من ... ؟

04.71) $\frac{1}{2} \ln 2 = 0.3466$

$$u_{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ i \end{pmatrix}$$
[illegible]

جاء العبيدة أولاً، ثم برقع الخمس عن أبياتهم، ثم ينقسم سائر من جميع العسكر على سهام الخمسة، القسري من جميعهم، وإن كان عليهم الأربع، أو الثلث بعد خمس، ربيع الخمس أولاً من حصة العبيدة، ثم نصف السهم لغيرهم، ثم في م الباقي من جميع العسكر على سهام العبيدة.

٨٨٧٨ هذا محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن الإمام لأهل العسكر جميعاً ما قسم، فهو لكرم على بالسوية بعد خمس، فهذا ما طي، وعقل، فقال لأن في هذا أهل السهم طينير أو جهنم سرب قد طي

مضى هذا الكلام أن الذي سلك في الأصل هو أن لا يجرى لغيره العسكر الذين لا يقدرون على القتال، والإصطلاح سهم لأب لأمه جعل اثنين في بعضهم، وهذا يقتضي أن من لم يقدّر ولم يصب شيئاً له لا سهم له في العبيدة، اسم هذه الصلابة والسلام جعل لغيره القسوم نصفاً في العبيدة، كما جعل للأقرباء، حتى كسبه الأقرباء في ذلك، عفاً، بالسوية التي يكون حصة القسوم، ورجل آخر لا يقدّر على دفع السلاح، يسوى سواه في السهم؟ فقال هذه الصلابة والسلام، فلو كان تقصرون ويرفون مضاعفة.

وكذلك من لكل بالسوية يؤدي إلى أن لا يظهر فضل البعض على الآخر في السهم، وهذا ما يجرى فعله من على الآخر، ولأن التمثيل جزء، بخلاف القياس بالتشريع، والتشريع جزء التمثيل غير وجه يجرى بعد التمثيل سهام العبيدة، ويسمى يجرى في هذا سهام العبيدة، مرد إلى ما يصبه القسوم.

٨٨٧٩ وسلب الرجل باب يده وسلاحه وجانبه إلى هو عيب، وما معه من الذهب والفضة والقطعة، وهذا لا سلب إلا سلب اسم لا يسلط، ويرجع إليه، وهذا لا سلب سلب، ولا سلبه فكل مد له، بخلاف دمه تحري منه، وبخلاف مذهب والعصا التي على القلعة الأخرى، يجب لا يكون من سلبه، لا ذكرنا أن سلب لا سلب ما يرجع، ويسلب منه، وهذا الأشياء مملوك، وممّوع عنه من غير حصة أحد، فلا يدخل تحت اسم السلب، وكذلك الخلة التي مع غلامه، وإن يركه لم يمسكه من الأمته، لأنفسه لا يكون من حصة سلب، فلا ذكرنا

٨٨٨٠ لم يذكرنا أنه لا يسبى للإمام لأن بعض بعد لإصطلاح، فربما، أو أن التمثيل من

(١) انظر في كتابي صحيحه (١٧٦)، والترمذي في (١٧٦)، وحمد في صحيحه

(١٧٦)، وذكره أبو القاسم في مواهب العظمى (١٧٦)، وذكر في بهار القدير (١٧٦)

موج آخر

في استيفال يعمل في حق لأمره ولا يعمل:

٨٨٨٩ وإذا ربي بعكركم من نخوت وعليها أمير، فبهم العبد، فقال الأمير من قبل قتيلاً، فله سلمه، ثم لقل الأمير بك "الفيل" فله سلمه، وهذا استحقاقه والقبض أو لا يكون له سلمه

ووجه القيد في ذلك أن الإمام لم يستحق الفعل من رعيلاً نفسه، ومنهجه نفسه لأبيه، لمكان التهمة، لا يرى أنه من ضمن نفسه في القيد بأن عاد أن ميتاً، فقل من قبل قتيلاً، فله لا يضمن سلمه، وطريقه ما قبل

وجه الاستحسان أنه عم حديث بالفعل وهو من جهة الخلد، بهاء معصم أنه ذكر مكلمته من، وكلمة من عذب في ذوق القهقهة، ومن يلقون من مربي التهمة فكانا يتأخر التهمة إذ حصل معه بالنقل، إذ لا هم وجمعهم لمهره من ما جعل لك لا يأتي التهمة، ألا يرى أن الإلحاح أن يضمن العبد من التهمة، ويقر به كما يقر بصيب اللذيق، فإنه يفتقسه بعمل له، ما جعل نفسه، فله مكى في ذلك ما قبل

٨٨٩٠ ومن كان الأمير يلقاه من قبل منكم قبلاً، فله سلمه، فسر الأمير بعد ذلك قتلاً، فله لا يضمن سلمه لأن كونه من، وإن كان من قبل الأمير بقوله، منكم لحي فله أخرج منه من بين، أن يقر له منك "أخطأ لكم"، وبه حد لا يصلح مناصاً ومجانباً

وإن "العدة السنية" أو قال أن رجل خطبته في دهر واحد منكم هذه العدة، فبغيره من دهر لخالق الله لا يمتنع عليه

أورد السائل الأوس، إذ غار لحماؤه أن دخل هذا الدهر، فبغيره من دهر لخالق الله لا يمتنع عليه

٨٨٩١ فلو قال الأمير، أن كنت قتلاً فلي سلمه، فله من قبل منكم، فله سلمه

٢١ وإذا قف من الأمير به، فلا يضمن، فله سلمه

(١) ما قبل للمعصوم ما قبل من الأمير وأبيه من دهره من

(٢) من دهره من

(٣) ما قبل المعصوم ما قبل من الأمير وأبيه من دهره من

٨٨٩٢ - وإن كان لا يبرق أن يقاتل رجل منكم وحده الخيل، ولا سبه، فقتل رجلان
 لا يلا. حذارة لا يردنا على نفس هذه الضرورة بشرط مصرح به لا مستحق
 السلب، وإنما حذرت على الانصراف في الفصل الأول من دلالة ولا يوم للدلالة على
 وجود الإصباح بخلافه

٨٨٩٤ - وفي نوادر بن سماعه عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، إذا قاتل الإمام
 لمسلم، فإن قتل هذا الكافر، بعت سبيله، فقتله هو ورجل آخر من المسلمين، فالتسبب كله
 له، ولا شيء لغيره. قال الأبري أنه لو قال بقتله إن قتل هذا فهو حر، فقتله هو
 ويحرمه حتى

٨٨٩٥ - ولو قاتل عشرة، من المشركين، خرجوا الخيز، قال أمير عسكر المسلمين لعشره من
 المسلمين، إن قتلهم هم منكم أصلاً بهم، ترووا إليهم، فقتل كل واحد من المسلمين رجلاً من
 المشركين، كان ذلك رجلاً من سبب قتله، وإن كان لم يخط إليه من ظاهره، لا شريك المشرك في
 قتل المشركين، والعشرة من المشركين، على قتلهم، بل يرد كل واحد من المسلمين، إن قاتل
 هكذا، لأن هذا فعل جميع أعدائهم إلى جماعته، والجميع متى اتفقت إلى جماعته، يرد عليه
 الآحاد، ولا يختص وجود العمل من الجماعة في قتل واحد من أعداء الجماعة على ما عرفت،
 ولأن عرض الأمير من سبيل المشركين على القتل، وهو عدم كل واحد منهم أنه يستحق
 السبب، يشترك صاحبه، وصاحبه غير يشترك في قتله، وعلى لا يشتركه، ربما يختلف
 عن القتل، وإن كان قادراً يفرط على موضوعه بالتفصيل وإنه لا يجوز

٨٨٩٦ - وفي امتنقى إذا قاتل الإمام عشرة من المسلمين، إن قتلهم هذه العشرة
 حصه، أو قاتل عشرة من المسلمين، إن أصيب من أهل غزوه كذا، فلكم كذا سي، بغير غيره،
 فشرعهم غيرهم، يرد الإمام كذا شركته في نفسه، قال ولا شبهة في سبب بعينه

يوم آخر من هذا الفصل

٨٨٩٧ - إذا قال لا يبرق للمسلمين إذا اصطفاوا للفصل من ج، برقم رجل، لله

(١) وفي ج عن محمد بن عثمان عن أبي يوسف

(٢) وفي ج عن لا يبرق السب

(٣) وفي ج ولا شبهة في سبب بعينه

خصماته فذهب من نعيمه، عهد علي رؤوس الرجال ذوات السبي، فمن جاء برأس رجل، طه جسمه فذهب، وب لا ملا وهذا بخلاف ما هو سكر العرب، واتهمه فقتلوا (وغيره) وقال الأمير من جاء برأس فلان قله كذا، عهد علي السبي رؤوس الرجال والفقير أن حر حدة فقال الظاهر أن الإمام بقصد كسر شوكتهم، وتفتين عدوهم لا لئلا، وكسر لشوكة بعض فعالة لا بأحد السبي، وبعد ما سكن الحال وانهمر السر كبر "أ" فالظاهر أن الإمام بقصد جميع المال، وذلك لما يحصل بالسبي لا بالصل، فعلى بالظهور، وحصل ما يقتضيه الظاهر كمنصرح به من جهة الإمام في مسائله حدة.

٨٩٩٨ - من جاء رجل برأس رجوع وقال، فثأنته، وأحدث بأهله، فقال رجل آخر ثأنته، وهذا أخذ برأسه، فالذي جاء بالرأس أثنى بالخصم، وكان الثوب قوله، أبي ثأنته مع البهي، لأن الظاهر شاهد به، فإن الرأس إذا كان في يده فالظاهر أنه بأسر ثأنته، والثوب قول من يشهد له العذر، وعلى الآخر البينة، فإن أقدم لأحر بينه من سبي عهد أنه قتله قصباته بالخصماته، لأن في كتابه بعض بالخصماته لمدى من يده الرأس يحكم الظاهر، ولا يعتبر الظاهر بد، بجانب البينة بخلافه كما في الخارج مع من أيد به الأقدام خذج البينة

ثم بعض بالأحر بالخصماته وإن لم يجر، بالزعم، لأن الجور، بالرأس، فهو مطلوب له به في التمثل المدو، والتمثل حاصل بالفضل، فله لا يرى أنه هو ضرب رأسه وأسقطه في القبر، ودعي به، لا بسجن العمل، لنقل إلى ما ظننا، بالبر، بالفضل، ولتقليل المدو لا للسبي، بالرأس

٨٩٩٩ - وهو جاء رجل برأس فثأنته واحد من المسلمين، هذا رأس رجل من العدو وقد مات، وهذا جر رأسه، وقال الذي جاء بالرأس، ثأنته، فالقول الذي جاء بالرأس، لأن فعل الجر قد وجد منه بعد له به بوجوب الثوب، فبيد كونه فأن لا إلا إده عرف ثوب قبله ويتم يعرف، ولكن يختلف، لأن صاحبه ادعى عليه عهد أو أثر به برمه، فبسحلف عد الإنكار في حد السكر

٨٩٩٠ - عهد، عهد، عهد أن هذا الرأس رأس مشرك، وإن مع السبي فيه قلم يهو أنه رأس مسلم أو رأس مسلم، كظم إلى السبي، فإن كان عليه سبياً كما كان في العمل، فإن كان مشركاً قصة قصة، وإن كان عليه سبياً المسلمي بأن كان محصوراً بالسبي، فلا يخل له، لأن استحقاق النفس منعدى نفس المشركين، وإن اشكل عليهم قدم سر، رأس مسلم أو رأس

مشوك. فلا نقل له، لأنه يتضمن أنه: "نفس مسلحة"، وعلى هذا التقدير لا نقل له، فلا يحسن
القول بأنك والآمال.

٨٩٠- وهو جرح رجل من برصه أنه صمد، في رجل آخر معه برصه به هو الذي صمد،
وطلب الخراج من صاحب اليد، فحجب صاحب اليد عن نقله من أحد سيماء سيماء،
وهي الاستحسان لنقل من جرح

بوجه القصاص من ذلك أن صاحب اليد بالتكول أمر به لا يجوز له، وبه أمر عن صمد
يصحح - وسجد عن العائين - النمل لم يزوج، لأن النمل بدواً من طاهره، ثم ثبت لنقل من
نقل له أ - وبه رد - لعدم ما به من مثله في غيره

وحده الاستحسان أن الذي جرحه بالأمر مسجون لنقله، لأن كونه رأساً من يده
دليل ظاهر على كونه ثلثاً، فهو جرحه، وبه صريحاً أنه دليل بحكم استحقاقه من كان مسجوناً
إلى غيره، وذلك صحيح، كما أن الإنسان يبيع يده أنه ثلثاً، نعم من له، ليس هذا
العين لي إظهاره لثلاث الأثر، وهناك العين للسفر له الثاني كذا

٨٩١- وهو جرح رجل من رأسه يوجعها ثلثاً، ورأسه في أيديهما جعلت لهما
يبيعها، وذلك في ذنوب ثلاثة أو أكثر - والله أعلم -

بوع آخر

٨٩٢- إذا قال لأبي لا نقل إليك من حبسك يبيعها بكذا، دخل قلب
العين للفرار من الظهيرة، وحس من ذهب وأمر، وكذا لا نقل من حبسك بكذا.
دخل تحت: لنقل الدرهم المصروية أ، والكثير من القصة، وحس من

وذكره في معنى فصل الدرهم والذبيير المصروية، ونقل يبيعها بكذا، فقال ما
كأن من ضرب الإسلام، فله من، وما كذا من ضرب الرومي لا يبيع في الإسلام من
أمرهم والذبيير، فهو به

٨٩٣- وهو قال من ماله، هو على رجب النفس والكال حكماً، فكذا، فكذا
وحس أنه محلى في سبيل كبير، وهما بناء على عرقه يكونه، فمن من عرف آخر الكوفة
اسم لا يقع على نوب النقل، الكفار وتعهما يسمى بر، هي عرف دينا بالمال لا يقع على

نظر والفتان ونهجه لا سعي برأى، وإتنامي كرسى، أن يقع هذا الاسم على دار
الفرس وشعبه سعي برأى

واسم الفرس رسول الله بجزء والفرس والفرس وما أشبه ذلك،
ولا يتناول النصارى واليهود والفرس، لأن اسمهم ليس على كماله بل على
عادة ولا يدخل تحت هذا الاسم بل فيسوة والفرس.

٨٩٠-٥- والخاص لأمم، كل الأمم على السعدى ربه الله تعالى على قيس ما
قبل من تكلمه، أن يعمده في ذلك به يده يده، مما يوت كمال من علمنا، يجوز
عن الكفار، ويجب أن يكون من هذه العمارة في العلم، وهكذا حكمنا في كل شيء من
أمر مكر به، حامداً رحمه الله تعالى

واسم الفرس سلطان على الشهاب والنقص والفرس، لأن اسم الفرس عادة يقع
على ما يشبهه في ريشته، فأي شيء من ذلك أصابه فهو به لغيره، وهو صاحب أولى أو
غيره، فلهذا هو من صفات بعض الناس، فلا شيء من ذلك، هكذا ذكر في الكتاب

٨٩٠-٦- إلا أن وقع شأن في الكتاب، أن الأمم حال من أساتكم من عادات
الأمم فهو به، بعد هذا من بعض أساطيرهم التي عالم، حيث يدخل الآتى والآتى
حب التمثيل في هذه المسألة، لأن اسم الفرس لا يتناول هذه الأشياء، ويجب لا يتناول
الفرس سم لا يستعمل به قبله حاشي، فمتى في الخبر * يسمى "الفرس" لمستعملين،
لأن الفرس يقع في ذلك، والآتى، سمع بالأمم كما سمع الفرس، واسم الفرس لا
هو لأشياء، إلا هذه، لأن اسم الفرس في كل مكان لا يستعمل، لأنه اسمي الأمم في
كل، وإلى هذا من السير لأمم طركم العهد، فليس لأمم سمع لأنه السرمسى

فهذا المثال يكون، وكل مدخل الاسم في كل هذه الأشياء، ثم لتشر أو تتجهد
علاوة على هذه، لأن اسم الفرس في هذه الأشياء، لأن اسم الفرس لا يتناول
علاوة لا يتناول لأن اسم الفرس في كل هذه الأشياء، لأن اسم الفرس لا يتناول

١٩٩٩ م

٢١٠ م - لم تكتب إلا ٧٣

٢٢١ م - كتب من الفرس إلى...

٢٢٢ م - هكذا هي...

تدخل هذه الأسباب في التفسير . وإلى هذا القول سأل الغضنفر الإمام ركن الإسلام على السعدي والشيخ الإمام الرضا شيخ الإسلام المعروف به خواهر ربه رحمته تعالى أشار إلى القولين . فإنه ذكر في لسالة عتيق أحدهما الاستثناء ، والذي أن اسم المتاع لا يتعلق في هذه الأسباب ،

٨٩٠٧- ولو قال من أصاب دمه فهو له ، لو قال من أصاب دمه فهو له ، فأصاب رجل سيفاً حلياً بدمه ، أو فضة كاتب الحلية له . فعدت بظن إن لم يكن في نوع الحلية ضرر فحشى مخرج حنية من السيف ، ويحلى صاحب النعل . وإن كان في ريشها ضرر فحشى بنظر إلى قيمة الحنية وإلى قيمة السيف ، فإن كانت قيمة الحنية أكثر ، يخير صاحب النعل إن شاء أعطى قيمة السيف ، وأخذ السيف مع الحلية ، وإن كانت قيمة السيف أكثر يخير الإمام إن شاء أعطى صاحب النعل بدمه حنية مصبوحة من خلاف جسمه ، وحمل السيف مع الحلية . في القصة ، وإن شاء برث حله عليه . وإن لم يأخذوا أحد سهم ، باع السهم بدمه ، وقسم الثمن على قيمة الحلية وقيمة النصل والجسم ، فما أصاب قيمة الحنية فهو لصاحب النعل ، وبالمثل في القصة . ولم يذكر في الكتاب ، كان قسمته على السواء ، قالوا : يعني أن يكون الخبر للإمام - رحمه الله -

نوع آخر

٨٩٠٨- إن دخل العسكر دار الحرب ، فقتل أو يلعن ثلث مال الأمير ، من قتل قتلاً ، فله سلبه ، فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غرونته ذلك حتى يرجعوا إلى دار الإسلام . قرئ بين هذا وبين أن تقي الإمام العدو فاحفظوا لنفوسهم ، فقال الأمير من قتل مسلماً فله سلبه ، من ذلك حتى ذلك القتل ، انتهى ملتصقاً بدم القاتل . والعرق أن قوله من قتل قتلاً بلفظه مطعون ، فيجوز على إطلاقه ما لم يوجد دس التعبد ، وفي القصة الثاني وجد دليل التعبد وهو ناحية استيفاء إلى وقت وقوع الحرب ، فإن التفتيح في وقت الحرب دليل ظاهر على إرادة التعبد من الحرب الواقعة ، فتفقد بدست الحرب ، ومن هذا الدلالة لم توجد في القصة الأولى . فبعض به بإطلاق القصة

٨٩٠٩- فلو قتلوا يومهم ذلك . فلم يهرج بعضهم بعضاً ، ثم غدوا من العدو ، فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين ، استحققت له . لأن الحرب الأولى ما بعد ما لم يهرجوا ، والحرب بين يومين ويومين وأكثر من ذلك ، وإذا كان للحرب الأولى ما قبلها كان التفتيح

الفصل السادس والعشرون في معاهدة نجري بين المسلم والحري في دار الحرب أو بين المسلمين في دار الحرب

٨٩٢ - قال محمد بن حمزة رحمه الله تعالى في الجامع الصغير : معتمد دخل دار الحرب
بالمسلم ، فآذنه حرمي ، ثم خرج المسلم إلى دار الإسلام ، وأسكن حريمي ، وخرج إلى دار
الإسلام (لا يخصي ، ولو خرج مسجون فخصي) * يعني : فآذنه ، فآذنه ، فآذنه ، لا يقضي
له شيء .

٨٩٢١ - ومن من جلس مسئلة : أخذها هذه ، وأبى له الدين ، إذا كان المسلم هو
تشي فأن ، حريمي ، ثم خرج مسلم ، وأمنه الحريمي ، وخرج أبى ، فآذنه ، فآذنه ، فآذنه ، لا يقضي
له شيء .

٨٩٢٢ - وأبى له الدين : إذا فأن ، حريمي ، ثم خرج مسلم ، فآذنه ، فآذنه ، فآذنه ، لا يقضي
له شيء .

الأصل في ذلك : أن عذب عن الحرب ومعاملاته في دار الحرب غير في حقها : لأنه
لا ولاية له على داره ، ولا يدومهم شيء من أحكامنا إلا بعد ما يدرمون بالامتياز ،
ولا امتياز يدرمون أحكام من مصادرات يقتضون في دار الإسلام لا هي مصادرات
بأسرونها في دار الحرب . فلا يدرمون أحكام ما شروها في دار الحرب ، وإنما يدرمون
بأحكام ما يدرمون في دار الإسلام . فإذا شرب هذا من حب فأنه الله والله : لا يدرمون
حريمي لو فأنه الله بالله : أنكر ما أحكام ما يدرمون في دار الحرب .

ولما لانه لأبي بعد ذكر من الحوادث : عزل بي حبه ورحمه الله تعالى . فلما
عزى قول أبي يوسف قال في بعض على السلب بالدين ، لأنهم مدرسون أحكام الإسلام
مطلقاً وهو حجة أبي يوسف رحمه الله تعالى .

والحروب لأبي حبه ومحمد رحمه الله تعالى : أناسم وإن أكرم أحكام الإسلام
بأنه عاقل حيث لا يدرمي : أحكام المسلمين ، ولا يدرمي : إن كان حريمي لا يخص عليه
شيء : لأنه غير ملتزم بذلك : فإذا كان مسلم وجب أن لا يقضي عليه شيء ، لا للمسلم

[illegible]

۱۹۳۳- فر الا ایہ فی صلح الفکر وحالہ فیہ ہمارا، ان محبت ہمیں صیت میں
 مانہم نہ حرج ایہ (سلام) ان پر، دیکھ عہدہ، وکن لا یفہم عہہ ہذا؛ لہذا ہمار
 ملکاتہ لا یخذ لانی لا یخذناورہ لا یفہم، لکن ہم ہذا لہذا ہذا لا یخذ
 الہذا، وبعث الہذا ہم، وبعث الہذا ہذا

٨٩٩٤- زاد القسري لاسم القسري في دير حرث من قرى عمدة أفند مسلمة،
وعنه: "مؤلفات" (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (

١٩٢٩- ويد كى بسم الله الرحمن الرحيم، اتبع فكللت بطوارىء فيها، إلا ان بسم الله الرحمن الرحيم،
الرد، ويرد على الله ولا مدخل عليه فى ذلك، لأن فى ذلك اعتبار الأمانة فيه وبسم،
ولا يجوز؛ لأنه احقر منه بعد ذلك

١٩٤٦- ولكن كان أحد هذين الخيارين، فأسلم حربي أو صار دمية، فأراد صاحب المطبوع بعض النسخ بالحجارة، فادّله أن بعضه لأد ذلك كان شرطاً صريحاً فيهم باسمه، وأنه يمكن تجنبه، فبقي أن يرى من شرط بينهما، فلما جدد حصصه صار ذلك كمالاً ودينه أو دفعها إليه في دار الحرب، فوفاة رده

«رحمة آخر أن طائر من الحمام شبع، كما أن دجاجة انتعش من جوعه لبع، ووجدنا
«جوع ليس لا يجعل جوعه أبي وارثاً، بل يبقى على حاله، وكذلك الحمار والذي هو من
الحكام البليغ يجب أن يكون رافقاً، وكذلك حمار في دونه وانزل بالعب ثل عشره في القاصي
ونقص البليغ ويرجع المشتري في سبعة على الثلث، لأن خمس البشري البليغ في عده كله حتى يعبر
مصاب القاصي، فإدريس البليغ في المال كمدعيه أو دفعه، إذ»

۸۹۳۶- یاد ششم جری لی د بخرم، علفی و معده مستام متعلقه ای ماهیچه
و تقاضا به بخرم ای و در لایه اول و در جلد لیبی ماستی عا، نصیبه یاز دینی، شعله؟

لأن العيب تابع للعبد، والمتبوع دائم بعينه، فبعد في الحكم كأنه عيب ضيقاً، وهو قائم في
 بعد، لأن هذه حادثة وقعت في سبب هذا العبد، ورأى السليم ندى أسمه هناك والمستأنس، لو
 غصب أحدكم صاحبه شيئاً لم يخرجوا إلياء، والشيء قدس بعينه أجبره العاصي على رد
 [عنه]، ولو غصب و ستهلك لا يقضي "بشيء"، فكذلك يبتدئ بعدد وجه العيب جنباً
 معه، وجائز في ذلك العيب راحته إلى العبد بعينه، فجاء له أن يرد في أحد من العبيد

٨٨٢٨- ورواه حذو "مسرى حريره أو غير ما عصى العاصي عمن" سائق برد التماس إلى
 كان قائماً، وإن كان مسبقاً لا يقضي عليه بالرد، لأنه لما لم يسم بمسرى ما مسرى، فصار
 المبلغ حقيقاً في قبض، سمي غاصب له، فيقضي عليه بالرد إن كان قاصداً بعينه، وإن كان مسبقاً
 لم يقض عليه بشيء، كما في العصب

٨٨٢٩- ورواه مسرى المسلم مستأنس من حريره عبداً مسراً، لا بد، يا، "فقره بقيت مثلاً
 ونفاهضاً ثم أسمع أمي" يذبح لم يقض بالبيع الحراري سبباً، يمينه لو كان قبض للعبد،
 ولم يذبح للعبد، أمر برد العبد، لا الإسلام ورد، والعبد حرام لم يتم بعد، فيأخذه بالرد
 ، إذا وجب رد العبد لم يضمن تحريره ما سطر السليم له، يضمن مستأنس برد العبد على
 أخري.

وما يتصل بهذا الفصل

٨٨٣٠- حرره نسم في دار الحرب ولم يهاجر إلى داره مسلم هناك خطأ أو عملاً،
 فإنه لا قصاص على حاكم في العبد، ولا فيه عليه في الخطأ، وعينه الكفاية في الخطأ وروى
 عن أبي يوسف، رحمه الله، أن نسم في الخطأ، وهو دواب، لا يرد في رد، والله
 تعالى

والكلام في مقرر راحة أهلنا الفصيل الذي ذكرنا، وحاصل المسألة راجع إلى
 أن يمس الإسلام بعينه معصوماً عن الغل حثالة حكي، وهو انصاف بالعصاة الموثقة، ولهذا
 وحث الكفاية عنه، ويصير معصوماً عن الأسرقاق حتى لا يمتدح الاستيلاء بالإجماع
 وهل يصير معصوماً عن نفس حيد للعبد، حتى يكون معصوماً بالذلاف وهو المعنى بالعصاة
 المقنونة فهو على اختلاف

(١) هكذا في النسخ الباقية التي علمنا، وكان في الأصل "أعند"

(٢) هكذا في الأصل، وكان في النسخ الباقية التي ترجمناها لم يصح نسخ

وجه ماردى عن بن يوسف وهو قول الكافي: فوب الله تعالى ﴿فمحرير وثمة مؤمنة ودية مسلمة إلى هذه﴾ أوجب الأية بقتل المؤمن خطأ بصف من غير قيد، ومال عليه الصلوات والسلام: «أمرت أن أعدل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإني قد عاهدوا على عصمتي وملاهم وألغواهم» أئدت المصمة مصفاً

وجه ظاهر رواية أصحاب رحمهم الله تعالى قول الله تعالى ﴿فمن كفر من قوم عذبتكم وها مؤمن ضمير وثمة مؤمنة﴾ والمراد بالقوس، الذي لم يهاجر إليها؛ لأن الله تعالى قال ﴿من قوم عذبتكم وهو مؤمن﴾ وليس المراد عذبتنا به، فإنه بعد ما هاجر إليها عذبتنا مع ما يجب الأية وليس المراد عذبتنا بها، فإن الله تعالى قال ﴿ومن مؤمن﴾ فكان المراد عذبتنا فلما، ولم يهاجر إلى الله مؤمن الذي لم يهاجر إلينا

فلا استدلال بآية أن الله تعالى جعل كل موجب قطة الكفرة، فمن جعل الأية والكفارة موجباً فقد جعل الكفرة، ومن وجبه تكون مسخاً وبهذه الأية بين أن المراد من المؤمن المذكور في قوله ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ﴾ غير هذا؛ لأن الله تعالى عطف هذا المؤمن على المؤمن المذكور في قوله ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ﴾ والمعلوم غير المعطوف عليه، وبهذه بين أيضاً أن المراد من حديث المصمة مؤمنة لا المصمة لفظة، حتى لا يكون الحديث مخالفاً للكتاب

٨٩٣- ومضى رواية سمع من الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قوم من أهل الحرب أسلموا في دار الحرب، فقتل رجل منهم رجلاً خطأ، فإن أبا جبيعة رحمه الله تعالى قال لا دية عليه ولا دابة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى استخس أن أجعل عليه الدية والكفارة

وذكر في موضع حرمة معنى أقتل أبو حنيفة رحمه الله تعالى الكفرة بالكتاب، ولا دية، وهو عن أبي يوسف: حمة الله تعالى

(١) سورة النساء الآية ٢٢

(٢) سورة النساء الآية ٢٦

(٣) نفس تخريجها من بئر

(٤) سورة النساء الآية ٩٢

وذكر في موضع آخر من لشمي آ حرييد اسماني د ابره ، فن أحدهما
مصحح خطأ، فاك كماره عسه. لا نكره عم ان في فصل احمد الكماره ، حيث يكون علمه

الكماره

يعني المعنى أيضاً أن روادها خرجوا من المسلمين على قدر الحرب، فليس رجل من الصحابة رجلاً من أهل الحرب، فله سهم هناك، فعليه الكفارة ولا دين له، لأن الله وحده عليه كفارة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبواب النار من غير سلوكها يومئذ مفتوحة».

وهي المسمى بفتح اللواي سرية من السليج اخلوه من د حرب، فضال رجل مهم
وخلال اسلم في دار الحرب فعدا، وهي عربة فاصه، فان بر حيف رحمه الله تعالى ما
لا تة فيه ولا تعاره، من عهد الله ان يروا وقل ان يوسف رحمه الله تعالى في هذه
نفسه فيها سحره، بحسب منها انكساره في اخطا

١٩٣٧ هـ - أنشأ في الطليح آخر قريته من مدائن في طريف
 ببيت لها اسم، ثم عمده في سنة ١٣٥٠ هـ، وعاد إلى طريف بعد
 عدة عمارات أخرى في سنة ١٣٥٠ هـ.

٨٩٣٣- الفصل الذي يد اسم المزمع في ذكره لم يرد اليه نصه عليه، فإن
كان حجة عليه على عقب، فاحدها آلامه وعليه الكثرة، وإن كان عمداً فليحرم أن
يقتله لثبته وإن ثبت عند البداية، وليس به ديميو لأنه قد حرر نفسه بدر الإسلام فشد
أسره محترماً عقب سيرة ما نصه قوله بعد ما أحرم من أسلاطه سلاماً عرف
ذلك قوله حتى (١) من قبل ما بدأ عليه (٢) وسحب من الزوار وفي باب المفاسد زيادة
باب العصمة المقدم على الإجماع بشر الإجماع (٣) وهو ما ذكره في قوله (٤) وقيل في الخطأ
المتصاير في نفس العلم، كما لو قلنا مسمياً آخر.

وللإمام أن يرضى لنفسه من إتيان ما كان منها المظنون من قبله، بل لا يلزم عليه
تفويضه في دار الإملاء لأن السبب الذي من لا يرضى له، هكذا في عية العملاء، سلام و

۱۲۔ جی ڈی پی بظاہر سے لاکھوں روپے طے ہوتا ہے

(۱) علقمہ و خرمہ

* في غير مستطوعه و خطه ، الأصل : أشتد في ظروفي

أن يصلح على مال لأن هذا منصرف إلى مصلح المسلمين، وأنه يقع في حق المسلمين من قبله، والمصلحة والولاية بينهم، فيكون له ولاية المصلح، ليس به أن يعمو بغير موضع، لأنه من باب الضرر، ويستبعد ولاية النفع والظرف، لا ولاية العسر، وهذا كالآب في خصائص لصغير

٨٩٢٤- الفصيل ثالث، إذ دخل سلطان الدولة السلجوقية، فعمل أسديهما صاحبه عمداً، ثم خطأ، فعلى القاتل الدية في ماله، وعلمه الكفارة في الخطأ، ولا كفارة هي القصد، ولا قصاص، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية لأشوب، أن عيب القصاص في العمد وجه هذه الرواية، مدخونه دار الحرب لا يطل أحراز قصته بدني للإسلام، وبه خبر معصراً عصبه ميمونه، فلا تطل القصص للقرية

وهي ظاهر الرواية، لا يجب القصاص في وجهين، أحدهما أن خصاص لا يمكن استيفاءه إلا بأمره، لأن الواحد يعدم الواحد غالباً، لا سعة الأمانام وجماعة المسلمين، ولم يؤخذ القصاص في دار الحرب لعدم ولاية الإسلام على أهل الحرب، فلا فائدة في الرجوع، فلا يجب كالأخذ

الوجه الثاني، أن دياره، والحرب، لو كان له في ذلك العهد أصل، كالأخذ في دار الحرب، أسلم في دار الحرب، ثم بجر الياء، فإذا وجد أصل الدخول عند غيب في داره، ما ينجر السببات، وهذا لأن القصاص بعد ما خربا بتقديره، فقد وجد سببه، أحزاب يوجد صوره مدخوله، قصاص سببه، وإنما وجب الدية وبوجه ما يطل القصص صوره، وهذا سببه، لأن ذلك مما يجب مع السببات

٨٩٢٥- وتكون الدية في دار القاتل لا تتجمله غيره، وقد لا تحمل للمعاذلة بما يطرئ له، لا على أهله، ثم على أهله، ثم على أولاد الرضا، على أنه قد حرم على القاتل من الحياة، وكذلك لهم، ليس به حد هبها، لأنهم يقتضيان من كنهه من حيايته في دار الحرب لا يكون شوه عاقلة في دار الإسلام، وكذا يعلم أنه لا يجب على العاقلة منه في دار الإسلام حفظه عن الحياة وهو في دار الحرب، وتجب الكفارة في قتل خطأ مع الدية، ولا تجب الكفارة في القصد، وتقتل العمدة لا يوجب الكفارة عندنا في الواضع جميع بطلان الخطأ

٨٩٢٦- الفصيل الرابع في الأصبر من أسلم في دار الحرب، أن قتل أسديهما صاحبه عمداً أو خطأ، فإنه لا قصاص على القاتل من القصد، ولا دية في الخطأ، وإنما يجب عليه الكفارة في القصد، والله تعالى وحده أعلم بالصواب، والله أبو يوسف رحمه الله

رحمتهما الله تعالى بحب الدين علي الذي أتى في العمدة والحقاً جميعاً فوجه قولهما أن القسوس
كل من مذهباً عصبته مضمونة بالأحرار بالإسلام لو طلبت العصمة كما سئل بصردوته محاوراً
تقديراً: وذلك لصردوته من أهل دار الحرب، والأسير من بصر من أهل دار الحرب؛ لأنه من
فصله النوازل منه وصار كمن إذا دخل دار الحرب يمان ولا يمان حيلة رحمة الله تعالى أن
الأسير مضمون من دار الحرب، فصار محكماً لتقديراته فصار من أهل دار الحرب محكماً
بالعصمة فصار محاوراً بصرداً بهذا، والعصمة بخلاف المعتامد؛ لأنه من بصر سألهم؛ لأنه
ليس مضموناً فصار محاوراً، فصار محكماً سئل عصبته - والله أعلم -

المصالح المتبادرة والمشروطة

و دانند که بعد از حل در الحروب می‌توانند و پیش از آن

[illegible][illegible]

و هو قوله : " خال " : لا يكون الخبر المضاف هذا الذي ليس مانع من ان يكون خبره
 خبره قوله : " لا مانع " : لان الخبر هو المضاف الى المضاف اليه ، والمضاف اليه
 " لا مانع " : لان الخبر هو المضاف الى المضاف اليه ، والمضاف اليه
 " لا مانع " : لان الخبر هو المضاف الى المضاف اليه ، والمضاف اليه
 " لا مانع " : لان الخبر هو المضاف الى المضاف اليه ، والمضاف اليه

۱۹۶۳ء میں پاکستان کی آزادی کے بعد، شہر کو ایک نیا رخ ملا۔ اس نے اپنی پہلی شکل اختیار کر لی۔

عن الصادق علیه السلام، فانه من اجل

و حیوان، انه لا یبرق و من ر میب حکماً، و لهذا هم یبرقون بالمال، و لهذا یز
الإنسان فی الامنی من البرق، و لهذا من یقتلهم و من یسخرهم، و ان یؤکده، انما یقتل
بما یؤت یؤت من حیث یحب، یؤت من حیث یحب، الا یؤت [أو المذبح]
انما یؤت یؤت من حیث یحب، و فیه العاصی یلحقه، فانه یؤت من حیث یحب، و الا یؤت من
الله فی یؤت من حیث یحب، و فیه العاصی یلحقه، فانه یؤت من حیث یحب، و الا یؤت من

الفصل الثامن والعشرون

فمن الخوارج يدخل رارنا ملان وله قلوب واولاد في دار الحرب
فاسمهم ههنا ثم ظهر المسلمون على يد

١٩٤٣ - جل محمد رحمه الله تعالى في جامع القصرى حرم من دار المعلمين وقد
امرنه ان يدار المدرس ، تولد مدرسه () . ومن ثلث وبعده عرقه ويعيشها سبعا
مسلمة فاسلم بها ، به ظهر المستوى على الصلح بعد ذلك

[illegible]

۸۹۴۵ ولایتم ک می پند من المقبول: لاً اب لی بد من انظرات حسرتیها
 نه لعیام پند عنبه حبیبه رحمت، اب حبیبه ظاهری، و ما حجت، ولأر برأی اطرب و
 اعطی: بصیر و زهد، الد: الاسلام، و ما: دار الاستقامت که می پند، فیسار الکفر: بعد
 الاسلام و التمسک: بد حبیبه رحمت، تصبی معصوم: بد

[illegible]

١٩٤٦- واما قوله وار حسبه في كلفها عند عبادته رحيمهم الله تعالى سلامه فالتفصي
رحمة الله تعالى ذكره في معنى قوله في يوسف رحمة له تعالى ان عذره لا يسيء ضياء
ويكون له كما هو قول الشافعي رحمه الله تعالى

والفوجه في حاله أن ادان (م) يصير موصوفاً في الفاعل مذهب الامم بملكه

لأنه لم يصره، وهو إلا لما وجدته من اتفاق لأهل المال، وقد قال: "أما من كان لا
 على ما حقه، فكذلك، وقد مات على التقديرين، حيث حكم، حيث إنه يثبت
 له ما أصدره من حكم، من حيث حقه، لأنه حتى لا يحد حقه، فإنه لا يحد له
 ولا يحد لأحد على العباد بعد الفدية، لأن العباد لا يحد من غير التحصيل، وهو معنى
 معتمد، رحمه الله تعالى في الكتاب، لأن لا تحول في المصروف، وهو الذي يحد
 نفسه له من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 لا يحد ما كان من حكمه، لأنه من الأهل بالمعنى، وهو الذي لا يحد له
 له من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

له من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 ٨٩٤٨- وكذلك، لأنه من وجه هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 اليد للمودع حكم، وهو من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 كذا من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 والأحد من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 له من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 له من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

له من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 ٨٩٤٩- من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 هو من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 ٨٩٥٠- من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل
 من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

(١) وهو من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

(٢) من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

(٣) من حيث هو، فكذلك، لأنه من وجه هو، فإنه لا يحد له، بل

فَيْتَبَّأُ الْعَهْدَ كَالَّذِي بَعَثَ اللَّهُ فِي بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ يَدْعُوا بِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي

والفلس عني أن المصنعة ست ساد غضب، ما قال أبو حنيفة، حذره الله تعالى في
التيه، إذا أتى نار الحرب واحده "لكنها لا يذكور" لأن بعد حصار في يد يسه به ما دخل
نار الحرب، حصار ما في يده من ماله محصورة بيده وفي ذلك يد يده غضب على حاليه
ويكسب المسلم إذا غضب رب المال ونسبه لا يصير شيء من ذلك، أو حله، تعالى في
قال يده يد غضب على الرب

وَقِيلَ حَبِيبُكُمْ هُوَ عَالِيُ الْبُيُوتِ هَئِلَتْ هَكَذَا نَذَرْتُ لَكُمْ أَنفُسِي فَإِنْ بَدَلْتُمْ بِهَا أَنفُسَكُمْ فَلَا يَبْرِيكُمْ مِنْهُ يَتَّبِعْ عَصِييَ أَتَوْبَ بَعْدَ عَصْيِي وَيَتَلَبَّسْ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأُخْرَىٰ فَقَالَ الَّذِينَ تَابُوا لِلَّذِي أُوتُوا فِيهِ مَقْتًا وَقَدْ عَصَىٰ اللَّهَ وَرَسُولَهُ زَانًا وَكَذَّابًا لَّيْسَ لَهُ الْخِصْمُ أَفْوَاجًا وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ الْقِصَّةَ الْأُولَىٰ وَالْآخِرَىٰ وَإِنَّ أَوْفَىٰ ظَعْنِكُمْ لَظَعْنُ الْعَقَبِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ

[illegible]

ومحمد رحمه الله تعالى بنسب الأعراس في سائر الأسباط على الظهور على الدوام ولحمه
ضيقه ولولادة الصغار وأبو حبيبة رحمه الله تعالى يقول إن هذا حال من يكون معه وما قبل
بسلامة فأنك سرتب حبيبته إلى نكته في الحوضه الخالد بر سلامه وأمانه بما هي تفت
تلمنث إذ أثبت بد الخال عبيد من كل وجه حقيقه حكمة وبه سلامه قيس أديبير
فأول الإسلام إن بيت بد حبيبته سم نكته يده حكمة لأنه في دار حرمه وب كتابه في دار
الطوبى لأنه في دار حرمه ما تلمنث نكته من وجه نور وجهه فلا تلمنث بالثبات

١٠٠٠

١٢) «كفاهي اسرار» في عدد ١٠٠٠ من الأصل في دار الكتب.

والاجتهاد، واما كذا فانه لا يرد في نسخة محلات ما هو الظاهر في المتن غير كذا
في نسخة اخرى - واما الاصلان - فانه انما ثبت على ما جليله وحقه في نصيبه
من كل واحد من المصنفين واما انما لم يثبت لاحد من المصنفين في
نسخة القدر في الاصلين - لا ذلك لعدم نص فيهما غير ما لم يثبت

[illegible]

هَذَا الْقَبُولُ لَمْ يَكُنْ بِأَنْ يَصْطَفِ لَهَا بَيْنَ سَائِرِ عَصَائِدِ الْبَيْتِ، وَبِجِهَةِ أَنَّ
تِلْكَ الْبَيْتَ لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ فِيهَا خِيَمَةً حَقِيقَةً، وَخِيَمَاءُ رُبْدِهِ لَمْ تَصْطَفِ لَهَا، كَمَا أَنَّ
أَعْرَافَ عَتِيقَةٍ وَكَأَنَّ سَمَاقِيبَ حَمِيمَةٍ

۱۹۵۳ء - سالِ حالہ : السلام جریڈیٹس کالج - ج. غنی، الإصلاح، مدظلہ
 ۱۔ انجیل علی ذریعہ : مع ماہنامہ انقلاب، لاہور، ۱۹۵۳ء، ۲۰۰ کاپیاں، ۲۰۰ روپے
 یہ مسلم : جی ۔ م ۔ لادہ انصاف، ماہنامہ لاہور، ۱۹۵۳ء، ۱۰۰ کاپیاں، ۱۰۰ روپے
 سکا : انجیل علی ذریعہ : مع ماہنامہ انقلاب، لاہور، ۱۹۵۳ء، ۲۰۰ کاپیاں، ۲۰۰ روپے
 یہ مسلم : جی ۔ م ۔ لادہ انصاف، ماہنامہ لاہور، ۱۹۵۳ء، ۱۰۰ کاپیاں، ۱۰۰ روپے

مجلس القضاء الاعلى في مصر بعد الوداع التاريخي - مصر كاري بي بي سي
ماكلاري يقدم تسليمه - دار الصحافة - اسطفا فهد - مصر - 2011
حكمًا على 10 قضاة - وي. 2011 - لا حكم - لا - 2011

المؤرخ شاذي طه، وهو من مؤرخي مصر، يصفه بأنه «مؤرخ حقيقي».

٨٩٥١ - انسان البرص عليه اذخر فاراحه به و تبيي مهم امر الا و به

المجلس الشامي والمخترون

في بعض الأحيان، قد يكون من الصعب العثور على بعض الأشياء التي نحتاجها، مثل:

٨٩٥٥ واند، فيه لآيام النبوة، واعني في تبي حى حصة، وعلى مبد شى - يمينه
لا يستقيم ان يسمى نكحاً، حمداً، فلهذا قال الشرح في نسخة تصدى « لآيام على الساكن -
لآمة عجز عن ايصال نفس » نسخة وهم الجند تركبهم، فزبه القاصد في نسخة، فيهم
بالو حيز من يده من محلة الجلاء بالفتح، كذا في النسخة، وفي نسخة حكيم الترخ
انقصت بها على الساكن، كذا فيهم، الا انهم قد ما يحرمه، وسبب ان في نسخة إم
تصديق على انهم يسمون في نسخة، « مها يصادى قبل اسيرت

[illegible]

الرئيس تشارلز دي كوكس في مكتبه في واشنطن مع رئيس مجلس أمناء جامعة كولومبيا، في نيويورك، في ١٩٤٤.

١٩٥٦-١٩٥٧ م. کے دوران میں حکومت نے ایک ایسی پالیسی اختیار کی کہ جس سے ملک کے معاشی حالات میں بہتری آئے۔ اس کے نتیجے میں ملک کے معاشی حالات میں بہتری آئی۔ اس کے نتیجے میں ملک کے معاشی حالات میں بہتری آئی۔

والفرق بين الام مسانه وفي اعطى بعض الإلهام معناه ان يعطى الشخص يلى

ذلك للمساكين ويسمى ما بينهم ما بينهم إلى ذلك، حتى إذا جاء منسحقاً، ولم يجرى
 من ذلك، فإنه يعطى ما له من أموال الفقراء، ولا يجرى ما له من أموال على الإمام
 ويعطى من ذلك من بيت مال الفقراء، لأن للإمام الأكبر أن يسترخص على بيت مال الفقراء
 والمساكين، لأن بيت مال الفقراء تحت رأيه وتديره، فحوز به الاسترخاء على ذلك

٨٩٥٩ قالوا: وهذا ثلاث نسيب لإمام الأكبر، وأمير أحمد، وصاحب القاسم وهو
 الذي فوض إليه أمر نسيب العيمة لا غير، وصاحب القاسم لا يملك الصدق بالفضل، لأنه
 فوض إليه أمر النسيب لا غير، والصدق بالفضل ليس من النسيب في شيء، وأمير أحمد فإنه
 يتصدق بالصدق، لأنه فوض إليه أمر النسيب والعمة، والتدبير في ذلك والصدق
 بالفضل، من حمته أمر النسيب لا غير^(١)، والتدبير جيب، ومن له أن يسترخص على بيت
 مال الفقراء والمساكين، لأنه فوض إليه الأمر في بيت مال الفقراء، أي فوض إليه أمر
 العيمة لا غير، والإمام الأعظم أن يسترخص، وله أن يسترخص على بيت مال المسكين، كما
 ذكره

٨٩٦٠ - وهو: حذوا عطيوا عائدته، وأحر حوزة إلى يد الإسلام، فمد يدهم
 حتى خرق الناس، ودهل لي من لهم، ولا يعرف منزلهم، ومن اعطى سيد، أعطى الإمام
 النسيب أنصاهم، وبيت حقه العيب لأن خصصهم لقطعة، وإذا مضى به، ولم يحي لها
 طاعة، صدق ما كتب بصدق من اللقطة

٨٩٦١ - وهو عن رجل شين من النسيب، ولم يسمه، لا بد من نسيب النسيب ويترك
 أهلها، فلا بد أن يعرفه بها قال: ويأخذ منه ويحمله ويعرفه إلى الفقراء،
 ويملك الباقي حتى يحيى مستحقاً، من لم يطعم في محبة مستحقها، صدق بهاء كذا هي
 اللقطة، وإذا شاء كذا في محبة، وأخذ منه حصص ما شاء، وترك أربعة الأحماس هدية
 لأنه عاقل، فمن عسى لأمر حفظه أربعة الأحماس، إلى أن يطعم محبة، المستحق والصدق
 سوط النسيب، إذا انقطع محبة، فكان له أن لا يملك ذلك بخلاف الحكم، لأنه
 ليس يلزمه في المحبة خذل ولا يملك على تدبير الصدق، كما يمكن أن يصدق به على
 للمساكين في الحال كما أخذ، ولا يلزمه ضمان

٨٩٦٢ - وهو سمى المال بذلك في الإسلام، ولكن ما كان مسكته إلى أن يطمع محبة،

(١) ما جاز للفقير ما جاز من الأصل رأته من حوزة

الفصل الثلاثون

فمن يزور المشركين على حكم واحد من الصمدين وما يتصل به

١٩٦٤- فار محمد رحمة الله تعالى وإخوة حاضره المسمون حفظه الله من أهل
الغرب، فظفروا من المسمين أن يبرئوهم عنى حكم الله تعالى ، فلا يبينى بهم أن يبرئوهم على
الملك.

وہی لمی یوسف رحمہ اللہ تعالیٰ، آپ لہم ان پر رحم و ہر قول اہل المعجزات وجہ عہد
الروایۃ تمہ لوام ہجر لائن الہی حکم اللہ، اے اہل ہجر، لائن لا یدری حکم اللہ فیہم، وحکم
اللہ تعالیٰ فی الکفر، محرم، وہی الکفر فیہم لا اسلمو أو صاروا ذمہ بزمون الخراج عن
زومہم وارضیہم، وإن أبوا ذلت عملی عقلمکم، وسیرہم اربہم اربہم الکفر

وحده طاهر الرواية ما روى عن رسول الله ﷺ كأن إذا بعث جيب أو سرية، قال لهم: «مغفروا باسم الله وفي سبيل الله». الحديث¹⁴، إلى أن قال: «إراد ما صغرتم حصة أو مدينة، وطلبوا منكم أن تنزلوهم على حكم الله فلا تنزلوهم على حكم الله فإنكم لا تدرون ما حكم الله فيهم ولكن أنزلوهم على حكمهم وأحكموا فيما بينهم». عاتبى ﷺ من الإقرار على حكم الله، وبين النبي صمد، ولا تكمل لا تدرون ما حكم الله فيهم¹⁵.

وما ذكرنا من ذلك حكيم، بل ذلك حكيم الله في كمال ظهوره عليهم بهر وصوره، أما هؤلاء الذين تركوا الأعمال وحذروا طالبي حكم الله تعالى عليهم، بحكم الله ثم يعرف فيهم، لأن الله تعالى لم ينص في كتابه على ذلك.

والمرء الوارد بما ذكرنا من الأحكام في حق المذهب يظهر عدمه صراحةً ومهراً، لا يكون
وإلا في حق هؤلاء، لأن حديثه هؤلاء دون حماية من ظهور عليهم صراحةً ومهراً، لأن جنابة
هؤلاء من حيث الإلزام من الإسلام وجباة من ظهورها عليهم صراحةً ونهياً من حيث الإلزام عن

[illegible]

(7) الخرجه لى ايجاز دلى النلى (٤٢)، واللى لى الكورى (١٨٦٨) فلى مسته
١٢٢/١، دلى مل ر. سىد (١٢١٢)

الإسلام والعارة، يعي حكم الله بهم محولا

ولا حاجة له في حديث ليربطه بولوا على حكم سعد! لأن سعد وافر حك الله تعالى، عرف ذلك بخيار رسول الله ﷺ.

في كل ذلك من يعزب حكم الله بهم، خازنا قد يترتب على حكم الله تعالى.

٩٩٦٥ - من أعطى الإسلام وأتواهم على حكم الله تعالى، دفعهم إلى الإسلام، وصاروا في أيدي أسلمة، مذهبهم، وهذا المذهب ظاهر في عي دارهم، فسيروا لهم أن يعرض عليهم الإسلام، فلو أسلموا كانوا أحرارا لا سبل عليهم، ويسمى لهم أمواليهم ودولهم، وصاروا دارهم دار الإسلام، وكان في إراغهم العسر

٩٩٦٦ - روي أن الإسلام بهم الإمام دمه يؤوب أخرج من رزقه وأولادهم؛ لأن من ما ضره في أيديهم بعدد إلى عاقبتهم، لأن نعمه قطعاً ويعبأ أنه يس من حكم الله تعالى إعادتهم إلى ما سبهم سحر، وأجروا إلى المسلمين، فـ حينئذ كان التفتير وسلك دماهم وأخذوا بهم، والله تعالى ما أمر المسلمين بضاهم، لا لم ت عداء، فلا يحدون إلى مثل ذلك

ولا وجه في ذلك معانوسهم، رسي ما سبهم وفرضهم وسبي يكن، لأن لا تفرى أن هذا هو حكم الله تعالى بهم، لأن هذا حكم الله تعالى في تكبار النبي ظهر، عليهم عود، ولم سلموا ولم يفلوا الله، وهؤلاء دعوا في أيدي ما سبهم

وإذا نصر الله أني ما سبهم، بعدد القتل والأسر، عودهم محسب في دار الإسلام على سبيل التنايد، فبعدد من الإسلام؛ لأن ما سبهم آراء... ما سبهم إلى الإسلام حكم الله تعالى في جميع الكفرة، ولا جنى الإسلام مقاتلتهم، فلو أسلموا كانوا أحراراً لا سبل عليهم، ولا عني سبهم، ولا عني دولهم، ولا عني أمواليهم، لأنهم لا سبل عليهم، استمروا لأنهم صاروا معي، المسلمين والمخريين أسلموا، ما سبهم يكن حرّاً لا سبل عليه، وسمى له تولاده، ساء، وأمواله، وصير دارهم دار الإسلام

٩٩٦٧ - روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا يسمي صبيماً طرخاً، وكل بلد، سلم عليها فنهض طرقات عسرها، وبها يوازي يسموا حبه لهم إلا ما دفع، يروون أخرجه من رؤوسهم، وأخرجه عن رؤوسهم، فذكرنا أنهم حو محسب في دار أسير عن القتل والأسر على تنديد، فيسبون، طرخه

وذكر هذه مسألة في سفر رواية شريف الولد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى،

وقال: إذا برئوا، منى حكم الله تعالى، بالحكم ميم إلى الإمام بخلاف فعل ذلك للإسلام، من رأى قتلهم، وسبى در برهم افضل فعل ذلك، وإن رأى بعضهم دمه وراءه أفضل للإسلام من ذلك، وإن أسلموا، من سبى الحكم الإمام ميم منى، لهم أحرار، والأرضى بهم، وهم أحرار غير سبى، من ميم الحكم يقتلهم، وسبى در برهم، فلم يقتلوا، حتى أسلموا، بهم منى مع قواهم ولا يقتلوا.

٨٩٦٨- وإن كان، حكم رجلا مسلماً إلا أنه لا يجوز شهادته عليه، أو لأنه مستودع في قلبه، حكمه جائز إن حكم عليه بقتل أو سبى، أو غير ذلك.

٨٩٦٩- وإن حكموا عدلاً، حبساً حراً قد عصى لم يجر حكمه، وإن برئوا مع ثلث على حكم يحمل دمه، كما لو برئوا عن حكم الله تعالى، وإن حكموا ديناً، فحكمهم يقتلهم وسبى در برهم، أو غير ذلك، جاز، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السور الكبير - لأن لعمري شهادته على آخرين مسمى في القتل والأسير قال، يجوز حكمه به عليه.

٨٩٧٠- وإن أسير قبل أن يحكم القاضي عليهم بشيء، لم يجر حكمه عليهم بذلك، بقتل أو سبى أو غيره، لأنه لا شهادة للنفس على النفس أصلاً، ولا يجوز حكمه عليه أصلاً، ولكن يجعلهم لإمام في هذه الضرورة، أحولاً لا يسير عليهم لأنهم أسلموا وهم قلوب، والنسائي إذا أسلم كان حراً لا يسبيل عليه إلا أنه يلقى لهم أو حكمهم مستمداً على حكمهم منى حتى أسلموا، لم يحكم عليهم شيء بعد الإسلام، بهذا، إلى.

٨٩٧١- ومنى سبى، أو صدقواهم أن يترؤوه عن حكم رجل من أهل اللغة، لم يحاربوا، إلى ذلك ولا يحل أن يحكم نفس الكافر في أهل الإسلام، أو به، ولا يستلزم لا يحد حكمه ولو حكموا سراً، حكمها في جميع ما حكم به، إلا أن حكم نفس، هكذا ذكر في الفريقات: وهذا لأن حكمهم بمعية بالشهادة في أعضاء، لا يجوز سبدهم المرأة بالقتل، فلا يجوز حكمه فيه، ولو شهدوا به جميعاً سوى ذلك، لم يجوز حكمها.

٨٩٧٢- ومنى استسقى لو حكموا امرأة معكمت بالقتل وسبى الدراري لم يجر ذلك، ولو حكموا بأنهم دمه فإن سبوا، فذلك عليهم دمه.

٨٩٧٣- ولو برئوا عن حكم رجل، هدمت ذلك الرجل من أن يحكمه منى، ذكر في السير الكبير أنه قد، وما لو برئوا على حكم الله تعالى منى، لأن حكمه فلا يحد صوته لا يوقف عليه حكمه الله تعالى.

وفي حرائر بشرى الوليد منى يوسف رحمه الله تعالى أنه إن مات الحكم فاقول

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي كَانَتْ لِلرَّجَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِكُمْ لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شُكُورًا لَا تَبْذُرُونَهَا لَئِنْ كُنْتُمْ لَهُمْ آدِمًا لَأَنْتُمْ أَكْثَرٌ عَلَيْهِمْ يُخْرِجُ الْكُفْرَ أَكْثَرًا أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي الْفَجْرِ

٨٩٧: وان حكم احدكم بمن اتفق عليه ولتأمر بالعدل والبر، فليدفع حصة من فضل الرخاء.

ويجعل النساء والذرية سبياً وقد لك لوجتك بمنزل المغانم يوم يحكم في النساء والاموال

منه - يجعل الله والحراري من

٨٩٧٥-٧٠ يصنع بالحكومة أسير من المعتقلين في ألبانيا، وكذلك ناجي من الملاحين.

معهم فی داره . وی : من مبین اسامی و هو فی دارهم معهم ، و کتبک رجل مبهم هو می

عبدالله بن عبدالمطلب

٨٩٧٦- رضى السبغى جو ان عتر حصص مير لواء عيس ان پھر کم بھم علاقہ واپس نہ

برحمته يحكمه رضى الى حصصهم، ولا يراد اطلاق ذلك. وقالوا لا يرص بحكمه. فحكم

سُيْلَمَ قَتَلَ الْفَاتِمَةَ رَجُلٌ مِنَ الدَّرِيَّةِ، وَكَرِهُوا ذَلِكَ فَدَعَا هَابِبَهُ بِمَسْجِدِهِ وَبَنَى الْقَبْرَ، وَابْنُ

وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آلِ إِبْرَهِيمَ حَاضِرًا حَقًّا لِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

عَبَّاسٌ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ إِلَىٰ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ ، وَكَانَتْ أَيْنَ أَيْ فِي سَبْعِينَ ،

۸۹۷۷ روحی السیر الکبیر : واسطو اان چولو عیٰ خنکم لیلہ عیٰ نئی ان حکم

[illegible]

حکم فلاح، علی ایہ از حکم بتاں پھرونا پئی مامنا اہمیتہم دیت، علا یبھی اسلامیت

يَدُ اَوْهَم عَلِيٍّ هَفْةَ الْبَرْطِ

وَأَقْرَبُهُمْ عِلًّا هَذَا السُّلْطَانُ لَا يَخُورُ لِحُكْمِهِمْ وَهُمْ إِلَهُ مَالِهِمْ إِلَّا فِيهِ

نكتبه بعدد الحارثين على قصصهم، وفي ذلك صروباستهمي، ومعه ثور يوا، على هذا

الشرع وحكم الحاكم بالدين الى ما يوجب القصاص حكيمه في ذلك من ان يرضى او يعاقب او يرضى او يعاقب

مما سيحكم البشر لا يخالف حكم الله، قال صلى الله عليه وسلم: «السلامة»

^c χ^2 = 1.00, df = 1, p = .32.

والله اعلم بالصواب

(۱) یعنی: جو خدا کو اُمر فرما

(*) أنظر حاشيتي الحاشية الأولى (١٩٧٦) والخاصة في نسخة ١٩٧٦ والجميع في

[illegible][illegible]

13 22 و 23، والجينس من شعبة (19)

فإنهم لا يقتلون ويكفون بين الرجال والنساء جميعاً، لأن لدى حكمه ما يقتل حكم بالنسبة
معنى، لأن النسبة من معنى القتل، فإنه إهلاك معنى، فإن ملكه عن نفسه يزول بالأسر حكماً،
كما يزول بالقتل حقيقة وحكماً، فعلم أنه الأسر عن معنى القتل، فبقيد انهما على النسبة،
واختصاصه بالقتل، فعلمنا عنه يجب، وما نعرفه أنه أحفظها لا يثبت، لأنهم رخص به حكمها
لا يحكم أحدهما، ولو حكماً جميعاً فقتل مقتلتهم ونسب ساداتهم وبناتهم، كان الإمام منهم
بالتأخير إن شاء الله تعالى، فبأنه منهم ونسب، وإن شاء جعل الكفر عبثاً، لأن الحكم بالقتل
حكم بالنسبة معنى، فكانت حكمه ما يقتل والأسر حكماً، وهناك بغير الإمام، كذا ههنا

٨٩٨٤- وإذا روي على حكم رجل ولم يسموه، فذلك إلى الإمام ينحصر أنفسهم، وإن
استمر أبعد التحكيم بين إحصاء الحكم، فهم أحرار، وإن صيرهم الحكم دمة قبل الإسلام
فالأرض لهم حر حبه، وإن حكم أحكامهم بقتل، فإرادتهم بحذف حكمهم ونسب السابقين
الرجال والنساء ههنا، وإن حكم بقتل الرجال، ونسب النساء والذرائع، فقتل الرجال
ونسب النساء والذرائع لا أرض من، إلا ساء الأصنام خمسها ونسب أربعة الأحكام من
الحكام، وإن ساء تركها على خالها في هذا المتن، ودعا السب من بغيره ويؤذى حر اجها، كما
يعمل من المظلل من رخص أهل الدعة.

٨٩٨٥- وإن مات بحكم بعد نزولهم قبل الحكم، روي إلى ما منهم ما خلا لسنين
قال الأحرار منهم يرفعون محاربيهم والعبد بالحقيقة وأهل ذمتهم غيرهم كذلك، إن كان
مسلم منهم في أيديهم، استعانتوا بالسلطين، لأن الحكم لم ينفذ، لأن من كل موضع وجب
ردهم، فإنما يردون إلى الموضع الذي حرموا إليه، ولا يردون إلى ما أحصى به، ولا إلى
جيش أكثر منهم

المجلد الخامس والثلاثون

في المروءة

٨٩٨٦ - وقد رأى الإمام مروءة من الحرب، ولم يأخذ في ذلك مالا، فلا بأس به،
والكلام ههنا في مصوب - عذره، إنما خلطوا من الإمام مروءة سبيل معلومة بغير شيء،
والحكم فيه أن الإمام ينظر في ذلك - إن رأى المروءة خيرا، فمعصية لشدة شركة فعل الحرب،
وما ألقب ذلك من ذلك، فقد صح أن رسول الله ﷺ صالح أهل مكة هذه الخديعة على أن
وضع الحرب بينه وبينهم عهدا، وكان في ذلك نظرًا للمسلمين المروءة، لأنه بين أهل
مكة وأهل خيبر، وهي فصة معروفة، ولأن الإمام نصب ناظرًا للمسلمين، ومن النظر
حفظه قوة المسلمين، ولا يريد أن يكون ذلك في المروءة إذا كان لمشاركين شوكته، أو يسلح
الإمام إلى أن يقر في دار الحرب، ويتوصل الإمام إلى قوم لهم بأس سيدهم، فلا يحد بدأ من أن
يؤادع من على طريقته بناس منهم

٨٩٨٧ - وإن لم تكن المروءة خيرا للمسلمين، فلا بأس به أن يؤادعهم؛ لأن قتال
المشركين فرض، وترك ما هو فرض من غير عذر لا يجوز

٨٩٨٨ - وقد رأى مروءة خيرا فؤادعهم، ثم يقر فؤادعهم، ثم يقر فؤادعهم، ثم يقر فؤادعهم،
معد إليهم الفؤادة وبها تلهم، لأنه ظهر في الانتباه مع استداده مروءة، وكان ينبغي أن يبد
ليهم على مروءة، قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ حِينَئِذٍ تَنْصُرُكُمْ تِلْكَ الْأُمَّةُ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى سَوَاءٍ مِنْكُمْ وَمِنْهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بَيْنَ الْأُمَمِ﴾، فلا يصلح أن يقرهم على البعد، وقبل أن يعلموا
جاءت؛ ليخبروا إلى ما كانوا عليه من الخس

٨٩٨٩ - الفصل الثاني - في طلب المروءة من الإمام فؤادعهم على أن يزدى تسليم إليهم شيئا
معلوما كل سنة، أو يسمون يروون هذه الفؤادة غير أنهم، فلا بأس بأن يقرهم ذلك والأصل
فيه ما دوى له سر كين وأخطوا الخس، ويبلغ حال المسلمين كما قال الله تعالى

(١) ذكره المحققين في "مدرسة" (٢٦-٢٧)، والظاهر في مصاب الرأيا (٢٨٨/٢٩١)

(٢) ما بين القومين سافط من الأمن والثناء من طومرد

(٣) سورة الأنفال (٨١)

فصل في معرفة ما فيه من غير عيبه، فإن كانت المادة السروية من العظم و...
فإن له رده لأدم دجينا محب المودة والأمان، عند بين يديه صبيحة التسلية والتسليم
تؤكد حبه بالأمان وبكتاب الله السروية هي أرى هم ساراً قد هم مع الفصل
الإيمان قوا وحل الدنيا والآخرة

[illegible]

۸۹۹ هـ. وهذه قصته قالها ابن حجر في تاريخه حروب عمر ثمانية مجلدات. الا ترى ان
القصص في هذه المجلدات هي من مصنف واحد. وقد كتب ابن الفناء في تاريخهم هذه المجلدات هي من
الاولى ص ۸۸۰. انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد.
وحيثما كان في المجلدات في تاريخهم هذه المجلدات هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد.
انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد.
انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد. انما هي من مصنف واحد.

٨٩٩٢ قال: وما المومنون انما قالوا: رادعونا عني يا سفيهان، عجلان يا
 ساذغين، لان فيه رحمة اسلامهم، ولكن لا يفتح لهم النار، لانه بسببه طهرته، ولا يجوز
 اخذ الجذعة من ارضه، ولكن لا اخذهم الا من اخذهم عيانا، به بصوتهم، قالوا: هذا اذا اعانوا
 على مدينة وعسارت، حارب، فلما ازالتم يكون كذلك جسدان، او جسمان، وسفيان قلت بعد
 عينا - اذ شاء الله تعالى

[illegible]

أخبر من يصاحبه المسلمون لا من رفعت منهم.

٨٩٩٥ - وإن عدم تواضعه قبل مضي السنة، فالإمام به نظير، لأن فيه معصية المسلمين من وجه، ومضرّة عليهم من وجه، إلا إذا كتبت سنة الأمان كثيرة طويلة فيؤدي الإمام في ذلك رأيه، فيجعل ما هو رافع بسبيلهم على ما يشاء.

٨٩٩٦ - فإن مضى من السنة بعضها وببدا إليهم، فالعيب من أن يكون ثلاثهم من المال بحساب ما مضى من السنة، ويرد ما بقي من السنة ولكن استحسن وقال، يرد إليهم جميع المال متى بدأ قبل مضي السنة، ولا يحس شيئاً من المال بحساب ما مضى من السنة.

وجه التخييل في ذلك ظاهر، وهو أن كلمة "على" في المادلات وحرف "إله" سواء كما في البيع والإجارة إذا جره ردّه على ألف درهم ثم انقضى الإجارة في بعض السنة، كان لصاحب الدار من الأجر بحساب ما مضى من السنة، ويرد من الآخر بحساب ما بقي من السنة كما لو قال: "أخبرت منك هذه العام سنة بألف درهم، وكحدث في باب البيع إذا قال: "معت منك هذين العبد من ألف درهم، ثم استحسن أحدهما أو هلك قبل التخيير، سقط الثمن بحساب ما استحسن ومثل يبقى بقدر ما بقي، كما لو قال: "بعت منك هذين العبد بألف درهم، وهذه مبادله يجب أن تكون كلمة "على" في هذا وحرف "إله" سواء.

٨٩٩٧ - ولو كان مكان على ماء بأن قال: "الرجل للمسلم" وادعيتكم سنة بألف دينار، ثم مد الإمام إليهم بعد ما مضى من السنة بعضها، وهي الخمس كان للإمام من المال بحساب ما مضى من السنة، وبحساب ما بقي، لأنه سلم لأهل الخصم بعد انقضاء عليه، ولم يسلم لهم الخمس، مسلم للإمام من الثمن بقدر ذلك أيضاً، لأن أجرة الثمن يورع على أجره لينقله مكاناً هذا.

وجه الاستحسان، أن هذا مكاناً في المادلات التي لا يجوز تعمق أيديها بالشرط، كما في البيع والإجارة، وكلمة "على" في هذه المادلات وحرف "إله" سواء أعاق المادلات التي يجوز عمق أيديها بالشرط، فكلمة "على" مستظهر حرم الله، وهذا لأن كلمة "على" حقيقة بشرط لغة، يقول الرجل لغيره: "أكرمك على أن تكرمي"، معناه بشرط أن تكرمي، رزقك على أن تروزي، معناه بشرط أن تروزي، مع "على" أي بالخيال ثلاثة أيام، معناه بشرط لخيار ثلاثة أيام، إلا أن في البيع والإجارة تعذر العمل بحقيقة كلمة "على"؛ لأنه لم يجر تعليق ليدل في هذه العقود بالشرط، فلا يجوز تعليل بطله أيضاً وهو

التي في الآخر، بعد كلمة عن مقام الله مجازاً حتى يجوز العهد لأن حروف الصلوات ما يتعاقب بعضها بعضاً، فاما في العبور التي فيه يجوز معنى لمدل بالشرط كالطلاق والعنفاء، يمكن العمل بجمعها كلمة هي وهي الشرطه لأنه لا جاز تعين مدله جاز تعليل بطله أيضاً سألته بعمل خمسة كلمة هي : لأن العمل بجمعها انكلاء وحب ما أمكن فكانت هذه، فقول إن لأمان من المبادلات التي يجوز بعض المدد فيه بالشرطه فيجوز تعليل ذلك أيضاً، وهو قال بها له، فيمكن العمل فيه بجمعها كلمة عن وهو البتة حية، فيعمل بها

قلنا، وقد عملنا بالشرطه في باب الأمان، فنقد به ان هذا يخص علقوا ووجوب التعمير بشرط الأمان به كانه أو لم يعلم لهم الأمان به كماله^(١)، في سبب لهم الأمان في معنى الله، واملأ بالمدد لا يترك شيء، فيه يوجد بعض الشرطه، لأن أحرفه الشرط لا يقسم على أحرفه الشرطه، فلا يجب عليهم شيء من المال

الآخرى من باب لا امراته، إن دخلت هذه الفاء وهذه الباء فالتالي ثلاثاً، فدخلت إحدى البدوين ورد الأخرى، فإنه لا يترك شيء من المطلق، لأن الشرط لم يوجد كماله^(٢) فكذلك هذا، وقد قال أبو حمزة رحمه الله تعالى إن الرجل إذا مات له امرأته طلقني ثلاثاً على ألف درهم مطلقاً و حده، حتى لا يستوجب الزوج شيء لمأواه^(٣)، لأن المرأة علقب وجوب الألف لم وجب بمرء أن يسلم لها ثلاث نفقات، ولم يسلم ثلاث نفقات إنما يسلم لها نفقة واحدة، فلم يسلم للزوج شيء من المال، فكذلك هذا

١٩٩٨- وفي كتاب رادهم، ثلاث سبب، كل سنة بألف درهم، فيصحب سنة وقد ذهب المال كله للسبب الثلاث، فيرى الإمام أنه يخص للواوعة، فإنه يصحب، ويأخذ الثلث للسنة الماضية، ومرد تلي الف دينار^(٤) لتفسير البيهقي، لأنه ذكر يعرف الب، فإنه يصحب الأبدان، فقد حصل مدل كل سنة ألف دينار^(٥)، فإذا مضت سنة تسبم به ألف دينار^(٦)، ومرد تلي درهم حصة الشئ شهابي

الآخرى قد مر ثلثت، امراته طلقني ثلاثاً بألف درهم ثم طلقها واحدة لموجب

(١) ما بين المطويين سطر من الأصل وأبناه من عدم ورد.

(٢) والمصحح قدرهم

(٣) والمصحح درهم

(٤) والمصحح درهم

تشي، لأحد، خلاف ما قاله على قول أبي جعفر رحمه الله تعالى على ما أتت، وكذلك عند
وعباراء بعض المسايخ، حينهم الله تعالى في هذه المسألة، بل هذا يسمى لكل صفة من
معموماته فيصير الإمام في كل صفة إماماً على حدة تعالى^(١)، فلا بد من بعضها في بعض كذا قد
في الإجابة، وكذا قد في الشيخ، فإن المسمى محمد بن موسى لكل عبد لله، فإن كل عبد لله
على حدة مسمى من الله، ويرسم باسم لكل عبد لله رباً واحداً، فإن واحد فذلك
هو، وهذا التعديل يقتضي التعديل به بين كلمة على وبين جرم الله

٩٩٩- في قوله بنسب الوعد عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، لو أن الإمام وقع
جرحاً من أحد الخراف من معبوده، على أن يرد عليه من الله^(٢)، منة مستحقة، ولا يبقى له أن
يخطي المرافعة على هذا، إذا كان بالخصم قوة عليهم (أو كان يجره أن يتألفهم بذلك حتى
يذهبون في الإسلام وفي الدعوة، فلا يلبس بالرد عليهم) حتى يستصبح أمرهم بالفتن
وهذا والله سبحانه ويعاني أعين-

(١) وفي م يأتى على صفة

(٢) في ك: إلهامكاز تمام

(٣) من المخطوطات من المخطوطات، أنشأه من طومر

الفصل الثاني والثلاثون في أحكام أهل البغي والخروج

٩٠٠ هـ: محمد بن عبد الله بن عمار في المصنف الحبيب في أهل البغي إذا كانوا في
عسكرهم فقتل رجل منهم رجلاً، ثم صهرنا عليه فلا خصام له أو القدر يجب له عظم
أن أهل البغي وهم من مستحقين، ثم جوب على الإمام أن يردونه عن أحكامهم في البغي
والحكم فيهم لهم، ثم جوبوا على الإمام أهل العدل أن يعاقبهم، وتلى كثر من يقول
على أخذ: أن يقوه بغيره ما أهل العدل، قال الله تعالى: ﴿فإن عذبنا على الأجرى
فقد أئتمنا﴾ يعني حتى يفيء إلى أمر الله.

٩٠١ هـ: علي بن أبي طالب في أمر من يقاتل في البغي، قال: من يقاتل في البغي
عن الأمير أو من يقاتل في البغي، وعمر سعد بن عبد الله بن جابر بن سفيان بن قيس
عن أبيه لم يرد من جبهته ذلك شيئاً فقال أهل البغي: نعم، عن أبي عبد الله تعالى
عنه.

والعلمي في ذلك أن أهل البغي قهضوا ذلك لمصالحهم، يخاصه لأدو من يقاتلهم
وكذلك حرم جهم عن إمام أهل العدل معصية، هي القصاص عنهم، أي عن الشكر، وقد أمرنا
بذلك.

٩٠٢ هـ: من أجل الإمام العدل أن يعاقبهم وأن يرد عليهم، وهذا ما قلناه، قال
العلمي رحمه الله تعالى: لا يحل له ذلك ما لم يشؤا له، حفظه فليس له أن يقاتل
أهل البغي مسلم، ولا يباح قتال مسلمين بطريق القمع، وأما في قتالهم بغيره، فهو آثم بوجه
القتال، حيث أنه واحد من حزب البغي، إلا غسل من حزبهم بغيره، فبذلك، فاحسبوا
المسلمين أن كان يحل قتالهم، فإما أن يخاصه ولا يحل، فلا يحل بالحب.

وجه قولنا: نعم، ما في حقه من أهل البغي، فإنه وجد منهم الذين معنى ما يردون، فبذلك
ووجود القتل معنى، ولا حقه القتل، ألا ترى أنه يحذر قتال أهل الحرب، وإن لم يوجد
مسبب القتل، حيث أنه واحد من حزب البغي، وكما أن قتال أهل البغي بطريق دفع ضرر قتلهم، وكما
قال أهل الحرب لفتح من قتلهم لا لأجل القتل، ألا ترى أن من سار من السامية والمسلمين.

فذلك أن كل مرحلة البدايات منهم هي حيل الحقيقة، فالأنا يمكك الدع، فعند (باحة بوجوده
التي هي منهم معنى، كس في أي الحرف

[illegible]

الاروى لئن خذت من خبرك سبع اضعاف ثقتك لأهل حرب ومصر بهم، طعن للإمام
أن يبعثه لإعلاء لامه وأنه يوجهه في جهل ولا يفي في دعائه، ثم إذا كان عام قبله لودعه
بصلاته يشحن إلى فئته متبعاً بقتله، لأن على هذه الأمور من دفعه فباءه منس، وهو هير
الأسير المراكب لإعلاء الامه منه ثم يولستوه يعود إليهم، ثم يفتله كذا هي

٤٠٠-٩- ولا يحجر علي حر بمهر (أي لا ينم فيه) إن لم يسهم فيه ، وما إذا قيح مهر عليه ، ولا يسهم به هم ، ولا يسكن عليه (والله اعلم بالصواب)

والأخبر فيه ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه [أنه ما جميع أموال أهل الميعاد يوم
القيامة بعد ما تم من أمرهم، حسب المصلحة، على رضى الله تعالى عنه] أن يقسم في كلهم
كما يصم أموال أهل الحرب، بعد ما حلوا رضي الله تعالى عنه . فبأنهم ما يملكهم يوم
يأخذ حاشته ورضى الله تعالى عنه . ورضى الله تعالى عنه . رضي الله تعالى عنه . أنه أنقى ما أصاب
من عسكر أهل بيته واهل بيته، فمن عرف شيئاً أخرجه

٩٠٠ وما أصاب أهل العدة من عسكر حلّ شيعي من كرج أو ميلاج، أو غير ذلك، فإنه لا يرد عليهم في حال، لأن في الرد عليهم في حال هدمهم، ونفوذهم على قتال أهل العدل، وحمل أمرنا بكسرهم منهم دفعاً لفسادهم، ولكن كتاب عن العدة من بايعوا إلى ميلاجهم، وأمر قوم في ميلاجهم بقتلهم، فقتلهم عن رضائهم، فبقي على الله منهم سلاحهم من أعضائه بالفساد، ونحن نعلم أنهم بقسمها قسمه عيب، لأنهم لا يعلت، فكانوا عسمة انتداب حال حاجه، ولهم في ذلك، وهم إن الأنس بسلاح أهل العدل

۱۱) عہدہ جی سٹیشنری ماسٹر سے ان کی تعلیم اور ترقی

²⁷ في يوم غد غدوتي معك في الأصل والتمهيد طهيم وف

١- عنب ملاح + لب حديد ملاح من اقمي رلي

[illegible]

٤- ٥- ربك أفقر مني يا ذا الجلال والإكرام : فربك لا يقصر عنك
 ما هو إلا ذات مجد . ربك من حيث لا يدرك من أفلاك : يا ذا الجلال والإكرام
 بصور إذا لم يكن

[illegible]

وخصی فی ذات هر رعد انلام حاصل نمی باشد ، و بعد از چند دقیقه پس از آن
ماینیمم باشد و در این زمان ، در حدود ۱۰۰ تا ۱۵۰ سانتی متر در ارتفاع دریا
پیدا می شود و از طرف دیگر ، در این زمان ، در حدود ۱۰۰ تا ۱۵۰ سانتی متر در

وإشاعة في جميع جهات الأرض - بضمها - رتبة رتبة في كل
 بقعة - بإحدى مائة وثمانين سنة - وإن كان في بعض الأماكن
 في كل سنة - وإن كان في بعض الأماكن في كل سنة - وإن كان في بعض الأماكن في كل سنة -

[illegible]

كذلك أخذت من العفود حتى ناسخ حاتم في حق هجر بنديت من البيع المرسد. وما في
من أجل والخبر الذي ينص على اسم ب. يلحق به. فكانت هذا

[illegible][illegible]

٩٠١٩ وكذلك في عهد لا يسميها ما مضى من ذر وهو أمولهم يست
العلماء والذكراء في ذلك العهد أن لهم من العلم والحكمة عذرا
من حاله في تلك الساعات على نفسه في الجاهل في الجاهل ومما نفعنا الله

١٠- ولما كان من بعد ذلك قصد العهد هو إلهام روح القدس، وقد يوجد تحت هذه
أعمق المسلسل، وقد لا يوجد تحت العهد، فلا يتصور دستة إلا حصاة

[illegible]

وبعد فلو قد علم على هذه الجملة حنا إلى فصل المسألة ، فالجملة رحمه الله تعالى ، وهي
 نحن إذا كنا في غيركم فكل رجل منكم حلال في قصاص من غير المال ، لأن دور الجاني
 شبه دار المقيم من وجه ، ودار الإسلام من وجه ، وبسبب ذلك من وجه إلى الحكم على
 ثعلب لا يجري من دارهم فكل لا يجري من دار الجاني ، وهذا هو وجه ما ذهب إليه الجمهور ، وهو
 الإسلام من وجه ، لأنهم يسمون ، ولهذا لا يجوز لغيره أن يذهب إلى أن العبد ما دامهم وحده
 باقيا ، ولو كان هذا ، لكانت من كل وجه لا يجب القصاص ، وقد كان ذلك في غير من وجه
 أمر لم يجب القصاص أيضا ، لأن القصاص مما سوى دية

٩٠٦٢- قال سيدي رحمه الله تعالى في جامع الصغير يكفني هذا البهي إنا غلبنا
على أهلنا، ففتحوا من أهل الأبي رحلا من أهل الله رحمة، ثم ظهر على ذلك
أهل صغير له منه

ومعنى الآية: "ثم نادى و هم يحرمون حكمهم" من ارادهم سوء في ايمانهم اهل
النصر - لان اهل المبحر عهد حكمهم لم تنكسر ولا تهل اهل نصر - فلما نادى
فيهم حكم اهل بيى، فليد يفتت ولا تهل العدل وصنعهم، فلا يحل في اهل البحر
من اهل النصر، وان ظهر في ذلك العصر

[illegible]

٩٠٤٤- وبن منه انه ع، فقال الباغي - كتب علي اخبر حين فبنته - وبم الآر علي حر
 وبنه م، وإد ع - فبنته وأن لا أعلم بي علي القاطل يوم فبنته - بم أودعه م في قول أبي
 هبته و صحت - رحمهما الله تعالى

وقال أبو يوسف لا يورث الساعي في الوصية حديقاً ، وهذا التفسير على قول الجمهور من جوامع فوائد الجامع التفسير ، سمع بكثرة من البسوط وجهه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى جرح على الساعي مورثة المارل مخطوطة رقم على ١٠٠ ح ١٠٠ من جوامع الإبرار . وتاويله لا يكون أكبر دليل من عدم حفظ ذلك بعد الخط بسقط الإثم من الخطي . وتاويل الساعي لا يسقط إثم عمه ، بل كان القتل خطأً يوجب حرمان الميراث كونه محظوراً أي نفسه . فثبتا الساعي عمه به الميراث له .

وحد فرأيت . هذا من تأويل صحيح عند الفقهاء ، وذهب المشايخ أن أهل البيت يستعملون فيه أهل البيت ، لأنهم سنة كسائر الأوثان سنة . وهذا مأثور وإن كان مخالفاً في نفسه ، إلا أنه ذكرنا أن التأويل الباطن إنما انضم إليه الله ، فهو كالتأويل الصحيح .

ألا ترى أن الصحابة رضي الله عنهم خضعوا عن خلق سائر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصحيح عند الفصحاء ، منهم من رث الزهري على ما سأله ، ومنهم من أعادوا له ، وأنه أعلم لأنه لا فائدة في إعادته ، فإنه في نفسه ، لأنه لا ولاية لإمام أهل البيت عليهم السلام ، ثم القتل للحاصل بالتأويل الصحيح لا يوجب له ما لا يثبت . فكذلك بالتأويل من حال تأييده بالصفة بعلام الخطأ ، لأن هناك من الخلق إن كان عاماً فاصداً إلى استعمال شيرته ، ولكن أظهر لطفاً من نفسه ، ومنه دلت على وجود جهل . ألا ترى أن هناك من يرميه بالبدية والكثرة ما قتل . ولا يجهل عن البصر من سادته ولا كثرة .

ثم هذا التأويل عند غيره . ثبت على الحق حجة قسمة ، وإن الأثر على الحق ، فلهذا قال : كتب أحمد ابن علي أهل يوم فثله وأمره الأثر على غيره . فقد شهدوا أنه لم يكن عن تأويل . ما كان على وجه الفصاحة إلى ما ذكرنا في كتابنا . وآخر ما ذكرنا .

٩٠١٥- وما أصاب من البصر من القتل والأموال من أهل البيت من أن يصيب لهم منه ، فليس يوافق ذلك . لأنهم صابروا بالتأويل فاصداً ، والمشايخ القاصد يدون قصة لا حيرة له ، كما أن القصة يدون التأويل لا غيره لهذا . ألا ترى أن البصر من الجاهل من سنة ، لكن ما ذا يذكر بهم تأويل أحدوا بعضاً من يعرفه كذا هذا .

٩٠١٦- يصح يعني أهل العدل ما يصح من الشهادة ، ولا يستعملون ويصلون عليهم ، هكذا فعل علي رضي الله عنه يعني علي بن أبي طالب . ومنه أوصى عمر ابن ياسر . ووجهه من علي . ويريد من خبر جده حين استشهد .

٩٠١٧- ولا يرى عن أهل البيت ولا يستعملون فيهم ، ولا يسمون لهم ، ولا يسمون لأموالهم . هكذا روي عن علي رضي الله عنه أنه لم يصل على علي بن أبي طالب ، ولأن الصلاة على أبيه لنداء لهم والاستعانة ، وإن الله تعالى في صلواتهم . ولأن الصلاة عليهم بوجوب من الأوامر . والعدل بمعنى من له الإله مع أهل البيت هو جلة مني . فكذلك بعد ذلك .

وكان الحصر من يد ربه الله تعالى يقول : لا إله إلا الله ، يومئذ لا يملك من أمرهم

أفنه^(١)، فلا يأنس بمعادن أن يمسك قربة من أهلي النفي، فإنه من أهلي النفي، ويجعل ذلك عمولة خير الأسير والنجير عسى يخرج - لأن في النفي بدلت - إعادته من القربة، ولا مانع بذلك إلا لم يكن لهم فيه

٩٠١٨ قال محمد رحمه الله تعالى في جلعج النفي: إذا كان ذو حيلة وحكمة ولا يحل بيكره مع إصلاح من أهل العدة في سائر قسمة لا بد منه، وهو يعلم أنه من أهل قسمة بيكره في العدة، فإنه لا يكره، ويكره بالنسبة إلى بعض غيره، غير النقصية يقول: تحل في قسمة من عسى النهر والنموي ولا يحل في قسمة من عسى النهر والنموي^(٢)، ولأنه حق على الإمام أو يجوز منه دون صلاحه، فإنه حقه فاقس القسمة، لأن بيكره مع إصلاح من، وهو من أهل القسمة ليس

٩٠١٩ وفيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى من هذا: أن مع العدة في حدة خدمه^(٣) - لا يكره، لأن لا بد منه، فإنه لم يقع من حصر، لأنه ما لم يصير ويستند ويروى أنه لا يكره، أنه لا يكره، فلم يكن مع الحصر إعادته عني، فيجوز أن يكره، وهذا كذا في ما عسى من أهل القسمة لا يكره، وما به ما قلنا، فإما في الإصلاح النقصية مع من إصلاح، فيكون بيكره إعادته على النقصية فيكره، وهذا كسب للعارف والملاهي يكره. رجع فغلب الذي يتقدم به للعارف والملاهي لا يكره، والله وما أشبه

٩٠٢٠ وقد نكح إذا مع حصره، القسمة من يعلم أنه بيكره من عسى من عسى، فإنه لا يكره، لأنه عسى، لا بد منه، ولا يحل في النقصية من أن امرأته أحلت، ولا هي كغيرها من النكح، فلا يكره معها إعادته على النقصية، وكان كسب بيكره من أهل القسمة، أو كطهره مع من أهل القسمة لا يكره، فإنه غير الإصلاح، لأنه من عسى من عسى، فأبى مع طهره مع من على النقصية فيكره، لأن ركان لا يرى بيكره بالنسبة لكونه من أهل القسمة من لا يعرف من أهل القسمة، لا يصير، فإنه يكره من أهل القسمة، فإنه مع عسى، ثم يصير بيكره له على النقصية، فلا يكره له ذلك

(١) هكذا في

(٢) من عسى

(٣) من عسى

فصل الثالث والثلاثون

في الخبري بدخل دارنا مان ويصير دما

٩٠٢١ - قال رحمه الله تعالى في خبري دخل دارنا مان فقدم اليه الامام وخرج او يكون دعاء، فقال بعد ذلك صعد في دمه، واسبغ الخرج والاصل في هذا، انما هو انما انكث في دار الاسلام ببقية الله (امام في الخرج) ولا يملكه غير هذا الملك في دار الاسلام بغير جبرية، انه قال الملك في دار الاسلام وفي غير دار الاسلام، فلا يملكه من غير عيب الخرج، فينتصر فيسبغ من غير عيب يحصل لهم، ولا يزدق في الاسلام بغير عيب، فيسبغ من حب لا يكون دعاء في دار الاسلام، بل في داره من عيب جبرية، وكونه لا بد ان يكون مصغر في دار الاسلام، فربما، ولا يملكه في الاسلام، والفسخ في داره لا يكون الا بدعي.

٩٠٢٢ - قال رحمه الله تعالى في خبري دخل دارنا مان فقدم اليه الامام وخرج او يكون دعاء، فيقول احد من السوف، استخارني فخرج حتى يسبغ في دارنا مان ثم يذهب اليه، ولا في من معهم غير السوف، وبقية السوف لا تظلم السوف، وليس في السوف بقاء، وبقية السوف لا يكون على مخرج السوف، بل في دارنا مان، ولم يبع من السوف، راجع.

٩٠٢٣ - قال رحمه الله تعالى في خبري دخل دارنا مان فقدم اليه الامام وخرج او يكون دعاء، فيقول احد من السوف، استخارني فخرج حتى يسبغ في دارنا مان ثم يذهب اليه، ولا في من معهم غير السوف، وبقية السوف لا تظلم السوف، وليس في السوف بقاء، وبقية السوف لا يكون على مخرج السوف، بل في دارنا مان، ولم يبع من السوف، راجع.

٩٠٢٤ - قال رحمه الله تعالى في خبري دخل دارنا مان فقدم اليه الامام وخرج او يكون دعاء، فيقول احد من السوف، استخارني فخرج حتى يسبغ في دارنا مان ثم يذهب اليه، ولا في من معهم غير السوف، وبقية السوف لا تظلم السوف، وليس في السوف بقاء، وبقية السوف لا يكون على مخرج السوف، بل في دارنا مان، ولم يبع من السوف، راجع.

١٠٢٥ - قال رحمه الله تعالى في خبري دخل دارنا مان فقدم اليه الامام وخرج او يكون دعاء، فيقول احد من السوف، استخارني فخرج حتى يسبغ في دارنا مان ثم يذهب اليه، ولا في من معهم غير السوف، وبقية السوف لا تظلم السوف، وليس في السوف بقاء، وبقية السوف لا يكون على مخرج السوف، بل في دارنا مان، ولم يبع من السوف، راجع.

١٠٢٦ - قال رحمه الله تعالى في خبري دخل دارنا مان فقدم اليه الامام وخرج او يكون دعاء، فيقول احد من السوف، استخارني فخرج حتى يسبغ في دارنا مان ثم يذهب اليه، ولا في من معهم غير السوف، وبقية السوف لا تظلم السوف، وليس في السوف بقاء، وبقية السوف لا يكون على مخرج السوف، بل في دارنا مان، ولم يبع من السوف، راجع.

يتمنى من رجل طريقاً، فلا يصير بعض مشركاً، والخبأ بالقاء في ذنوب منه طريفة، ويدونه لا يصير حقاً، فلما بدأ رحب عليه الطريق بأن يزع الأرض أو يظن الأرض مع الحقن فقد رضى بالقاء في ذنوبه منه سبعة، مصر دماً

٩-٢٤ - ثم يواتسرى أرض حراج، إما أنه يشرب في أول سنة أو حراماً، بعض يده السنة السنة المأرونة، ونه المحرم، حين كان الشيوخ في الحرف نظر، فإن كان في من السنة مقدار ما يمكن أن يزرع فيب رعي، ويلتزم التزوع قبل الظهيرة السنة، وإن كان كذلك لزمت الحراج بالتمسك السنة، سو، ربع أو لدرج، ولو لم يكن من ذلك المقدر لم يلزمه الحراج ولم يصير دماً

٩-٢٥ - وأما إذا شرب أرض حراج أو أول السنة بعد، فإن باعها، يظن الأرض في يده حتى يصب السنة لا شك أنه يزرعه الحراج، ويصير دماً، وإن كان يزرع من السنة مقدار ما كان يمكن أن يزرع فيه، فيلزم التزوع لم يوجب فيه الحراج، ولم يصير دماً، وإنما يحتسب الحرة السنة، لأن حراج يجب في آخر السنة

عقد في: (لم لا يحتسب في ذلك منه كنهها من أرضي حراماً لله، لأن الأرض لا تكون مبررة عن جميع الك، فلا بد من اعتبار بعضها، فاحرم ما من من سنة على ما بينا.

٩-٢٦ - قال محمد رحمه الله تعالى في السيرة الكبير: ولو كان لميتاً يشرب أرضاً عشوية، قد صارت حرجية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول محمد رحمه الله تعالى، هي عشوية على حالها، فإذا رجعها، أو شكر من رجعها، دماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأنه يرم الحراج في الوحيين

وفي قول محمد رحمه الله تعالى، إن كان رجعها كذا دماً؛ لأن الحرة حرة الأرض النجاسة كالحراج، ولكن لا يجب إلا يحصل الراجح حرفة، وما به يلزمه ما يجب في الأرض في دار الإسلام لا يصير دماً، ولو أجرها، فهي نور محمد رحمه الله تعالى فمعتز في الحرج على استأجر، فلا يصير صاحب الأرض دماً، وإن كان مستأجر حراماً فالتأجير عند يصير دماً، لأنه قد يرمه عند هذا

ثم صرح محمد رحمه الله تعالى في العسر الذي يجب على مسأمر في الحراج من أرضه، وبين العسر الذي يخرجه العاشر من الطريق المشي، فليس باعتبار ذلك العسر لا

يصير نعيماً؛ لأن ذلك يختلف باختلاف حال من يمر بأقاليمه، حتى يأخذ من المسلم ربع العشر أو من النمس نصف العشر، ومن الحربي العشر^١، يستأخذ بهذه الاختلاف على أنه لا يصير دية، وحشر لأرض لا يختلف باختلاف حال ذلك

توضحه أن ذلك العشر مأخوذ من الحربي بطريق المجازة، ولهذا لم يأخذوا من ثلوث شيئاً لا يأخذ من مجازهم شيئاً، وهذا العشر مأخوذ بطريق مؤنه لأرض النسيبة في دار الإسلام، فكان مكان خراج

٩٠٧٧ وهو استأجر الملتصق أرض عشر من مسلم، فعلى قول أبي خيفة رحمه الله تعالى لا يصير دية؛ لأن العشر عليه على رب الأرض، ولو كان سعيها لأرض، فالتعشر في الخرج عندهم جميعاً، فيصير لمسير دية لا صاحب الأرض إن كان حربياً مستأجراً

وذكر في السير الكبير^٢ وإذا استأجر الملتصق أرض حراج، وقدم حتى زرعها وأخذ منه الخراج يصير دية، وهذا عند أبي قتادة الخراج لا يجب على المستأجر، وإنما يجب على الآخر إلا أن يكون مراده حراج القمامة، وذلك جره من الخارج بمنزلة العشر فيكون على المستأجر عند محمد رحمه الله تعالى كالمسرة، فيستغنيم الجواب على قول محمد وإنما خراج^٣ الرطبة لغرامهم في دمه لأجر يجب باعتباره من الأسباع لأرض، فلا يستقيم هذا الجواب على قول الكل

٩٠٧٨ حال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير حربية دخلت دار الإسلام بأمان، فوجب عليها دية أو مسلمة نصرة دية والوفاء في المسألة المحرومة من أهل الكتاب؛ وأخري إذا دخل دار الإسلام بأمان وبزوج دية لا يصير دية. والخرق أن المرأة تابعة للرجل في السكنى. ألا ترى أن الزوج أن يسكنها حيث شاء! ألا ترى أن لا تمت بالخروج إلا بإذنه. وألا ترى أن صهره تابعة بإقامه الزوج وتصير دية نفسه بالتمام في دارها على سبيل التأييد، فتصير دية فأما الزوج ليس معه بيع لمصلحة في السكنى، بدس عكس ما ذكرنا من الأحكام، فلا يصير راضياً بالتمام في داره على سبيل التأييد فلا يصير دية على هذا

٩٠٧٩ دلى هذا دخل رجل مع امرأته بليان بأمان ثم صدر الزوج دية، فليس لها أن ترجع إلى دار الحرب، وكذلك لو سلم وهي من أهل الكتاب، لأن البيع بينهما مبطل بعد إسلامه، بخلاف ما إذا سلم وهي مجوسية، فالتكاح بذلك غير مستعبر بينهما ولذا فرق

(١) ما بين المقولين مدخل من الأسير وأبيه من طرووق

(٢) ما بين المقولين مدخل من الأسير وأبيه من طرووق

۹۰۳- زعمی من تو را چو مناسم مستانه می داند، ثم صدر الرجل دنیا، کلمه دمیہ
مستله لا قلب، وکذا من دخل بروجها إلنا أشاء، لأن أشکح بسبب هام، لا خدم سایی
المدوی.

۹۰۴۱۔ بیان کتاب مرہی النبی سلمہ فی جمیع ہند، المسلمون، مفلوجان مخرج
فی دار الحرب، لا ینہا ان یتبہ بہ بحدائق کمال توجہ فی دور الاسلام، علیہا ان یتبہ من
المروج حتی یوفیہا مہرہا، - کات توجہا فی دار الحرب - نفس و دین، و عدادہ علی
أولی معروفہ تعمد ذکرہ ان انسان لا یطافہ بوجہ کلمہ دس، و حرب فی دار الحرب،
و هو یطافہ بوجہ البغیۃ، و وجہ تہمہ فی دار الاسلام، و وجہ عساکر معقدہ الحجاج،
مراقبہ کات اصل البغیۃ فی دار الحرب، فیس ینہا ان یتبہ سورجہ فی دار الاسلام، لآہ
مستثنی علی حساب، نہ لاکون اصل البغیۃ فی دار الاسلام کات بہا، بہ بخلاف بوجہ، و غمہ
آجلہ

٩٠٢٢ وهو منه الروح، هي كلمة، المنكرات من كجاء، فافاد الروحانية
من المظهر، ثم أهل الله من أصل، كشجاعة أو عبيد، من هذه في دار الحرب، ثم يلتفت
إلى أقصى إلى هذه الآية، مستندة في الظاهر، وليس بدعوية، لأنها إنما تصير دعوية
بالكجاء، والكجاء غير ثابت لأب مكرمة لشجاعة، وشجاعة من المنكر، فدعوية تقوم على
استقامته، فبما أنه كان حياً في دار الحرب، وتخلص إلى أقصى الله في دار عباده
يدرك في اليهود وشهدون بما أنها قد حاربته، كبرياءه، مسلم أو دمي، هي
إن هذا أقصى، ليس لأنبات هذا الشكر

فما هذا الحكم في بيتي هذا؟ وقد خكم المشركون هذه السنة لسمعت بمحمد
 انصافا بما هو الاصل، وما يبت قسم نفسي، فشهوة بيوت الاصل، وهو بغير الشري
 عيانيه اذ اذعن المباح انما تكونه علان الحب، ولذا اقامت بيوتهم بغير اقصى القاصى ياترو
 بغيره، ثم يسمع القاضي من هذه الله فيحق حضور الزوج به افعى
 واول اقام الزوج حسب الله انما قرب الشكاح في دار الاسلام، في انصافه وصفا
 من شرجه في دار الحرب، برون ما له اذ به من يدى انصافه، لانه يستهون بغيره كان
 سماعه دار الاسلام

جواب : من يبيع ان لا يبيع هذه احييه قبيحاً لان السبب لمسلم الممعد لا

الإفريقية والعقد كان في دار الحرب وهو بمنزلة ما لو ادّعى مسلم عتياً ديناً نسب معلومة كتبت في دار الحرب، وإفاء البيعة عن أنب أقرت في دار الإسلام، لعدمه الشئ كتاب يسهما في دار الحرب، فإن القاضي لا يعمل إليه

فإن القدر يسها طاهر، فإن النكاح مستدام بين بر رجس، ومن الأحكام ما يتعلق بمسنداته كالنكاح فإنها ليست، فأمر لهما في دار الإسلام يجعل بمنزلة ابتداء المعاملة في بعض الأحكام بخلاف معاملة

٩٠٢٢ ريت لو تروحت بروح آخر في دار الإسلام أو أقيم الروح الأولى على أثرها بالنكاح به في دار الإسلام أو قبل أن تروح بالروح الثاني، ثم يكن القاضي يحرق يسهما وبين الثاني

لو ريت لم كانت المرأة هي التي خاصمت في العقد، رعت أنه طلقها مطلقاً، وطلقت خيعة عليه بذلك، أما كان القاضي يعمل مساهمة السكك^١ قد كنه لاند من العون به لفضله الذي به، ذكر شمس لأئمة المرحور رحمه الله تعالى هذه المسألة على حد يوحى في السير الكبير

وذكر الفقيه بر حلف اليمين والى رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير نيف، ما إذا دخل الحربان أيهما بأعلا، وسهم الزوج والمرة كناية، وإنكرت أو كورد أمراته، وأقام عليها شاهدين مسلمين أو مسلمين له بزوجها في دار الحرب، وذكر أنه يعمل الشهادة، ويجعل دمية معه على عكس ما ذكر شمس لأسمة السرحسي، وذكر لدلت وجهاً، معال، لأد المرفة نسخة من في دار الإسلام، فإن كانت الماتعة موجودة، فإذا ثبت الشهادة حبر النكاح يسهما السابعة، ولا يجوز كاد الشهادة تقبلها على نكاح في دار الحرب إظهار المسألة يسهما في الحال، فقلت الشهادة

وإن أقام عليه بينه من أهل الحرب لم تقبل شهادتهما، لأن لو بينهما ابطنانها من حيث جلتها، وذلك لأن الشاهدين يصولق هذه زوجته وقد صحت دمية بر صحتها على ذلك، علو قبلنا شهادتهما بلناها على دمية، وشهادة أهل الحرب على أهل الدمة غير مقبولة، فلما كان موطنها يؤدي إلى بطلانها بطلاناً

وأما إذا شهد أصحاب الحرب في دار الإسلام أنه بزوجها في دار الحرب قبل ذلك،

(١) ما بين الصغرى منهم من الأصل وأبنته من ذرية ووصف

(٢) ما بين الصغرى منهم من الأصل وأبنته من ذرية ووصف

الفصل الرابع والثلاثون في دعوى السبها النكاح والسب

٩٠٤- ما وجد عبداً، أو هذا الفصيل قسطنطين أحدهما، أن عبداً من الحبس والسبية على النكاح عبداً، إذ لم يضمن صراحةً بالمسلمين بإبطال الميث عليهم، أما إذا نقص عن استمرارهم فلا. وكان ينبغي أن لا يفسر تصادفهما على النكاح أصلاً، وبه حال بعض الضمائم، وحينئذ عفاً، لأن السبي حالهم مترددة بين الرق بأن يفسد لهم الإمام بين العائنين وبين الحرية، بأن من عبيد، فكانوا منزلة المكاتبين في هذه الحالة، وبكاتب مع المكاتب إذا تصادفاً على النكاح لا يعتبر بحد نفسه، لأنهما لا يملكان إنشاء النكاح فتبطل في هذا التصديق، فمن تصدق بحدهم الله تعالى من قبل - هذا حكم ثبت بمقتضى عمر رضي الله تعالى عنه، فإنه فتح سواد الكوفة، وحررهم على نكحتهم، ولم يسألهم عليه على ذلك

ولكن هذا لا يستقيم، لأن عمر رضي الله تعالى عنه، من على أهل سواد الكوفة، وفي هذه المسألة لو من الإمام عليهم بعد تصادفهما على النكاح أياً، لأن بطلان تنفرد الحرية الأصلية، والحر والحر إذا تصادفاً على النكاح يعتبر تصادفهما، لأنهما يملكان إنشاء النكاح فلا يتهمان في الإقرار، ولا كلام فيه إنه الكلام قبل الإقرار، وقبل أن يسي بمسألة النكاح لا يملك إنشاء النكاح فبطل في الإقرار

ولكن الوجه الصحيح في هذا أن يقال بأن لا نكحتهم حكم النصيحة في ذلك، وأخرب، حتى دل هذه الصلاة والسلام "وقلت من نكاح" وسببه لا يظن النكاح على ما عرف في موضعه، لا بد أن يكون^(١) لإظهار ذلك طريقاً، وذلك من التصديق والشهادة، ونقدوا تصديقاً الشهادة، لأن سرطناً الشهادة كانت الشهادة من أهل الحرب، لأن المسلمين لا يحضرون أنكمهم في دار الحرب، وشهادة أهل الحرب ليس بمصلحة هنا لقيامها على المسلمين

ولو لم يبق قولهم في ذلك أدى إلى أمر صحيح، ألا يرى أن من أصحاب رسول الله ﷺ

(١) ذكره المحقق في خبر من التلخيص الجليل (١٥٣٧)، وفي الملق في خلاصة الدر المنير (١٩٨٩)

(٢) مكاتب في الأصل، وفي ظ لا بد من أن يكون

منه مني، مع ذلك كله زوج عروة وثق لا يثقونكم، وفرهم ارسوا لله بآية علي وثق محمد
هوئلكم، صار ديب اصلا في غار صدوق القلي والسنة غير سكا حجاب اساءة ولا
اذا خصص امرؤ ما هو ، فحينئذ لا يتبر ، لان مثله لا يتبر به . نسيم ومن انكر اولي

[illegible][illegible]

٢٨-٩-٢٨- قال رحمه الله تعالى وفيه أسس الجواب في جوابه أو لا في نفسه من
أهل الحرب، فيه بطلان رده على قول رجل منهم لأنه لا يوجب حمله برأيه وحده
في ذلك، أو كالمعتمد على رجل منهم الذي روجي، صديقه في ذلك ولا يثبت ذلك إلا
بموافقه فيه، بقدر ما على غيب، وكانت امرأته بما ذكره الله تعالى في نفسه وأسببه
على التكاثر مع زيادة من يغصن به راي الشكر في بطن تلك عيبه ومن يتقصص به
هنا - لأن قيل لا حصر في ذلك، بل في كل شيء في الحب صلا على ما عرف في موهبه،
فقد انبهرت فيهما، وذلك أمروا حاله في نفسه وأسببه أن يغصن به راي أن التكاثر
أهل التكاثر، ولا يورثه حبه، وإنما يورثه في التكاثر مع راي أن يغصن به راي أن التكاثر
التي لها من جهة الأمه فبما يحرم خروج على الناس، ومن غلبه نفسه فبما يحرم
وجهه وماله به راي ٥٥٤، وبما يحرم لا يوجد حبه، لأن الحرام لا يثبت فيه التكاثر
بما لا يملك أصلاً، فلا يحرم حبه، فبما يحرم التكاثر، لا حصر في حبه، بل في كل شيء في حبه

4444

(۱) آیه: «وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ لِنَفْسِهِ عَذَابًا مُّهِينًا»

(١) حنفی، مالکی و شافعی، یہ تفسیر الیٰ ہر لا یبطل حکمہ لا یطرد

(*) معجم المتنوع بفتح الميم، المسمى بـ"معجم المتنوع" في بعض النسخ.

٩٠٤٩ م. كانت حينئذ في عهد انصاره اعلیٰ الشیخ عبد الاحرز من القسطنطينية
تصادفهم وكتب اليه، لا تمرد الا حلاله فيستأمن من يدينه الا ترى ان
للإمام ولاية قبل الزوال بعد الإحراق في نفسه والا ترى ان الامام عيسى عليه السلام
الحاكم على جميع بني مدينة أو قرية من دار الإسلام فيصروها ويوسف الخليل فيملك
همه الأحكام عيسى عكس هذا وإن لم يستأمن الخلفاء من بعده لا من بني سفيان
اطلاقاً فذلك ولا من بعدهم ولا من بعدهم ولا من بعدهم ولا من بعدهم ولا من بعدهم

١٤٤٠ هـ والى بغداد بعد الإحراق بعد انقضاء مدة إقامته فيها، حتى تصدقوا من
وعامى حريقه، وبدا كان حزيناً، لأن مدة إقامته في حلب، من ١١٠٠ سنة إلى ١٤٤٠ هـ
في عيادته، وفي هذا العهد، ملك الكفة عليه، تحرير العمر، عند

وكانت حاله العبد، ورسد سرور حاضره له، فوج العبد في نفسه بالحبس، وفي هذا
التضاد من حاله ورسد بهدير الشفقه، وبه يصعد لثامه فيكون، هذا لثامه من وجهه
مساو ضده، وهذا لثامه من لثامه، وهذا لثامه من لثامه، وهذا لثامه من لثامه
والأول يعتبر لثامه من لثامه، وهذا لثامه من لثامه، وهذا لثامه من لثامه
لأن ما بعد القسمة هو يعبر بقادهم.

۴۰۱ • کدیت: «ایضا در علی التکلیف حد قسمی در حرب، امر حد تبعی
در احزاب لم یحضر بعد ذلک، لأن قسمه لإتمام الحاکم، بعد ما فی ذلک حرب صحیح،
ثبت الملائه و الجاریه، والحد العسری، ولی وثقاف سهم، بالقسمه، حیثانی صریحاً، بعد
انکال و صبر، العقیب، و حرم له رج، و لای صرور، می عب بعد ذلک، بحد القسمه، و بعد
تبعی علی حاکم»

۹۰۲۶- قار و نو از امام قم رحمه الله وسلم و لم یسمع منی شیئی و فی منی من اهل
 علامه عسکری الا بغير من حبس الله به و کتب الله فی دهره و صحت الشیوخه سواء
 کتبه فی الاسلام فی یوم واحد و الله فی یوم واحد و فی یوم واحد و فی یوم واحد و فی یوم واحد
 انسی فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره
 عسکری فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره
 آمد از دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره و کتب الله فی دهره
 بعد از حکم و فی الاسلام و فی الاسلام و فی الاسلام و فی الاسلام و فی الاسلام
 و لم یسمع منی شیئی و فی منی من اهل

وأما إذا كان في يد مسلمة فكذلك لأن النصارى إذا بعروا مسلمة أتت بها صاحب اليد
فإن لم يكن مع أحد أبويه، وهذا النصارى مع الأب، فإنه نكح السبايا من هذه النكاح، ولأن يد
المسلمة غير متأكدة بعدم الإقرار بالدار الإسلامية، فلا يعتبر النصارى بها في هذا اليد، فلا يحكم به
بالإسلام لهذا

٩٠٤٣- وإن كانت النصارى بعد الإقرار بالدار الإسلامية أن النصارى في يد
النصارى، أي يد حرسى آخر، فصحت دعوتهم فأذكر، ويكونون مسلمة، وأما مسلمة لا يصلى
عليه، ولا يحكم بالإسلام لثبوتها، لأنه إنما يتكبر بالإسلام بعد إسلامه، ولو لم يكن مع أحد
أبويه، ولم يكن في يد كافر حر

٩٠٤٤- وأما إذا كان في يد مسلم، فالنصارى أو لا يصح دعوتهم ويكون مسلمة، أو مات
يصلى عليه وفي الاستحسان يصح دعوتهم في سبب السبايا، ويكون مسلمة لو مات يصلى
عليه وجه النصارى في ذلك أنه في مسلمة نكحت بالإسلام، أي يد، الإسلامية، يحكم بالإسلامه سببا
له، وأما للدار، فمن نصيب دعوتهم تبديل دينه، لأنه لا عذر لثبوتها صاحب اليد (أو لدار)
مع تبعية أحد الأبوين، أي به عذر، فيصير، فلا يصح دعوتهم

وجه الاستحسان في ذلك أن إنجاب نكاح يقع النصارى، لأنهم، يشهدون، فكان له
أب معروف، ويصير، ولم يكن به أب معروف، ويصل الدين بصره، فيصح دعوتهم
يعقده، ولا يصح دعوتهم فيه خبر، فيثبت السبايا منه، ويكو سببا يصلى عليه وليس من
ضرورة اثبتت منه أن يكون، ككفر، لا يرى أنه لو سلمت لم يصير يحكم بالإسلامه بها
لأنهم، وهو نكح السبايا من الكافر، كذا هنا

قال مشايخ حنبلهم الله تعالى وهذا هو القياس والإسلام، أي دارهم أي دارهم
الحق في ذي ادعى سبب ليقط وجعه مسلما في دار الإسلام، وإن كان من غير دار عن غيره
ويحفل، إلا أنه لم يبلغ بعد لا يثبت سببه، لا يثبت، فإن هبى الدنسى في دارهم، وكان ككفر
عنى دينه، وهو دار في يد النصارى، أو في يد حرسى آخر، أو في يد مسلم، أو مسلم لا يصلى
عليه، لأنه يثبت دينه، فربما نكح في الدين، والله تعالى يعلم صحبته استحسنه
لكم، وهو أنه عني به

وهذا المفسر يستدل ببعض أحاديثهم وأحاديثهم الله تعالى، أن الله تعالى يحرم المذهب أن

[illegible][illegible][illegible]

١٤٦ ٦٠٠ هـ : وفي اذبح ابراهيم في ارضي حبيبا محمدا ، وهو ر نعيم في عبيد ، ان يعرف اذبح
 انه صليبي في ارضه ، ان يصيبه دمه ، لا سب فيه سبنا يعرف ان يجر

[illegible]

و قد قسم عمر بن الخطاب رضي الله عنهما هذه امة ثالثة فبين ما احسن الاستمارة و اختلاف

2. 2. 2. 2. 2.

4. $\frac{1}{2} \ln 2$ (4)

*** (5)

انساب على الغير فهذا لا بد ان المرجح بذلك

٩٠٥٢ - وكذلك إذا لم يكن لصبي في يد واحد منهن تصدق على ذلك، فهذا
مصدق، والرجح وجهه، والعلامه انما قاله، وكذا الرد على ديبه اذا كانوا في دار
الحرب بعد انهم

وكذلك إذا كان في دار الإسلام، وهم يحكمونهم بسلامة بعد مناداة في فكره أن سمعه
الأبوين، ومنه ثبت أنه أقوى من صحة الخبر

٩٠٥٣ - ثم تصدق على بنت جد القسمة، أو بعد التبني في دار الحرب، أو في
دار الإسلام، لا يصدق من نساج ولا على نسب الابن المتصدق

ثم على النساج فلا في إثبات نساج في هذه الأمور، فتراها من وجها في
سمعه على ما مر، وأن على النساج فلا في إثبات نساج في هذه الأمور، ومن وجه في سمعه،
ودعوى الابن بسب محض انصر لا يصح إلا بتصديق ثالث بخلاف ما قبل القسمة، والمع
لأنه ثبت ثم ثبت النسب في حد معين، أما هي هنا فيحلال

٩٠٥٤ - وأما من سمع سمعت في دار الحرب، أو من سمع من النسب، وثان هذا ليس
من هذه الأمور، وهذه مرسى، ومنه ثبت أنه أقوى من ذلك، ولا بد من دليل على سمعه، أو سمعه،
وإذا ثبت في ذلك، وكان ذلك في دار الحرب قبل القسمة، وثان النسب، فإنه يصح دعوته
ويثبت نسب وانساج، لأنه ثبت ذلك يقول المحقق، ودعوى من هذه الأمانه، فتقول للعلم
أولي، وكان الولد مستألفاً

ثم يظهر ان الرد على سمعه من سمعه من سمعه، وهو حر لا يسل على، لأن
السماع من سمعه من سمعه، لم يثبت كونه مستألفاً من لا يسل، ولا يظهر بصلاح حجة
له مع ترد

وإن لم يكن سمعه من سمعه من سمعه، ولا يسل من سمعه، وثان ينعني أن لا
يصير شيئاً لأنه إذا ثبت سمعه من سمعه من سمعه، وثان ينعني أن لا يسل من سمعه،
فكيف يكون دقاً؟ وجوب أن يكون ثابتاً من سمعه من سمعه، ولا يسل من سمعه،
لأنه ثبت على سمعه، منه حرى، فحكم بكونه من سمعه من سمعه، فلا يسل من سمعه،
والاستدلال في حقه، ولا يسل فيه، يرجع إلى لفظه في الدلالة

موجباً أن لا يكون الإنسان يباع بغيره فيما يبيع لا يباع بغيره بالمسرة وثبوت النسب

الفصل الخامس والثلاثون

فيما يخرجه بعد وثم يصير في المصعب بعد ذلك
وفي أخذ ذلك القديم وما لا يخرى فيه الإخراج

٩٠٥٦ - ما يجب اختياره في هذا الفصل ما عرف من عدة أصحاب رحمهم الله تعالى ،
أن الثالث القديم ، وجد ماله في ذلك عام ، يأتى وجده قبل القصة أحداً ، أسير شىء ، و
وجده في ملك خاص ، بأن وجده بعد القصة ، أخذاً ، ما لم يمتد ،
والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام لأصحابكم من الرجال ، بأن وجده في القصة
أخذه مغير شىء ، وإن وجده بعد القصة فله ما لم يمتد

والمنع في ذلك من وجهين أحدهما ما ذهب إليه عامة مشايخ جمهورهم الله تعالى أن
استيلاء الكافر على مال أسلم بسبب المصعب من وجه ، من حيث إن المصعب ، ورد على مالك
محموم لمسلم ، وبسبب لاستيلاء على المال المباح من وجه ، من حيث إن ماله على المال المباح ،
فما يأتى به المصعب إذا وجده بين القصة ، ولنا يا أبا عبد الله ، كما هو نص المصعب من
سائر الروايات ، وعنه أنه لا يملك على المال المباح إذا وجده بعد القصة ، ومالك أنه
يملكه بالملك ، كما هو نص الاستيلاء على الأموال لأحد من سائر الروايات ، عملاً بالشريعة

ومن وجه آخر اختار جمهور من أصحابنا ، جمهورهم الله تعالى أن الكفار إذا استولوا على
بعض أموال المسلمين ، ما وجب على المسلم أن يجتمع ، يستعدوا ذلك من قسدي
الكفار ، ويرجعوه إلى صاحبه ، لأن حرمة المال كحرمة النفس ، ولو أسرق صاحب مال كان حراً
على المسلمين أن يجتمعوا ، ويستعدوا من إيلامه ، فكذلك في مال فقبل القصة الحق في
المصعب خدعه بغيره ، وقد رجب عليهم إبطال هذا المال من صاحبه ، ولا يجوز الإبقاء
أن يأخذ بغيره من قد رجب عليه عوداً ، فأما بعد القصة ، فإن مالكاً قد وقع في سهمه
على الخلق ، وما كان يجب عليه استعداداً^(١) هذا ما لم يأتى الكفر ، ولعله ياتي
صاحبه ، لعدم قبضته عليه ، فلم يأخذ الحقيقة من صاحبه من أراد ما حبه الأخذ ، لا يكون أخذاً
بأنه عمل وجب عليه عوداً ، لهذه الأثر

(١) ما بين القوف ، حاله من الأمل وأيقنته من عود وف

(٢) هكذا في ط ، كما في الأصل ، استعد

[illegible]

۹۵۸-۳۔ محمد رحمہ اللہ عالی رجبہ لکھ کر فرمائی کہ: جودہ لکھا و اجڑودہ
نارودہ ہم نے علی مصطفیٰ صبر و صبور کوئی کر دیا، و جودہ الی و: (اسلام) و جودہ
و ان الحمد للہ کہہ کہ ان بعدہ کہہ کہ اس کے فرماید کہ: و جودہ لکھا و اجڑودہ
انکسیر الکبیر و وفائی و پادشہ کوئی کر دیا و جودہ لکھا و اجڑودہ
و انکسیر صبور و صبر و صبور کوئی کر دیا و جودہ لکھا و اجڑودہ
صبر و صبر و صبر کوئی کر دیا و جودہ لکھا و اجڑودہ
و انکسیر کوئی کر دیا و جودہ لکھا و اجڑودہ
و انکسیر کوئی کر دیا و جودہ لکھا و اجڑودہ

فإن قيل : كما أحسنه كثر في ذلك ، فإنه قد قلنا : هذا ما قد كان الركن يمكن فيه هو
 بيع ، وليس هذا مبيع ، بل هو له ، عن ملكه : لأنه يبعد إلى عدم ملكه ، بل هذا أنت محمد
 حبه في مالي في 'سيرة الكبر' حيث قال : لأن هذا هو الذي لا يشترط فيه ركنه
 وحده ذكر في الركن : أن الأخذ غير معقد ، لأنه لو أخذ واحد منكم ما منى عليه
 فلا يبعد الأخذ بيده ، وهو أن يسرى من العموم ملك الكبر ما سوره ، وهذا لأن
 معاني حرم الركن ما عطف في غيره فصل بين أن يكون الركن في حرم ، وهو ذكر الاستلاء ، أو
 في غير فصل بين ما يكرر : العائد مع تسليم حرم الركن ما عطف في حرمه ، وهذا
 في السرة العائدة ، يصور عن لئلا في العزيمة ، العزيمة في الثقل لو حده أمه يثبت ولا
 هذا لأجل

فَوَقَّوْهُ: عَدَّ احْتِصَالَ الْأَعْدَاءِ أَمْوَالَهُ الْخَرَجِي حَتَّى يَمُوتَ مِنْهُمْ، وَكُنِيَ سَعْدُ لِقَاءِهِ مِنْ
الْغَرَامِ، وَالْإِسْلَامُ لَيْسَ بِهِ، وَهُوَ سَرْعَانَا لِاحْتِصَالِ الْأَعْدَاءِ أَمْوَالَهُمْ هَبَّ، أَوْ سَهْوًا مَا تَكُونُ لَا
بِهِ مِنْ حَقِّهِ مَا نَهَى، فَكَأَنَّهُمْ رَجَعُوا، نَحَرَهُ، ثُمَّ يَكُونُ لِلْمَالِ التَّقْدِيمُ عَلَى الْأَعْدَاءِ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَى

أحمد بن محمد بن أبي

والحمد لله من ساعد رحمه الله تعالى فانوا يس في المسألة اسلام الروافضى،
ولكن ما ذكر في السير من أن عيسى وعيسى وعيسى بن عيسى، لأن عيسى بن عيسى لا
يخبر من العلم من حرس في در الحرب، فيملك المدي الكبر لاسور شره صحيح
والشورى في السراء اصحيح يصون ياتمن، والأحد مائس عبيد به عبيد الصفة إن لم يكن
عبيداً باعتزلكين وما ذكر في الروافضى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، لأن عبيد الروافضى
يجوز بيعهم المسلمون وكانوا في در حرب، يملكه لشورى بكر يشتري بئر، وفسد، والشورى
في الشراء لاسور مضمون بالفسد، والفسد عهد القتل والأحد بالفسد لا يبيع، فلا يبيع له حين
الأحد

فإن قيل الأحد يملك عبيد حتى يبيع بغير فكر منه، وبيع لا يجوز إلا بقلادة
كالأحد هنا قلد بحواب من يد من وجوه أحد، ان سبي البيع للتمتع، فصح
لا حصال فائده، من هذا القاضي هو الذي ينهى بغير، واحبال العائد لا يمكن للفت
والشورى أن البيع يقع على من يبيع، والمعين قد ما ينسويان على وجه لا يكون بينهما
بداوة أصلاً، فكانت العادة بأنه أما هو حق الأحد ثبت على في الدمة، ولكن في الدمة
لا يصور به التناول

٩٠٩ - من كان يفسد في شيء هذا الفكر منهم بغير أو بغير، وأمره إلى دار
الإسلام، لم يكن سمائل القدم ان يدخله ياتمن في الروافضى، لأن هذا يشاء إن اعتبر جائز، كما
هو وجه رواية كتاب السير لا يكون له حق الأحد لأنه لو أخذ من أن يأخذ بغير الحبر أو
الخزير، أو بغيره، كل ذلك من غير أن الأحد يلعن فلان، فسمم كنوع من كفت الخمر
والخزير مفسد، وأن الأحد بالقيمة لأنه لا قيمة للحبر والخزير من هو أسرى من العدو.
ولا في حق المالك الصميم إلا أن يأتى أو المثل إن أنفق على مسلم حراً أو حراً،
فإنه لا يضمن له شيئاً

وإذا نذر الأحد بالعين وبالقيمة، سقط حقه في الأحد، حتى لو كان يشتري من المفق
مبيعاً، كذا أنه أن يأخذ بمبيعة الحبر، الحبر وإن أنفق هذه الدمة، فاسد، أو حتى هذا حلالاً
لأحد أسراهم، كذا هو وجه رواية الروافضى، أحد صاحب الفكر بالنس على نحو ما شاء.
فلا يبيع الأحد

٩٠٦ - ولو كان يشتري من المفق أو يشتري هذا الفكر بغير مطلق، ثم أخرجه إلى

المسألة الأولى في تصرفات بعض العبيد، وأنه لا يجوز، وإذا جازها المأخوذ في حكمه عينه يسأله
العقد، كانت أئمة من جهة عوف بن القرام الحيرة، من عبيد عبد الملك ولهم ثمة،
وكان الأخذ مبدئاً

لمستند في الكتاب فقال: لا يرى أنه لو أخرج العدو من سببه، ثم دعى المسلمون لهم
بأمان، وأسلم إليهم مائة درهم من كثر حنطة مطبوخة صحيحة، فمما حل الأمن فهو الفكر الذي
أجروه بغيرهم، لمصلحة وأخرجه من دار الإسلام، لأنه لمعالت السلم أن يأخذوا عنه درهم،
وحمل القيد من حكمه عينه يسأله العقد، حتى لا يكون عبيداً، لا يسلم به قبل
العقد، وقد جعلت بغيره في حكمه عينه يسأله العقد، كان لأخذ مبدئاً لأنه يأخذ
بأقلامهم، فكذلك في التصرف لاستوائهم في حرمة الاستد

٤٠٥٥ فرق بين مسائل هذه، ومن ما إذا باع المسلم من أهل الحرب عرضاً بالغف درهم
قريب ذلك، فمعدوه الألف محررة، مكان تلك الألف، فبعضها رأسه ربي دار الإسلام،
ليس للمالك التمام أن يأخذ

والتفرق أن في مسائلنا بشرى من العدو بمثل الألف محررة نصف درهم غلة، لو
أخذ تلك الألف بغيرهم المحررة، فبعضها نصف درهم غلة، مكان الألف مطبوخة، أما في مسألة
العرض، فالعرض المحررة، ما استعد على مثله شيئاً في ثمنه، وإنما هم ضرورة سوفي عن
دنيا، ولا ضرورة من ما يحصل بغيرهم المحررة هي في حكمه عينه يسأله العقد، لأن
الألف التي وجب في الدية من أمر من من كل وجه، ولا يسد بالبالش من القيد حائز،
فبعض بغيرهم محررة، عرضة عما يجب في دية أهل الحرب، وبو خلاف سببها بغيره فلا
يبدأ، فهذه الفرق بينه

قال في الكتاب: ألا يرى أن المأخوذ كرامتهم، ثم دعى منهم بغيرهم بأمان،
وباع منهم عرضاً بكر حنطة في الدية، فقبضوه لذكروا محررة مقصده، وأخرجه إلى دار
الإسلام، لا يكون سبباً في التدمير أن يأخذوا: لأن الفكر المحرر عرض من حب وحب في السب
[و] ليس بمأخوذ غلة، ولا يبرر دية في حيله في حكمه عينه يسأله العقد، لأن الفكر الذي في
الدية من عرض، ولا يسب، بالمر في القيد حائز، فكذلك، هذا الفكر عرضة عبد وجد في
الدية [١]، لا عين التبع، بل أخذه أخذه بغيره فلا يبدأ، كما به

(١) وفي ج: وكذا الفكر عرضة عبد، حب يمكن جعله مالاً لهم محررة، عرضاً ما وجب

(٢) ما بين القدرين حاله من الأمر واستله من ظروف

١٠٦٦ هـ. م كان الحر سائداً على أحررها القدر، فدخل مسدوداً عنهم، وداخهم
مكتنفاً بسيف مرصوف في الدية إلى أجل معلوم، فلما حل الأجل نصوه ليأبى أحررها.
فوجدوا المأبى القديم أحدهم يقبض الخناج أُنْدَق أعطاهم تسديم، لأن نصوحه ساء في حكمه.
ما يتأمله القدر، لأن الثياب لا تبث في أمة إلا صبيغة، وبها لا نسب إلا بطريق العلم
ولا يستعمل في بيع ليس المهر لا يجوز، فجعل القيد في حكمه عين من يملكه القدر، فكان
مهر سائر العلم الذي أعطاهم، وباعه بمقتضى

٩٦٧- ويرى المندوب كرتاسلي، يدخل حسان فارعم بأمان، فتسجل هذا المكر
 من قبل المندوب كرتاسلي، الذي ذكر لاحقاً، وأقسامه بصفته، ثم يشهدك أحد هذه الصفات،
 وحسن ذلك المندوب عنه أن به أحد النصفين الذي هو الذي في يده نصف النسي.

١٩٦٨- فری پور میں ایک ایسی مکان انگریزوں نے بنائی، وہاں مسکینوں کو کھانا دیا جاتا تھا۔
 اللہ کے فضل سے یہ مکان اب بھی قائم ہے اور مسکینوں کو کھانا دیا جاتا ہے۔

والقوى ، وما أن قسم الملكية والقوة إلى أفراد محضين ، يستعبدونه ، ولهم ويكرهه
أحد الأمريكيين ، ويثبت كل واحد منهما هذا القسم أن سبع خمسة مائة على مائة اثنين ،
والثاني أن فرد واحد لا يملك غير ما حلقه بالسرور ، فبحدده يستعبد الناس ، فأنه قسمه
الثلاث فبمعنى المساواة في الجارية ، ولهذا لا يتردد بها أحد البشر يكون ، بل لا يجمع خمسة عدد
القسمه من الجاهل على خمسة اثنين ، فكل واحد لكل واحد من هذه خمسة مائة ، وبهذه
منه كونه خاصاً بترك صاحبه من نصيبه ، فبما يملكه الناس ، وهو خمسة مائة ، أخذ ذلك
الجميع بحصصه من اثنين ، وهو الأربع ، وبما يملكه بذلك ترك صاحبه ، أخذه المالك القدير
بقية الثلث ، وهو فيه نصيب ما سلم لشريكه

٤٠٦٩- رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّكَ كُنْتَ تُسَلِّمُ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ دَارِئِمَ، وَأَقْبَرَ صَاحِبَ كُرٍّ، فَصَوَّهَ ذَلِكَ لَكَ أَلَيْسَ خَيْرٌ مِنْ دَارِئِمَ بَلَى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ مَعَ بَيْتِ الْإِسْلَامِ عِيَالٌ سِوَهُ. كَرِهَ الْمُسْتَقْرَمُ مِنَ الْمَحَرِّ، أَوْ مَوْبَهُ، أَوْ أَحَدَهُ عَنْهُ، وَكَانَ يَنْقُضُ أَنْ يَكُونَ، وَمَا كَانَ لَقَدِيمٍ حَقِّ الْأَحَدٍ بِجَلِّ الْمَسْرُورِ، فَمَا أَذْكَابُهُ، فَاسْتَقْرَمُوا قُرْبَى^١، لِأَنَّ الْقُرْبَى مَعْصُومٌ بِمَنْزِلِهِ، ثُمَّ تَقَابَلَتْ السَّلَامُ هَذَا الْكُرَّ، وَبَدَأَ الْحَرَّ، بَدَأَ عَمَّا اسْتَقْرَمَ فِي تَصَدِّقِهِمْ، وَدَابَّ كُرٍّ دَرَاهِمَ، فَلَمْ أَحَدُهُ، فَالْأَثَرُ الْقَدِيمُ، أَمْدًا، بِمَنْزِلِهِ مِنَ الرِّبَا، يَكُونُ الْأَخْصَافُ

والطوائف ما يصدر من باب التفرؤ على حكم غير المسلمين لأن التفرؤ على غيره،
وهذا لا يصح إلا في حق من هو العار به ولو حرمه الدين حرمه، حكم بالاسلام هو حكم
غير التفرؤ لا بد له، هو حرمه الكلال لغيره، أخذ منه، فلا يبعد إلا أن

٩٥٧٠- روبرو ان دور میں قضاۃ اور محکماتہ دوسرے محکماتہ کے ساتھ ساتھ
 یہ ادارہ آرمی کے ساتھ ساتھ دیگر محکماتہ کے ساتھ ساتھ دیگر
 قضاۃ کے ساتھ ساتھ دیگر محکماتہ کے ساتھ ساتھ دیگر

وذكر هذه المسألة في أبواب الصفحة من الزيداني ، وقال : باعده بالنص المفرد في
 من المتن في هذا ، هكذا ذكر في أبواب : ليس فيكم .

وجه مادكري في اريد ان هذا السرد وقع في المشرق ثم ان هذا المصنوع
مات فيه. وقد عايناه في خلافة علي بن ابي طالب. فوجدنا ان هذا المصنوع قد
لما في من طرفه فكتبتهم وهو ما. يحد في آخره انما في التفسير فيمنه في ذلك. انما في هذا لا يكون
في هذا المصنوع في

وجهه اذكر في ابوابه سمعه وفي السور التكبير ان هذا اسير مصحح علي ما هو
روايه كتاب السور وشرطي سر : بفتح حاء مقصوره بالاسمي : والاخذ بالاسمي مهابه عتار
الاسمي : وفتح له حاء الاخذ بالاسمي

ويعني باسم ما ذكره السيد محمد رجب الله تعالى، فقال: «لقد عرفت انتم من اسمي»
 يتلوه متدا، من هو متدا، ثم عاده اني ههنا حكمة واحب شخص، هو هذا الاحياء نفسيه، من الله
 صاحب هذا الحرف هو من بين، فيقول الله اني قد علمت اني قد علمت الاذن

والمشهد يستلهم بيان أن أحد أركان التقدير مباداة، يعود إلى منك التقدير، فكان ألا
تري أنه لو كان هذا محالاً، سعى باله سريره على الناس لأرسلهم وهو عليه عيب، رده
على منعه من العبث، وبذلك لا يكون له الخواص التي هي في حقه، بل هو في حقه حديه
في الأنس، وهو من الدموع، كما كان في هذا الأنس

وهناك ما ذكر في نواب السبعة في هذا المأثور به مما تقدم من المأثورة، وصارت
رواية المصنف في حسن هذه المأثورة لا تخفى ولا تحجب، بل هي الرواية

١٧١-٩- وإن كان المفسر قد عجز عن فهم ما يقصده الشاعر، فليس عليه أن يفسره كما
 للمالك، بل عليه أن يثبت عدم الفهم على الروايات، ولا أن يفرض عقوبة
 على من عجز عن فهمه، بل عليه أن يثبت عدم الفهم، ولا أن يفرض عقوبة

٩٠٧٢ ووفد سرزمینا و ده د لعم و بخش علی اعلی، فاحترحه علی دارالاسلامه
ده احوالوا- فاحترحه او فاحترحه ده سرزمینا و بخش علی اعلی

٩٠٦٣-٩٠٦٤ م كانه اضرى هذه الايام بمهبط محصور في حديره ، احمده ، خالفه انهم متحصنه
من خلاف حمده ، على الزمان كنهه ، انه هذا القدر ، له احمد ، حديق في دار حيريه ، كذا هو
و هو رواه كتاب السمر ، و حمير علو عبا حبه الاجريه احمده ، مني الحير و الحير و يحيى صبا
من قده امير الاحد عيده الاجريه من جلاله ، في لاجله ، عيده ، عباد الامه ، و كذا هو
الاخيه ، به خلاف ما لا اميرى لا عبا الحير و الحير و حمير و عده ، و كذا هو ، الا انه

ورد المسر هذا بـ «سرا» على رواية كتاب السير، لأن هناك بعد الأخذ باسم
والقوة، ويحتمل ما على م، في نفس الأحكامية الأولى، لأن ليس منها، ولا حد يملك
هكذا بهذه لا غير نصه، ولا باعتبار القوم

وداعساً "أ" هذا السر، فاسأل، "واعتبر هذا أحسن" لا أحد أمرهم كما عرجه ووجه
الزيادة، "كأن مصمراً" بالهبة والقبضة ما يرد، لا "بالفئة" لا "بالهبة" ولا "بالهبة"
التي هي عند هؤلاء، إلا أن هذا على قوله الزيادة، "لا" لا "بالهبة" ولا "بالهبة" ولا "بالهبة"
هذا السر، فاسأل، "الكتاب مصمراً" بالهبة، لأن "بالهبة" لا "بالهبة" ولا "بالهبة" لا "بالهبة"

٩٠٦٤. في كتاب حدود سمرقند بالخط والخرق، خلاص من هذا الحديث وأخرجه في تاريخ الإسلام، بعدة أدلة القدر عبدة الخير والخير: لأن هذا الشر، وقع صحيحاً، والأخبار بالخيرين إن لم يرد، لأن المسمى بجميع من غلبت الخير والكثير، يمكن لأحد بهمه، لأن الخير ما لم يتعد في حق الشر من الزم لكونه شيئاً، ولهذا يؤلف منه غير من حمر أو حمر، في تسميته، ولا خلاف، وإن كان الشر من غير صفته

[illegible]

$\pi_2 \otimes \pi_2 \in \text{Hom}(\pi_1, \pi_1)$, π_2 is the projection onto the second factor.

(٦) حكمة من (الأصغر) ظاهر في أن

(۳) دھرم = (۱) لایہ پیکر (۲) لایہ

(۱) دهم کف فی حد ابراز احمد سرگود

٩٠٧٧ - وفي انشراحه قسم بألف درهم ومئة أوقية، أحده مائت ألف درهم، لا يراد على الألف شيء، لأن استه، وإن كانت قبته للعبد أكثر من الألف؛ لأن نسبة المنة والدم ما عطفه لا حكم لها؛ لأنها ليست بمثل عند أحد من الناس، فصار ذكرهما وانسكبت عليهما بمرته، فلا يباينها شيء من العبد تنجبه الرياسة بحكم للمنفعة، ولا يؤثر في فساد العقد أيضا لما صغر ذكرهما، والمكروب عليهما بمرته، تنجيب الزيادة على الألف بحكم فساد العقد، وإنما نسبة الحشر مائة صحيحة لكونها مالا عند الكل متقومة عند بعض الناس، فكان ذكره مستغرا، فباعتد قسطا من العبد، فبراد على الألف بقابلته، لم يؤثر في فساد العقد، بعجز المسلم عن التسليم مع اعتد ذكره، فيجب تمام القيمة بحكم فساد العقد.

قال الأبري أنه من أئلف حشر في ضمنه، ولو أئلف مئة، لم يرد له لم يضمن، وهو أشد صدا بحشر منكه عند الفضي حتى لو أعتقه، حذر عتقه، ولو انشراح بجمته، أو دم فلا يملكه أصلا، وإن قبته، حتى لا يجرز عتقه.

٩٠٧٨ - وفي اعتقه على ألف درهم وورطه من حشر، لفيل عتق، ولو بها ثمان الفضة إذا كانت قيمته أكثر من ألفه.

لو أعتقه على ألف درهم، ومئة، أو دم، فقبله بمره الألف، وإن كادته قيمته أكثر من الألف، والمضي في ذلك، ذكرنا فهذا جملة ما أوردته الرعبراني في السير الكبير.

ثم إن محسنا راحبه الله تعالى حكم بفساد هذه العقود على رواية السير، وقد ذكرنا أن يلزم هذه العقود حكم الفسخ على رواية السير، فخير أن في السير رواية.

٩٠٧٩ - قال محمد، رحمه الله تعالى في الجامع الصغير، في العبد يأسره لغاى بطوع، فيدخل قسم درهم، ويشتريه منهم، ويحرقه إلى دار الإسلام، ثم بأسره للعقد ثانيا، فيدخل وحده درهم، ويشتريه منهم، ويحرقه إلى دار الإسلام، فلا سبيل للمولى الأول على العبد، وبكر المشتري الأول هو الثاني، لأنه نعيم من يشتري لأخر بالثمن إن شاء، ذكره المسألة عهد مجلسه من غير بيان الثمن، وهو ذلك في الأصل فجعل الناس الأول ألف درهم، والثاني خمسمائة.

والوجه في ذلك أن من الأسر إما عرف شرعا بعلاوة الفياض لي ورد الأمر على منكه، والأسر الثاني ورد على منكه المشتري الأول لا على منكه المولى الأول، ثم إذا أخذ

سری الاولیٰ سے کہ روئے آخری، واللہ اعلم، الاولیٰ یا آخری جس سے پہلے لفظ
 الاخریٰ سے پہلے ہی (اولیٰ یا آخری) لفظ پہلا روئے سے بالآخر، چنانچہ
 اولیٰ سے پہلے آتے ہیں، جمع لفظ والی جمع دفعہ فی الاخریٰ ہو نظیر ایمان و کفر، اولیٰ سے پہلے
 آخری سے پہلے ہی لا کہتا ہو، اولیٰ علیہ سبب، وید جمع برہمن، اولیٰ ہی انہ
 عباد من انوسى الا فی الزرع، کما ہے، ویک انما ہے من سری الاولیٰ بالآخریٰ
 حقیقاً، لہذا پہلے ہی نام علی سری الاولیٰ، وہاں علیہ بالآخریٰ حقیقاً

[illegible]

وأما بعد من بين هذه مسائله وبير مسألة ثلثه ان تصرف بذهب له في هذه الحالة اذا
 حصل ان من سيطر بذهب لانه لا ملكة الاخر بالذهب في معنى تصرف في الشيء فقط
 سيطر على المزداد في الملك حتى ان لم يزل الا سيجزى بذهب بذهب له انما يزل
 الملك في ملكه بذهب بذهب له في الملك حتى ان لم يزل الا سيجزى بذهب بذهب له انما يزل
 كقشري بذهب بذهب له في الملك حتى ان لم يزل الا سيجزى بذهب بذهب له انما يزل
 عن سيطر من جهة سيطر بذهب بذهب له في الملك حتى ان لم يزل الا سيجزى بذهب بذهب له انما يزل
 بذهب بذهب له في الملك حتى ان لم يزل الا سيجزى بذهب بذهب له انما يزل

وَأَمَّا هَذَا فَصَرَفٌ عَسَرِيٌّ مَوْجُوبٌ عَلَى الْمُتَشَدِّدِ فِي صِلَانِهِ بِسَبَبِهِ مِنْ جِهَةِ التَّسْوِيعِ
لِأَنَّ جَمْعَ تِلْكَ الْكَلِمِ مِنْ جِهَةِ عَيْنِ يَدٍ وَصَرَفٌ عَسَرِيٌّ مَوْجُوبٌ عَلَى سَبَبِهِ، وَهَذَا يَكُونُ بِصَرَفِهِ سَمِطٌ
مِنْ جِهَةِ الْوَأُفْقِ، وَهَذَا يَأْتِي جَمْعَ تِلْكَ الْكَلِمِ بِصَرَفِ التَّسْوِيعِ، وَهَذَا يَكُونُ بِصَرَفِهِ
عَلَى فِئَةِ الْخَلْقِ بِصَرَفِهِ، وَهَذَا يَأْتِي جَمْعَ تِلْكَ الْكَلِمِ بِصَرَفِ التَّسْوِيعِ، وَهَذَا يَكُونُ بِصَرَفِهِ
بِصَرَفِهِ مِنْ جِهَةِ التَّسْوِيعِ، وَهَذَا يَأْتِي جَمْعَ تِلْكَ الْكَلِمِ بِصَرَفِ التَّسْوِيعِ، وَهَذَا يَكُونُ بِصَرَفِهِ

١٩٦٠م : وفي شهر محرم سنة ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨١م ، حضر المرحوم بمجلسي الأوقاف على نفقته

(۱۲) مع 'الاقوام' - خط من 'الأمم'، انجمن، ۱۳۰۴ و ۱۳۰۵

[illegible]

قال في تفسير النصارى : ليس ذلك التقدير الذي يفرض حذره المتصنف من الخوي، بل هو أنه
 قد جرى عليه قولهم : قد ما ذكرنا من أن القسمه نفس من لا يكون له من حيثها من يفتقر
 إلى وجود القسمه في جهة حذره، لكن مركب القسمه من القسم، والقسم ما ورد في القسمه
 والقسمه في المال : نفس الزاد من حق القسمه وأبهم لا يكون وزاد في الإجراء دلالة
 لأن نفس القسمه نفس من كل وجه، فأن نفس الإجراء نسخ من وجهه اعتباراً لمعقده
 لأن القسمه قد وجد منه، ما في حق لمعقود مع من الأخذ به أن الإجراء هو حق التوقيف
 فيجوز أن يكون ما في وجهه من حيث حدوده الكيفية، فكأن القسمه من وجهه، من حيثها
 وجهه، بل نفس الزاد من مع من نفس نفس هو نسخ من كل وجه (أ) يكون وزاد في النسخ
 من نفس نفس هو نسخ من وجهه (ب) مع من وجهه، فذلك لا، بل من نفسية حقيقة
 في نفسية وحقيقة أن من كل وجهه، وحق النفس

١١٠٠

١٧٦/١٧٦

(۳) دوی ف گجی فامور

(٤) من غير ان يكون مضاف اليه

٨٢٠٩٠٨٢ ورد، فغصب الرجل من رجل عينا، وأصابه المشركون من يد العاصب وأحرروه بدلوهم، ثم إن المسلمون أصابوه، ثم وجهه المصنوع منه في يد العاصب قبل أن يقبضه أخيه بغير شيء، ولا ضمان على العاصب، أما المصنوع منه بأمير؛ لأن أمير ورد على ملك المصنوع منه، وهو أحق به، العبد من العاصب قبل الأسر، لأنه ليس للعاصب فيه حق، فكذلك بعد الأسر، بطلان ما لم يكن عبداً موهوباً، كان حق الأعداء لمصرين متى كلفا خاضعين، وإن ورد الأسر على ملث الراس، لأن للمصرين فيه حق الخمس، وكان المرمى سبب ماله من حق الخمس أحق به من الراس قبل الأسر، فكذلك بعد الأسر يكون المرمى أحق به من الراس أيضاً (ط) كان حق لأحد المرمى لا للرئيس

ولا ضمان على العاصب، لأن العبد وصل إلى يد المصنوع منه، فإنه ملك كما خرج من يده مطلقاً؛ لأن المصنوع منه بسبب أسر العبد المخلد في يد العاصب لم يشر، ضماناً حتى وجهه قبل القسمة في يد العاصب، لأنه يأخذ بغير شيء، فكان كالهبة موهوبة، إذا جاز في يد العاصب حماية مرجية لتمام، ثم إن العاصب جازى وبى مباداة، ثم جاء المصنوع منه وأخذ العبد منه لم يكن به على العاصب ضمان؛ لأن العبد وصل إلى يد المصنوع منه مطلقاً، كما كان يخرج من يده، فإنه لم يشر ضماناً بسبب الحماية المباداة في يد العاصب، فإذا وجهه المصنوع منه قبل القسمة، وإن وجهه بعد القسمة في يد بعض العاصب، فذكر أن المصنوع منه ما خير إن شاء أخذ العبد بيمينته من القسمة مع في سهمه يوم يأخذ منه، وإن شاء لم يأخذ منه وصلى العاصب فحبه يوم عهده، ولذا يجب المصنوع منه في هذا، وذلك لأن العاصب غصب منه عبداً مطلقاً، وقد صار مشعولاً بسبب حذب عند العاصب وهو أسر العبد، فإنه بسبب أسر العبد لزمه لجهة العدم متى اغتار أخذه من يد غيره، وصار كما لو جنى العبد المصنوع منه حناية مرجية لتمام، ثم جاء المصنوع منه كان بالخيار إن شاء أخذ العبد، ثم دفع العبد حنابة، وفده بالأرض، وإن شاء ترك العبد على العاصب، وضعت فيه عيده يوم غصب منه؛ لأن العبد صار مشعولاً بسبب حدث عند العاصب، فثبت للعاصب العبد اختاره كذا ههنا

فإن دفع يمينه يوم الأخذ إلى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد، فإنه يرجع على العاصب بالأقل من لجهة العبد يوم للمصنوع منه ومن يوم الأعداء، كذا في جازية حتى لو جنى العبد في يد العاصب حناية مرجية لتمام، واختار المصنوع منه أخذ العبد من يد

المصنوع به أحباراً ، فلا يرجع ذلك على المصنوع

وجاء بعد المأله ونسبر ما أنه إذا كان قسمة القصد يوم المصعب ألف درهم وقسمة يوم
الأحد ألفا درهم، فوجد العبد ما بعد تزويج من اتفق دفع في سهمه ثوبه من خم على المصعب
بقسمة يوم المصعب. دخل ألف درهم، ولا يرحم بقسمة يوم الأحد إلى درهم

وإذا كانت قيمته يوم العاصف ألف درهم، ثم رجع سعره حتى صارت قيمته ألف
خمسمائة يوم الأحد، وأحد العاصف خمسمائة، فإنه يرجع على العاصف بمحملة ذلك
قيمه العيد يوم الأحد لأن صاحب العيد إذا رجع على العاصف قد مر به من العاصف
سبب حادث بعد العاصف، وإن لم يره من العاصف سبب الحادث كذا العاصف يقيم
خمسمائة، فيرجع على العاصف لا قيمته يوم العاصف، يعني يرجع على العاصف
بمحملة فإنه يهر به بعد درهم، كما عصب عنه العاصف خمسمائة إلى أخذها من
العاصف، وخمسمائة عن العيد، ولهذا قالوا يلزم صاحب العيد يرجع على العاصف بالأجر
من قيمة العيد يوم عاصف ومن يوم الأحد، أي القيس قبل ولا ربح من الزيادة

وهذا إذا استلزم العصبية منه أحد العبد من يدوم. سبغ بالمقبة، وإذا ساء،
لم يخذل نفسه. ومن العاصم يوم خصه منه الأهل. فليس به جده لا الحرام مانع.
فذكر أن لا يضره.

ثم يقسم العاصب قيمته يوم عصفه له لأن العاصب يحرق من د نجر ، وكان عليه
 رد قيمه يوم عصفه لأن حسن العاصب قيمته يوم عصفه ، والحارث بن العاصب بعد هذا
 كان حارث في حر المعصوب منه ، وإن وجد العاصب العبد في يد الحارثي وب الفسخ أجدد غير
 شيء ، وإذا رزق حله بعد الفسخ أجدد ، وذلك لأن العاصب إن لم يثبت العقد لمعصوب
 من جهة المعصوب منه ، ولو به الله من ملك المعصوب منه [إلا أن سر يوم الضمان] ، ولا أنه يملكه
 المصغر يعرف مدام المعصوب منه أحياته كده في عصف مدير مني عصفه ، فإنما نسب قيمة
 العصف ، فإنه لم يملك العاصب الماد ، بل يملك فقام مقام الولي المدير فيما كونه له ، فكذلك إذا كان
 للمعصوب منه أب أو جد العبد ، أو جد ثلث الفسخه من يد العاصبين يعبر من ، ويعبر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(١) ما بين القوسين عبارة لاسم المؤلف والكتاب

١٠٨ حكماء ط ف د ب ه ز ح ط ذ ر ز

(٢) ما جی انجمن - لکھنؤ ۱۴۱۲ھ و ۱۳۱۳ھ میں

ثم إذا أتته السحابة بعد ذلك إلى الإجابة (أو إلى الأسر) لأنه لا يأخذ على
إلى حديقته إلا من كان له يمينه ولم يكن له حديقته في مستقبله من الأحكام التي تروى فيه أو
كان في رسته حديقته، فمن هو الحديقته كما كانت، كأنه لم يكن يخرج عن يمينه، فكذلك إذا كان
في الأسر إجازة بعد الإجابة، فيظل عن السحابة الإجابة في رسته لا من، وكان عليه الآخر
بعضه ما بقي من مدة الإجازة بعد الإجابة.

أما يظل في الأسر في مدة الأسر قبل الإجابة؛ لأن السحابة مع عن الانتفاع بالسحابة
في مدة الأسر، مع ذلك، ملك الآخر من أسره لتروى مدارهم ولو مع من لا يحتاج به
في بعض مدة الإجازة مع عدم ملك الآخر من السحابة، أو عصب - من من عصبه،
سقط عنه الآخر بغير مدة العصب في الإجازة، فلا ينفذ منه إلا من ينقص مدة الأسر قبل
الإجابة، وقد مع من لا يحتاج به مع ذلك ملك الآخر من سحابة أولى وأخرى، وهذه الآخر
بعضه ما بقي من مدة الإجازة بعد الإجابة، لأنه بعد الإجابة يمكن من لا يحتاج به، فكذلك
عصبه الآخر - كما هو عصب من مدة يسكن في بعض مدة الأسر، ثم هذا قبل مضي مدة
الإجازة كان عليه الآخر يوم الآخر بعضه ما بقي من مدة الإجازة، فكذلك.

وإن بعد منسوب أن يكون في أسره إجازة عنه، من ثمانية بيعة على من كان
إجازته في مدة الأسر، لا يفرق إلا بعونه، فلا ينفذ منه إلا من لا يبيعه وإنما
تأخذ من أسره آخر لأنه لا يحسم من هذه البيعة إلا بعد ثمانية، وبما عليه الأسر في ذلك
مستحقاً، أو مستوفياً، وهذا من غير يد بعد ذلك قبل البيعة على من لا يبيعه
من التوسعة والإجازة، وإن لم يكن في الأسر، حتى لا يتم، فلا ينفذ منه السحابة على أنها
إجازة في بيعة، ويستثنى من ذلك أسره في الأسر، أو في الأسر.

وإذا قبل أحدكم بيعة، رده عليه من حصر الإجازة، وذكر أنه كان في
بعضه أو عاربه، فالله أن يول صاحب البيعة والعرض، لأنه بعد من حصره في بيعة أو عاربه،
وإن عاربه إلا بعونه، وذكره صاحب البيعة والعرض، فكذلك، فيكون العون له.

ولا بد منه، أن من البيعة عند الخلق حياته إلا من لا ينفذ منه في بيعة أو عاربه، لأن
حكمه لم يسمع به من سحابة (إجازة في الأسر، ولا يسمع اليه من كروب في بيعة حياته
الأسر، لأن الأسر من بيعة غير محتاج إلى إثبات الإجازة، لأن من جاءه إلى إجازته إلى بيعة.
وهذه الحاجة سقطت، إذ أم بيعة ما كان في بيعة يوم الأسر، لأن كروب عاربه في بيعة حياته

من أجل خفيهما في بؤده ، ثم رية قصداً بالآحد ، وحكما ، لا يصح من غير ذلك ، لو
وعب من غيره بخلاف المسحور ، لا له فيه حكمة لا ما

٩٠٨٥ - وإذا كان المسحور والمسدوع يذلة الملك بمسحور من وجهه ، من وجه عرفة
الآجس ، والعمل بها على كل حال قبل لقمة وبعد القصة ، معبراً ، بينهما من السحر في
الأحكام ، مختلف بينهما في جانب مختلفي ، كذا في القصة بشرطه العز من - فلهذا المستعير
ولم يدع غيره ذلك ، بل في حق الأحكام القصة ، وانصب حصة في حق أحد
تأثيت من غير ذلك ، وقد القصة المسحور بالآجس ، ومع عمله بها من غير
المسحور ، ليكون عملاً ، بالكتابة ، المحبة بغير الإمكان ، لأنهم عملوا بجهته بعد القصة ،
لا بالكتابة ليسكن عمل بالآجس ، فلهذا من عملوا به ، لا كذا في هذه الحجة والحاجة
بعد القصة إلى سيرر إلى أحد ، مسور ، في دفع القصة ، بهرهم العمل منه ، تنكيه في
القصة ، والحاجة إلى شيء واحد ، وهو الأحاد لا غير ، ليعمل العمل بها حينئذ ، فلهذا
جدد استه احتياجه بعد القصة ، وشبهه بالكتابة قبل القصة بخلاف استأجر ، وقد لا
استأجر في المسحور ، هو لا مبدع الآخر على إظهاره بعد ، لا قصة تصح الأجزاء ،
ولا حكماً بالكتابة بالتيه واليه

وإذا كان المسحور على لا شيء ، لا مسور ، جده بغيره ، ما لا في حق الآخر ، في
القصة ، وبعد القصة ، بهر من على مريه تنكيه ، ولا بؤده ، من بهر في المسحور ، هو
لزم

٩٠٨٦ - وإن انصب مساحر حصة في الأحاد قبل قصة وبعد القصة ، متى جده
بعد القصة ، جده بغيره ، القصة ، إن شاء أحده تنكيه ، وإن شاء ، تركه ، لأنه لو كان عائداً
حقيقة ، وقد وجد بهد القصة ، يخبر إلى شاء أحده بالقصة ، وإن شاء ، تركه ، فلهذا أولى

٩٠٨٧ - وفي المثالي عند المسحور القصة ، وأحرره ، عازمه ، قدح منطه
، فلهذا ، وأخرجه إلى دار الإسلام ، فتزوج على رفته امرأة ، ثم حصه ، مدني الأول ، أخذ في
سأه بقيقه ، وثو بؤده ، من مسحور ، بهر منها على ، باسم بها ، العبد ، فأنهر الذي
وحدثها قبل يوم الجمعة ، حسب مصلحتهم ، مثلها ، ربح ، وثو ادعى ، حل دعوى حين
تسرى في دار ، ولم يبين الدعوى ، فصالحه من دعواه على هذا العبد ، أحده التولي ببيعة
تسب ، وإن احتل ، في مداد الدعوى ، فالتقول قول القضاة

[illegible]

راجع محمد بن قریب، ریان: الحادیفہ مسلمہ، شمارہ ۱۰، صفحہ ۱۰۸۳۔
 ۱۰۔ بعض اہل حق، راجع: استنباط الفیہ، ریان: الفیہ، شمارہ ۱۰، صفحہ ۱۰۸۳۔
 ۱۱۔ الحادیفہ مسلمہ، ریان: الحادیفہ مسلمہ، شمارہ ۱۰، صفحہ ۱۰۸۳۔
 ۱۲۔ الحادیفہ مسلمہ، ریان: الحادیفہ مسلمہ، شمارہ ۱۰، صفحہ ۱۰۸۳۔

۹۹۹. محمد بن محمد بن ابی‌نات الحارثی و غصه حیدره بم غلبه غلبه غلبه - ۱۰۰۰
مولا محمد بن شیخ - ۱۰۰۱. محمد بن محمد بن ابی‌نات الحارثی و غصه حیدره بم غلبه غلبه - ۱۰۰۲
محمد

۹۰۹. عربی دین دار، اسلام قبول کرنے سے پہلے مسلمان رہا تھا۔ ۱۲۰۱ء میں
 قزاقی بحریہ، قاسم نامہ مسلح رہا جسے اسی دارالاسلام، جامعہ عربیہ اسلامیہ کے
 انجمنیہ کالج سے تیار کیا گیا۔ بعد ازاں دارالاسلام، قزاقی بحریہ کے
 انجمنیہ

۱۹۹۱-۹۰: در این سال هم خدمت خود را در این دانشگاه به پایان رسانید و در این سال هم به عنوان استادیار به خدمت خود را در این دانشگاه به پایان رسانید و در این سال هم به عنوان استادیار به خدمت خود را در این دانشگاه به پایان رسانید.

١٩٩٢- جری، علی بن ابی طالب علیه السلام کتاب اسد من سلته و حرره ملک
الحریر و دست و جور سبب لا یكون المذنب الا ذلک و یسره من ذلک فی القتل و لا
یسب سبیه من ذلک و لا یسب سبیه من ذلک و لا یسب سبیه من ذلک

[illegible]

وہی کتاب جس میں حضرت علیؓ نے اپنے اہل بیتؑ کو اپنے لیے لکھی تھی، اس میں یہ بھی ہے کہ جو شخص اس کتاب کو پڑھے، اس کا دل صاف ہو جائے گا۔

وَبَيْنَ كُنْ أَمْرًا مِمَّا يُلْهِمُ حُكْمَ تَصَمُّعِهَا قَدْ بَرَّهَ وَلَا تَسْتَعِدُّ بِهَا، وَلَا يَرُدُّهَا عَلَى مَانِعِهَا
الْأَوَّلِ لِلْعَيْبِ الْقَدِيمِ، وَيَرُدُّهَا عَلَى الْفَتَى أَعْدَا مَنَعَ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ، فَحُذَرُ رُفْقَ عِلَّتْ عِيٍّ وَفِي
رُفْقِهِ يَحْصُلُ الْعَيْبُ عَمِيءٌ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

في الإحلال من محله، حقه في تعالى: إذا مس الحبل من بعد البضع، لم يفرج في شيء
جزء، فله ثبوته في كسر التثنية، وهو على حقه في قوله.

وكانت هذه هي البداية الحقيقية

۹۰۹۹- موت ادراسلمی میرزا محمد حسن علی رحمت، قلمی پرمسحی، ولد
محر چوہم، لوی در اسلام حسن عربی اسی پیمانی ماسید، و طہر لیسو کوٹ غنیم،
رو دھوم بی ماسم، سم ر نوب عربی می افسلمی شہرہ علی رشت الیسی اعلیہ دوم،
فأخذوہم وأخرجوہم بی در الإسلام، و اعلموہم یہ اولہ بطسرا، فاحصہم
انصرحان عند الخاصی، فالجہل الاخر اعلیٰ بذلہم، لان حق انصرح الاولہم مناکہ قبل
الاخر و سنی بطل نالوت، فان مات لا یزول نصیبہ، و ان طعنہم عدد سار کرمہ، فہذا لاد
سمت بیوت اخرجوا لاسملا، و اسملا سم قیا الامم و مدار الإسلام، فبنا عربی او رجا
امتنعہ ما اوجدہم ہر لاسملا، جن النعم، و جملہ کہ سم پکی و عدہ حکمہ اسی اعلیٰ
الاول، کڈ انصرح الاولہم باعلوہم، و ثلوث یاخذہ انصرح الاول، کڈ عربی سانی اعلیٰ
سید، لہذا کڈنک

[illegible]

وكتبته لرواد السيرة لأول سيرة هادي دار الإسلام، نسو هاسيم، ثم
هروا وروا إلى دار حرب وروا إلى نسخة بخطها، فيقولون الأرب، فيقولون، فيقولون،
خرجهم إلى دار الإسلام، رسم بمسعود، حتى هروا، 'أولاً' إلى دار حرب وروا إلى نسخة

بعضها. بل حسب المشرق لأن بعد ما انقسم المشرق الأسمر، فاللهو هو الأسمر ثم، هكذا ذكر الله في المشرق.

وذكرهم الله تعالى في الكتاب العزيز من المؤمنين، و ذكرهم أحد رسلهم كما ذكرهم
القرآن الكريم، وذكرهم في موضع آخر من الفترة الأولى من ريم، وحلف المشيخ رحمهم الله
تعالى عليهم، بعضهم قالوا ليس هو المسألة اختلاف التواريخ، بل هي حثت لحوم لأختلاف
الموضوع

موسى بن بكر بن يحيى الأحمري في التمهيد الأول - كتاب التمهيد في علم الجبر
 واحد منهم بين الفرق بين الإحدى عشر، ولما كان هذا، نصه: صارت التمهيد في الأحمري في علم الجبر،
 وموسى بن بكر بن يحيى الأحمري في التمهيد الأول - كتاب التمهيد في علم الجبر، واحد منهم بين
 واحد منهم بين الفرق بين الإحدى عشر، ولما كان هذا، نصه: صارت التمهيد في الأحمري في علم الجبر،
 الإمام الأحمري في التمهيد الأول - كتاب التمهيد في علم الجبر، واحد منهم بين الفرق بين الإحدى عشر،
 واحد منهم بين الفرق بين الإحدى عشر، ولما كان هذا، نصه: صارت التمهيد في الأحمري في علم الجبر،

ومعهم قالوا لا من لي المسكنة - وليالاه. والآخر الزوبه التي لا فيها إلا الفريز
والآخر أحر اصبح، واليه ماز المسبح لإمام الأهل منس لأفعه المسرخمي وجمعه له
تعالى، ووجه ذلك من وجيب أحداهما، أن لفريق الآخر، انفسهم، فقد يكونها،
لفريق الآخر حقيقة من، لفريق الأول نفس، وحقيقه من لا ينص بالحو، وهذا لأن
هو الآخر من موضع الذي ثبت خلاف انفسه بالنفس، ومن ورد النفس بعض الملك الحدمه
لأهل الملك القديم، والنفس لو اورد بعض الملك لأجل الملك لا يكون رد بعض الملك لأجل
النفس، فبعض الملك لأهل على أصل القياس. لا يرى أن يكفر إذا استولى على
أحد الخلق، حر ومملوك، ثم ظهر عليهم انفسهم، والآخر حر، التي في الإسلام،
«ثمة لمولى» القديم ومملوكه، وإلا يرى إيجابه أن مملوكه، ذلك، ذلك بعد انفسه، به
يكون له ذلك - لأن الثاني يوجب عليه مجرد حق، فلا يجوز بعض أحد به، فذلك.

والله اعلم
ثم ان الاولى على ما كان من دواب الامثال - فوجدت سائلا فلذير بعد نفسه لا يرتجده
لان له في اخيه اخيه عليه فلا يجد

٩١٠ - ست هذه القصص هي النسخة من نسخة في بعض مخطوطات المخطوطات الأولى التي أرى أن لأهم نسخ المخطوط، وبقيت النسخة من المخطوطات الأولى بعد ما قسمها

عَلَمًا وَاحِدًا فَحَسَدَ كَرِهُهُ الشَّيْءُ أَوَّلِي نَهْمٍ عَدَلًا فِي الْكُتُبِ نَعَابَ لَأَرْهَدَانِ
يُخْتَلَفُ فِيهِ الْقِسْمُ ، وَمَعْنَى : أَنَّ الْعُلَمَاءَ ، وَجَمِيعَ الْفُقَهَاءِ اخْتَلَفُوا فِي أَمْرِ حَجَرِ الْأَسْبَلَاءِ .
هَلْ هُوَ مَسْئَلَةُ الْمَوْتِ ؟ بَلَى ، لِيُحْلَلَ بِمَنْ الْأَمْتِيْلَاءُ مِنْ بَعْضِ بَنَاتِكَ ، وَجَمِيعِ بَنَاتِ الْقُرْبَى
الَّتِي مَاتَ تَوَالِي ذَلِكَ حَصَلَ لِسَمْنِهِ فِي مَدَنٍ حَقِيقَةٍ فِيهِ ، فَيُسَدُّ ثَعْمُهُ بِمَاتَمٍ فِي ذِي الْقُرْبَى
فِي ذَلِكَ قَبِيلٍ كَيْفَ بِمَقْصُودٍ هُوَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالِ : يُدْعَى الْأَسْبَلَاءُ سَبَّ لِلْمَلِكِ (وَهُوَ
الْمُخَالَفَةُ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَحَلَّةُ الْمَلِكِ الْكُتُبُ بِالْأَسْبَلَاءِ ، وَهُوَ قَالِ
الْمُسْلِمُ مَخِيْرٌ ، مَاتَ الْكَفَرُ ، الْأَسْبَلَاءُ (وَهُوَ أَصْحَابُ رَحْمَتِهِ) اللَّهُ يَدَالِمُهُمْ ، أَمَا جَعَلُوا مَحْرُودَ
الْأَسْبَلَاءِ ؟

٩١٠ ع شرر الحميم 'محملاً لسلطتك' تكلموا بالاسيلا، مختلف فيه، وقول
محمود الاسيلا، سبب أيضاً مختلف فيه، قد اجماع في هذه المسألة عندنا من قول مسلم
محملاً لسلطتك الكندر بالاسيلا، ويعرف من قول - بان محمداً الاسيلا، سبب، فكان اسماؤه من
ثلاث من هذه: محملاً مختلف فيه بعد، وتظهر هذا ما قلنا، ثم ان لفظ يشاهد للمعاني على
الغالب، ثم بعد ذلك من امر ان يسلخ على الغالب، بعد ذلك، وان كان هذا من بحور
القصائد على العامة، من بعض من تشهد له أصلاً، ونفس نفسه مع من حال تشهد في ذات
التمسك، ولكن من كل واحد من انفسهم مجتهد فيه، بعد التمسك من المعاني واجتباؤه
فيها، فكذلك مسائلنا، وللمع من الكثر في التوحيد بين الدلائل لا القائل

وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَدَامُ

وإذا وقع الاختلاف بين مسرى من العدو وبين المولى مدم في قدر سهم التي أحده
من، أو في قدر حبة البعوض الذي انتشره في القسري من العدو، فادعى المسرى أنه أخذ
ولاعى الملك المدم أنه ضميمته، ولاست واحد صيد، ذكر أن الفور مول القسري من
العدو عندهم جميعاً مع به، راجعاً أحدهما أو المسرى من العدو من الأيسر من جهة
العدو، ثم مولى المدم يملك المأمور عليه من حصة بعوض، لمرر القسري من العدو منزله
اليانته، والملك القسري، وأورد الاختلاف بين البع والمسرى في مقدار

(۱) و غیر م گویا ہاں ہاں

(۲) روحی و قلبی حیوانات مکانی حیوانات

(٢) حكماء و فروع و ذوق و الأعيان و القانونيات القدم

تأشيتي إذا أقدم بيته على معذرتي التي مشيئة بشرى، أو على معذرتي قيمة العرش
تأشيتي انحرافه، به يقسمه انشعب. لأن تأشيتي أمراً حاداً وأتف البية، وهي مؤلفها
فلتتدأ لأنه يحيط برودة لبر. من يسه. فكذلك هذا

وكذلك ان بعد اشتري بافامه البية ضبل يسهه لانه ادعى امرا حداثا، وانتهه بالبيعة،
ومى قبولها فائده ومى ائساب الرجاء، فيجب قبولها كالضدى فى مسائله الشصح اذا لم يقد بإفاعة
البية على معتد النعم الذى اشترى به للشرى، أو على مقدار قيمة النعم الذى اشترى به،
وهناك قيم يسهه فى بيما، كذا

وإن أنقاداً حميداً البسة ، وكاناً اختلها في مقدار الشمس الذي وقع به الشرى ، ذكر أن البسة
 س المولي تقدم في م ، أبي حنيفة ومحمد وجميعاً الله تعالى ، وهي نور أبي يوسف البسة
 في الشرى من البسة ، وأصلانهم في هذه البسة فرغ لمادة أخرى ، ذكرها محمد وجميعاً الله
 تعالى في كتاب البسة وهو أن الشرى مع الشرى إذا اختل في مقدار الشمس في الشرى في
 الشرى ، ذكر في كتاب البسة أن علي قول أبي حنيفة ومحمد وجميعاً الله تعالى البسة بين
 الشرى ، وهي نور أبي يوسف البسة في الشرى ، وهي كاد

وعدا الخاسر أن محل المؤنث التقويم من المستوي من العدو، ومحل لتصبح من المشتري
وفي التبع من استرو المسألة على هذا الاختلاف، والمسألة بحجها بأن في كتاب التبعه
فكذلك هذا، إلا أن محمد بن رحمه الله تعالى لم يذكره عن أبي يوسف مع هذا في مسألة
السر. لا لأن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لكن من عادة
محمد بن السير الكبير ترك جواب أبي يوسف في أكثر المسائل.

هذا الذي ذكره كله اذا اختلعا في مقدار النعي الذي اشراه المشتري من الملو، فاما إذا
اختلعا في مقدار بيعه له من الذي اشراه المشتري من العود، (فان جميعاً البيه ذكر محمد
رحمه الله تعالى أن البيه اشترى من العود، جاب وهذا موبى وقول أبي يوسف
رحمه الله تعالى، وسيذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة

وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب التلخيص ما إذا يقع الاختلاف بين الشرايع
والشترى (والسائلين على هذا الزعم) وذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البينة
الشترى^١، بمعنى أن يكون في هذه المسألة الشترى الشترى من العدد عن قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى.

وذكر أبو يوسف في كتاب سمعه وقال علي بن إسحاق أن أبا جعفر رحمه الله
 سألني يجب أن يكون السنة تسع، وكان أبو يوسف قدس حملا فهاهم في معرفة
 الفرض على اختلافهم في مقدار السنة المتوقفة فتح به الفرض في سائر المسألة، فقال
 علي بن قيسم قال، أبي جعفر رحمه الله تعالى السنة تسع لا يبع لا يبع، بشرط، كما لو احتلف في
 مقدار السن، يجب أن يكون في هذه السنة يتوهم الفرض لا يبع المسرى من الفرض سواء
 أعلم-

النصيحة الأولى من الثلاث
في بيع العدم وما يتصل به

هذه النسخة محفوظة بموجب قانون حقوق النشر © ٢٠٠٩

[illegible][illegible][illegible][illegible]

٤٦٤ ق. ب. سیدہ عائشہؓ کو بحر حرمہ، (دس) لاکھ روپے سے زیادہ سے فقہ
نبیؐ پر عہد طرہ الامام عبد المجید، بدلتا تھا جس سے فقہ و دین متعدد ماہرین نے
نظر سے خارج کر دیا۔ لا علی اعتبار فی شہادۃ فسیح و دوسرے لفظی
فی بیع الثعلب، اب من الامام و الامام نے عام عام الثعلب و ان کے من جمہور
یا کاتھو سے من حد، تعبیر، اور لفظ فقہ و دین یا کاتھو سے اجماع فقہ
نہیں تھا لہذا غلط ہے کہ یہ دوسرے فقہاء و دین، لفظ فقہ و دین، دوسرے لفظ
نہیں تھا لہذا غلط ہے کہ یہ دوسرے فقہاء و دین، لفظ فقہ و دین، دوسرے لفظ

صهاه لأجها ما تدرى تحت تقوم المومنين فلا يكون عفو ، وكذلك هذا

٩١٠٥ - وسيد الطبري قبا ، لا ب والقرص في حال يصير بعض مبيعها للمحذرة

البيرة ، ولا يقضى مبيعها للمعاد ، المحذرة

فوق أو حيله ، رحمه الله تعالى من هذا ويؤيد في كمال البيع ، فإن لو كان يبيع مطلقاً في
باع بغيره يسير أو في حش ، جاز على موكله ، ولا يجوز للإمام ولا للمولى أن يبيع من حقه
الإمام في المقتل ، لأن بيع مبيعها معناه حش

والقرص يسير ، وهو لا يسير من ثمنه كذا في حش ، فإنه قال به بيع ، ثم يقل
بعض يسير ، فحش البيع مبيع البير والمباحض جميعاً ، على ما عرف أن المبيع يجرى على
عمومه : حتى يقوم دين من مبيعها ، كما في قوله البير

ولأن المذبح تحت ولاية الإمام في المبتاعين بيع مبيعها بشرط النص للمذبح ، ولا يجر
للمسلمين في البيع بالمعين فالحش فلا يكون البيع من حش ولا حب ولا يبيع قياسي
مبائنه الإمام ، لو كان لموكل يبيع مبيعاً فيه نظر ، ولو قد أبيع سره النشر ، فالحش
فالحش ، فإنه لا يجب رأياً

٩١٠٦ - وإذا اشترى الدين في البيع نكح شيئاً من ماله من ميسير ، فإنه لا يجوز ماله
اشترى بثلث الفدية ، أو بثلث من قيمة المشتري ، أو بأكثر من قيمة حش بعض الناس في ذلك ،
أو لا يتعين أن يبيع في مثله ، ويؤيد محمد رحمه الله تعالى في يسير أكثر أو بلامن إبل
القصدة قدم على محال ، رضي الله تعالى عنه ، حرأي عيب ، فله فاعضه ، فببب بها إلى أشوق
مسي إننا يلبب أقصر نميب أحدها بذلك القصر ، فأخبر بثلث عدم حش من عوف ورضي الله
وعلى عه ، فإذا ، رضي الله عنه وبها عه ، وقال له ، من رأيت عمر من حش بثلث مني فله
عنه صم من دمه ، شيء ؟ وكان ديت ، ولأمر عيب عليه ، فإنكار عدم الزحش من عوف على
عشور ، ولقد أعتد ، رضي الله تعالى عنه لذلك ، فليل على أن الإمام لا يجوز له أن يشتري
قشاً من المصحة بمصحة ، ولأن المحدث لا يلي أسره من ماله ، إذ كان لا يتك إيجاب
المصحة على من يشتري منه إلا أن في المحدثه كالوكل ما يبيع ، إذ أسرى ما وكل سعة له

(١) لأنه هو الصحيح ، وكان في الأصل و غا و م لأن المحدثه يسير ، لا يمكن للمحدثه ولا لغيره
عنه ، لأنها كما تدرى تحت تقوم المومنين ، لا يكون عفو ، فالحش مباحضه كما يقتضيه المصداق الآخر : أنها
لأنه لا يجرى تحت تقوم المومنين ، فلا يكون عفو ، فكذلك هذا

(٢) وفي ط ' فيه نظر ، بهذا البيع

شرائه من الصغير أن يشتري بأكثر من قيمة لشترى بحيث لا يمتاس الناس في مثله ؛ حتى يكون فيه نفع ظاهري ، مروراً التسمية والأسماء^(١) الشفعة في حق ولده ، يؤثر ولده على نفسه ، ولا يؤثر نفسه على الولد ، فتنفخ التثنية في شراؤه مال ولده الصائم بأقل من قيمته ، بحيث يتعاقب الناس في مثله

وقال القياس في القاضى والإمام في بيع مال الصغير أن يكون المصروف بينهما كالجواهر في الوصى ؛ لأنهما يملكان إيجاب المصنف على الصغير بسبب الإذن في التجارة كالوصى ، إلا أنهم تركوا القياس في حق الإمام والخاص ، والحقوا الإمام والخاص بالوكيل بالبيع ؛ لأن الإمام إن كان يملك إذن الوكيل في التجارة ، لا أن يذمه في التجارة حكمه منه ، والإمام لا يصلح حاكماً لنفسه كما لا يصلح أن يكون شاهداً نفسه ، وصلى جاز شراؤه من الصائم بعد الإذن ، صار الإمام أو القاضى حاكماً بنفسه وهذا لا يجوز ، فلهذه الضرورة لم يعتبروا بينهما في التجارة صحيحاً في حق نفسه .

ولذلك لم يصح إذنه في حق نفسه صار الإمام والقاضى عمولة الوكيل ، أما الوصى ليس بحاكم حتى يملك إذنه يصح في حق غيره ولا يصح في حق نفسه ، بل يصح في غيره كالأب ثم الأب يملك أن يشتري مال ولده الصغير لنفسه ، فيجب أن يملك الوصى ذلك إذا لم يملك التهم

حـ

والخيلة في ذلك للإمام ما ذكره محمد رحمه الله تعالى وهو أن يبيع الإمام من غيره بمثل قيمته أو بأقل من قيمته بحيث يتعاقب الناس في مثله ؛ ثم يشتري من الذى باع منه سمي قليل أو كثير . وكذلك الخيلة من وكيل بالبيع إن أراد أن يشتري ما وكن يبيعه لنفسه ، يبيع من غيره ثم يشتري به

بيع آخر منه .

٩١٠٩ - وإذا وصى الإمام رجلاً ببيع الفضل للمسلمين ، فباعها من فوق ودفعها إليهم ، ولم يبيع منهم التمر ، فسأله الإمام أن يضمن التمر له عن المسمى ، فضمن التمر التمر للإمام عن المسمى . صح القسمان حتى كان للإمام أن يشتريه بذلك ، ولما صح القضاء ؛ لأن حقوقه لا يرجع إليه بحكم القصد ، كونه باع به سبب أن الإمام لم يباه عن بعض الثمن منحه به ، كما لو أمر المرسل للرسول بعض الثمن ثم يباه ، ولا يفرقه المصلحة

(١) حكاه في الصحاح الجاهلية التي اعتمدها عليه ، وكان من الأصل وهي

[illegible]

۱۹۶۰- ولا مبع. ص ۱۲۵ فی آخر اہم ای مقام. فی جامع مدنی علی مشرقی ہذا
کتب کتب ماسرۃ ۱۰۰۰ پر مع بدل۔ حلوہ و ۱۰۰۰ کتب ماسرۃ ۱۰۰۰ فی جامع مدنی ہذا و ۱۰۰۰
پھر مدنی ہذا فی جامع مدنی ہذا۔

هذا الكتاب من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي، وهو من كبار علماء الشيعة في القرن الثامن عشر الهجري، وقد كان له أثر كبير في الفقه والحديث.

[illegible]

التي تسمى «إيه» خمس لمركب ، يندسرون فيها ظهور الاستحقاق والرد من بيع واحد بعد
 الاستحقاق والرد بالبيع للمشتري ، ولا يجزئ أن يندس من جنس واحد جليل لأن
 المصنوع له ذكر من جهته لا

والعالم يرجع حصول البيع إلى أمين الاسم في بيع حياته ، ومن باب عي الاسم ،
 والإمام فويع ذلك لا يرجع به المبيع ، حرم لوعاد الاسم وروى حر ، كان قبض النص إلى
 نفس فكذلك لأن جمع يحصل إلى ملك الأمه ، ورواه مرجع به المبيع ، ولم يلزم
 العهدة كان حرمه لوصول الرمي في البيع ، وإذا حصل النص من غير ، أصبح ضمانه ، فكذلك
 هنا

٩١١١- وكذا جواب من خصني إذا باع هذا الشيء ، أنه أنه قد حصل النص على
 المشتري بصغير ، أصبح الضمان لأنه لا يرجع إليه المبيع ، حتى يرجع هذا القاض من
 نص النص ، ويصغر حر ، كان نص النص إلى خصني أناني ، ولا يرد منه العهدة ، لأن بيعه
 حصل على وجه حكم ، وكذلك به ، والوالد لا يجوز ضمانه من بيع لرميه

ومما انفرد على العهدة والخصم ، والعهدة يجب بيع أمين الإسم من العتق
 لا يكون عليه كما في أمين الخاص ، يرجع من البيع ، فيه لا يجوز عليه عهدة ، كما يكون في العهدة
 من مال التمس ، وإن كان العتق منسحب وتعرف أهلها بالعهدة نكرو في بيع الثاني لأنه
 بعد الرجوع هو العهدة على العتق من قبلهم في البلاد ، يرجع في بيع ، في بيع المثل ؛ ف
 ذكر أن الفصل من العهدة التي بعد قبض بين ثقاتين يرجع في بيع مثل ، والمعم في بيت
 المال ، فيكون الخراج بالعتق والله أعلم

بوع أحرم منه

٩١١٢- الإمام إذا بوع مع اعتق نفسه ، أو ولادته من ماله وخسر المال ، وقسم
 لوجه الأحسان بين عتق ، ولحم الخنزير بين المالكين ، ثم إن رجلا من المشركين ، حد
 بجارية أنشراها من العتق ، لا بدى أكتف بها يوم أسرها ، ولا حتى « باع الخنزير إلى
 إبلت له هذا البيت » ، ب يوم قسرها ، فلا خصومه له مع بيع وهو لاهه وشبهه ، ولكن
 ينصب القاضي خصم بمشتري

وإنما لا يكون مع البيع خصومه إذا كان البائع من العاصم ، لأن الخاص في بيع
 العتق يرد إلى الرسول حتى لا يرجع إليه « قوى العتق » ، يخ لفسه ، وإنما يسوي الموقوف

على طريق البيع من غير أن يكون ذلك سوت في ذات البيع ، و إنما سببها الخصم وبيعها ،
و لا يلزم للعهد أن يكون بيع نفسه ، لأن بيع نفسه من الإمام حكمه ، ولو وجع إليه
العهد ، ولم يره المستوي ، خرج به من أن يكون حكماً ، لا يسلح (لأن الإنسان لا يسلح نفسه)
منه ، لا سيما كان خصماً به ، كما لا يصلح ساعده ، فلهذا الضرورة جاء تحت العهد
والحق في الإمام ، إذا عرفت أنه في حق من لا يره قاتل من

فلما ورد بالنسب من بعده ، فينتج عنه عن الإمام أو أمه ، ثم إن لفظة من الخصم
مع الإمام وأمه ، وعمره حسبه مع من وجع العهد ، و قد يكون أكثر من واحد ، و هو في
الطلاق ، حسب الناصر ، حسب مقتضى مقتضاه ، يصلح أن يفسد خلاف الوكيل
جهة الوكيل ، إذا باع روجد لشري ، باسم عبا ، فإن الفاضل لا ينسب حصته للمسترد
لأنه من الممكن لشري للخصم مع الوكيل ، لأن حقوق العهد ، جهة إلى الوكيل ،
و لا يبيع بعهده (لأنه حتى ساعده العهد ، و إذا عرفت خصمه بأكبر لا حاجة إلى
نصف حصم آخر

٩١١٣- و قد روي أن مات أبو بكر قتيبي فترك المشرى عبيد بالحب ، فالتصا لا ينسب
حصته المشرى وإن لم يكن موكب وصي ولا وارث ، لأنه يترك المشرى المخصوصة مع من
وقع العهد ، و هو أبو بكر ، لأنه موقوف ، ولا حاجة إلى نصف حصم خلاف ما سارع فيه
٩١١٤- و الرشد في الركن من مسائلنا أن لم مات أبو بكر ، موقوف على لخصمه
والرشد ، و لا وصي ، و هناك مقتضى ينسب حصته المشرى ، و إذا خلا للإمام أو
ينسب حصته للمسلم في مسائلنا ، كان له الخيرة إن شاء ، حين أمه الذي بيع حصته ، و إن
شاء ينسب حصته امر

في الإمام لشرى لربه عن الذي حصه القضي ، و هذا الغيب كـ ما يوم التبرأة ، و هذا
معتبر في المال

و قد روي عن عمر بن الخطاب ، قال : إن كان المشرى يبيع المخرجه ، و يبيع بأحد من المشرى
اسمي ، و يفعه إلى المشرى ، لأن له في كل شخصي الذي من المشرى لأن يفعه ، و إن كان
قال : عطاء المشرى من مال من المخرجه ، إن كان المشرى اسمي ، و قد روي عن الربيع في ما يبيع
فإن

و إن كان المشرى يبيع المخرجه ، و يفعه إلى المشرى ، و إن كان المشرى
يبيع من العائنه من المخرجه ، و الإمام يخذل المخرجه من دون مخرجه ، و يفعه إلى

للمشركين. وإنهم يكن يمشرون به، وأمر الخصم بالنهب، لا يصح إقراره ولا يرد عليه ما نهب.

عوفي بن هذيل التوكلي بالخصومه في الرد بالنهب. إذا أمر بالنهب على موكله حيث يحوز إقراره، يرد عليه منكم إقراره. والفرق في ما كنا الخصم صار ناشئاً عن المذنبين بقتلة الأمام، والإمام لو أمر على العائمه بالنهب لا يصح إقراره، لأنه يقر على السير فكنا إقراره عليه. وأما التوكلي بالخصومه من جهة الثالث صار عتياً عن ذلك، ولما لم لو أمر بالنهب صح. لأنه يقر على نفسه، فكذا يصح إقرار التوكلي عنه أيضاً.

الفصل السابع والثلاثون

في الحربى من دخل دار الإسلام فيشترى عبداً مسلماً
عبد حبه دار الحرب، وفي العبد الذى يسمم في دار الحرب
ثم يخرج إلى دار الإسلام مراغمًا لمولاه أو غير مرغم له

٩١١٥- قال محمد بن رحمه الله تعالى في الجمع الصغير: ورد في الحربى حلو الإسلام بطلان ما شرى عبداً مسلماً، حبه الشرع محذور، ويحرم على بيعه، وعبد السامى رحمه الله تعالى لا يجوز بشرائه، وهذا لأن الأمان الموقوف ضمن حلف عن الدمة في حق الأحكام، قل وأسمى ذاتى عبداً مسلماً، جاز الشراء عند وجهه على بيعه، وعنده لا يجوز الشراء عند محمد، وانسالة موجهها كتاب الجوع

ويجوز حار بشرائه عند، لعل في الجوع على سعة دار الحرب، فإن لم يوحى حبيبة رحمه الله تعالى بأنه يفتى، وقال أبو يوسف ومحمد بن حبيب الله تعالى بأنه لا يشتري أبو يوسف ومحمد وهذا في ذلك يفتى أن العبد يجوز الإسلام لا يشتري إلا أنه عن مالك الكافر؛ كى لا يفتى ذلك الكافر، إن بالسبع إن، مكر المبيع، أو يفتى هو يفتى السبع، إذا عثر السبع وهو الكافر، كما في م ولد تصدق إلى الإسلام ففتحت مكانة، وأنها من السبع حتى كانت حلة السبع، ومالكها نكاح، كما يملك السبع، فإذا الإزالة فافتى بأنه لا يفتى العبد بجور الإسلام، الأثرى لا يفتى من دار الإسلام، لا يفتى إلا الله عن ملكه يفتى، فكذا يفتى ما أوجده، حسب أن يفتى عليه ما أفتى في أمره لا يفتى عليه وحده، بل في الحرب وهم مسلمون، فبهم لا يفتى في دونه دار الحرب، وإن وجب الإزالة عن ملكه فبها للاستدلال على مسلم لأن الإزالة هو فتى بالفسد ما كان مسجداً بجور في دار الإسلام، فم يفتى الإزالة بالفسد يفتى في الحرب فكذا ذلك هذا

٩١١٦- بخلاف ما يوجب عبد الحربى إلى دار الإسلام مبدعاً أو دينياً مراغمًا لمولاه، فهو يفتى، لأن ذلك العبد ما استحق الفتى بجور الإسلام، وإنما استعفه بالإسلام، ويوسف رحمه الله، الإسلام ما هو، ولم يوجد فمما يحى فيه إجماع رخصة بدار الإسلام ما هو،

(١) وفي طه

(٢) وفي ته

إنما وجد حجود الإسلام، وبجود الإسلام لا يستحق الإزالة عن ملك الكافر بالعنف، وإنما لم يستحق العبد الإزالة عن ملك الكافر بالعنف بمجرد الإسلام، ثم يحتج إلى أن يقيم إحرازه بدار الحرب الذي له أثر في إزالة الملك مقدم العنف.

فلما نبه حجة رحمه الله تعالى ذهب في ذلك إلى أن العبد المسلم استحق الإزالة عن ملك الكافر، كيلا يبقى تحت ذل الكافر بالبيع إن أمكن، أو بما هو بمعنى السح إن تصرف البيع لا بالعنف، ما دام المولى في دار الإسلام، فهو مستلم، ولأن المستلم من آخره ما قلل للمولى، فوجب الإزالة بحوض أم بالبيع إن أمكن، ولو بالكتابة من مصدر البيع فلما بعد ما أدخله المولى دار الحرب، فإنه يستحق الإزالة بالعنف، لأنه لم يبق لأه حرمة بعد إدخاله دار الحرب، ألا ترى أنه بضم ماله بعد إدخاله دار الحرب

وإذا لم يكن لأه حرمة لم يجب الإزالة بحوض حقاً للمولى، ووجب الإزالة بمبيع بحوض حقاً للعبد، وليس ذلك الإزالة بالعنف، وقد جعل الإزالة بالعنف من حيث القضاء بالعنف عليه، بعد ما أدخله دار الحرب، لأن قضاء القضي لا يتخذ على من كان في دار الحرب، فله أثر في إزالة الملك في الغنمة، فإن ملك المسلم يؤول إلى الكافر بالإحراز بدار الحرب مقام القضاء بالعنف، وإن لم يكن الإحراز بدار الحرب شيئاً لرواى ذلك الكافر، كما هنا في الحرمة إذا أسلمت في دار الحرب، فأنه تبين من روحها معنى ثلاث حيفس، رمض ثلاث حيفس قبل الطلاق لا أثر له في إيجاب العدة بحال، وتكون لما كان به أثر بحال هو ما بعد الطلاق، والرجعي أقيم مقام العشاء بالفرقة، وإن لم يكن لها أثر في العرق في مثل هذه الحالة، وكذلك هنا إحراز الكافر المال بدار الحرب لما كان شيئاً لرواى ذلك بحال، أقيم مقام الفسخة بالإزالة وإن لم يكن مويلاً على الحقيقة في مثل هذا الموضع

وهذا بخلاف المرندي، وذلك لأن حال المرندي يصير ملكاً للورثة من وقت الردة من قضي القضي بالحقوف، وإن صار ملكاً لهم كان لهم حتى الأحد أبداً وجدوه، فلو حكاه يعني العبد كان في ذلك إبطال حق المسلم وحقه محترم، والعبد بما يستحق الإزالة بالعنف، إذا لم يكن في العنف إبطال حق محترم

فلما إذا كان فيه إبطال حق محترم، فله لا يستحق الإزالة بالعنف، كما في دار الإسلام، فلما في المنازع فيه لو استحق الإزالة بالعنف، لم يكن فيه إبطال حق محترم على أحد، إنما فيه إبطال حق لغيره، ولا حرمه لحقه

٩١٦٧- فلو أن هذا المحرم بعد ما دخل دار الحرب مع هذا العبد مع هذا العبد من

مسلم، أو عبداً للمسلمين من عبادة أعانوها، فإنه لا يكون بيتاً، بل يكون حراً لا سبي
عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن على قوله عن هذا العبد كذباً وحله الحرام،
فالإعارة وقع على حر مسلم، والفهر لا يعد الملك على الحر أم سليم كغير الأصحاب.
فأما على قولهما من عبادة عمرك فملك بالإعارة، فلا يعتق بالإعارة عبدهما، لأنه لا
يسحق الإزالة من ماله، فلا استدلال من ذلك الكفاية، حتى يعدم لإعارة الغير له أثر في إزالته
لكل مقام الاعتناء.

٩١١٨ وكذا لو كان لحرير عا في دار الحرب، فأسلم ثم ظهر المسلمون على
ملك الفلاني، عتق عبده، لأنه ما مسلم طرقي آخر حسب مدار الإسلام، فعن كما لو خرج
إلى مسلمة فزاعها، مولاه على ما رأى يهجه بعد هذا إن شاء الله تعالى.
فلو أن عا لا أسلم، بل أن يظهر عليه المسلمون، يعني هذا، عندهم جميعاً؛ لأن العبد
بعد الإسلام يفتى ملكاً، عندهم جميعاً؛ لأنه لم يوجد له أثر في إزالته عند أبي حنيفة
ورحمته الله تعالى، ليضم مشاهيرهم، يالعتق، وعندهما مع يسحق الإزالة بالعتق، يعني هذا
له، وقد قال عليه الصلاة والسلام: من أسلم على ماله فهو له.

وأما إذا ناعه حرير من مسلم في دار الحرب أو وهب من مسلم فزاعه حيفه
ورحمته الله تعالى بأنه يعتق ولا يصير ملكاً للمسلم. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما
تعالى لا يبيع ويهب ملكاً للمسلم وهذا به على ما عا، أن عنده لا يسحق الإزالة
بالعتق بمجرد الإسلام، حتى يعدم البيع الذي له أثر في الإزالة في مقام الفسخ، بالعتق، وهذا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العبد في دار الحرب ما دام مولاه في دار الحرب حرير لم يفتق
الإزالة بالعتق، لأنه لا حرره ماله. وإنما يسحق الإزالة بالعتق ما دام يفتق البيع الممن لا أثر له في
الإزالة في الحملة مع ما نطق حتى يفتق في العتق، وهذا لا وجه له، بل ما نطق كان
في دار الإسلام، لأن ملك يسحق الإزالة إما بالبيع أو بما هو معناه، لا بالفسخ، وهذا
يسحق الإزالة بالعتق، وهذا ما نطق من لم يفتق ببيع معناه العتق، لا يبرم على هذا العبد
المسلم من المسلم؛ لأن لمعالم العتق حق لأحد، وبطل هذا، عن متى أفتق البيع معناه

(١) أخرجه مالك في موطئه ١، ورواه في أخرجه في عبد البر في الاستيعاب ١٢٨٢٤٦، ورواه
ذكره من حديثي سنن السلام ٤٦٠، وفي حرم من مسلم ٢٩٧
(٢) حكاه في فقه وكان من ماله العتق المسمى.

المجلد الثامن والثلاثون في سهم الفرس والرجالة

٩٢٢٦ هذا الفصل يشتمل على أنواع الأول^(١) في بيان مداه سهم الفرس^(٢)، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: «فرس من فرس سهم له ومدهم مفرسه وقتل لا تجعل سهم الفرس ثم جعل من سهم الرجل المسلم وهو قول أهل العراق وأهل مصر وقتل أبو يوسف ومحمد السلمي وحملهم الله تعالى - مقررت لثلاثين ثلاث سهم، سهمان لفرسه وسهم له وهو عون أهل حجاز والثمن - الأحرار قد بع صبي حسنة، بعضها يشهد لأبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضها ينهه لهم، فلا بد من الرجوع

ووجه الفرس صحيح لهم من معاري رسول الله ﷺ كتاب مداه السهم ومقجز دون العراق، فكذا عمده السهم أعرف بمصاري رسول الله ﷺ، عند العرفاء، فكان الأخذ بقولهم ثلثي ووجه الرجوع لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأحرار التي تشهد له موافقة لقياس في أصل السهم وفي السهم لرايها، فمضى أصل سهم من الفرس في آلات الحرب يستأن في الحرب، فليست على سائر الآلات من الفرس ومن شبه ذلك أن لا سهم له، لكن مركبا الفرس من أصل سهم واحد، لا يضمن الأحرار عليه في السهم ثم لا يحمل نصيبه القديس، وفي سهمه ثم لا يضمن القديس باني، تنسوية فصلا عن القديس، لأن الأدمي أصل في هذا الباب، السهم تيم، وهذا لأن الاستحقاق بالأصابع والخصان، والرجل يضمن وحده والجمعة لا رافعها، أي التنسوية بين الشروع والبيع، فكيف الفصل؟

لكن مركبا القديس من حق التنسوية بشواها لا يضمن الأحرار في حق السوية بينهما فأما التحصيل فلا يضمن في الأحرار، فبره القديس في ما يخصه مما لا يرى كيف لا يضمن بينهم^(٣) في حق إعلان السهم بذلك صاحبه؟ حتى إن هلاك الفرس في ذر الحرب لا يضمن سهم الفرس لكونه من السهم، وإن كان الهلاك قبل الفسخ، وهلاك الفرس في ذر الحرب

(١) وهو مداه سهم

(٢) وفي م في بيان مداه سهم الفرس

(٣) حكاه في شرح الألفية التي في يد وك في الأصل المختار

(٤) ما بين لفرس من الأصل وأثبتهم من مداه موف

في ذلك اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

وما خلا من هذه الرحمة، عذبت لهم صهيون لأن خرجوا عنها، أن يخرج من صهيون
مدينتهم ورسولهم، قال إن مرقه معاري أضحت وأصبحت ربي الله تعالى عليه،
فقد أصبح المديني منه، فيكون المراقه حذر وأمن من مدومه

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

٩١٢٢- ومن حسب النحل والحصار والبيع لا يستحق بهمة رحمة ، وبغير سئاء وهذا ما ذكرنا أن القياس أن لا يسهم للفرس ، لكن مكننا القياس في سهم الفرس بالأنار ، ولا أثر في النحل والحصار والبيع ، ولا يمكن أن يجعل الآن الولد في الفرس ورافاً في النحل وأمثله : لأن هذه الدواب لا يستعان به في الحرب غالباً وظهوراً وإنما يستعان به لمن لا تقال ولا تصلح هذه الدواب لا يصلح به الفرس من الكو والأشاع والقص - قوله اعلم -

نوع آخر منه:

٩١٢٤ ومن دخل دار الحرب فارساً ، ونظر فرسه ومات ، وجلا حتى عمراً ، فله سهم الفرس من عندنا خلافاً لما سألني رحمه الله تعالى . وحاصل الخلاف في هذه المسألة راجع إلى أن العبرة في استحقاق سهم الفرس والرحلة لجمال مجاوره الحرب لا على شهود الواقعة عندنا ، وعند العبرة أحد شهود الواقعة

والرحلة لدى ذلك أمر عسر رضي الله تعالى عنه أنه في العري إذا انصرفه بعد ما جاور الحرب فارساً ، أسهم به سهم الفرس ، ولأن سبب الاستحقاق في الأصل القتال لا الإصابة ، لكن بعد بدء الحكم على حقيقة القتال فارساً وجلاً ، إما لأن من الشجعان من يزل حالة القتال ، ويسمى بركب أولاً : لأن القتال يربى يقع في السجرة أو مصنعة^(١) ، ويحتجون إلى النزول ، أو لأن الأمد في حالة القتال يكون مشغولاً بنفسه فلا يفرغ لطاقته الجيش وكثرة أساميه فارساً وجلاً . فيعد ذلك قول ، إما أن يبنى الحكم على شهود الواقعة أو على مجاورة الحرب ، لأن كل واحد سبب سبب ، ومقصص من القتال وإلى الإصابة ، وعند تعدد ثناء على خمسة يبنى الحكم على السبب انقص إليه ، وكان بدء الحكم على مجاورة الحرب أولى ، لأنه كما يتعد للإمام الوقوف على حال كل مفاتيح عند حقيقة القتال ، يتعد الوقوف على حاله عند شهود الواقعة ، لأنه يكون مشغولاً بنفسه في تلك الحالة ، فلا يتفرع لكتبة أسامي القتالين فارساً وجلاً ، وإن كان يمكنه ذلك ولكن لا شك أنه ينصرف عنه فذلك ، والحكم إنما يقضى من جهة متعذر ، إلى سبب عسر لا إلى سبب متعذر أو مبصر ، والسبب المبصر حينئذ الحرب ، لأن حال مجاورة الحرب حال فرغ الإمام ، فيمكن مطالعة الجيش وكثرة أساميه ، فكانت العبرة لحال مجاورة الحرب ، حينئذ الحكم عليه

(١) هكذا في ط و ج ، وكان في الأصل و هـ محذوفه مكانه مجاورة

(٢) هكذا في الآخر ، في ط هي مصبغة

إذ أتيت هذا النوع الذي جاءه القرآن وأمر به، ووجهه من استحقاقه من
الفرسان في حقه، فيسمى ذلك من إله الحق عرسه بعد ما جازى اللذان دارا

[illegible]

ولما إذا أعاد فريسه بعد الفشل فإسماء يستحق منهم التماساً ، وهذا ظاهراً ، لا يبيح
 للفريسة بعد الفشل عليه لا ينبغي أنه يمر بغيره من فصله من أورا الدرب بالفرصة الفشل عليه

وأما إذا ما ع فرسه في حاله الضئيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا له عمل في
الكرب، وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، منهم من قال لا يسمي سهم الله من^١
ولا يبيع العرس في هذه الحال، الظاهر المأثقة في الحرب، لا يبيع الفرس في هذه الحالة
عند اطاره للارواح، وهو ما يقع في هذه الحالة يرى فمدونه عاروه على الفبال غير عاروم على
ظهور اتصاله فلا يبيع، هذا البيع أنه لم يكن من هذه اليد محذورة الحرب بالفرس الضال على

وصيهم من قبال بسفط سهم الفرس : لأن تأخير بيع الفرس من وقت مجاوزه المثلوب إلى هذه الأثناء يحقق فسخه السحارة بالفرس : لأن الفرس في هذه الحالة يكون نجساً وليسوي يسكن في قعره : ومن عادة البجاة عسافه ما في السحارة إلى وقت نونه

[illegible]

وهي ضاعف الروباه لا بد حتى - بهم لغير - لولا لآدم - عمر الوقرة على حذيقه في ذلك
فلما أوزاجلا - سعد عتباره في حو به الحكم عليه - ودار حوكم مع ادعاء الثاني هي سب

(۶) کوئی شخص جو اس کے لئے ایک

(٢) حكمة في ما يؤمن به الأصغر من أن

عليه لا يستحق سهم الفرس، لأن العبرة بحال مجاوزة الحرب، وحال مجاوزة الحرب هو ثم
يكن صالحاً لاستحقاق السهم، فلا يثبت استحقاق السهم بصلاحية ثلثت بعد ذلك.

فلان قيل ب ذكره من القاعدة أن العبرة في استحقاق سهم الفرس بالرجال، فيقتل
بالعبد لظنهم في اعتناؤهم، وإذ جاوز الحرب، يريد القتل مع مولاه، فأخذ المولى، ثم قاتل، فإنه
يستحق السهم لنفسه كاملاً، وبو قاصد العبرة لمجاوزة الحرب لا يستحق الرضخ

قلنا قصب النباش أن نكوب العبرة بحالة القتال في العصور كلها، لا أن تركنا النباش
في حق استحقاق سهم الفرس بحديث عمر رضي الله تعالى عنه، والنص الولد في
استحقاق سهم الفرس إن مجاوزة الحرب، وإلا فلا الفرس بعد مجاوزة الحرب وشرف الرجل
الفرس بعد مجاوزة الحرب بكثير وجوده، لا يكون ولده في فصل العتق بعد مجاوزة الحرب
قبل وجوده، غيره أصل العتق بي مني القنص

وعني هذا الذي إذا دخل في الحرب ولده الإمام بغيره مع الإمام أهل الحرب، ثم أسلم
الذي، وقاتل وأصابوا له نكالم، فإنه يستحق السهم كاملاً، وبخرجه لما ذكرنا^(١) في فصل
العتق

وعاين عمل بهذا النوع.

٩١٢٩- ولو من العبد بعد ما أصيب العتق، يرضخ له فيما أصيب من الغنيمه قبل
عتقه، وذكر في الذي يقتل مع الإمام أهل الحرب إذا أسلم، فإنه يصرف به سهم كامل فيما
أصيب بعد إسلامه، والفرق أنه لو أكمل السهم للعبد بما أصيب من العتق أكمل للمولى، لأن
ما أصيب قبل العتق يكون لمولاه كما لو اكتسب مالا بسبب آخر ولا يجوز أن يرد له حق المولى
بسيمة حرية العبد، لأن حره، فبعد لثقه في إبطال ما عليه للمولى لا في إبطاله، طهنة
الضرورة لم يكمل له سهم بما أصيب من عتقه، وهذا المعنى لا يأنى في حق العتق، لأن الحق
قبل الإسلام وبعد الإسلام للذي، فلو أكمل له سهم لا يرد له بسبب إسلامه من غيره، فأما
ما أصيب بعد من العبد فإنه يكمل له سهم، لأن ما أصيب بعد عن العتق يكون للمولى
ولا يكون لمولاه، كما لو اكتسب سبباً، فلو اكمل له سهم لا يرد له حق المولى بسبب عتق
العبد، فهذه الفقرة

ثم إن محمد، رحمه الله تعالى ذكر مسألة الذي في موضعين، ذكر مع مسألة العبد على

(١) حكاه في الأصل، وم في شرحه ما ذكرنا.

حيو مديان بعضه يهدك من هه أصب قل إلامه، و ذكر سد مأنه بعد أنه يرجع قد
إله أصب قل إلامه

و اختلاف المسامع فيه سهم من قال في المسألة ١٠٠٠، و سهم من قال ما ذكرته
يرجع قد ٢ جواب مسئله نفيس، و ما ذكرته يطل في سهمه كامل جواب الاستصحاب
وجه نفيس ما ذكره ١٠٠٠ العبرة في حق الشهود في سهم الفرسان و الرخالة حتى مجاورة
الفرس، فكلما في حق استحقاق لرفع، و السهم الكامل بعد ما يذكره العبرة بحال
مجاورة الفرس، و كان مجاورة ما به من سهم من حق ارجح

وجه الاستصحاب ما ذكره أن القس قد يكون الفرس في شقاق سهم الفرسان
و الرخالة بحالة الإصابة، كما ترك القس يأمر عمر رضى الله تعالى عنه، أن يلازم الفرس
على الفرس، و به يكثر و خورده بعد مجاوره لفرس لا يكثر. و قد في شقاق سهم الكائن
للمنى، و إسلامه لا يكثر و خورده، و قد صحت للمنى إلى ما ينقذه الفرس

٩١٠- و في أن حصان المسلمين دخل في الحرب فربما، فصل ما به، و أحد أسير
صل أن يصاب العبيد، ثم أصيب بدمه، ثم تقطع الأسير ١٠٠٠ أصاب عشاء بعد ذلك،
فبته سهم من سهم فارس في السهمين جسطاً. و ما في السهمين أصاب بعد الحرق الأسير
بهم ١ لأن الأسير شارك العسكر في إصابة ذلك، و في آخره يسار لإسلامه، و ما في السهمين
أنه أصيب حال كونه في يدي سكرته. أما سهمه فإنه لم يشاركهم في الإصابة
فيما، فتركه في الإحراق و الإسلام. و في مجاوره الفرس فصدراً فرس الحين و إخلاء
قلبه فله تدعى، و لأنه صار مجموعاً من السهمين في أصاب بعد من سهم من سهم الفرس من
أهل الحرب، فإنه صار من سهمهم، و له في كل ساعة، فإذا لم يزل الإحراق الفرس و الإسلام
و جعل كانه ثم يكن. و كان معهم حال إصابته العبيد، فكان بمنزلة ما لو وجهه لأمر إلى أمر
من أمور المسلمين، ثم إنهم صاروا عائلته حال غلبه من سهمهم، و به يشاركهم
في الأخذ و الإصابة، لأنه صار معهم في الإحراق بغير الإسلام، و في مجاوره الفرس

و كان أيضاً بمنزلة ما به من سهم واحد من الفاعل بعد ما خورده الفرس فله سهم، و عجز عن
القتال، ثم أصاب المسلمون عائلته حال مرضه، و هناك ليس بفرس، بل بشارك العسكر فيما
أصابه، لأنه ساءلهم في الإحراق بغير الإسلام و مجاوره الفرس، فكانت، بل أرى أنه
المرضى ما كان سهمه حرب، و أسره كان سهمه الحرب

[illegible][illegible]

أما في مسائلنا الأسماء فالتعدي هي $2 + 2 = 4$ - لأن عدد الألفاظ
والأشياء هي معاً. وهما عددان من هذا الوجه وهو الآخر. يدور الاسم بكلمة في
نفسه. لأن لم يدور كلفه في المثال - فله خمسة كمائن وحيد لأمر إلى آخر من الأمور
الطبيعية والمرضية

عند ذلك ذهب الأسير إلى بيت من أبنائه حتى خرج عيسى بن دار (الأسير) وأخرجوا
الأسير، ثم دخل بيتهم من سلمهم دار الخدماء فاستبأ الأسير منهم، فخرجوا حتى
أصابوا والبيت الذي صابوا منه قبل ذلك الأسير منهم، فحدث في الأسير يومه وأبدا
شاركتهم فيه أصابوا قبل ان يخرجوا، وهذا يشترك فيه صابوا به، فحدث يومه وأبدا
معهم فبالأشركهم، فليكن الأسير فيهم

والله اعلم بالصواب

المسكر غانم في حاز عينة

هنا قيل: لأسير ان تم بضارك، الخيش الثاني في محاور، الدرب، فقد ضلوكهم في الآخر لهذا الإسلام، و ساركة في الإحراق بطر الإسلام تكفي مسسركة في لعبه. ألا يرى أن عاد إذا ملن بالجيش في دار الحرب يشركونهم في العبيد، التي أهدوا بها من حوزتهم، وإشراكهم بهم لشاركتهم بهم في الإحراق لزمه الإسلام

هذا المقد ساركة الخيش في مجاورة، القرب حكماً وأما في ما بعد، فكيف صا حقيقه، لا المنة لما حاور الدرب فعوى المسكر ونصرهم، فصار من حب حكيم كانه ساركة في مجاوره القرب، فهو معنى كون ساركة في مجاوره درب حكماً، وساركة في الإحراق لهذا الإسلام، وهو من ساركة بهم في العبيد

أما الأول، أي ما إذا أم يشرك في جيش الثاني في مجاوره الدرب، فلا لا حقيقه، وهذا ظاهر، ولا حكم، لأنه ما دل على القرب فعوى الخيش ساركة ونصرهم، يعني مجرد المشاركة في الآخر بدو الإسلام، و لا لا يكفي لاستحقاق العبيد

فخرج على ما ذهب، هو لأسير بالخيش الثاني فقال: إذا ملن بهم، حبلاً، لقي معهم خالاً، يعطى له سهم أحس، وإن ملن بهم ورأساً يعطى له سهم فارس، فقد اعتبر في هذه الصورة في حق استحقاق سهم الفرسان والفرجالة حال طوق الأسير بهمهم

وذكر في بين هذا وبين ما إذا ملن هذا الأسير بالجيش الأول، ولا يعتبر في حق استحقاق سهم الفرسان والفرجالة حال مجاوره الدرب، وتغرق أو لأسير قدار، الجيش الأول في مجاوره الدرب فمعد أعمران، مجاوره الدرب بهذه العدة فله سهم، لاستحقاق سهم الفرسان والفرجالة، أما ما دل على الخيش الثاني في مجاوره الدرب، فله سهم في جيشهم في ذلك الحال، وإن صار من جيشهم حتى الخيش بهم، فيعتبر في حق استحقاق سهم الفرسان والفرجالة في حقه عن استحقاق بهم

سوم آخر

٩١٣٦- وإذا حضر الرجل يقرم له، ليدخل دار الحرب مع المسكر حارباً، فلما فرادوا أن يدخلوا، أي من الحرب عصب رجل من المسلمين قدس له رجل، وأدبه دار الحرب، فلما استقر المسكر في دار الحرب وجد بعضوب من فرسه، فأقام غيب البية وأخذ من المناصب، ثم عي أهله، فذهب إلى لا يهني فليمنه بوب منه سهم الفارس، رلى لأصحابه يعطى

له سبعة عشر

وحد القديس ب. يعقوب سمع حاور ثلثين رجلا يرددون آية القديس بعدد

جود القديس، فهو سمع ما بين حارة الحرف اذلا، في القسري لربنا في اننا

وحدة الامتصاص، في حالة خرج من منزله في ايامهم الى ايامهم

فكان من غير الجلاء، من سبعة وواحدة في سبعة، في ايامهم من ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

البربر في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

٩١٣٣ - ٩١٣٤، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

واحد في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

٩١٣٤ - ٩١٣٥، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

واحد في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

المس في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

٩١٣٥ - ٩١٣٦، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

وغير غنائم في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم، في ايامهم

و لعله یستخرج من واحد کذا و حد سهم الکمله و انه لا یجوز

هذا إذا کان المصیب عصب القرب فی ذواتهم دار الحرب ، فان عصبه بعد ما دخلوا دار الحرب و فانی عصبه ، و اصحابه مدغم و اخر حوج یلی دار الاسلام ، فیه یصرف لصاحب القرب سهم الی ... و یلصاحب سهم القربان ، أما صاحب عرق فلانه حاور القرب فارقه ، ثم خرج القرب عن یدیه من غیر اختیاره ، فهو یقره من یرد عن دار الحرب فیرسده ، و من فرقه ، و ان المصیب فلانه حاور القرب و احتلا ، ثم عدت القرب ، فلا یکنی اکثر احتلا فی حوز القرب ، احتلا ثم اسرى قریبا ، و هکذا لا یصح سهم القربان

۹۱۳۶ - و لکن مکان العصب إجماعه یا أن یأخذ صاحب القرب قریبه من زوجین قبل دخولته دار الحرب ، و قال له : ادخله دار الحرب و قاتل علیه ، فأدخله دار الحرب و حوز صاحب القرب منه أيضا ، و انشأ یستخرج عن القرب ، و عموا عاتم ، ثم یدل یمیر ، فاستد فرقه ، ثم عموا بعد ذلك عاتم عرق ، فانه یصرف لیمیر سهم القرب الی حوز الی ، ثم یأخذ ما اصحابه قبل استد القرب من یمیر ، و ما اصبر ، بعد ذلك ، لانه حاور القرب ، احتلا حصته و حکم ، ما حصته فقتله ، و ما حکم فلانه لم یأخذ سهمی من غیره لیماتل عنه من محلوله ، القرب ، فقد اسرى عن ادخال قریبه دار الحرب ، فقتل علیه نفسه ، لانه امر غیره بالقتل علیه . و من الاقرین سافر ، فقدر معرض عن ادخله قریبه دار الحرب بعد ما غلبه علیه ، فصح قوته إلی حلیه القرب ، احتلا بغيره و حکم ، و یأخذ اصل القرب إلیه بعد . خرج دار الحرب ، فهو محترقه ما یؤثر انشیری قریبا بعد ما حوز القرب و احتلا

۹۱۳۷ - و یحالی ان إذا کان مکان الإغارة عسکرا ، و استرد المصیب من القرب من المصیب فی دار الحرب ، ثم عدو عاتم ، فوته یصرف لصاحب القرب سهم القربان فما اصحب من العاتم بعد استد القرب من : لأن فی حصص العصب صاحب القرب یأخذ حاور القرب ، احتلا حصته ، و حاوره ما حکم ، لانه کل من : ادخل القرب دار الحرب ، فقتل علیه ، و لم یوجد من هذه الإفادة یلق علی الإعرافی علی ، فکان مردا و حواله للقتل علیه ، فحکمی أن یصل من هذه العاتم ، ما حکم ، و یصل العاصم معسالة هنی احدث القرب دار الحرب ، اما فی العاتم و احتلا

۹۱۳۸ - و یصرف لیمیر سهم القربان عما اصحب من العاتم من استد القرب

عنه لأن حدود البر فارس جميعه وحكماء لا جهة اخرى . جلا بديهة وحكمه . وقد
 دلى درياء فبحسب سبب حر ماره وبصرف به سهم الرجل فيه . فبب من بعدهم حد
 لا يرد . والحد حار عرب وحره لأن الفرس ليل من بعدهم ليل صباه الحشمه نحو لاره
 فكانت عتق ما يرد . بكن بفرس . وهر باع الفرس

يل قبل . إذ ذم الفرس فاعمل عنه سبب الفرس . لأنه بال يدهم الفرس وحباه
 تصار وخص سلطان سهم الفرس اياها أن يلى يدهم الفرس من بهر حباه كده بصر نصي
 بطلان سهم الفرس

فلما وجد الفرس في روى . لأن العار به سبب لاره . فكلوا انما وال يده
 لا محالة . فكان هذا فصل في سبب من هذا

ولو كانت حارة من حد الفرس بعد دحول در عرب . فاصحاب عده ثم مسود
 صاحب الفرس امر من مستعير . به اصابوا عتاقهم احد . وحر جب حاتم فلهذا إلى دار
 الاسلام . به بدم من السبب بهم الفرس . بمر فاصحاب به . ١٠٠٠ . الفاربه قبل
 دحول واخرت . بمر عرب المحبى بهى هذه الفرس وسهم الرجل في العتاق بها

٩١٣٩ - وقد كان ملك الفار . حاولت شاحر داه . الفرس الفرس من رجل قبل
 دحول ولم احرب . فبب ان عده مده مده باخره مده . هذه لاحا . حاره . محلاه ما
 إلى احمر مده من اصحاب بهر وحب كانه الاجراء فاصبه

وخرج أنتم عده الزحاره وقامت على الفرس . لأن العبد بهر . وهذا بقاء
 الفرس . كده بقاء . غير الحد . رد كان بعد في بهر . فانه الإحارة في حله واقعة على الفرس .
 ولا يجوز لا يستخرج من الفرس . فبب ما عده في موضعه

فبب في الفرس الإحارة . فبب على الفرس . فبب بعدت على الفرس . لأن الفرس
 لا يبروا . وانما بهر . بهر د بقاء . ورم بقاء . فبب الإحارة على الفرس
 الفرس مده . فبب من اسحاز الرجل كده لا بهر . وكذا الفرس في مده
 للمحب يجوز . رد حارب هذه . فبب دحل المشاهير الفرس . فبب بقاء عليه .

وأنصابوا عندكم هالاً حرر من ديت كله، والمأخر فرس من ديت كله، ديتاً انصت هذا الإجلوه هو في در حرب، بأحد صاحب الفرس هرسه، ثم أصابوه عندهم حر، فزاد المسأخر وحر، فيما أصيب بعد انصت، مده لإجلوه، لأن الفرس أول من يده حر، فهو يجره له ماخ الفرس وكذا، لأنك بفرس، وكذلك صاحب الفرس رجه في هذه النجيه، لأن حاوره كدر، وأجلا حفسه وحكماً، فإلى وصل الفرس إلى عده، ذلك، فكان يجره له الفرسى وأرماً بعد مجاوزة الفرس.

ولو كان آخر الفرس من دخل لركب عنه حتى يدخل دار حرب بأخر مسمى، فلما دحر دار الحرب انقص، لا جاد، فليس له يصير، غناتم أو بعد ما أصابوه كان المسأخر والأخر في ذلك ونجيه، لما لا حوربه، ذكرناه، وأما المسأخر ولأنه أسأخر الفرس لفرقوب عليه، لا لقتل عليه، وكذا مصادر الفرس فارساً حقيقة وحكماً.

نوع آخر

فيما يطل سهم بدارس في دار الحرب وما لا يطل

إذا أراد الرجل أن يدخل دار الحرب مع العسكر بفرسه، ثم إن صاحب الفرس وجه الفرس من دخل، وسماه إليه، ودخل الموهوب له بفرسه دار الحرب من يده للعمال عليه. ودخل صاحب الفرس معهم أيضاً، فاصابوا غناتم، ثم رجع صاحب الفرس في القبة واسترد الفرس، فإن الموهوب له يضرب سهم الفرس فاصاب، فليس رجع، وسهم الفرس فاصاب أصيب بعد الرجوع، صاحب الفرس وأجل في الغناتم كلها، لأنه حر، والدرب، أحلا حقيقة وحكماً، لأنه كان لا يمكن من أحد دوا الفرس إلا قضاء أو حده، وقد وصل إلى الفرس بعد ذلك.

وإن قيل ليس له الرجوع بفرسه إلى قديم بيته، ويصير من حيث الحكم كأنه لم يزل على ملكه حتى كان حواصلاً إلى يده على ياقته بالعب، وكان يجب أن يكون فارساً في الغناتم كلها.

قلت بالرجوع بفرسه الموهوب إلى قديم ملكه أو ملكه فيما سمي من الأحكام لا فيما منى [الأنرى أنه لو ذهب مال الركة، ثم رجع فيه بعد تحول، لم يجب على الواهب وكذا

فمن مضي، ومن جعل كان، والآن عرفت أنه يجب مضي كذا في الواقع، ومن
لازم من ذلك ومنه، فيجب أن يستعمل الفاعل في هذه الحالة، لا
يكون له إلا واحد، في هذه الحالة، ولو جعل بعد الفاعل شيء من ماضٍ عن ماضٍ
لا يمكنه من ذلك.

[illegible]

١٢٤٦ هـ - من اجل قسمة في دار ابي عبد الله عليه السلام اقامت حلقه من قبله
 عسفة خان القسطنطيني ابي في القسطنطينية وسمي على يد من بعد القسطنطيني في
 القسطنطينية اهل في القسطنطينية في القسطنطينية

١٢٢- وفي رواية أخرى أنهما مرمي في البحر من قبلهم بالبحر في ١٠ ذيل
 سبعا من خمسين سنة بعد ذلك، وروى ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى
 عن أنس بن مالك عن علي بن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن أنس بن مالك
 عن أنس بن مالك عن علي بن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن أنس بن مالك

١٤٣٣ هـ ولما حضرته الوفاة في ليلة الاثنين ١٢ من رجب ١٢٤٠ هـ - ١٤٣٣ هـ - تم تحميمه بماء
وتم تعفينه في دار الطب ودفن في مقبرته مع والده في مقبرة بني شاذان في بلدة بني شاذان
في ١٢ من رجب ١٢٤٠ هـ الموافق ١٢ من رجب ١٢٤٠ هـ - ١٤٣٣ هـ - ودفن في مقبرته مع
والده في بلدة بني شاذان في ١٢ من رجب ١٢٤٠ هـ - ١٤٣٣ هـ -

۹۶۵۵- ولتر بیخ مرسته فی دار الحکومت، سم احمدی کی نسبت حد، قیدہ وادی مر علی حدہ
اسجیلہ۔ لونا جمار العرب ساریہ حقیقہ، حکمہ، الا یہ ایدہ بہ بہت درت اخیر عا پھر
و املا۔ الا سبع شمس فی دار الحکومت پیش از اوجہ حد فی احوال عرب، "سبح" و لا انما
علیہ و عدا انعی لا ثانی فیہ، و ستر و "و" اخوہ طر بخش مر، "عرب" اعر علی اذ

... ۱۳۸۵ هجری قمری ...

لأنه قد ضعف وما جاز لا يذكر أعماله، فخرج من ماله مائة من فريقتي بختن
علي ثقاته

٩١٦ - وفي يوم من أيامه خرج من المدينة، وبعث صاحب الفرس
بشؤون القتال القيمة، وأمدد صاحب الفرس بثقوت، فلم يشرى فرساً آخر منهم
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

٩١٧ - وكان في كس أن صاحب الفرس لم يدر أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

هذا عام، من أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

٩١٨ - وفي يوم من أيامه خرج من المدينة، وبعث صاحب الفرس
بشؤون القتال القيمة، وأمدد صاحب الفرس بثقوت، فلم يشرى فرساً آخر منهم
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

هذا عام، من أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

٩١٩ - وفي يوم من أيامه خرج من المدينة، وبعث صاحب الفرس
بشؤون القتال القيمة، وأمدد صاحب الفرس بثقوت، فلم يشرى فرساً آخر منهم
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

هذا عام، من أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره في يده، وإنما أراد أن يجره
لأنه لم يدر أن من كان له حمار مكرت لئلا يجره ويحمله، وإنما أراد أن يجره
في يده، ذلك بعمره كثير، وهو جريحه لو عثر فرسه

عوم مقام الامم لأن لم اوق لا لي

[illegible][illegible]

يُؤَدِّعُ لَمْ يَكُنْ يَسْمَعُ الْبَاقِي مِنْ خَيْرٍ ، فَطَعَنَ الْبَاقِي سِجْحًا فِيهِ أَمْرًا مَالِيًا يَهْدِي الْعَرَبَ
فَتَشَارَعُوا حَتَّى مَسَعُوا لِنَفْسِهِمْ نَفَرًا يَهْدِي الْعَرَبَ ، مَالِيًا يَسْمَعُ رَحْلًا مَالِيًا
عِيْدَةً وَاحِدَةً مَالِيًا وَاحِدَةً مَالِيًا كَانُوا يَهْدِي الْعَرَبَ وَاحِدَةً مَالِيًا
أَمْرًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا
يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا
يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا يَسْمَعُ الْبَاقِي مَالِيًا

[illegible][illegible]

٩٥٠- ولو دخل احلان مصر من بينهما دار الحرب، بطل كل عيب هذا ثلثة وشرطه

اخرى، فهما راحلان، وظلعت في دخول مصر من غير من يثبت نصيب، فهما راحلان الا اذا
جد احدهما نصيب من صاحبه في دخولهما دار الحرب، فبعد انفسا في دار الحرب

٩٥١- من وادعيت كذا وحدث فيها صاحبه على ان يركب اى الفرس ثمانية، فلو

يكون هذا الطبيب في دار الحرب، فهما فارسان، في كان بعد دخول دار الحرب

فهما راحلان الا ان الطبيب في دار الحرب، وفي علة الفرس في دار الحرب يثبت للمسلمين

فارسا، وعلة بعد دخول دار الحرب لا يجعل الصغير فارسا

وكان الفرس في صغر رحمه في علة يوثق اذا طرب من واحد منها صاحبه في كذا

في الفرسين سواء، فهما راحلان اذا يجرى ان يجرى فيهما عيب من واحد، وعيب في واحدة في

ذلك على ما ذكره، امام ومحمد بن داود ومحمد بن داود والاشعري والاشعري في علة

الركوب لا لاجل الفرس، بل لاجل الفرس، والاشعري في علة الركوب لا لاجل الفرس، بل لاجل

على الفرس، وان ثبت على الركوب لا لاجل الفرس، بل لاجل الفرس، بل لاجل

وهو علة في يوسف - يجرى ان عيبه، وعلى قول أبي حنيفة حمله الله تعالى لا يجرى ان

عليه، ويكره ان يصطفي على ذلك بالفساد في الفرس، وبيان معناه في كتاب

الفساد في الفرس

بمع الحرب

في دفع الفرس في شرائط الفرس

٩٥٢- وادعيت الرجل في الحرب فادعيت في دفع حرب في احد لفتايل علة، على

ان يكون سهم الفرس في صاحب الفرس، فهما احبار، وادعيت ان كان سهم الفرس

صاحب الفرس، وادعيت ان كان سهم الفرس في صاحب الفرس، فهما احبار، وادعيت

الفرس، لا لاجل هذا الشرط، بل لاجل الفرس، ولأن شرط شيء في دفعه يحكم من غير شرط

لان سهم الفرس في صاحب الفرس في هذه الفرس وادعيت ان شرط صاحب الفرس في دفعه

ينفذ على ما قلنا، وادعيت ان كان سهم الفرس في صاحب الفرس، وادعيت ان كان سهم

واحد، فذلك لا يجرى سهم الفرس، فهو حصي قولنا ان هذا سهم الفرس، يدفعه الحكم من

غير شرط، فيجعل ذلك في دفعه بغيره

احكم من مير شمره، مصدر ذكره، وهو علم ذكره الخليل أنه يعبر، عبارة خاطئة؟ فكيف اذا جعل بذكره كعلمه

٩١٥٦- ولم كان لفرسان لا غير، قدفع أحدهم إلى رجل من بعض عبدة علي أن يسهم الفرس لصاحب الفرس، فهذه إجازة فاسدة عند أبي جعفر ومحمد، رحمهما الله تعالى؛ لأن من مقصدهما أنه لا يسهم إلا في الفرس الواحد، ومن دفع زيادة على الفرس الواحد، لو قتل عليه سبعة لا يستحق سهم الفرس منه، فكذلك إذا دفع إلى غيره، لمائل عليه، لم يزد على أن يستحق سهم هذا الفرس، عند شروط الشرط، فإذا شرط ذلك لغيره من اختياره، وعند ذلك يعبر بغيره، فاسدة على ما ذكرناه.

ولو كان صاحب الفرس قبل دخوله دار الحرب دفع المهر إلى رجل، لم يخل ذلك من الحرب ويقتل عليه، على أن يسهم بفرس لصاحب الفرس، وليس بصاحب الفرس إلا هذه الفرس، فلهذا دار الحرب واحد، لا محقق، فإن سهم الفرس يرد إلى دار الحرب، ولا شيء لصاحب الفرس منه، ولصاحب الفرس على الذي دخله أجر مثل فرسه، مع اختلافه إذا كان في دار الحرب، في المسألة بعد ذلك، حيث كل سهم لفرس بصاحب الفرس

والفرق بين الإجازة إذا كانت قبل دخول دار الحرب، يسهم الفرس بكونه بصاحب الفرس على ما شرط، فإذا شرط بغيره، فله شرط ما لا ينضمه الحكم، فلا بد من اعتباره، وعند ذلك تحصر إجازة الفرس أصلاً الإجازة إذا كانت في دار الحرب، فليسهم الفرس بكونه لصاحب الفرس من غير دفع، فهذا ذكره، ويخلص بالعدم وعند ذلك يصح إجازة سائرته والله اعلم.

نوع آخر:

٩١٥٧- بد دخل العسكر دار الحرب، وهيم فرسان، فباع أحدهم فرسه، أو وهبه من رجل ومنه إليه، وقد كان المسلمون هموا غنائم قبل البيع وهبه، وعند البيع والبيعة، فما كان من قبضة خصم المسلمين قبل البيع والبيعة، فصاحب الفرس به دارس؛ لأنه جاور الدرب فارماً، فإذا العداء منه، وقد بقي فارساً إلى وقت بيعه البيعة الأولى، فكان له فيها سهم فارس، وما أصاب من عبده بعد البيع والبيعة فهو له، يصرف منه سهم الرجل، لأنه لا باع الفرس قبل إجماعه البيعة الثالثة، علم أنه لم يكن قد صدق به حال الفرس دار الحرب لقتال عليه في حق أبيه، والله

فإن اختلف صاحب العرس وأذى إلى القاسم في العيضة الأخيرة، أو إلى صاحب العرس، أو لماتت عرسى، أو وحب بعد ما عصب العيضة الأخيرة، ومن فيها سهم فارس، وقال صاحب القاسم، إنما عصب العيضة الأخيرة بعد بيع وحبية، ومن فيها سهم راحل، فلا يعرف ما يقوله صاحب عرس إلا بقوله، فالقول قول صاحب القاسم، ويطلق صاحب العرس من العيضة الثانية سهم راحل، وإنما كان كذلك، لأن صاحب العرس أخر بيع عرسه أو عتقه في دار الحرب، ودفع ما يهل سهم عرسه فيما عصب بعد ذلك من عتاقه، فصاحب العرس مقرر بما يوجب بطلان سهمه، وما يوجب بطلان سهمه فأنه لم يملك العيضة، فيكون القول قول صاحب القاسم، وعنى صاحب العرس طلبة

فإن قيل، ينبغي أن يجعل القول قول صاحب العرس، لأب، لبيع حديثه، والأهل في القول أن يقال بعدد بها حتى ترم ما ظهر، وكان انما هو ثمانية لصاحب العرس فيكون القول قوله

والجواب إحالة عوارض على أقرب ما ظهر ثابت بامتنع صاحب الحال في حيث إنه لم يعرف بقدمه على وقت ظهوره، لا مدلل يوجب ذلك؛ خوفاً لنفسه على وقت ظهوره، والأصل أن ثابت بظاهر الحال يبيع للسمع ولا يهلج بالسمع على الغير، وههنا من جعلنا القول قول صاحب العرس الذي يدعي حدوث البيع للحال، بعد عسرة فظهر الحال للاستحقاق لا لدفع، لأن العيضة الأخيرة لم تكن في يده، والله لا يجر

هنا أقام صاحب العرس من سد إلى العتاق الأخيرة أصيب فيه بيع العرس وعتقه، يعطى لصاحب العرس من العيضة الأخيرة سهم الفارس، لأن ثابت بيته عدل كالثالث عياناً، ولو عانى الإمام أن الثغائم الأخيرة تبيع بيع العرس وعتقه، يعطى لصاحب العرس من ذلك سهم الفارس، كذا هما

فإن شهد به شاهدان عدلان من طلبة أنه باع العرس بعد ما أصيب العيضة الثانية، قبل شهادتهما، لأن هذه شهادة حبيب، لأن يبيع هذه الشهادة بغير شيء من حقهما، وشهادة الإنسان على نفسه من أصح الشهادات، قبل شهادتهما، وإن شهد به بذلك شاهد واحد لا يعطى له سهم فارس من العيضة، لأن شهادته أفراد ليست بحجة

فإن قال المسبوء، فلما شهد أنا لشركاء فيحدث من العيضة الثانية، لأنك أقروا لي برياقه منهم سب، ومعنى ذلك في يديك، ومعنى في يد عرسه، وأقرارك معهما في يديك

مسئول، و این سه پیش‌گامی در معرفی «لابند» بانی حواء، خلاف بر و ادا فقر سوز
حار است، و گفته به لور، فرد افتره در حق من حسب فقر و ستم مایه‌ی پدیده‌ها
عالمی قدر جود!

وحيث يفرق بينه ان الوارث انظر انظر للمعبر له بوجه عام من حيث ان يدعي وحيث قد يفرق
الفرق في هذا امر بعد الفسحة لا نه ربح انه وارث للمعبر عنه انه لم يمسك له نصيبه من ميراثه
والفرق بين الورثة عموم حب معبر بصفة والاعني على ان لا يترك له اهلان يترك على
المعبر عنه وما في سبيل من الشركة وانما قلنا انظر انظر له بعض ما في يد وحيث ما
في يد من الورثة ان ان بعد افسحة ان من حقه الفسحة من ميراثه انما احد انما
لم يمسك نصيبه بالان يتركه الى الورثة او لم يمسك نصيبه لانه يستحق نصيبه فله نصيب
الفسحة ويتركه ان يتركه الى ميراثه كمال الفسحة ولا يجوز نصيبه من ميراثه
وانما يمكن حكم الفسحة في ميراثه ان يتركه الى الورثه ان يتركه الى الورثه

[illegible][illegible]

٩٥٨- وان اتم عبد القرمس ببيع القرمس، إلا انه لا يدري نه ساع في اصابه
الفرسية، أو يمدد، فطلب من عبد القرمس ان يبيع راحته، فاستجاب له لا يبيعها

$$u_1 = u_2 = \dots = u_{n-1} = 0$$

(٧) وهي جـ لـ م ن هـ و ز ح ط ي ك ص ق ر ف ث د ذ

موتته ولا يبين له عيسى أحد. أما عيسى صاحب الملك له ٦٠ ألف دينار. عبد الله بن أبي قحافة لا
 يصح. فإنه لو لم يكن له أحد من أصحاب الثمر من ربيعة سهم الثمر لا يصح إيماره؛ لأنه إن فرار
 على العمير وهم الذين يربون لهم يرضى عن الاستعداد فذلك، وأب عيسى واحد من عمليته.
 فلهذه الحالة يفتن

قد كانا أعينهم عثمان بن عامر. أحد سهم غزوة، ثم عبد عثمان أحد، ثم لم يزل يرب
 آخر. لو كان له من ربيعة ١٠٠ ألف دينار. وفيه ١٠٠ ألف دينار. ثم نحووا عنه أجرة عما حصلوا على بيع
 الثمر من يضره من قبلهم غزوة، وما حصلوه بعد بيع الثمر من يضره من قبلهم وأجل
 في المثلث هو ربح ولم يعرف من يضره بعد البيع كما أحب أهل البيع فإنه ينقص له سهم
 وأجل من المثلث كله - والله أعلم -

الفصل التاسع والثلاثون

في الشركة مع أهل عسكر في الغصنة في دار الحرب وفي دار الإسلام
ويدخل في هذا الفصل سهام الخليل والبرجالة أيضاً

٩١٥٩- يجب أن يعلم بأن المدد إذا طوى بالخيول والحش والعماد في دار حرب، إلا أنها لم تقسم ولم مع بعده، فمدد يساركون الجيش فيما هموا سواء حتى يمدد بهم بعد الفراع من القتال والإصانة أو بعد الإصانة، لكن ليس الفراع من القتال، لأنهم شاركوا جيش في دار الحرب حكف واعتبار، لأنهم دخلوا دار الحرب لمؤسسين ومضمرتهم، وكان المدد من حيث المضي دخل مع الجيش دار الحرب، وشاركوهم في الإحراز بدار الإسلام أيضاً، والشاركة في هذين الأمرين كانتا لا تنحاز إلى شركة في الغصنة

وإن لحق المدد بهم والعدائم في دار حرب بعد، إلا أنها قد نسبت بين العائين أو بيعت، فلا شركة للمدة معها، لأن البيع والتقسمة ثبتت الملك فكل واحد منهم فيما يصبه على ما عرف، ويملك حتى يهرب كل واحد منهم بسائر ملائكة العدو، ولا شركة للمدة في سائر أملاكهم، فكل ما فيها صادر ملحقاً بها

٩١٦٠- وأما المدد بالخيول بعد ما أحرزت الغصنة بدار الإسلام، فلا شركة للمدة سواء قسمت بينهم في دار الإسلام أو لم تقسم؛ لأن المدد في هذه الضرورة لم يشركوهم ولا في مجاورته الحرب، ولا في الإصانة، ولا في الإحراز بدار الإسلام، وبدون شيء من هذه الأشياء لا يمكن القول بالمشاركة في الميمة

٩١٦١- وقد وقع القتال في دار الإسلام، وأن دخل موسم من أهل حرب قاصدين المسلمين، فاصحبهم أمر من أمراء المسلمين مع جيشه، ودينهم وهزمهم وأخذ أموالهم، فالغصنة لم تشهد الواقعة، ومن كان قريباً من شهد الواقعة، بحيث أصبح أن يكون ردها، ومعيناً لم شهد الواقعة، وهو مستعان به من شهد الواقعة أمكنه إجماعه، ومصرط مع ذلك أن يكون قريباً للقتال، حتى إن الذي سم شهد الواقعة إذا كان بعيداً من الواقعة، بحيث لا لو استعان به من شهد الواقعة لا يملكه إجماعه، وإن كان قريباً منه، إلا أنه لا يريد القتال، فلا حظ له من هذه الغنمة. وهذا لأنه إذا كان قريباً من شهد الواقعة على نحو ما بينا، فقد شهد الواقعة حكماً

والمعظم ولا كذا ما كان معه منهم

الآن ترى أن السيرة التي عليها الإمام من المعسكر في دار الحرب لو أصابوا عيانتهم، ربحوا جوائز في دار الإسلام من طريق الحرب، ولم يلقوا المعسكر في دار الحرب، ينظر إلى مكان المعسكر فيما من السيرة، بحيث يكون في معسكر السيرة، له سعادتهم السيرة في معسكر السيرة، كحال المعسكر أن يتشارك السيرة فيما أصابوا، ويجعل من حيث أخذك كذا المعسكر شهيداً في الواقعة مع السيرة، وإن كان المعسكر محلاً لهم عيب لا يكون من معسكر السيرة، لا يكون للمعسكر حتى الفقد، كما مع السيرة، فكذلكها

وتكره قسمة هذه العسمة على سبيل الخيال والرجاء، لأن السيرة في دار الحرب فيها هذه القسمة إلى دار الإسلام حقيقته، فهي دار الحرب مع وجود الدين والحرب فيها، وإذا كانت دار الحرب معي، فمن شهدها كان يثبت له من جوار دار الحرب (أو من جوار دار الحرب) أن جوار دار الحرب، يستحق سيرة المعسكر، وإن جوار دار الحرب جلاء يستحق منهم الجواز، كذا هنا

٩١٦: في هذه السيرة في هذه السيرة وقد أصاب الأمر مسلم، بهذا على السيرة، أن جعلهم القسمة في السيرة، قسمة حوائجهم، كذا مع حسن، أن يمددوا لحقهم، فقامت في دار الحرب، سبب ذكرها أن هذه السيرة بحكم ودرج الحرب، وتبذل فيها صلات دار الحرب معي، كما في حرب كذا حرب، وثبت الدين في دار الحرب حقيقته لم تقسم، ولم تبع بعد

وإن هي أفادتهم بعد الصراع من الحرب، وانفقت لا يظن بفساد ما كانوا عليه من المصلحة، سواء لحق هذه بهم بعد العسمة أو بعد الفقد، أو قبل نفسه، قبل الجميع، لأن الدين على سيرة ما كانت عليه، بغير الإسلام، لأن هذه السيرة كانت دار الإسلام حقيقته ومعنى، وإنما أعطيت حكم دار الحرب معي سبب وقوع الحرب فيها، لأن بعض الحرب عادت دار الإسلام كذا كانت، وحياتهم معجزة بدار الإسلام، ثم دار لا يشكك أحسن في المصلحة المحررة بدار الإسلام

٩١٦: وثو أن معسكر دخلوا دار الحرب، وقتلوا أهل مدائنهم وهدموا أهلها واستولوا عليها، فهدموا أهلها وأهبطوا أحكام الإسلام حتى صارت مدائن دار الإسلام، ولم يسموا العنانهم معي عنهم هذه، لا يسلطونهم فيها، لأن مدائنهم مدائنهم والعنانهم معجزة

۱۳۸۴

4172. قالوا: عذرا من أهل الحرب دخلوا في الإسلام، وإنهم لم يسيروا من
عناقر الكفرة، فخرج قوم من بني تميم، وقالوا: أهمل الحرب، وأخذوا عيالهم، وقالوا:
أفنى حجة هي أدب (أدبهم) بالسلامة، ولم يخرجوا، "أي رب عذبه بالعامة من شهد
ببعضه ولا شيء من بني بني المذنبين" ¹

وإذ كان من على في مدينة يثرب من شهدوا الفريضة بحسب بصلح معينا فلهذا لو
استعملوا هذه الآية لم يرب العناي بحسب كم يتبين للفتال. وقد ذكرنا في ١٧٠٠ ب انتقال من وقع في دير
الإسلام فأنميته من شهد الفريضة. وفي ذلك ما يحرم شهد. وبقية بحسب بصلح معينا لهم،
سورة أن يكون من بيننا.

وَنُوحٌ كَفَرُوا فَاسْتَجَبْنَا لَهُمْ وَابْتَلَا نَا بِهٖمُ فَمَنْ يَصْحَبُكَ ۖ فَخَرَجَ مِنْ بَيْنِهِمْ مِنْ نَافٍ ۖ وَغَرَّ
 الْبَطْشُ دَاحِلَ الْبَابِ لِمَا كَانَ مِنْ حِمَاةٍ ۖ وَانْقَلَبَ مِنْهُمْ جُحُومٌ إِلَىٰ رِجَالِ الْوَعْدِ ۖ فَالْقَوْمُ
 لِكُلِّ يَكْدُتٍ يُكَايِلُ أَتُومًا مِنَ النَّعِيمِ عَلَىٰ سِيرِ الْمَدِينَةِ ۖ يَرْمُونَكَ بِالْبَلِّ وَالْغَلَامِ أَوْ
 الْحِجَارَةِ ۖ لَوْ يَصْطَحِبُونَكَ لَسَجَّ ۖ وَخَرَّضُوا مِنْهُمْ عَيْنَ الْغَدَالِ ۖ وَلَا يَرْمُونَكَ سِيًّا ۖ فَالْقَوْمُ
 لِكُلِّ يَكْدُتٍ يُكَايِلُ أَتُومًا مِنَ النَّعِيمِ ۖ لَاحِيِدَةٌ مُسْتَمِيحٌ بَعْضُ ۖ وَكُنْ مِنْهُمْ الْإِمَامُ يَكْفُلُ
 سِيًّا فَخَرَّجَهُمْ (مَعْمُ) ۖ سَمِعَ الْوَعْدَ عَنِ الْغَدَالِ فِي الْقَدَةِ ۖ فَالْقَوْمُ يَكْفُلُ ۖ لَا يَنْبَغِي مَشْغُولُونَ
 لَمْ يَشْعُرْ بِحُجَّتِهِ إِلَىٰ مُسْتَمِيحٍ فِي ۖ الْقَدَةِ ۖ فَكَيْفَ يُغْثِرُهُ الْمُشْعُرُونَ بِذَلِكَ ۖ

[illegible]

ولو كان خير انتهى إلى موضح المخرج، فإذ وقع الترميز إلى علامته، سمى إلى مرفقه،
وغيره، خلافاً فلا ينبغي سببه مرفقاً إلى كماله، فإذ وقع الترميز إلى علامته، سمى إلى مرفقه،

پھر یہ بھی کہہ دیا کہ میں نے اس کو دیکھا ہے۔ یہ تو میرا دوست ہے۔

[illegible][illegible]

٩٦٦- ديو ساربه جرمه من عسکر القضاة بنو دار اعلم ، خلعت جيونهم من
عسکر ، جيونهم صابر بنه ، من ان و صبح لا کون لوف بکر ، رد او و د نا هوم و جرمه جت
اسويه ائي دار الاسلام من الذين صبر ، و نم بقوا العسکر في دار جرمه ، اوم و کي للعسکر ان
دار کون و اريه د د ساربه ، و صرت لاسريه منهم جيونهم بخسه في العسکر
و اريه کي جوجم بعده ، بحيث لوف لوف الاختراع مبالا يکسب دنا من مرمه ، و هدا
لعددي من اخيرا ، انجدها في العسکر ، عبيد في دار اهر عسکر حتى لم يکي لاهي
لعسکر انذاره مع سريه به ، افسر و الا جرمه اسريه الى دار الاسلام من جرمه امر ،
لم يلقوه ، انفسر في دار جرمه

[illegible]

وعاين فصل بهذا الفصل

١٠ - في الخامس من الأربعة لأحماس وطوق المدد وأمر بعد ذلك، فإن محمد وجمعه لله تعالى إذا ضرب الإمام الخامس عن أربعة الأحماس في ذر الحرب، ولم ينقسم الخامس بين الشاكين، ولا قسم أربعة لأحماس بين المعاكين، حتى دخل عليهم جيش آخر عددا لهم، فبدأ المدد بضرب كوكب المعاكين في أربعة أحماسهم، وروى الإمام قسم الخامس بين الشاكين، ونشر بقسم «ب» الأحماس بين المعاكين، وقسم أربعة لأحماس بين المعاكين، ولم ينقسم الخامس بين الشاكين حتى لحقهم المدد، فزعم لا يشاء كون طبع في أربعة أحماسهم وهذا بناء على ما قلنا إن المدد أن يشارك الجيش إذا طلق بالجيش في دار الحرب من المصلحة وفي الفصل الأول حتى يدخل جيش قبل الفقه، وفي الفصل الثاني بعد القلب

سلك أن الفقه إذا تفرع من جوب من اثنين أو من الفقه لا يورث الفقهة بين اثنين «أ» إنما حثرت من واحد وهو الإمام، فإنه عزله عن منصب الفقه، من منصب العدل، ومن ينقض أحد الفريقين منصبه، من كلا الفريقين في يد الإمام بعد، ثم يصح هذه الفقهة، وحسن وجودها والعدم لم يزل

٩١٧ - ألا ترى أنه إما هت أحد التصويبين إما الخامس وإما أربعة لأحماس، في يد الإمام قبل أن يقع المنصب الأخير، أي الإمام، كان فالتنقيل مسرور بين الفريقين جسد، وحق وجود هذه الفقهة والعهدة من حق ذلك الحكم بحرية، هكذا في حق شركة المدد، ومما هو حيث المعنى كأن المدد معهم قبل أن يعزل الإمام الخامس من؟ بعد الأحكام

إما في الفصل الثاني بالفقهة من حرب من اثنين إن قسم الخامس بين الشاكين، لأن الشاكين قبضوا المنصب منهم لإمام كان مائياً عن المعاكين في بعض أصنافهم وإن جسد أربعة لأحماس بين المعاكين، بل لا المعاكين قبضوا المنصب منهم والأب، كان مائياً عن المعاكين في بعض أصنافهم، بعد حرب الفقهة من اثنين فصحت وقت، فلا يكون لعدد من المنازعة معهم

ولو عجز عن حل أو حل من الفقهة بصحبها من الفقهة، من هذا أن يعزل الخامس عن أربعة الأحماس، ثم دخل جيش آخر مدد لهم، ولحقوا بهم، شاركهم مدد هذا من في يد الإمام لم يستأذ، ولا يشارك كون الشاكين لا ينقسم، هم فيما قسم

وكون الإمام عجز عن منصب أكبرهم وبأنى القائله بحالها، فلا يشرك بمدد فيها حتى في يد الإمام مائياً والمستحبات

[illegible][illegible]

مختلفة في شأن معلولها لأنهم كثر (الملك بدر بن الحسين وانصاره
تبارك منصوص من ذلك لا في حد ذاته على ما ينبغي لأبيه فخره، وأما الموصوف
في كتابه الشريف، والجميع ما قد اعتبره في كتابه فخره، فكل واحد منهم، نعم
فقد قيل كيف سمى بغيره، الواجب أن يكون ذلك في مضمون الكتاب، فكل واحد منهم
ليست من القصة مع من ذكره، وإنما أقسم لهم بذلك، كما ينبغي في هذا المقام

[illegible][illegible]

(?) من هو المصنف؟ وماذا؟

የጥያቄው ዋጋ በጥቅም አገልግሎት ላይ የሚገኝ ለውጥ ሲሆን፣

٩١٨ هـ ثلثي دكره اذ دعي المجدد الحارث وجو به عسكره ، اجمعاً لئلا يدخل
في الحرب ، وانه يلحق بالعسكر بنزلوا موصلة فاصبر العسكر غنائم رقسمه اولهم
بمجموعها ، ثم خفي المذنب به ، فاد كان وقت اعادة العسكر الى موطنه بعد سبعة منهم بحسب
الحكم فمعه اغانيسه لم يستأثر بهم ، لا يخوف القصد حتى استأثره معهم ، واذ كانوا عثروا
عليه بحيث يذكرون الاعانة ، لا يبعد عن مشاركتهم ولو عن مدد بلطش في ذر
اخره ، والفتان لم يسمعه ، فراهي الاسم قد جعل طبعهم بجيش ولا يعطى للخدمة
فذلك هو ، فعمل كدب ، بعد ذلك من المدة ، لا ضلله حصر في محل محبته ، فاد من
العلماء في ذل ، بعد لا يشارت الحسني فيما عثروا ، وان خفيهم من الحرب والفتان لم
نفسه ، بعد فعله ، ويظهر من لده في المصروفة - والله اعلم -

الفصل الأربعون

لي ايعوب يوحنا في محفل الغنيمه

[illegible]

وكذلك إذا قدر العبد دماً، ونقص لا يخص الفسخ، ولكن يرفع إلى صاحب هذا العبد، فيأخذ من الثمن الذي لا يجب فيه ما يجرى به الفسخ فيسكن به هذا العبد سبباً غير يجب، وهذا لأن قيمة الفسخ من الفسخ وحده ما أنكره، وأنكره فيأخذ من الفسخ ما لم يرد في الفسخ الذي لا يجب ما يجرى به الفسخ، ويمكن في هذا العبد سبباً غير العبد، فلا حاجة إلى دفع الفسخ.

مؤظفر، وقد اشتهر به، وله من كتابه المذكور في تاريخ مصر في الأربعة
الأخماس التي عرفت بالعلمين، ما عده ولا عيب به، مع ما كان فيه من القياس، فيريد
أنه يخص به، لأن أحد القائلين بالعبث كان عليه، فصر سائر آخره المعبود القديمة،
وسائر آخره المعبود الثمانية بين المساكين والمفقرين على خمسة أسهم، خمسة للمعاقين، وأربعة
لأصحاب العلمين، لكننا غير القائل بالعبث كان عليه بين العلمين وبين ساكنين على خمسة
أسهم خمسة، اثنا عشر دين، وربعة أحكامه للمعاقين، وفي ذلك خمس من هذا يخص في
الأصل للمساكين، منكره من غير مدعي من جهة التفرغ، وإذ هذه الخمسة كانت للمعاقين ملكوها
من جهة العلمين والمفقرين، ما لأحد ما ترك المساكين على العلمين من « بعد أحكامنا » يخص التي
كانت حصة المساكين في ذلك، فما كان ملكها للمساكين من الجزء، ما كان في الأصل،
وذلك خمسة لا يرجع إليه على العلمين لأنهم ما منكر ما كان من جهة العلمين، وما
منكره من جهة العلمين من آخره الخشب، وغيره إلا بعدة لأحد من يرجع من مصلح في علم
مفتين، وذلك وجه أربعة خمسة، فلهذا لا يعمد لأحد من العلم الذي عرفت لثما على
أربعة أحكام، به، هذا العيب وإنه من الخصم حتى سب بعدله

الأعمال، فربما يرد من العلم، فبعض قيمة هذا العبد، ويرد في الأربعة الأعمال حتى
 نحقق المعادلة بين القسمين، وهذا ما ذكره أد الخيرة القائل كـ بين نعمتين وبين لشاكتين
 أخيراً، أربعة أحسانها، نعمتين، وحسنها للشاكتين، وقد كان أربعة أحسان هذه الأربعة
 الأعمال ملكاً به في الأرض، حبسها كـ ملك الشاكتين، منكه العالون من جهة الشاكتين
 بالتسعة ببدل، فثبت لهم حق الرجوع على السيد ببدل ذلك وذلك خمس عشرة حبة
 العبد، فيسرد لادم خمس حبة هذا العبد. ويرد في الأربعة لأحسان الثاني هو عصب
 المعنى.

وتكملت الحوائج، وأوجد بعض الرقيق من أحد المسلمين عيون، يسيرة في مواضع
 مشترقة، ثم جمع ذلك بصير فحشا، فهو عملة العبد المباح في موضع واحد. فقد
 جمع المحبوب في مواضع مشتركة، لأن هذه المحبوب فكانت في شيء واحد من حيث التآليه؛
 لأن الرقيق الذي وجد فيه بهو، يسيرة مشتركة في كمت أشياء. من حيث الصورة وهو عليه
 والرجل والظفر، فلهذا رعب ذلك، فهو شيء واحد باعتبار المعاني، واضطره البسيرة في شيء
 واحد بجمع، ألا ترى أن سحابة الفلله المتفرقة في المدن والنوب الواحد بجمع. كلفته -
 والله أعلم

لمصالح الخادى والأربعون

ففي الرجل يكون في دار الحرب ثم يخرج إلى دار الإسلام، وفي عسكر المسلمين في دار حرب، ومعه سلاح قهول، وهب إلى أهل الحرب أو قتل استنبت هدام أهل الحرب، وما ينضم بدلت

[illegible]

۱۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۲۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۳۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۴۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۵۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۶۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۷۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۸۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۹۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔
 ۱۰۔ اگر وہ شخص جو اپنے لیے اللہ کی قسم کھاتا ہے کہ وہ کسی چیز کو نہ کرے گا یا نہ کرے گا، تو اسے اللہ کی قسم کھانے کی ضرورت ہے۔

یہاں کیا اصلاحات ہیں؟ اس پر حضرت نے فرمایا کہ وہ جو اصلاحیں ہیں جو ان کے لئے ہیں وہ ان کے لئے ہیں۔

والجواب على السؤالين من وجهين: أحدهما: ليس من شأن أصيل الملك،
في حيث به نائب سلطانه، تصف الصحة: «كلما» «الأمير»

وإذا بب أنه ملكه منك مائتاً، تقول: المملوك ملكك مائتاً مستحق بوجه على لأحد
منه، فيجبره الإمام على الرد لهذا. وإن لم يرد المستأمن مال عليهم حتى أخرجه إلى دار
الإسلام، فكذلك الجواب بأسر، الإمام بالرد عليهم، لا ذكرنا، فلو أسلم بعض الرقيق نظر
الإمام فيهم، إن كانوا عبيداً لأهل الحرب يبعوا ويشتوا بأنفسهم إلى أهل الحرب الذين أخذ
منهم، أو يكتلهم حتى يبيعوا، لم يأخذوا أنفسهم وهذا لأن بعد الإسلام الرقيق يرد لهم
على أهل الحرب وأعيانهم، لأن العهد للسلام لا يترك من يد أهل الحرب، كيلاً يستحقه
ويستله، وتغفر أفعال منهم في الرقيق أيضاً؛ لأن ما لهم بوجه أفعال من مراء، فنعين البيع
ورد الثمن عليهم

وإن كانوا أحراراً من أهل الحرب أحدهم قهراً فأسلموا، على الإمام منهم وجعلهم
أحراراً، لأنه لا واجب رد العبيد كان له رد الأحرار لو حجب، فوجب ردهم على أنفسهم وإفقا
بغير أنفسهم مردودة عليهم إذا جعلوا أحراراً، وإن لم يسموا ويكنوا، بغير منه، وإن
كثروا أحراراً، ففهم ذلك، لأنه لا حق لأحد في رقيقهم وأندم منهم من الإسلام، ولو طلبوا
من الإسلام وجب عسا الأمانة إلى ذلك، فكذا إذا طلبوا ما ألدمة

وإن كانوا عبيداً لأهل الحرب لا يبيعهم إلى ذلك؛ لأن من إليهم حق في رقيقهم على ما
يتا، وذلك يعرب بإعطائه الذمة، ولكن يخدم الإمام إلى مواليهم وإن نكح الصبية عليهم
بأمرهم الإمام، ويمنع أفعالهم إلى الموالى، أو يسلوا إلى مملكتهم إن كانوا لا يصبون إلى أفعالهم
وكذلك الجواب بغير رد كان هذا المال قلبي جاء به هذا المستأمن مال المسلمين، استولى
عليه الكفار، وأحرروه بدارهم، وأخذوا هذا المستأمن ذلك منهم غصباً، لأن ما أحراراً بالدار
صاحب هذا المال ممنوناً لهم، والحق مستقر أملاكهم، فصار الجواب في هذا المال مغير
الجواب في سائر أمورهم، لا في الرقيق الذي كانوا أخذوا منهم من المسلمين، فإنهم لا يردون
عليهم، ولكن يباعون، ويمنع بنسبهم إليهم

ولو أن هذا المستأمن أسلم ما بهم غصباً، وخرج به إلى دار الإسلام من حيث آخر، ولم
يأتهم بالعسكر في دار الحرب، ثم خرج الإمام إلى دار الإسلام، أمره برد ما جبا به إلى أهل
الحرب ولا يجبره على ذلك، وفيما إذا التحق بالعسكر، فالإمام يجبره على الرد

٩١٧٢- وإذا أردت هذا الرجل أن يسب ما أخرجته إلى دار الإسلام من مال غصبه منهم،
كره للذي يرد شره أن يسبى بذلك منهم؛ لما به من تقرير المصلحة؛ لا ترى أنه كره للبايع

نصه

وإن أقام الأسير البينة على أنه أدخل معه هذا المال في الحرب ، لا يفتن به ، لأن القتل
مالية المذلة لا يكون أحد من قتلائه مالم يديه ، ولم يفتن أن أهل الحرب أسروه ،
وأنجلوه في دار الحرب ، ومعه ما به ، صار ما معه من المال أنظره منكأ لهم ، لا حراز مزارهم ،
والحق ذلك سائر أملاكهم ، وصار أحده ذلك المال منهم بمرنة حده ما لا حرم من أموالهم .

وكان العقبة أبو جعفر رحمه الله تعالى يحكي عن أستاذة أن يذكر من أجواب في هذه
المصوبة في الأسير لا تفتن جواب الفاس ، لما عسى جواب ، لا شحاح يعني كل تحمل بينه ،
ويكون أحسن بعد ، مال من أهل العسكر ، لأن ملكه قبل الأسر من هذا المال قد ظهر بأقلصة
أقربه عليه .

فمن حجة أن يكون ورأس أسير مالى ، ومثل ملكانهم ، فعلى أن يكون أقل مال أحد
أهل الحرب مالى ، وأحرروه مدار الحرب ، ثم ظهر أسلمون عليه ، وأحرر جوه إلى
دار الإسلام ، فوجد بها قبل الفسدة في قلوبهم ، ولو كان هكذا ، كنت أشتري به المال ، وكأني
أن اخذت مبر شىء ، فكذا الآن .

ويدل عليه جواب المسألة التي ذكرها بعد هذا ، وجواب مال ، إذ كان مع هذا الأسير
لؤكوه ، قال كتاب هو من حين أسره ، أو قاله كتب به ، وإذا لم يرد ذلك ،
صديق ، وكان أختي به ، مستحسناً ، ولا فرق بينهما .

ومن الشايح رحمه الله تعالى في حال ما ذكرها جواب المياض ، فلا شحاح ،
وغير هذا القول بين هذه مسألة وبين مسألة القول ، ووجه الفرق أن الأسير من العسكر
بيع على ما هي بطله ، ومن منه من المأكل ، لأن الأسير لا يبيع من شىء ، ويبيع ، وإنما يقع على
ما كثر يدياً ، ظهر ، ول كان هكذا ، ثم تصير القول مملوكه لأهل الحرب بل بعت على منك
الأسير ، أسامى يده من الأموال الظاهرة صارت مملوكه لأهل الحرب ، فم يكن الأسير أولى
به .

ومن الشايح من ذكر الفرق بينها آخر ، فقال في مسائل الشهادة تمت على يد الله
لأن الشهادة شهيد أنه أدخل هذا المال مع نفسه في دار الحرب ، ثم يشهد أنه كان مملوكاً
له ، والشهادة على يد الله لا يفتن ، عرف ذلك في كتاب انهوى ، في مسألة القول ما
شهدوا يد الله ، ثم يشهد ، يدوام يده ، فأنهم شهدوا أنها كتاب في يده ، وبه كان انتلها ،
وبه لم يفتن طلب الأسير ، فقد شهدوا بيد قائمة بطلب

ج ٦ - كتاب الأسير _____ ٦٩١ - فصل في أخبار بني نصر من بني نصر من بني نصر

٩١٦٥ فيل كان مكان الأسير، جيل من أهل الحرب قد تسمه، وقد خرج إلى معسكر
السلطان، معه من أهل الدون، وفلان هذا الذي وجهه إلى أهل الحرب، وقد تسمه
على، وقد في من رات، لأن ما في يده، والظاهر لا يكفه في زمانه، لأنه كان رجلاً منهم،
وكان يمشي به بالسر، والقصة بكتاب الأسير

٩١٧٦ - د، ع، هـ، هذا الذي منهم واحد، معسكر من بني نصر، فلذلك فيه
لأهل المعسكر، وحواله في حوز هذا، ثم خرج من بني نصر، إلى أن استأنف إذا
فلان، فحسب أنه، قال منهم، غلب معسكر المسلمين، بغير على الرد، وقد خرج به إلى غزو
الإسلام من حوزة، في يوم ١٠، وفي هذه الساعة لا يحسن غير الرد، لا يوم ١٠، لأنه لا
أهل الحرب من جهة المد، يرجع، لأن في ١٠، ولا من ١٠، ولا في مسألة الأسير
على ما

فصل الثاني والأربعون في مسائل المرتدين وأحكامهم

هذا الفصل يشتمل على أنواع

النوع الأول: في إخراج كلمة الكفر مع علمه أنها كلمة لكفر،
أو من غير علمه، وفي الخطأ في ذلك، وفي حديث النعس، والرجب بالكفر
٩١٧٧ يجب أن يعلم أنه إذا كان في المسألة وجود نوحب التكفير (ووجه واحد يمنع
التكفير، فعلى المتن أن يبين أن وجه الذي يمنع التكفير^(١) تحسباً لفظاً بالمسم، ثم إذا كانت
فيه القائل أنوجه الذي يمنع التكفير، فهو مسلم، وإن كانت من الوجه الذي يوجب التكفير
لا يمتنع قولي النص، وبزمر بالتموه والرجوع عن ذلك، وبشبهة الكساح به وبين أمراته
٩١٧٨ ومن أسى بلفظه الكفر مع علمه أنها لفظ الكفر عن اعتقاد، فله كفر، وإن لم
يعتقد، أو لم يعلم أنه بلفظه الكفر ولكن أتى بها عن احتساب، فقد كفر عند علماء الأصول وحدهم
الله تعالى، ولا يجرى بعدهم
وإن لم يكن ماصداً في ذلك، بأن لو دأب بلفظه الكفر، فجرى على سبيله لفظ
الكفر من غير قصد، ودس هو، أو أراد أن يقول لا إله إلا الله، فجرى على سبيله أن مع الله
إلهاً آخر، أو أراد أن يقول، بحق أيكده أو خدائي، وما سلكا، فجرى على سبيله على أن يكفر
لا يكفر.

٩١٧٩ وفي الأجسام عن محمد رحمه الله تعالى يعني بهذا أن من أراد أن يقول
أقلت، فقال كفر، أنه لا يكفر، فالقول وهذا محمول على ما فيه وير الله تعالى، فالأمر
المندفع لا يصح.

٩١٨٠ ومن أصر الكفر أو هم به، فهو كافر ومن نادى، لا إله إلا الله، وقد نادى
بقول لا إله، فلم من، لا إله لا يكفر، لأنه عقد على الإيمان.

٩١٨١ ومن كفر بسبانه هاتماً، وقبيل مطلق الإيمان، فهو كافر ولا يحميه ما في
قلبه؛ لأن الكفر إما يعرف من العلم بما يبطل به، وإما خلق بالكفر حال كفر عينا، عند الله

(١) بين في المقدم مسائل من الأئمة وأئمة من طائفة ومضى

نعماني

ولو ذن اب بن عدنك . فلما اكبر . قال ابو هاشم هو كرم من سخته
وفي سبر لاجناس من قوم عبي ان يأمر عمر بن بكر كان يفرمه كاهن . ومن حذر
ماله ان يشاء نوحب الكفر . ان تكلم بها . وهو قومه بذلك لا يصرفه . وهو محض الإيمان
١٩٨٢ - ومن تكلم بحقه نوحب الكفر . وعطف به غيره . بكر الصاحف . ومن تكلم
به سكر . وقبل الموت دبت منه . فقد كفر .

١٩٨٣ - ومن روى بكر عنه . فقد [كتب . ومن روى بكر عنه فقد] حلف
لشاهج رحمهم الله تعالى بها . وقالوا في السبر عكر . مائة من على الرضا بكر
الغير لس بكر . ومروا . في السبر " اسلموا بد اخرا سبر . وحافوا ان يسلم .
فكسبه سبي . في سبره فده سبي . حتى لا يسلم . او سبر . حتى يسلم بالضرع فلا
يسلم . هذا ما روى في ذلك . وسري . فقد كفر .

وأما سبي لائمة السبي حتى رحمه الله تعالى في سرحه إلى هذه المسألة لا صبح
ديلا . لا . فلو لم هذه المسألة . اسلمهم يعلمون ان لا يسلم حبيبه . ولكن يصبر الاسلام
حتى لا يجرع في سبر الش . ولا يكون هذا سبهم رعا بكر .

وذكر شيخ الاسلام خذوه رادوه رحمه الله تعالى في سرح السبر ان الرضا بكر بن
الاسود كفر . ان كان يستجير الكفر ويستحيه . اما ان كان لا يستحيه ولا يستحيه .
وكي أحب لوب . الفلح من الكفر لم كان شري . فربما يطعمه حتى يصبه . وهذا لا
يكون كفر . ومن ثمل نور الله تعالى . بناطس من مواليه وامره على قلوبه .
فلا يؤموا حتى يظهر به صفة الانبياء

وعلى حد . ادعى على عدم امانت الله عن الكفر . ان من سلب الله عاك الإيمان
لو دعا عليه بالكرهية . حدي على حد . بك فري دهر ك . فقد لا يكون كفر . ان كان
لا يستحي الكفر . لا يستحيه . ولكن من ان يسلم فده سبي لا جرحا حتى يقتله منه سبي
ظلمه وجاهد خلق

وتدعيه على دابة من حبيبه . رحمه الله تعالى ان الرضا بكر بن بكر كفر من غير

١٩٨٤ - المقوم . سطر المير ان يله من هو .

١٩٨٥ - وفي م د ف سله .

١٩٨٦ - سورة يوسف . ٨٨٥

رحمة الله تعالى لا يصح عدو له من خلقه، قال سبحانه لا اله الا هو وكنك تقاتل
بالعربية يارب لا من بعدك، قال سبحانه لا اله الا هو لا يري ابي فوله تعالى ﴿وَمَا
أَكْفَرُ بِالْحَقِّ﴾ والله لا يحكم الا هو

۹۱۹۱- وقال حذير بن مسلم قد جئناكم برب من الله تعالى، انما الله تعالى
رحمهم الله تعالى من كفره ولا يصح انه يكفر ومن قال لا اله الا هو، الله تعالى على ما يكفر
الله على خلقه، قال الله تعالى ﴿وَعَرَفْتُمْ سَبِيحَةَ رَبِّكُمْ﴾ لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
الله تعالى لا اله الا هو، ولكن الله تعالى الله تعالى لا اله الا هو

۹۱۹۲- وقال حذير بن مسلم قد جئناكم برب من الله تعالى، انما الله تعالى
رحمهم الله تعالى من كفره، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو

۹۱۹۳- وقال حذير بن مسلم قد جئناكم برب من الله تعالى، انما الله تعالى
رحمهم الله تعالى من كفره، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو

ووالله لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو
الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو

الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو
الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو

الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو
الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو، الله تعالى لا اله الا هو

(۱) سورة الاحقاف، الآية ۱۱۲

(۲) سورة الاحقاف، الآية ۱۱۲

(۳) سورة الاحقاف، الآية ۱۱۲

(۴) سورة الاحقاف، الآية ۱۱۲

لأنه عليه السلام يحب ربه في ۱۰ وجب لا يكفر في الفصل لاول ايه ۱ لأنه يريد ان يثبت هذا التحويل دون التحليل

ولو قلنا: خدای یعنی من همه بیکو کفره است، بدی از من است، بعد کفر ۹۲۰۰ - به دل معبره، از حد می برسی؟ قال ذلك لي حان الظنم، فقال ذلك التفسير. لأنه كبر. ورو قال دنت في غير حان الظنم، وكان عنه أنه بعد دنت نحن لا يكفر. حتى عهد الكرم خمس قال لا سرتة سال لمساته من ترك نصلا. ما تحبون الله. فقلت: لا. قال يعني ان لا تكفر به القمرا لا بعد ما من ان مراد من ذلك ان لا تحلف فيه حقه حقه، وأكبر لا حله. الله حقه حقه، ورو لا. عصبه ووجه خبر ان به. الكلام، ورو لا. لا كرو ان به. لا حله. من انه لا يكفر به فلا يحكم بكفرها لا إذا تاب هذا، والله على وجه الاستعفاء لا سرتة.

وعن محمد رحمه الله تعالى أنه مثل عن أفراد يصر بلسان، فقال: لا تحلف الله؟ فقال لا. فقال لا يكفر لأنه يكفر أن يقول: التحويل بعد من ورو في معصية. فقال: لا يحلف الله؟ فقال لا يكفر لأنه لا يكفره ذلك المؤمن. وقال القمريه أبو بكر رحمه الله تعالى من رجع من لا يحلف الله؟ فقال من حال المص لا يه يصير كافر، ومن يعني ان سال. ورو لا يحلفه لا إذا اذنه، هو حقه، كفره ورو قوله شيئاً آخر لا يكفر

۹۲۰۱ - فلو قال ايك خدای و اسك توه عهد قبيح من الكلام ولا يكفر به. وكنك إذا من ار خدای من يسم اين كرد و رو، وقلت: بجان، عهد من دره و رو، عهد قبيح من الكلام، ولو قال أصحاب خدای من يسم، وصيب بر عهد، فهو حسن

وإذا قلت من حسمه فقال الظنم أحلف بالله، فقال العاصم لا أريد أن يبعث بالله تعالى، وإنما يريد أن يبعث بالله تعالى، أو قال فالتحق. بعد كثره معصر السباح، وعاشم على أنه لا يكفر ورو قال سوك توه ان لب رير عرهم. بعد كثر، ورو قال عفا عفا كذا كه بعد و شادي تر هجدم كه هم و شادي خويش. عهد سديجا رحمهم الله تعالى قالوا يكفر ظاهر، ديان محصم، كان موم عسالة و سرتة سال، دنت، كه موم بالمر نفسه لا يكفر

۹۲۰۲ - ولو قال سادي و عجم ما يك كونه اسسه، عهد، يسم بكفر، ولو قال معبره. خدای من داند كه پيوسته له عهد و رو، ورو، عهد و سرتة سال، رحمهم الله تعالى من

مکرمہ و لوقات۔ میں مہمہ عس و جہ الخراج یعنی خود ایچ، فقہ دہر

رسول عالی امرائے سر حق و مصائبی باید، عقاب لا، فعال ترا حوشوی می
باید، عقاب لا، فعال بر حق خدا می باید، عقاب لا، افد کز آن، لایزال تر حقوق
لحق عالی

در حالی حال لامر آنکه فی حال نفسه این روشی که بر راه و استنباط که مرا گذشت
و ان خدای که بر او برید سئل بر نفس المومنی رحمه الله تعالی عن دلایل همان لایکفره
و لم یکن عنه معنی دین و ان الشیخ فرمادیم بجم الفریق اسمی رحمه الله تعالی یقول لهذا
ان کلامنا یقول صحیح لانه ذکر ستم گفته میانی بعد از سوره انشور فی آن امر و انبیاء و لم یکن
جواباً و لو ذکر خواب سستی دیگر ستم هو مدرج خلا یجعل کفر بالث

٩٢٣- جل قال بغيره لا مروت انصلاه، فإن الله يزاحم بدينه، فقال ذلك العير لمو
أحمدى الله تعالى، أو قد فر عاصي الله تعالى مع حابي من الأرض ومنسقة الولد ومستر
الأنشغال، فقد ظنسي، فقد كتم رجل قال في مرض أصبي حيث يرى، ينام كنه خفي
معالى راجع المبر به، أسبا حور الولد لها دنيا مواهيج بس، فقد جل لا يتكلم، ولكن هذا
الكلام خطأ عظيم والصبر له حمله على هذا، وقد قال له تعالى ما كنتم تكتبوا على
صوتي في هجره شيئاً

جلِ قاتلِ لآخر! اے اللہ! اے اللہ! یہ قاتلِ مجسمہ وقت! اے عذابِ دیکِ لاء! خدایا، حق
ساختہ، تاجدارِ مہالی، مہمہ اہل کدہ کہ تو ہی توتی، یکطرفہ قاتلِ لآخر! خدایا، لڑمہ، تو ہی
بیادِ من چگونہ ایم، ہا چس گویہ، خدایا، عاوس ساسد، ہا چس گویہ، ہا فلانِ خدایا
ہا فرسنگد و ہج کس رہیہ، فلک کمر: لائے وجہ ہا عالیٰ ہا معجز

۹۲۰۴ - بد قال الرحمن عبدای ولاحی ابو براتی کہ اہلبیت میں المرتضیٰ اسب لا یکنہ قال
لاحی خطاب د و م شامہ ، و ان الأحرار خا اردل یو یحفظہ در دل میں ہے۔ و یکنہ
لاستعد عن الخو جہ ، فقد کفر ، و یکن عسہ کہ قلبی ترمہ مالک نہ کہ عانی کبر مصطلح لا
یکر

۹۵۰۵ ہذا سال بعد الحضرۃ مع عیوبہ۔ ائمہ مازنوخ می گویہ ہذا دروغ میگوید لا
بکسر؟ اذ لم یکن فی ہذا لہ ہمانی لا یکنہ حبیبی بیکمی وطلب ۱۴۲ وایوہ یصلی،
فعال للہیبی رحن گریہ مکن کہ پشہ ہو بکہ می کشد، فہد بیس نکتر، لا لا معہ خست اللہ
میکنند، وکنند ہذا نزل الرحمن لہ اصغر بہ افہ برو ہی میکنند لا بکسر

۹۲۰۶- رجل قال بن کادیت خطای العتبه است، لهذا یس یکنف رجل قال تا مانی شریعتو، خدای برده مشهور بکفر، فقد خلی هذا یکنف الا قال من غوغوغ مشی کثودم، لهذا کفر رجل به اس عبادته فقال لأب وأحد من له واحد، ولا یأخذ من له عشرة، فقد قبل برحوا أن لا یکنف، وکذبت لدا حلال سادی ودر کفر منی لا یکنف ایضا قدال ای سکا حادی، خد من یکنف، وقیل بخلافه ایضا

وقال المظلوم قد یستدیر الله تعالى، فقال انما قلتم ان فعل بغير تدبیر من تعالی، لهذا کفر قال برده عز جگ کی، قال منی انما یکنف رحیم الله عادی به یس یکنف، وهكذا حکم من سرق لاحام ائی منی نفسی رحیم الله تعالی، بعد حکم من اکثر توفی

۹۲۰۷- رجل رجل ثلاث، فصلانی طریقه، هذا من دفعه حادی بدیدود، هذا یس یکنف، ولكنه حط محض، هو مذهب القدریه، فإنهم یقولون الظهور من الله اکثر صا،

۹۲۰۸- رجل اسمه عبادته، ناداه رجل، وأدخل حرف النکاح فی حرام الله، بدیدین به یکنف من غیر حصص، وفي حاروی فی الفتاوی، یاد کاد، بدیده به یقول یکنف، وإن کان جهلا لا یعلم لا یکنف

و من فی بعض اصول اندازی فیکان تعدد بتسمییر اطفال یکنف، وإن کان جاهلا لا یقری به یقول، انهم یکنف فی ذلک عقیده لا یکنف، هذا لأب من لایم ویکان به ذلک اذا، هذا قالیه حقیقه، بکنی، جعل اسم علی حار له حکم اسم واحد، و لهذا یجمع تسمیهم عید الله ربهم اذل، دأربه به التسمی، ولا یقال فی حمده عید الله، وادیت أن هذا اسم واحد، مع الکذا برده شعیر، انکر علی القلی جعل به هذا الاسم عمدا لا یصحی الرب، لانه لیس فی تقدیریه لتسمییر فی هذا الاسم سمیه سوی هذا، تسمیهم دراز یضلفه بقدک لتسمییر ارجل لا تسمییر السعیبه، وعلى هذا عید الخلق مع التذوق، وعید المیرور وعید الریح

قول لأعمی، او قال لمريض خطا بر اجد ورا دیک، ویر جمال الرب، ویرا چه گناه، خلد رجل یکنف، لانه فی من بالرب، ولعل - لا یکنف وهو الای

موج آخر

۹۲۰۹- رد هان هو یهودی او نصرانی او مجوسی او بری، من الإسلام، او ما تشبه قیت ان فعل کذا، لهذا عی وجهن ان حلف بیده الا یضلف عی اسم من استغفل، هو یجن

٩٢١٣- رحن نروح امرأوسه بحضرة شهيد قتل اليرجن بعد راو رسول و برنو
کوه کردم. الوصال حدیث و در ششک و او کوه کردم، بعد کمر، لانه اعتقاد ان الرسول او
انکک بعسم العیب

٩٢١٤- می عادی الأصل و لیر قائم شسته سب راسد ر کوه کرده و عفر شسته
دست چپ را کرده کرده لا بکتر، انهم بعلمان ذلك لانه لا یهین عنه فی مجموع
النور و الا فیل حرار یاز گران حوله تلد. فقد احتسب سبایع ر محهم نه تنالی فی
کهره. ووجه الکفر طاهر الاله اقمی الذیبه

٩٢١٥- وادع صاحب الهابه مصان وحن یوب نوبس، کمر الضل عند بعض
المنایخ و آمایه حرج بی السمر. مصبح الضعف حرج من سمره. فقد کفر عند بعض
المنایخ ایضا

و انکاف لحرسی دست برجه مباده است. و یعتقد و قال لیه محمه فقد کمر واد
قل و لا ینیرک عویش جواهر مردن یحیی علیه الکفر و یو قال می برده و یازده طایف
یکتر مثل القصص ر حمة الله تعالی می معنی قوله علیه بصله و سلام می می کرها
و صدقه یاقیو. فقد نمر ی اثر علی محمه "اهل انکاف السحر، عین له حد الرجل
الو لمرة التي عدل ان عده سروريات، هل تدحيا تحت هذا الظل ٢٩ قال نعم، فیه نه
و ان قال حد الرجل، ان یخبر عن اخبار الهی ایای قال و ان قال هکذا فهو ساحر کفر.
ومن حکمه کفر، لأن یخبر عن کعبه و لعین لا یعلمه إلا الله تعالی، الا یرى إلى
قوله تعالی «قلنا نمر نیت الحق نذلو کثرا یعلیو و انکاف» معنی العیب لا یعلمه جبر
ولا انی

نوع آخر

فیما یعود إلى الأبیاء عیبهم بصلاته و السلام

٩٢١٦- و من یه یقر بعض الأبیاء، أو عاب بپش، و نه یرهن بپش من سمر

(١) حرمه معنی برده و بی جامع ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ و نه ازاده می = ١٠ (١٩٤٥) و و کده
الذی می معنی الله ٣٨٥/٥

(٢) نیت می ف د م ر م

(٣) معنی لیا الا و د

لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمدح من يمدح الله به المصطفى ودينه يكتسب المال كله من غير حساب
لأنه يمدح من يمدح الله به المصطفى ودينه يكتسب المال كله من غير حساب
والله أعلم بالصواب

وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كان له من الأسماء ما يدل على كبره
مدح من يمدح الله به المصطفى ودينه يكتسب المال كله من غير حساب
والله أعلم بالصواب

٩٢١٦- وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كان له من الأسماء ما يدل على كبره
مدح من يمدح الله به المصطفى ودينه يكتسب المال كله من غير حساب
والله أعلم بالصواب

٩٢١٧- وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كان له من الأسماء ما يدل على كبره
مدح من يمدح الله به المصطفى ودينه يكتسب المال كله من غير حساب
والله أعلم بالصواب

٩٢١٨- وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كان له من الأسماء ما يدل على كبره

٩٢١٩- وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كان له من الأسماء ما يدل على كبره
مدح من يمدح الله به المصطفى ودينه يكتسب المال كله من غير حساب
والله أعلم بالصواب

بعض الموضح له: إذا كان ذكر نبي عب الصلاة والسلام بكفر ٩٢١٩- ومي كره، لأصل: إذا كره الرجل أن يشتم محمداً ﷺ فهذا هو ثلاثة أوجه أحدها أن يقول: سم يحظر سائر شيء، وإنما شتم محمداً ﷺ كما مضوا مني، وثالثا غير واحد بذلك، وفي هذا الوجه لا يكفر، وكان كما لو ذكر، على أن يكتم بالكفر، فكلم به وفيه طعنة بالإيمان

ثانيها أنه يقول: حذر بهائي رجل من التتلمذ لاسم محمد وردت بالاسم ذلك، وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً، لأنه لم يشتم محمداً ﷺ وثالثها: أن يقول: حذر بهائي رجل من التتلمذ لاسم محمد، فلم أشتم ذلك التتلمذ، وإنما شتمت محمداً ﷺ، وفي هذا الموضع يكفر في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى، لأنه شتم محمداً عب الصلاة والسلام طائفاً، لأنه أمك دمع لا كراه من بعد شتم محمداً آخر حذر سلبه، فيكون طائفاً في شتم محمداً عليه الصلاة والسلام، كبر، ومن قال: جنى النبي عليه الصلاة والسلام لا يكفر، ومن قال: أعمى على النبي عب الصلاة والسلام لا يكفر

وفي دولة الصلاة لشخص الأئمة الطوائف، وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قول: إن محمداً رسول الله، لأنه يجب أن يشتمه، قال: هذا رجل من يعرف الله لأنه لو عرفه لم يجب أن يشتم رسوله

٩٢٢٠- إذا كان، بولس يأكل ادم لخطية ما وقعنا في هذه الصلاة، وفي كفر، اختلاف المذاهب ورحمهم الله تعالى، وإذا روي رجل حديثاً عن النبي عليه الصلاة والسلام مرده آخر، قال: بعض مشايخ أنه يكفر، ومن الآخرين من قال: إن كان متواتراً بكفر، وكذلك لو قال بطريق الاستصحاب سمعنا كثيراً بكفر

٩٢٢١- إذا لمي أن لا يكون بهائي من الأئمة، إذا أتت الاستصحاب بذلك النبي أو عدولته يكفر، وإذا روي رجل مع غيره: كان رسول الله يحب كذا، بأن قال مثلاً: كان يحب القمح، فعلى ذلك العبر أن لا أحب هذا كسر، وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: هذا وبعض الآخرين قولوا: إذا قال ذلك على وجه الإهانة كان كفراً، بوجه لا يكون كفراً ٩٢٢٢- وإذا روي رجل لعب، أن رسول الله ﷺ قال: بين قسمي وميرى ووخة من

یہاں اچھے ، فضائل نکالتے ، حل سے دستبردار ، حقیقت سے غافل ، جیوں کی دھکم پلی ، فساد ، فحاشی

۹۲۲۳- رجس قال لا رنة و اسلم بسبب عذاب الله انه يظن انك قد قتلت امرج
لو تبتدأ ان لا رنة فلا رنة انما هو بسبب ان لا رنة في قلبه لا لا رنة في قلبه
في مسجود البراءة انما هو بسبب ان لا رنة في قلبه لا لا رنة في قلبه
مع انك قد رنة في قلبه لا رنة في قلبه لا رنة في قلبه لا رنة في قلبه
في انك قد رنة في قلبه لا رنة في قلبه لا رنة في قلبه لا رنة في قلبه

٩٧٦: رجاء رابع من ذلك كاد يأكل مصور له يمينه كذا، يمسر اصابعه الثلاثة،
وقال ذات المرحل ابني في منة، عمة كمر رحمة، قالاً لا خير الي النبال الجوى
ولو علمه وروى ابو يونس، وقال جازم انجوى، امكان عند مصور انه يمسر يسي معار دمت
برحمته، فليامس يمسر، دمت الصبي قد قبلها فامسره، دمت، قال انه يمسر وانه كمر

[illegible]

۹۷۷۶ وفيه انعموا ليرزق اذا قال القرع في وجهه بكار يد سبب عباد

۱۱۱ آخرتہ اوسہ۔ سانی کی برہمہ ۱۸۸۹ء لکھی۔ مہر علی خرد اس کی تہذیبی قیمتہ
 (۱۶۰۰) اس کتاب کا مصنف، مہر علی خرد علی محمد خرد کی سہ (۱۶۰۰-۱۶۰۹)
 مفسر تھی، (۱۶۰۰) م. ا. احمدیہ مسجد (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰)
 (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰)
 (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰) (۱۶۰۰)

(۹) بی القیدیہ سائنس برائے انسانیت اور مادیات

(۲) من قال: يا فلان، فله حقه

١٢٠) مَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

حکومت آئینہ سلطنت پائے۔ وہاں پہلے ایک پست شدہ لکھنؤ رہی دیکھو، اُن زمانے میں
 ہم سب سب سے پہلے وہاں، اُس وقت کچھ نہ تھا، وہاں ایک عظیم الشان
 محلہ میں ایک محلہ تھا، جس کا نام

مؤلف

في زوال الأمر الشرعي

[illegible]

سوم آخر

فيما يعود إلى انلانكة عليهم السلام.

[illegible]

بوعاصم

فَصَلِّ عَلَى الْقُرَّاءِ

۹۲۶- بدانکه یزدگرد فرستاده خود را به نزد شاهرورد فرستاد و به او عرض کرد که من را ببخش و مرا در این سرزمین بماند و مرا در این سرزمین بماند و مرا در این سرزمین بماند.

قال رحمه الله تعالى انه قال : ذكر في آخر تفسير أبي اللمث حديثا ان من رجم قد المومنين
يقتل من القتلان ، فأرسلت عليهم معه لحدود ولا تكتبه والناس أجمعين . وفي هذا الوجه أيضا ما ورد
في حق الكهنة دون المؤمنين ، ولأن الأمة اجتمعت بعد نصرة الأول منهما من القرآن ،
والإجماع المندرج برجع الخلاف المتقدم ، والأول أقرب إلى الصواب ، لأن الإجماع المتأخر لا
يرفع الخلاف المتقدم عند أبي حنيفة ، ولما يوسف رحمه الله تعالى ، عن ما هو المذكور عند
عامة المشايخ رحمه الله تعالى ، ما على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي ، يعني لهذا الكلام تأويل
صحيح فلا يوجب التكفير . بخلاف ما إذا أفكر قبة أخرى من بلدان ، لأنه لا تأويل في فيه
أخرى ، أما هنا جملان

٩٤٣- وید نو انصران عی صوبه لاهور انصاف، بعد کمر، رجل یعزّه انصران،
عقاله رجل * این چه بانگ هو فائز عیفا کمر معلّمه قال ناقرین امروده شله است
رسم^{۱۱} پنج ششیر باده شد است تکلفه لاهور اقول بجلو القرآن، ولبس، لا تکلفه لاسیم
لا یزیدون بعد انیس حلیقه الخلی، وایا یزیدون به الردن حی لو اعطت حقیقه الخلی
تکلفه

٩٢٣١- و: قال لعيره، عن هرون بن أسد دا بوحسث بردي، أن قال، أنم شرح را كرميد
گرفته، أو قال من يقرأ عند المربعين، هو دهان مرده به عهدا كنه كسر، وكذلك إذا قال
لعيره، أي كونه، تر، إنا أعصاك دهان تقياً كله كسر أيضاً

۹۴۲- وذا قال لم يقرأ القرآن، ولا يذكر كلمة (والثقب الساق بالساق)؛ فو
ملا قدحا، وجاء به، ولما (وكانت دعاءه)؛ أرفق، وكانت سرايا بطريق الزواج، فو قال
عند الكيل، فو الورب (وإذا كألرهم أو وروهم يخرسون)؛ بریده به الخرج لهذا كله كمر
بذغال لغيره عنه جنان ياك كمرده جود (والسماء والطريق)؛ مقدس بل بكمر
وقال الإمام أبو بكر بن إسحاق رحمه الله تعالى: إن كتاب القناني جهلا لا يكمر، وإن كان

(١) حكما في الأصل و "و م" في ف. سيمسكاه، رسم وفي الشاذجانية "ن" عن المحيط
تأثير في قوله "مده" اسم يسير يسير مده

79. $\frac{1}{2} \log_2 16$ (C)

7844 *Unidentified*

(٤٩) - سورة الطغوى الألف

(٥) صورة الطريق الآتية

عالمًا کفر، ولما قال بغيره فسار إليه فشرح سكة يحيى أنديب العلم، وهذا كسر
 وكذلك إذا جمع أحسن مضع، وقال ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ لِلْغَاهِرِ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾^(۱)، أو قال
 ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ جَمْعًا﴾^(۲)، أو قال عبد الله كسر لاستخفافه به، فإن وكسرت إذا غلب، إلهكم
 الخليل له آخر، سريسي پاک کس، فهذا كسر. وكذلك إذا دعى رجل إلى الصلاة جماعة،
 فقال: أئنا أصبى وحدي، فإذا الله تعالى يقول ﴿إِنَّ لِلصَّلَاةِ ثَمَرًا﴾^(۳)، أو قال لرجل: أئنا
 أصبى فإذا الله تعالى قال ﴿فَلَا يَلِدْ﴾^(۴) فهذا كله كسر

۹۶۳۳- وكسرت إذا قال لغيره: نفثني محو، فإن الشمس يذهب بالرفع، قال الله
 تعالى: ﴿فَتَمَسَّكُمُ وَيَذْهَبُ بِحُكْمٍ﴾^(۵) فقد كسر إذا أراد به الظن، وإذا قال بغيره كسر شراً
 ﴿فَوَافِكُمْ بِمِثْرَةٍ﴾^(۶) سبب الوب، أو يرفع الوقت، وأراد به النصر بكسر وإذا قال: ﴿فَتَأْتَا
 صَفْعَةً﴾^(۷) سداً، فهذا محاطرة عظيمة، وإذا قال لبياني القدر ﴿وَلَبَّاقِيَاتُ
 الصَّالِحَاتِ﴾^(۸)، فهذا محاطرة عظيمة أيضاً، وإذا قال المرأة أعجبني بكسر، ولو قال: فيه
 كلمة أعجبية، فهي امرء بصر، فكنا ذكره أبو القاسم القسري رحمه الله تعالى

نوع آخر

فبما يتعلق بالصلاة والزكاة والصوم:

۹۶۳۴- وفي الجمع الأصغر^(۹) قال أبو حمزة الكبير رحمه الله تعالى: إذا قيل
 كرىض صيل، فقال والله لا أصلي أبداً، فثم يصلي حتى مات، ثم جاءه من^(۱۰) فقلت لأخوه،

(۱) سورة النكهة، ۱۷ آية

(۲) سورة النكهة، ۹۹ آية

(۳) سورة المكنون، ۵ آية

(۴) سورة النطق، ۱۹ آية

(۵) سورة الأعداء، ۴۶ آية

(۶) سورة النكهة، ۱ آية

(۷) سورة طه، ۱۰۰ آية

(۸) سورة النكهة، ۱۶ آية

(۹) وفي اشتقاقه أبو حمزة رحمه الله تعالى

٩٧٣٩- راجع مصر في رمضان (لا غير) ويعرف ان حروبها ... أو تحت
... في الأركان ... من
...

[illegible]

۹۶۵۱ و ذکر مبدی لایله ختونی حبه نه بدالی می مال جامع نور صلی علیه
 علیه و آله که بر روی کعبه است و در آن روایت کرده بر حبه، سرکه مشک و شکر
 و صلی بر حبه آخری رویش بر این حبه و حبه آله نهالی و در حال آنکه صلی علیه که
 لاخر است بر لبه، سبب سبب رحمت الله علیه بر لبه ۱۰ و در آن روایت کرده بر
 حبه ۱۰ و در آن روایت کرده بر لبه ۱۰ و در آن روایت کرده بر لبه ۱۰ و در آن
 روایت کرده بر لبه ۱۰ و در آن روایت کرده بر لبه ۱۰ و در آن روایت کرده بر لبه ۱۰

قد سطر لائمة المذكر في شرح كتاب البحري لاشهره اذ سمي في غير
 القصة هي، جهه اسمها، و لاشخاف معبر كذا، فلا عيب له عالي في شرح كتاب
 البحري و جهه اسم معبر فيها، و قد ذكر في التواتر به يصيب ثانيا و ذكر في
 الموطأ حكمه اعملا مع الله، و من حيث الظواهر التفسير، و من غير من التفسير و يعقوب
 بن جابر و جهه اسم المذكر في التواتر و يعقوبه اعملا و جهه اسمها

والمختار من اهل البيت رده رد كذا يصح مع قوله في كتابه و صحاحي في ظهوره
و كما طلبه و عني عن ابي ذر و كان عمره من ثلثه و عشرين سنة و هو في طاهر و فاضل
متميز لا يدرى كثر لانه غير مسير و من اثني عشر ر و ه ه طاه و يعني ان
لا يصح ان تمام يوم يصح و لا يدرى و فاضل مبرور لا يصح ان يدرى و لا يصح ان
لا يصح ذلك و لا يصح

١٩٢٥ رذاتسم م ثوب بحسب ولا حصصهم لا حسب ذم اوت، إتاملو علم

الأكل الحمد لله، بعد قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى إنه لا يكفر، لأنه سكر الله تعالى
برأيه رسوا بكونه، ونفسه يحدق في نور غايه وانعاشه كه اگر مدح می گیرد بسم الله
گوید، و بخورد کافر گردد و بعضی بوقت عیاشرت ربا بوقت قمار کشتن بگوید، و گوید
بسم الله که فر گردد بحکم استخفاف به نام خدای عز و جل، و اداسع لأكل وقال هو
بکذب بکفر.

۹۲۴۷- وقد نال لأحرر فن لا إله الا الله، فضل، لا أنون، معان بعض المشايخ
رحمهم الله تعالى هو كفر، وقال بعضهم، إن عسى به أن لا أنون بأمرك لا يكفر، وقال
بعضهم لا يكفر مطلقا إلا العرس والمطلوب ذكر كنه الإحلال مطلق، و قد نال، بكتفي
لبر كلمة چه برده او ردی تا می گویم بکفر

۹۲۴۸- رجل عصى مرات، فقال له رجل محضته: برحمت الله ما بعد مرة، فغضب
مرة أخرى، فقال له ذلك الرجل: بعد أن تقدم أزعجتك الله كفت، أو قال: دل بک شد ما
را، أو قال: منوله سديم، بعد قيل لا يكفر، والجواب الصحيح أن قوله برحمت الله دعاء
له، ولو كان قال له: صاب لي من عماك لا يكفر، كذا هي، إذ سمع المؤمن يؤذنه فقال
السامع: لئن برك بامساك، ست بکفر

سور آخر فيما يتعلق بأمور لأحره كالقيامة

والسحت والميراث والحساب

۹۲۴۹- من أنكر القيامة، أو الجنة، أو النار، أو الميراث، أو الصرعة، أو الحساب، أو
الصالحات المكتوبة لها أعمال العباد يكفر.

وإذا قال الرجل عبده: أذا العشرة التي لي عليك في الدب، ولا أعد من يوم القيامة،
فقال له حبيبه: أعد عشرة أخرى، وبيان جهل بيست نكر حواء، أو قال: بدي جهل بيست
بكر حمت، بعض المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا: لا يكفر، وقال أكثرهم يكفر، وبه
كان يفتي الشيخ الإمام أبو بكر، محمد بن الفضل: لأن دعاءه استخفاف بالقيامة
رجل قد للهالم ياشر تا بشر رسی، فقال اعطالم: من بخشر چه کرد؟ فهذا كفر؛
لأنه إن كان في اعتقاده لا محذور ولا قيامة، فهذا إنكار القامة وإنكار المعسر وإنه كفر.
وإن كان في اعتقاده أن القيامة كانت، كان هذا القول منه على وجه الاستعفاف بالقيامة، وإنه
كفر فحسباً، وإذا غفل، لا أحاط بالصحة، أو قال: فلان: فلان من صامت، بهذا كفر

۹۲۵۰- وایں قال خصمه انحد ملك حتى في الحشر، فقال خصمه ذوال البتة هو مرا
كنا باني، فقد اختلف المتابع في كرهه، وذكر في فتاوى أبي البيث رحمه الله تعالى انه لا
يكفر، وادخل همه في مدين جہان مي بايد بأن حسب امر چه كره به حواله في ياش، فهذا
كفر.

۹۲۵۱- قال رجل لراعه ' بشيئ قال ربيست لؤان سويشسي، لال أكثر أهل العلم
يكفر، قيل لرجل اترك الدين لأجل الآخرة، قال أنا لا اترك الفقه بالسبب، قال ' يكفر
في سببه المجتاهي ' قال، هو كه ياني صفاق من خود بردن جہان چو، كيه در علم بود
التبج الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، هذا صبر و هو بأمر الآخرة، فيرجع
كفر القاتل، وسئل الشيخ الإمام هذا عرض وضع شياء في موضع، وسلمها إلى الله، فقال له
آخر قد سلمتها إلى من لا يمنع الصادق إن سرق، حل يكفر هذا الغافل؟ قال لا.

بمع آخر

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

۹۲۵۲- رجل قال لأمر بالمعروف، غوغا آمد، إن قال ذلك علي وجه الرد والإنكار
يحاسب عليه الكفر، لأنه مريض، ومن أنكر القرضة يكفر

رجل قال لأمر، بحانه فلان يور و لور الأمر بالمعروف كس، فقال ذك الرجل مراد چه
كرده است، لو قال مراد وجه، رفر است، لو قال، مراد است، أو قال، من عاقبت كزیده
ام، أو قال، مراد بين ضروري چه كار، هذه الألفاظ كلها كفر

۹۲۵۳- رجل قال لصبره انسى على الأمر بالمعروف، فقال ذك الرجل ' و هو ان
ياش شده، إن عسى به نفس الأمر بالمعروف، وعقده نفس كه كار بس مي كس، فهذا كفر،
وإن عني به فعله ومعباه عرض بر لور الأمر بالمعروف حقيقست أمر بالمعروف يست غرض بر لور
است و لور كرددن بس كاري باشد، بهذا لا يكون كفراً، و بودن الاستفسار لا يحكم بكفره؛
لأن الظاهر أن مراد القسم هو الثاني فوق الأول

بمع آخر

فيما يتعلق بالحلال والحرام

۹۲۵۴- قال لرجل، حلال واحد أحب إليك أم حرامان؟ قال أيهما أسرع وصولاً؟

میرا آخر فی الممیر و العمامہ والأمر و النہی

و طلب أحد الخصم من صاحبه الذهاب إلى الشارع، أو إلى باب القاصي

خاص قال: تب في غيب من الأمور، واستمعنا لك في الأمور، أو في باب القاصي

چه می گویند، او قال: برادر است، او حال من علم حله، مکرر، بعد آنکه مکرر

۹۵۹ رحل رجع عن مجلس العلم، فعالت به امراته، أو كسبت إحدى عهده كسر

قال لرجل اذهب معي إلى مجلس العلم، فعزل من يدبر عني لأنني لم يقوئون، أو ذلك

مراب مجلس عده چه کرد، او قال: علم در کلاس متوال برده کرد، بعد آنکه مکرر و اولی

هو یفتق متعزرا برادر، او قال: علم عالج علم عن ربه، او قال: مکرر و اولی

به عباد و العبد، او قال: در عباد، علم چه کار به مکرر

في مجموع الروايات، او قال لعالم من علم بكسر ياء، شك في مكرر إذا كان

الغيب يكثر عيب من العلم، او يردون حديث صحبها، فليس لأخر، بن مخرج يست و رده، او

قال ابن مثنوی: چه کار، او قال: درم باید که امروز حضرت درم، مع علم که، او می آید،

فهلما مکرر

۹۶۰- و من أعجز عالما أو قبيحا، عجز حذر حيف عبه لكبر

او قال: او را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

۹۶۱- امر، او قال: نفس بر شوی دانشمند بلا شک، او را در علم، او را در علم

و می آید، او را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

الدين يكثر

۹۶۲- رحل قال: فعل دانشمندان هم منسوب، و بن کدیران همان یک مکرر، قبل هذا

این را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

و این را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

دانشمندی بود، او را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

ای دانشمندی، او را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

حکمی، او را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

صاحب اندکشان، او را در علم، او را در علم، او را در علم، او را در علم

۱۹۶۷ء کو قاتل احمیہ یہ قاتل آیا یہودی! بعد میں چینیوں نے اس کی وجوہات بتلائی،

کہ قاتل اگر چینیوں سے تھا تو اس کے پاس ایک کتاب تھی جس پر "انقلاب" لکھا تھا اور اس کی

مقامی زبان میں لکھی تھی۔

۹۲۷۷- رحل ارباب بعض لعلہ و غالت له لغزاته اگر کار یکی کند بانی و فعلی
 غلت فعلی لم یستعت سب لا یکنه ولو قال لامرأه کدک دره و غالت لغزاته لا یلی
 فلت. نو غالت لغز و سب و قاتل اعداء الزوج با آنکه مد یبع بنده مرده. هکذا فکر الفیه
 تأوی الیہ رحمہ تعالیٰ یومئذ. علی حیاسو فوس اسقیه ای بکر لأعصم. و من فاسمه
 من انسه و درین من اسأله فی تاسی بعد حایضی کن یفزع مرده

سَلَبُ رُوحِهَا يَوْمَ مَعَ حَبَابِ أَكْبَدَ شَيْئًا، فَفُتَّانُ الرُّوحِ مِنْ جَدِيدٍ فَكُلُّ بَاسِمٍ
شَيْئًا، أَوْ قَالَ دَاعٍ جَرَامُ مَبِيدٍ، فَهَاسِمُ الرُّوحِ كَقَرِّ رُوحَانِ الرُّوحِ لَهَا، يَامَعْرُوبِجْ
فَقَالَ مِنْ جَدِيدٍ فَكُلُّ مَعْرُوبِجْ، أَدَا شَيْئًا، أَوْ قَالَ مَعْرُوبِجْ، بِرِ دُشْتِ دِهْدَا كَمَرِ مَرَا
وَقَالَ لِمَسْمِ حَسْبِي دَا كَمَرِ، أَوْ لَاجِيَّةً، يَا كَاكُورْ، أَوْ لَمْ يَلِ الدَّعَاطِ شَيْئًا، أَوْ قَالَ
لَا مَرَاتِهِ، يَا كَاكُورْ، رَسْمُ مَرَا شَيْئًا، أَوْ قَالَ لِرُوحِهَا دَا كَمَرِ، أَوْ مَرِ لِرُوحِهَا
شَيْئًا، كَدَا لَعْنَةُ بُونَكِرِ الْأَعْمَرِ سَحْبِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيَّ بِقَرِّ بَكَمَرِ دَا عَالِي، وَقَالَ صَبْرُ
مِنْ مَلِجِ بَلِخْ دَا كَمَرِ، دَا عَالِي، دَا كَمَرِ، أَوْ لَمْ يَلِ الدَّعَاطِ شَيْئًا، أَوْ قَالَ
بَكَمَرِ، أَوْ مَرِجِ أَحْوَادِ، دَا عَالِي، دَا كَمَرِ، أَوْ لَمْ يَلِ الدَّعَاطِ شَيْئًا، أَوْ قَالَ
أَسْكَنَ أَتَمَرِ قَدَمِ دَا كَمَرِ، دَا عَالِي، دَا كَمَرِ، أَوْ لَمْ يَلِ الدَّعَاطِ شَيْئًا، أَوْ قَالَ
مَعْمَرِ، أَوْ لَمْ يَلِ الدَّعَاطِ شَيْئًا، أَوْ قَالَ

والحاضر لصدى لى جسس هذه المسائل، أو انتقال جمل هذه معاملات إلى كمال أراد التمسك ولا يصعد كافر لا يكفر، وإن كان يعتقد كافر، ضابط بهذا على عبده أنه كافر بعد لأنه لا يعتقد المسلم كافر، بعد اعتقه من الإسلام كافر، ومن اعتقه من الإسلام كافر يكون كافرًا

۹۶۶- مردی میری کتیرا، یا میری وی کتیره ایگوید با ای یا ای چارای
مردمانی گوید، در میان سخن این لحظه کتیره بود: لال مسموم و نکران آت کتیره او ام
کتیره و چور نیتان هم با ای او بی، و لا یکنر کتیره
و اذاعه الروح لامراره رحمت کتیره، فکالت بعد، اوالت لیر ازو حیا- حرکت

الحجوسية يكفر ، إذ جرى بين الرجلين كلام عند العامة ، فقال أحدهما لصاحبه الكفر حير
عذاتت فعل ، قال بعضهم بكفر . وقال قديمية قبول البيت . حمد الله تعالى إذ المراد به تصحیح
تلك العامة دون تحسین الکفر لا يكفر .

كافر أسلم ، فقال له رجل آخر : براجه برتورده از دهن خویش ، يكفر هذا القائل

فوج آخر في الخروج إلى الشدة^(١) والمذهب إلى ضيافة حموس
والإعداد إليهم في يوم البرور وقبول عداياهم في ذلك اليوم
واتخاذ الطوليات لأهل البيروز الخاق والدبح لأجلهم^(٢)

٩٢٨٦- قال الشيخ الإمام البراهمة أبو بكر بن طرخان رحمة الله تعالى من خرج إلى
الشدة ، فقد كفر ، لأن من غلبت تكبره ، فكأنه أعاد عليه ، معنى فباس مسألة الشدة الخروج
إلى بيروز للجرم ، ولما أتمه معينه فيما يعملون في ذلك اليوم من المسجون يوجب الكفر ،
وأكثر ما يعمل ذلك من كتاب حكم منهم ، فخرج إليهم في ذلك يوم وبراقتهم ، فقبضوا به
قادرًا ، ولا يسم بدوت

٩٢٨٧- قال في جامع الأصغر : وحل التمر في يوم البرور ، ثم يكن يسره قبل
ذلك ، إن أراد به تعظيم بيروز ، كما يعظمه التتر كونه بكفر ، وإن أراد به الأكل والشرب
راضية له بكفر

٩٢٨٨- قال صاحب جامع الأصغر : "السلام إذا أتمى يوم البرور إلى مسلم آخر
شريفًا ، ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ، ولكن جرى على ما عناه ، بعض الناس لا يكفر ، ولكن
بسمي أن لا يعمل ذلك في ذلك اليوم خاصة ، ويعمله ذلك أو غيره ، كلا يكون تسيبًا ، فقولك
انقوم ، وقد قال النسابة بصلاء والسلام "من تشبه قوم فهو منهم" ،

وفي الوفايات حكى عن أبي حنيفة الكثير رحمه الله تعالى لو أن رجلاً عبد الله
خصيصاً ، ثم جاء يوم البرور ، فأدعى إلى بعض التركيز بهمة يريد به تعظيم ذلك اليوم

(١) شدة الأتاتيد : سمر من أصداء العهد القديم ، ظن المراد من شدة المجلس أن يلقى فيه ذلك
الكفر

(٢) امر حبه طار في ما ١٠٣١٠ ، ما جاد في القمعي وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٢٠١٦)
لم يوافقوا ، بل ذكر من المراجحة والاختلاف ، ومحمّد بن راشد في جامع (٢٠١٩٨١) قال حنيفة
والزهد ، ومحمد ١٧٨١ في الفروع ما يكفر من التمرج ، البرور في مسنده (٣٩٨٧) و٢٩٩٦ ،
والشهاد في مسنده (٣٩٠ ٣٩٩) ، وذكره القيس في الزوائد ١٧ / ١

فقد كتب بته، وأجبت عنه وهذا ما يلي من لفظه محمدي دعوة خلق مصر إلى التمسك
وإحياء الأسس إلى دين، ومصر بعض المسلمين دعوة، وأهدى به، ليحكم

وحيه حكيمه حكم ان رخصه من محسوب شريك في كسبه فقال، حسن اقتضاهه نفعه
المستحقين، وكذا ومن على ما وجدنا في كتبهم، وبعدها اتيها دهن من ارجاء دعاه انفسه من اهل
دعوة تحفه الخلق من ربه، وجد في حقه وشهدا غيره كثير من من الاسلام، وتحدث
اليه بعضهم، من ذلك على منعه، فكيف اتي ما نفع الاسلام في اهل انفسهم
رحمه الله تعالى ان اوردت من مذهب، هذا وتقولوا وشهدوا من اهل المحسن، وهي حثه
نفسه فكيف اتيه سبب الاسلام رحمه الله تعالى ان حثه غيره من اهل امة مطلقه من
انفسه، ومجاءه المحسن بالاحسان من باب لا يؤخره وانكرم، وحين الراس من من سببه على
الله لال، والحكم برده، لا لا مطلقه الاخر غير محسن، والارسل اهل الاسلام قد لا
يواجههم على مثل هذه الاجزاء الاصل في شرح والمبرر

٩٢٨٩ لجمع الحوس يوم الثمروه فقال صلحتم غلوت سمر سياهه ايد، او هاله
بيك انير سياهه ايد، بحاب عجب اكسر وعاشي به الجنوس في سر، ومع من الاخصه في
الأكابر وانساده، ومن كاسب به رسم معرفه ودهاب ومجر ١٠ هي بحل أحد ذلك؟ وهل
يصر ذلك بعد الأخذ؟ بعد قبل من أحد ذلك على وجه نوانع يصرهم يصر ذلك
بهمه، من اخذ لا على وجه نوحه لا نفس به، والاحترس عيه اسم

٩٢٩٠- حسن شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد رحمه الله تعالى عن اجازات
 لأمن سرور وطلحة بن علي بن زيد بن وهب

[illegible]

بمعنی آخر

یعنی علق بالسلامة و الحیوة والأکسرة.

۹۲۹۶ حکمی عن (امام الهادی) ابي منصور المازنی رحمه الله تعالى انه قال
لست امان زمانا انه عاش، بعد تكم بقاءه، لأنه خير مجهول، ومن سعى الخور عدلا يكفر، وقيل
بمعنى السليخ رحمهم الله تعالى، لا يكفر، لأن له ما لا يلا، لا يمكنه ان يقول أريد به الله
عادل في غيره، أو بطور عدل عن طريق آخر.

سلطان طاهر فعال به، حل يرحمك الله، فعال حل غير هذا الثاني لا يقال
للسلطان حياء، فإن هذا الثاني يكفر.

۹۲۹۷ وإدراكا لسلطان وتعبير من التفسير، أي حسبي بكفر، لو قال أي يار
خلقي، فكما يكفر عبد بطريق التبيين، رحمهم الله تعالى، لأن يار بنعمة فارس بزرگ بود،
فعوله ' يار خلقي، مهبطه، عدای بزرگ تو، ومن قال تعبیر، عدای بزرگ، انیس بینه بکفر؟
کذا:

وحکمی عن اسحق الاسماعيلي بکرمه من الفضل رحمه الله تعالى أنه قال، قد عرف
هذا الظاهر أن معنى هذه الكلمة ماض، وقصد بها ذلك المعنى، وإن لم يعرف معنى هذه
الكلمة حقيقته، خوب ان لا يكفر عن التفسير، أي بعد تدبوس والتعبير، أي معقود حسابه
من آية يبلغ رحمهم الله تعالى، أنه لا يكفر.

قال صاحب الجامع الأصغر وهو المصنف هادي، ووجه هذا، أن خلقي اسم لمن
يتولى تربيته، يقال، قد عدی لمر يولي أمر الشيء، وهي فوائد التفسير، أي جعفر، رحمه الله
تعالى، أنه إن ادخلت كلاما بكفرا، وإن أراد مجمع ذلك كلاما واحدا، لا يكفر، لأن ما
خلقي كلاما، قد ليس من أسماء الله تعالى، فان كلاما من هو من أسماء الله تعالى، أحد
بار وظلاني بخدي.

رحل سبع أنظار، رحل من التفسير، فذل، بمر، أي باید که خویش را از خلای طائی
در کلام توبه لا يكفر، لأنه من بعد كونه، يكون وجهه له معنى، لا يسيو به، إلا قال، في
كلامه عدل، يعني ما عدل، وأنه حال حسنة.

في مجموع السور، وأما سجدة هؤلاء ونسبهم، إلا من هو أبهم، حسنتي هو
كتاب الاسحقان من لسان علي حاد، بإشياء الله تعالى.

موع آخر فی کلام لیسفۃ فی حالة الفسق و فی غیر ہذا . الخانہ

و یدخل فی حد السوء بعض مسائل الخمور :

الفاقر إذا سأل ربه احمر أول مرة ، فجاه أن يراه ، وسروا الدراهم والسكر ، فقد كفروا

۹۲۹۱- إذا سرق في الفساق و قد لا يصححه مني ما يكي حرمي بريم يكفر ، وإذا قال شاد مسد أنكس كه به شدي ما شاد يكفر ، وكذلك إذا شرب بالشرب وقال : مسلماني لشكرامي كم ، أو د ب مسلماني لشكر ، ش يكفر

و لو قال أحب الخمر ولا أصبر عنها يكفر ، مكفاديل ، ومن مغلانہ ابصاراً
وإذا قيل لرحل : شبيت ومع دنت شرب الخمر ، لماذا لا تنوب ؟ هذا ، أنكر كي لشر
مافو شكيت ؟ لا يكفر ، لأن هذا ، منهمام أو سويه بين الخمر وبين الحب
في مجموع السوازل قبل رجل شرب الخمر ؟ فقال حوش آوردہ ، لا يكفر ،
و كذلك في جميع المعاصي

قل واحد من الفسقة اگر این خمر پار ، نریزد جبرئیل بر پیش بر دفش يكفر
۹۲۹۵- قال واحد منهم هر كه مست شده عی حوود مسلمان بشت يكفر قيل
فسق . ابتك يصح كل يوم مودی به و خذ الله تعالى . قال حوش می آم يكفر . قال
للمعاصي . فی میرا بیت و منشی يكفر

و جل ارتكك شيئاً من الصغائر ، فمیل له حب إلى الله تعالى ، فقال هر چه کرده ام تا
توبه کنم ؟ یا کوچه من چه کرده که توبه می باید کرد ؟ يكفر

عاقب قل فی مجلس الشرب لمعاصي من الصلحاء یا ابدا ای کافر ان مسلمان بیاید
يكفر

فوق آخر

فی تعلیم الکفر و تلیقه و الأمر بالارتداد :

فی الجامع الاصل قال الفقه أبو القاسم رحمه الله تعالى من نطق إنشأ كلمة الکفر
لیکلم بها کفر نفس وان كان عن وجه کذب و الصحت ، و مکدر روی فی این مسائل
الروزی . و عه أن من أمر امر أنه حتى رند فی الإسلام لنین من راجها به کافر ، و من نطق
به فهو کافر

[illegible]

٩٦٩٦- ومن التواتر من أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان من علم خبر الاوتلاد بكر
 قلعهم ردت لأحر أو سم يرد في مسألة المركة وجدوا عندهم نكره له ان يدا علمها لا
 شرعاً على تعلم الاوتلاد لا يكف المصنفين وعلى النسخة أم است رحمه الله تعالى انما فيه
 اسره الاوتلاد في كبر ما عندهم الا ردت في مباحثها لاني حسد عبيد اخذها
 في كبر

وهذا كان معنى قوله من يشرب ماء الرصاص يكثر عيرد كثر ما عصى قولي من يتقوا ربك

نوع آخر

ففي الإكراه على الشطط بالمظ الكفر وما يتصل به

۹۶۹- لے بہ حد رحمتہ اللہ تعالیٰ ادا کرو۔ رحل علی ان ینفط بالکم موعید
تلقہ لیا عاتسہ دلت، ففقدہ ۱۹۶۹ء ال بکم بالکم، وفلہ مطہش
بالایمانہ ولم یحصر مالہ فی سبوی ما تکرہ قلبہ من است انکم، فی ہد موجدہ لا
یحکم بکمرہ لا فی العتد، لا عاتسہ وین اللہ تعالیٰ، وفلہ یوب اللہ تعالیٰ (۱۰) من
تکرہ وقلہ مطہش بالایمانہ (۱۱) وبعیدہ ورد الاثر علی، موعیدہ اللہ تعالیٰ فی حق عہد ربی باسر
فی اللہ تعالیٰ عہد، اللہ تعالیٰ عہدہ

المرجعه اليه في دفعه. فظهر مالي قد تحرر عن الكفر في ماضي حياتي، فزودت ذلك،
وما زدت كرم مستغلا حيا لكلامهم. وفي هذا قوله: «م بكره فصر» حتى يفرق القاضي
منه وبين امرئ له، لأنه لم يبق. فظهر بياني في احسن من بكري في ماضي حياتي، وهذا هو
ذلك، فزودت فخير اني عملت عمدا كرهت في: «لأنه كره علي» من الكفر، وهو ما يشاء الكفر انما
حكى عن كرم في ماضي، والحكمة غير الاسباب، فقد حسن عمدا كرهت عمدا فحاشا وم
أمر شكك في ماضي طائعا. ثم قال: «أردت فكذلك» فالعاصي لا يفسده؛ لأنه لا يفسد
ملاص الظلم. لأن الظاهر هو الصديق حال الطواغيت، ولكن بعدد من ساء ويبيد الله تعالى،
لأنه يورث ما يشاء لنفسه، ولحم عن الظاهر محمد هذا سقط

الوجه الثالث إذا قال: حطرت بيالي أن أخبر عن الكفر في المصاحف كاذباً، إلا أنني ما أردت ذلك يمي الإخبار عن الكفر في المصاحف كاذباً، وإنما أردت كسراً مستعجلاً جواباً لكلامهم. وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وحيما يه وبين الله تعالى، لأنه أنشأ الكفر طائفاً لأنه لا يحط به إلا بحط عن الكفر في المصاحف كاذباً، فقد أمكنه دفع إكراههم بالإخبار على الكفر في المصاحف كاذباً، ولأنه أكرهه هو على إنشاء الكفر والإخبار كاذباً، والإخبار دون الإكراه. فقد أمكنه دفع الإكراه بأمر مما أكره عليه. وقد أتى بالزيادة، والمكره إن أتى بزيادة على ما أكره عليه حصل عتقاً. ألا ترى أن من أكرهه على بيع غير، فهو بذلك المبيع، يحصل طائفاً في حقه، كذا هنا فهو بمنى قولنا: أنشأ الكفر طائفاً بخلاف ما إذا لم يخطر بباله أن الإخبار عن الكفر في المصاحف كاذباً، فأنشأ كفرة، وقلبه مطمئن بالإيمان غير واقع بذلك، لأن هناك ثم يمكن دفع الإكراه إلا أن بين ما أكرهه عليه مجعل مكرهاً، والمكره على إنشاء الكفر لا يكفر في القضاء ولا فيه بين وبين الله تعالى.

٩٢٩٨ - وإذا أكره أن يصلى إلى هذا الصليب، فصلى فهو على ثلاثة أوجه. أما إن قال: لم يحطر بي أن يصلى إلى هذا الصليب مكرهاً، وفي هذا الوجه لا يكفر، لا في القضاء ولا فيما بينه وبين ربه، لأنه جعل ذلك مكرهاً غير واقع به، وفيه مطمئن بالإيمان. وأما أن يقول: حطرت بيالي أن يصلى فيه، وقد صلب فيه، ولم أصنع للصليب، وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً، لا في القضاء ولا فيما بينه وبين ربه، لأنه ما فعل للصليب، إنما فعل في

تعالى.

وأما إذا قال: حطرت بيالي أن أصلى في هذا، فتركت ذلك، وصليت للصليب، وفي هذا الوجه يكفر في القضاء، وفيما بينه وبين ربه، لأنه فعل للصليب طائفاً لأنه لا يحط به إلا بحط عن الصلاة، أمكنه دفع الإكراه عن نفسه بذلك، لأن الكفرة لا يدرى أن الكفرة يصلى في بيالي أو للصليب، فكان من إخبار الصلاة إلى الصليب طائفاً، فبكفر في القضاء، وفيما بينه وبين ربه من هذا الوجه.

نوع آخر

في التضرعات:

٩٢٩٩ - رجل قال لمن يلاذه: أفعل كل يوم عشرة أمثال من الطير، أو لم يقل من

اطلع و این معنی را در حقیقت گفته اند و این معنی به ما در معنی دیگر
در وقت می رسد من شد الحس و ثقیف، آن رسد و ثقیف، در حقیقت همه انفسه
و این تفسیر از آنکه لا یکره لا یکره را در این معنی می خوانند و این معنی را در
حقیقت دیگر

من من هر و کار کنم، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
که من من هر و کار کنم، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد

قد خردی و خردی، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
قد خردی و خردی، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد

۹۳۰۰ رجس و آنکه در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
رجس و آنکه در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد

سپید و آنکه در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
سپید و آنکه در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد
در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد

۹۳۰۱ و آنکه در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد، در وقت می رسد

خلقني الله من سبيل النجاس ، وخلفت من طين . فالطين ليس كدنت ، قال بكفر ؟ قال نعم
ومشى من رجلي قال مولانا سيده ، فقال له رجل : أليس تصنع قد يدرك الكفر ، فقال
يشرأصيح إذ لم يدر الكفر ؟ هل بكفر ؟ قال نعم

وسئل عن رجل أراد أن يقول يا رب ! لم تخلقني من عيب ، أليس من ؟ فسمى وجرى
على لسانه غلطاً ، فقال : يا رب ! هیچ کس کور و کور دمر از من نه فریدی ؟ فقال بكفر في
القصص ، ولا يكره فيه شيء ، والله تعالى .

٩٣٠٢ - سئل عن يفرأ الفاء ، مكان الصلوة ، ويقرأ كيف ، قال : يقرأ أصحاب الجنة فكان
أصحاب النار ، قال لا يجوز ، ما عنه ، ولو محمد بكفر .

وسئل عن أجرة على لسانه هذا صياغة ، فعيل به ، ثم به ، فقال دعني أسمع ، هل
يقدره في التكلم ؟ ما لا يجوز ترجمه ان يكلمه من حيث به القول ، فجاد التكلم به
جديده ، فترجمه من آخر ؟ قال لا

٩٣٠٣ - وسئل عن أحد ضرب القدر ، ثم ثلث وترك سرب ، فمرض ، هل يجوز أن
يشربها ؟ قال : لا ، و هو يشرب حتى مات من ذلك المرض ، وحرر ، لا يأثم

سئل عن رجل من بني قيس بن عيلان ، قال : سمعت رجلاً يقول : اللهم إني أعوذ بك من
أن يكون من الذين لا يؤمنون بك ، فقال : كان من مقابله يذهب ، من أنه بكفر من اعتقد جواز
ذلك ، وهو قول ليس به ذلك من الكفر ، إناهي من المحترات ، وأن أضاف مستحبه ، ولا
أطلق له الكفر ، وقال محمد بن يوسف المروزي : سمعت رجلاً يقول : اللهم إني أعوذ بك من أن يكون من الذين لا يؤمنون بك ، فقال : كان من مقابله يذهب ، من أنه بكفر من اعتقد جواز
ذلك ، وهو قول ليس به ذلك من الكفر ، إناهي من المحترات ، وأن أضاف مستحبه ، ولا
أطلق له الكفر ، وقال محمد بن يوسف المروزي : سمعت رجلاً يقول : اللهم إني أعوذ بك من أن يكون من الذين لا يؤمنون بك ، فقال : كان من مقابله يذهب ، من أنه بكفر من اعتقد جواز

وهو النجاس لأصغر ، قال على أن لا يؤمن بالله تعالى ، أضاف على من يقول محياني
وحينئذ ما شبه ذلك الكفر ، و هو لا أن العادة يصولون ، ولا يمشون ، فثبت أنه شرك ، لأنه
لا يؤمن إلا بالله ، فإن حلف بغير الله فقد أشرك . وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه : لأن
أحلف بالله كأنها أحب إلي من أن أحلف بغير الله صادقاً .

٩٣٠٤ - رجل قال بولده : يا اسمع الله ، أو قال : يا اسمع الله بنية ؟ لا بكفر . وإذا
قال : ألقني من الله ، ونكر ، أو بنية جميعاً ، أو بنية ، هذا قيل إن هذا شرك ، لأن حركه العهد
أيضاً من الله ، وهو يرقى الرق من آخره

حرر قال أن من من لواء ، المقاب ، أو قال : يا سمع الله من سرار لم يرد وتواب .
فقد قيل أنه بكفر ، وفي سما الإله ؟ الحوائج : حلى ، كنتم كنيسة ، فقال له آخر : لا يؤمنه
مكوي ، لا بكفر ، هذا النكاح . لأن مراد من هذا أن لا يؤمن به ولا يؤمن به ، فبما الله المسألة في

وكتبه الإمام أبو إسحاق نصر السمرقندي، الحج (١٤٠٠) مؤلفه سماه على ربه محمد الله تعالى أن
 'أشد غير محبوس، من لدن ربه، فهو كافر' وقد حرق شهر من الناس من بخارا، منهم
 محمد بن اسماعيل بن حبيب الخراج بسبب قولهم بحسن الإيمان.

ومن اعتقد أن الإيمان بالخبر واحد، فهو كافر، ومن لا يؤمن بالآيات، فهو كافر،
 ومن قال لا أتى منه الإسلام، فهو كافر.

وذكر سبب أنما حرق من ربه الله تعالى هذه المسألة، وأنه يجب أن يكون هذا الحق
 ليس له دين ولا صلاة ولا عبادة ولا طاعة، لا تكلم ولا لاله ولا رب، واستدل رحمه الله
 تعالى بمسألة ذكره محمد

٩٣١٦ - وهو أن لا يكون في مؤمن بالله، أحد فيك، فقال لا
 تؤمن بالله، هو ليس بيهودي ولا نصراني، وحكمه حكم من لا

٩٣١٧ - ولما في الخراج سماه ترواح من الله، هو أن يكون عبدا لله، فكيف
 وهو لا يعقل شيئا من الأديان ولا تصفه، وهي غير مخلوقة، فإيمان به، روحه، على قول
 محمد، حقه الله تعالى لا يعقل شيئا من الأديان إلا معرفة بدينه، ومعنى قوله لا تصفه (لا
 يبرهنه بالبرهان) وأنه أنه لم يبرهن لها غير الأبرار برهانهم، وبما يظهر بها حقه
 الأصالة، وكانت حادثة ليست بها ملك معصومة، وهي من الله الخالق ابتداء، وهذه
 الصغيرة يد بعثه الله وهي لا يعقل الإسلام ولا تصفه، وهي قبل معصومة، سبب
 روجه - ومحمد رحمه الله تعالى معنى هدي الكتاب - مرادة أن حكمت الإسلام بطرق
 النبوة، وأول حكمه، كقوله، الكتاب مرادة

وتم يذكر محمد، حقه الله تعالى في الخراج أن إبادته، وهو من الإسلام، فقال
 قال أنا الحق للإسلام وتبره، وأمر من وصفه، بكر لا تصفه، أنها هي تين من
 روجه؟ قالوا يجب أن يكون به اختلاف في الخراج، محمد الله تعالى، على قول من يصره
 الأمر أن يكون من غير ربه مستأثير، ومعنى قوله لا يصدره إلا من الله لا يصدر
 روحها

وكانت لم يذكر في الخراج أنها إبادته، والعقل للإسلام وتبره، وسبب
 لا يخرج عن وصفه من روحها، ويجب أن يكون فيه اختلاف، سبب روجه، محمد الله
 تعالى، وقد ذكره هذه المسألة، في كتاب الخراج

٩٣١٢- روى النور السمي مثل من امرته في ب. راجد مبدئي؟ مقال (١).
 فقال: إن لم تكن أنت، لا تعظم النور جيد السمي بغيراً للصبيان في المكعب لا يصرها. وقد
 أرادوا أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى. فليست بمؤمنة، ولم يصب بكاحها
 وعن حماد بن أبي حبيبة راحمة الله تعالى أن مر مات وم يعرف له خاتماً، وأن له ذكراً
 غير هذه الذكراً، وأنه النظم حرم، لأنه لم يرد
 قال صاحبنا، رحمه الله تعالى عليه " هذه الإيمان تناس، وبيان محض من صاحب
 أهل السنة والمجاهدين من أهم لا مبرر ولنفس، رضي الله تعالى عنهم في ذلك نصائب،
 ومحصرون أن يقول ما أمر الله تعالى به قبلها، وما علمي عنه سبب عنه، بردا اعتقد ذلك،
 وأخر بلهامة، كان يمانه صحيحاً، وكان ما يأنكل - والله أعلم -

يوم آخر

٩٣١٤- كان محسن رحمه الله تعالى في القصر الكندر، وإن جمع الأمير إلى
 دار الإسلام، مع اسمه روحه إلى الفهم، وقالت إنه لا شيء إلا سلاء مستمع، ودل
 الأسير أكثر من ملكهم، وقال: لا تملك أبو لكندر بالله، معصيتك ملكها، لا تقول قول
 القرنة، ولا يصعد الأسير (لا بابية) وهذا لأن سب القرنة وهو اجراء كتمه الشريك على
 السب قد سب بغيره، والأسير يدعو الإكراه يدعى امر خبيث يفسر حكم ذلك
 الجيب، قال يهدى، لا بابية، ولأنه أضاف السب لموجب اعرفه إلى حالة غير معهودة وهو
 الإكراه، فإن الإكراه غير ثابت في حق حالة شخصي بغيره، وهي منه يحتاج إلى إقامة الله،
 كما لو قال لا إله إلا الله، فقلت وأنت مجنون، ولم يعرف به خبري في بيتي، وقالت القرنة،
 لا، بل طلقى وأب صحيح العقل، من ذلك لا يميل قول الروح إلا بيه، نداءها
 فإن شهد الشهادة، إنك لانت لا تملك لأنتك فالتكبر بالله، إلا لا يدرى كبر يملك ثم
 ثم يكبر، وقال الأسير، أي حبيب كلمة التكبر عند ذلك لا فيه ولا بعد، لا تقول قول
 الأسير لأن شهادته أشهود صارت ملك حالة معهودة له، فإن روح يصيب سب القرنة إلى
 حالة معهودة يصح فروع القرنة، فيكون الثقوب قول الروح، كما قال طيفك وأنا صبي،
 طيفك وأنا محبوب، وقد عرف كونه محبوباً في ذلك

٩٣١٥- روى أن شربت حتى سكرت. فذهب معني دار تارة، لأن عرفه من السكر

بأنه أن الشهود يقولون لم يقل شيئاً غير ذلك، أبشركم أني قد أدعى من الزيادة من صميمه. وما في الصميم إلا يصحح بأسعاً لموجع الكلام، وهذه شهادة على الإتيان من الوجه الذي قلنا، فثبت، حتى هو هذا الشهود لا يرى، قال ذلك أو لم يقل، لأننا لم نسمع غير قوله القسح من الله، كذا القول حول الزوج، ولا يعرف القسح شيئاً، لأن في الشهود ما أئسوا أن يزياد من صميمه، لا في الكلام، وإنما قالوا به سمع، وكما لا يسمع الشهود ذات لم يجمع القاصي

٩٣٦٧- ويظهر هذا يدعي الروح انكلم بالاسم، في الجمع، أو ادعى التكلم بالاسم، لو انشده في الصلوات، فإن شهد الشهود عليه بصلوات أو جمع بعد الاستثناء، لا يعمل القاصي قول الروح، ومعرفة شيئاً، وإن قال الشهود لم نسمع، به غير كلمة الجمع أو الطلاق، فالقاصي لا يعرف شيئاً، وكذا القول قول الزوج في ذلك، إلا أن يظهر ما يدل على صحة الجمع ليس بصلوات، في ذكرنا كذا، أو غير ذلك، فيجوز القاصي لا يقبل قوله في ذلك، ومقدر يمكن عن غير الذي ذكرنا. وقد ذكرنا مسألة دعوى الاستثناء في الجمع والطلاق في كتاب الطلاق ولا يخفى.

٩٣٦٨- ولو أن حلاً عرف أنه حر مرة، فقال امرأته: إنك بالها، حر، وذلك الزوج. علاني لم يوجب إلا. حر، أثبت ذلك، وأنا عجز، فاقول قول الزوج، لأنه أصاب صلب المرأة إلى حالة معروفة، لا يجوز أن وجد بعد مرة بعد مرة، لأن مادته لا تنقطع على ما يأتي بيانه في كتاب النكاح. والله تعالى، وإن لم يعرف بالحيون لفظ، لم يقبل قوله

فإذا لم يعرف القاصي شيئاً في هذه الصورة حتى حر مرة أخرى، ثم انقضى فقال القاصي: كنت كذا قبل اليوم، لم يصدق على ذلك، وإنما من أمره، لأن الحيون لا يثبت في معروفة لا يكون دليلاً على أنه كان موجوداً في مصر، فأما بعد ما علم وجوده، فهو لا يرون على وجه لا يعرفه، فلهذا قلنا قوله هناك، ولم يثبتها

قال: وكذا اليوم، لو ادعت المرأة وفوت العترة، فقال الزوج: كنت نائماً في تلك الحالة، فلقول قوله، لأن اليوم يعرف المرأة عترة في كل وقت، وإنه لم يذهب ويعرف، فكانه مصيلاً إلى حالة معروفة

ولو علم أنه سكر منذ سهر حتى ذهب عقله، فقال: أم أنا، إنه أربأ بالارحة، وقال الزوج: سكرت البارحة، كم سكرت منذ شهر، وكان لا يندد في حالة السكر، وأنا

لا تخلف، فلهذا سبب فيه الأمانة في الرد على دعواه، لأن المسألة، بعد ذلك، لا
تكتسب صفة جديدة، والأمانة في الرد على دعواه، لا تخلف، فلا يخلف قوله
الأمانة.

وعلى هذا، علم أن دعواه على الكفر، الكفر، ثم ادعى عليه أنه كافر مرة
أخرى، فلهذا سبب فيه الأمانة في الرد على دعواه، لأن المسألة، بعد ذلك، لا
تكتسب صفة جديدة، والأمانة في الرد على دعواه، لا تخلف، فلا يخلف قوله
الأمانة.

نوع آخر

١١٤٩- وهو دعوى الأمانة على المدين، فترادف وجوب، عند ثبوت الأمانة، فإن
الدين، فلهذا سبب فيه الأمانة في الرد على دعواه، لأن المسألة، بعد ذلك، لا
تكتسب صفة جديدة، والأمانة في الرد على دعواه، لا تخلف، فلا يخلف قوله
الأمانة.

١١٥٠- وهو دعوى الأمانة على المدين، فترادف وجوب، عند ثبوت الأمانة، فإن
الدين، فلهذا سبب فيه الأمانة في الرد على دعواه، لأن المسألة، بعد ذلك، لا
تكتسب صفة جديدة، والأمانة في الرد على دعواه، لا تخلف، فلا يخلف قوله
الأمانة.

١١٥١- وهو دعوى الأمانة على المدين، فترادف وجوب، عند ثبوت الأمانة، فإن
الدين، فلهذا سبب فيه الأمانة في الرد على دعواه، لأن المسألة، بعد ذلك، لا
تكتسب صفة جديدة، والأمانة في الرد على دعواه، لا تخلف، فلا يخلف قوله
الأمانة.

عاجل حبه، فكذلك

تولد، عزم عليه الإسلام، وأنشأ بسم، قتل من ساعته، ولا يؤخر قطعه من ظاهر
الرواية إلا إذا استعمل، فبشر ثلاثة أيام

وحى القدر من ابن حبه رئيس الوصف رحمته الله تعالى أنه يستحب للإمام من
جهاد ثلاثة أيام - سبعة - ثم يبعثون، كرجاء في سلم، وقد يترتب في لارماد لا يكون
لا من سبه، وقد قال سبه بغير أني الإسلام، ولا عذر، إل السب من مقلد، ولا لا
بنازل من هذه، فبشر ثلاثه يوم

قد صح أن وجه قدم مني عمرو، حتى أتته بعل سبه، فعلم أنه سب - علي من عبيد
جاء قتل من، وجن من عبيد، فقال له عبد - بوليت منه ما ولهه لك سبه
لأنه أباه لعرض عليه الإسلام في كل يوم من أسمع والافتك

وجه طهر الروية وهو جواب عن التمسك بحدود غير رئيس له بعل عنه
تحكم في ذلك الوقت، كاستاء، فقد ركن قسم من هؤلاء في العهد للإسلام، ومن كان
حادث العهد للإسلام، ما يظهر، سبه، فيرجع عن الإسلام بنت لسبه، ويعود إليه عند
رواية لسبه، ولا يدبر، سبه، فاستحب (الإمام عظم) ما من ما سب قد سب
حكم الدين، ويمن، من، سب، ذلك طاهر، يكون من سب مع احتشاك أن يكون عن
سبه، حتى من (إله السبه)، وقد تم بطل حبل على أنه مذمت، فبطل إراك كمنه

ولا أعلم بجل سبه، وإسلامه، بل يكلمه إلهاده، وبلي عن أذير كها موري
من الإسلام، فادع الإسلام من اليهودي والنسرو من دينه، من نصراني يلتزم عن
دعاه، ولا تدس له منه سبه، فقام الإسلام في صفه، من الأديان كلها، وقد تراء
عما فضل إليه، كفى لخصر الفقيه

وربما تراء ونساء، كمن يجرى من كل مراء، لا سبه من سبه: أنشأ بعل
ولا يقول لرسائل الخيم السلام لسب مؤمنًا، من غير فصل بين امر، لأولي والرمعه
و خلفه

ومن عسى ومن غير رئيس قد حلى عيب هلال نفس من لم يرمع (المحظ)
ولا تقبل بوجه، لا، صهر، مسعت، مسعى، وسبلا بخدم بوجه نفس، (الذي قد)

لَمْ يَأْتُمْ كَعْبَرًا مِنْكُمْ كَعْبَرٌ سِوَ ابْنِ مَرْثَدَةَ وَأَكْبَرُ الْمُرِّيَّاتِ أَهْلُ بَيْتِهِمْ وَلَا سِوَهُمْ سِوَالِهَا^(١)
 الْإِيَّاهُ [وَرَوَاهُ دُونَ الْإِيَّاهُ فِي الْوَرَأِ]^(٢)

وَعَدَ دُكْرَانِي الْيَوْمَ مِنْ أَصْحَابِنَا حُصُونَهُمْ لِقَاءَ نَعْدِي، بَعْدَ إِذْ كَرَّرَ عَنْ ذَلِكَ، مَعْرُوفٌ
 مَرَّيَا مَرَّجًا، ثُمَّ بَحَسَ إِلَى أَنْ يَطْلُبَ بَوَائِدَ وَحُشُوعَهُ، وَهِيَ أَيْ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِي أَنَّهُ
 إِذَا جُعِلَ دَلِيلُ مَرَاةٍ، هَبَّ عَمِيهِ، وَهُوَ أَيْ يَكْبَرُ، فَيُؤَادِ الطَّوِيلَ فَكَيْفَ السَّيِّئُ، بَعْدَ مَرَّيَا
 سِتَابًا، وَقِيلَ الْكَلَامُ الَّذِي بَعْدَهُ الدَّعْوَةُ عَلَى الْأَسْتِغْنَاءِ جَائِزٌ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي الْمُرَّادِ

٩٣٣- حَتَّى إِذَا لَمْ يَدْرِهِ، وَالْمُرَّادُ لَا تَقْلَبُ عَلَى حَرْدِ كَاتِبٍ أَوْ أَمَةٍ، سَخَابِ الْمُرَّادِ،
 وَالْمُرَّادُ أَيْ هُنَّ تَكْفِيرُ لَا يَبِيعُ الْعَمَلُ، بَدَلًا لِمَا خَلَّفُوا الْأَصْلِيَّةَ لَا عَمَلًا، وَإِنَّا لَنَبِيعُ الْكَافِرَ
 الْقَبِيحَ عَلَى أَحْرَابٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ لَا يَبِيعُهُ عَلَى أَحْرَابٍ، لَا مَعْنَى لَيْسَتْ بِهَا قَدْرُ الْحَرَابِ،
 لَا كَقَوْلِكَ كَسَرَ الْمَرْحَلُ، وَإِنْ يَدْعُو بِكَيْفٍ عَلَى الْإِسْلَامِ، لَا بِأَنْتَ أَمْرُتَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، فَتَحْدِثُ
 عَلَيْهِ كَلْبًا جَلِيًّا بِجِدِّ عَمَلٍ الْإِسْلَامَ بِأَخْسَنِ وَتَشْفِيهِ دُونَ الْعَمَلِ، لَا أَنْ الْقَتْلَ بِعَوْدِ الْقَدَرِ عَلَى
 الْإِسْلَامِ، وَلَا بِتَسْلِيحِ مَعْرِضٍ عَلَى الْإِسْلَامِ بِأَخْسَنِ بِالْبَيْسِ، وَلَا يَقُولُ بَلْ لَمْ يَدْعُ قَتْلَ طَرِيقِ
 الْجَبْرِ عَلَى الْإِسْلَامِ بَلْ دَفَعَ السِّرَّ وَالْإِسْلَامَ لِمَا عَارَفَهُ

وَرَوَى أَحَدُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ أَمْرٌ يَوْمًا
 وَنَحْرٌ مَسْجِدًا، وَلَا يَسْجُدُ لِي سِوَاكَ، فَإِنَّ كَيْفَ أَدْعُوهُ، تَقْبَلُ مِنْ لَاهُ مِنْ الْفَقَاصِ
 أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيَّ، سَجْدَةً فِي مَرَّةٍ، بِجَبْرِهَا عَلَى الْإِسْلَامِ، سَجْدَةً، دُكْرَ هَذِهِ لَمَّا لَمْ يَطْلُبْ
 هَذَا التَّوَجُّهُ فِي جَمَاعٍ مُتَجَمِّعٍ، لَاقَ مَرَاةَهُ حَقَّ الْمَوْتِ مَعَ مَرَاةِهِ حَقَّ السَّرْعِ، فَمَكَنَ مِنْ الرُّوحَةِ
 ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَكَانَ مَحْضَرُ حَمِيهِ أَهْلُ حَالِهِ، فِي الْأَصْلِ، دَفَعَتْ إِلَيْهِمْ فِي شَتَائِرِ الْيَوْمِ، وَهِيَ
 الْجَمَاعَةُ الْعَمِيمَةُ، لَمْ يَشْفِرْهُ طَلْفُهُ لِلدَّفْعِ إِلَيْهِمْ، وَهَذَا الصَّحِيحُ، وَكَذَلِكَ تَصَحُّحُ أَنْ
 لَا يَشْفِرْهُ طَلْفُ الْوَسْوَ، لَا أَمْرٌ وَالْأَمْرُ مَعْرِضٌ فِيهِ، وَلَا يَدْعُوهُ خَيْرًا، فَهِيَ الْمُسَوَّلَى
 وَرَوَى أَحَدُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ أَمْرٌ يَوْمًا
 يَدْفَعُهَا، بِضَرْبَةٍ سَمَاءَ وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَهِيَ فِي يَدِ مَرَاةٍ، لِي أَنْ يَسْتَبِيحَ

سِرِّي، ثُمَّ يَدْعُوهُ بِسَمَاءَ وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَهِيَ فِي يَدِ مَرَاةٍ، لِي أَنْ يَسْتَبِيحَ
 وَتَحْمِلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَدَى لَهَا، حَقَّقَ مِنْ تَوْبَةٍ

(١) سَوَاءً، الْإِيَّاهُ ١٣٧

(٢) أَيْ مِنْ السَّمْعِ فِي عِلَالَةِ كَيْفٍ

(٣) كَذَلِكَ فِي دَرْجَةٍ، وَكَانَ فِي الْأَمْرِ وَجْهٌ وَفِي الْأَمْرِ

سورة أخرى:

٩٣٦١ قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير "رمضان يصير الذي يغفل
ارتداداً، ويصير حسن الإسلام، ويكسبه الأبقار، وهو أول شهر أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: "أريد به ليس بارتداد، وإسلامه بإسلام عبد الله، ما
الثلاثة، جميعهم لله، في خلافه نور والتأخير، ولا ما اعتبر رده عنه، ما يصير على الإسلام،
ولكن لا يحسن من الله أن يسم الله طغ كافرًا محضًا، وقد لم يفسد، لأن الله طغ
رحمهم الله تعالى، استعوا في صفة ردة، قصير ذلك شبه هو حق رده الفل

وفي المتن: ذكر ابن أبي مالك عن أبي يوسف أن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجع عن
قوله في رده الفل، ولما رده لا يكون ردة، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
٩٣٦٢ والمصنف الذي حكى بسلامه شيئاً للأبوين، في سبع مرتبة، هذه لا يغفل ليقت
استحساناً، لأنه ما كان مستحباً مقصوداً، وإنما يكسبه له حكم الإسلام بعد العير، فيصير ذلك
شبهه في إسقاط الفل، وهو ما رده

والذي ليس في حالة لصايد يلم مرتبة، إلا يغفل استحساناً، لأن الاستحسان
رحمهم الله تعالى، خالف في صفة سلامه في حالة تضرر لصير ذلك شبهه في حق رده
٩٣٦٣ والكبر الذي ارتد لا يصح رده، استحساناً، والأصل في ذلك، ما روى
أبو عبد الله صاحب، روى الله في سورة وسكر حين كان السرب حلالاً، ومراهي الصلاة
"قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" "وَبَرِّتْ لَهَا حَيْثُ، فكم له الله تعالى، في باب أبيه، أي أن لا تقربوا
الصلاة، وأنتم سكران" "هذا، سمع الله تعالى، عذراً، ومعه آ، هذا من الصالحين رده، فتركه
الخاص في حق الردة بهذا النص

٩٣٦٤- روى الحسن بن سعيد عن أبي يوسف وحمد الله تعالى في مكران ردة، هتله
رجل محمداً، أنه لا من عيبه، أنه بعض أصحابنا وحمدهم الله تعالى عن أنه جاء ردة ردة
وذلك خلاف المشهور من صفة

(١) بين الله من سلف من الأصل، رأيت من شوموف

(٢) ثبت من طرف

(٣) سورة الكافرون، الآية ١١

(٤) سورة الفلق، الآية ٢

في حق الإزم بغير منكر إلا من وقت لا زده في إحدى روايتي عن أبي حمزة وحمزة أنه
بغاتي، وعندهما يصح روايتي من وقت ذلك في حق أنصرفت، أي هو ميراث، فلا يصح
أنه تصرف في ذلك غير

حجبهما إذ منكر في حق الجواب يعتبر زماناً من وقت موت بائنا وبين أبي
حمزة وحمزة أنه تعالى على حديثي روايتي، حتى إذا وُجد له من حديثي حدوث بعد الزمة.
ورثته إذا كان مملوكاً لأمة، لأن من لم يسمع، فقد في حق من أنصرفت؛ لأن
المسي لا به حب الفصل، وقد لا الزمة في حق الأحكام مسلم من وجه، كما هو خبري من
وجه

أما خبري من وجه، فلا به خبري، بل كان في حق
ولما مسلم من وجه، فلا به بعض أحكام الإسلام قد بقي في حمله، وهو منتهور في
أبي، فكان هذا يظهر باعتبار ما في من أحكام الإسلام من منعه، وعندها ما ثبت من
أحكام الكفر على خبري، والله على خبري من كل وجه به حسب رواية منكر من كل وجه،
والله على السلام من كل وجه، في ذلك الإسلام لا يجب، فالروى، بعد رفع الست في رواية
من وجه الزمة، فلا يروى بالثبوت

٤٢٢٧ وأبو حمزة، رحمه الله تعالى، يقول: فإن لم يدين بسلام والكافر لغيري في حق
الأحكام، وأنعم بالشبه من غيري في حق كل حكم، فموجب بها في حق حكمي
محتلفين، فعندها شبه الإسلام في جوابي الله، ووجدنا الأملاك في حق ميراث رتبة من
وقت ثبوت، حتى ورثه الورث حدوث بعد الزمة، وهي حق أنصرفت غير ما ألتفت لثبوت
وجه الزمة حتى يظهر أنه تصرف في ملك الغير، فمطل من ذلك عدلاً بالنسب بقدر الأملاك،
إلا أنا يظهر ما شبه الكفر في حق بطلان أنصرفت، لأن بطلان أنصرفت عليه وهو حالي،
وغيره الجواب على الزاوية، وليس تعالى، فكان جهاز الكفر بعد عليه وغير جاني
أولى، يحصل من الزاوية، لأن الأملاك مرفوعة إذا كانت ثبوت من وقت الموت في حق
أنصرفت والجواب حسب: لأن لا يوجد في حق لفراد بعد بركة من ثبوت في بركة وروا
لنكاحها، لأن الزمة لروا حدث بعد الزمة يظهر على الكافر خبري، وإما أنه ما ذهب من
الإسلام، فبذلك لا يثبت حكم من أحكام أهل المذاهب من الأسرى، فبذلك على الزمة لا
يكون يظهر على خبري، بل يكون وهو أعني، خبري فكان بمنزلة الظاهر على

القي. وذلك لا يوجب دوال تلك، فهذه كذلك. وقد لم يوجد في حق المرتضى ما يوجب
إزالة ملكها، وإثباته في وقت الرد، جعلها ملكها، وإثباته في وقت الرد، جعلها ملكها
وللبراهين جميعاً

ذكر صاحب الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير، وفي المأثور الكبير أن
هذا الخلاف بين أبي حنيفة، رضي الله تعالى عنه، وصاحبه في حق تصرف المرتضى في الحقوق
بدل المحرّب، وأن تصرفه بعد الحقوق بدل المحرّب قبل قصد القصاص يلحقه بتصرف
بالإجماع مع غيره، تصرف المرتضى في نفسه، نعت في كتب الإسلام والردة جميعاً
وحدثني حنيفة رحمه الله تعالى لاختلاف المتابعين وجههم الله تعالى، قبل بعضهم
تصرفه في كتب الردة بعده في ظهر مذهبه، وإثباته في تصرفه في كتب الإسلام،
وإلى هذا ما في صحيح الإسلام المحرّب، في حواله رحمه الله تعالى، راجعاً بحسب ما ذكرناه
في كتاب الزهري، وصاحبها المرتضى، فإنه في كتاب الردة من كتب الردة، جاز
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال شيخ الإسلام، هكذا يرى الحسن بن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى في غير رواية الأصبهاني، قال تصرفه في كتب الردة بتوفقه، ولكن ما ذكر في ظفر
الرواية صحيح، وذكر النسخ لإمامنا من الأئمة غير حسن رحمه الله تعالى، لأن الصحيح أن
تصرف المرتضى بتوفقه في اكتساب جميعاً

قال شمس الأئمة، هذا ما ذكره في كتاب الزهري أن المرتضى إذا تصرف فيها وجب عليه جحد
الردة من كتب الردة، جاز، لذلك على رواية أبي يوسف بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى،
فأما على رواية الحسن بن أبي حنيفة، فلا يبعد إذا كان في كتب الإسلام رد، وقال محمد رحمه الله
تعالى، والصحيح رواية الحسن

قال شمس الأئمة، هذا رحمه الله تعالى، ابن الحافظ أن الروايات قد اختلفت عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى من قصد بدو الردة حتى ولو بدأ يوسف رحمه الله تعالى بدأ من
كتب الردة، جاز له بعد بعض من كتب الإسلام، ومن رد به الحسن بن أبي حنيفة من كتب
الإسلام، فإن لم يرد، يلحق من كتب الردة، وهي رواية المرتضى، ومن الرد بعض من كتب
الردة، ودين الإسلام يلحق من كتب الإسلام، والصحيح رواية الحسن

٩٣٢٨ - وما الرّد، فقد صدر منها ما في كتب الإسلام، وكتب الردة في ذلك على
السواء، وهذا من خلاف، فلهذا لا يجمعون إلى التصرف في الرجل بين المأثم، وأبو حنيفة

المرقة بعد ما تعلق حق الزوج بها؛ لأن الردة من المرأة ليست بمحلة من حق الموت؛ لأنها ليست بسبب لموت - فلا يمتثل حق الزوج بطلبها إلا في أول ردة، ولا في وقت تمام الردة، فلهذا لا يصير غلوة.

والغا لودعت وهي مريضة، القيلس أن لا يصير غارزة، وهي الاستحسان بصير غلوة، وهذا هو القيلس والاستحسان الذي يذكر في جانب الرجل، إذا طلقها من مرض موتها، القيلس أن لا يصير غارزة، وفي الاستحسان بصير غارزة، وإن انقضت عدها قبل أن تموت فلا ميراث له منها.

وإن ارتدت في حاله لم ير ميراث غلوة، لأن الغارزة التي يبع بطلان الإرث إذا كانت لثقة قائمة وقت الموت، كما في جانب الزوج.

٩٣٣- وإذا مات لمرتد أو قتل على دمه، فما اكتسب في حاله للإسلام، يصير ميراثاً بين ورثته على فرائض الله تعالى عند علمائنا رحمهم الله تعالى^(١)، وما اكتسب في حاله الردة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ميراثاً، فيوضع في بيت المال رقباً لا يصير ميراثاً بين ورثته على فرائض الله تعالى.

والوجه في ذلك أن المرتد مسموم من وجهه، كافر حرب من دمه؛ لأن بعد الردة يفي بعض أحكام الإسلام في حقه، حتى لا يقسم ماله، ولا يصرف نفسه، ولا يوظف عليه الجندية، ولا يجوز تصرفه في الحكم والكنزير ولا يجوز للذي أن يتزوج المرتدة، ويشت بعض أحكام الكفر، وهو حق الفل، وعرقه ذبيحته، ولا يصلى عليه، وإمامه، ويقتل في مقابل الشركية، فهو معنى لود - إن المرتد مسلم من وجهه كافر من وجهه، وكونه مسلماً يقتضي أن يكون ماله لورثته، مسلمين، كونه كافراً يوجب ذلك.

بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: نعتوا العمل بما في مال واحد، فعملنا بما في مائتين مختلفين، هناك يورث كسب الإسلام^(٢) عملاً بكونه مسلم في حق بعض الأحكام، ولم يقل بشورث كسب الردة عملاً بكونه كافراً في حق بعض الأحكام، لكن العمل على هذا الوجه لو كان من العمل على الفقه، لأننا لو عملنا بكونه مسلم في حق كسب الردة، وقد حصل في حالة الكفر، فأولى أن يعمل به في حق كسب الإسلام، وهذا حصل في حاله الإسلام.

(١) وفي ف عند علمائنا رحمهم الله تعالى جميعاً

(٢) وفي ف كسب الردة

٩٢٣٢- وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالا : اعتبار حكم الإسلام بوجوب أبي يكون ماله لورثته من بيت المال ، واعتبار كونه كافراً بوجوب أن يكون ماله لبيت المال دون ورثته ، واسترعاض الاستحسان ، وترجيح جانب الورثة ما تقر به لأهل بلوارب إسلاماً وقربة . وليس لبيت المال إلا الإسلام على معنى أن ما يورث من بيت المال حق المسلمين ، فصار الورث لولي . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يجيب عن هذا ويقول : إنه يصدر إلى الترجيع إذا لم يكن الفصل بينهما وهذا ممكن من الوجه الذي هنا

ثم اختلفت الروايات من بي حنيفة رحمه الله تعالى بمن يرب المرنه ، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى من كان وارثاً له وقت وفاته ، رضى إلى وقت موت المرنه يرثه ، ومن حدث بعد ذلك لا يرثه ، حتى إذا لم يسلم يقض قريبته بعد وفاته ، أو ولد له ولد من علوقه . حدث بعد وفاته ، فإنه لا يرثه

يزوي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرث من كان له وارثاً وقت وفاته ، وإذا لم يبق إلى وقت موته ، بل خلفه ولوته عنه . يروي محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرث من كان وارثاً له وقت موته أو بعده ، سواء كان موجوداً وقت الوفاة أو لم يكن موجوداً وقت الوفاة ، وإذا حدث بعد ذلك بأن علي من أمه مسلمة به ، وهذا أصح . هذا بإجماع الروايات على برده ، فإما إذا لم يزل الحرب وقضى القاضي بمخاله ، فأنى الكلام فيه بعد هذا - إن شاء الله تعالى - .

٩٢٣٣- وأما المرنه إذا ماتت ، قسم مالها بين ورثتها من غير أن الله تعالى ، سواء كان كتب الإسلام أو كتب الرinde ، كلا الكسبين يصير مورثاً . وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يحتاجان إلى الفرق بين المرنه وبين المرنقة ، فإن على دولتهما كسبه المرنه يصير ميراثاً لورثته ، كسب المرنه وكسب الإسلام فيه على النساء ككسب المرنه .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفرق . فإن عند كسب المرنه في حالة المرنه لا يصير ميراثاً بين ورثته ، فهذا ما سألته المرنه أو قبل على رده ، فإما إذا لم يزل الحرب فالكلام فيه يأتي بعد هذا ، في النوع الذي يلي هذا النوع .

بوع اجهر

في المرتد إذا لحق به الحرب

٩٣٣٤ فان محمد رحمه الله تعالى وحمل لولده وحمل لولده الحرب، وله امهات اولاد
ومدبرون، وغيره ثوب، لئلا يضي يضي يضي امهات اولاده، ويحضر عليه من الذين
حالا، ويقضي ذبونه بغير ماء، ويقضي يضي مدبره من سب مال، ويحضر ماله يورثه،
هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب

اعلم بان مرتد دام مشركاً في دار الاسلام فالتصدي لا يضي شي من هذه
الأحكام، لأن هذه الأحكام أحكام التوبة، ودام هو من دار الاسلام، فهو حتى حقيقته، وإنه
ظن، وكذا حكمه؛ لأنه يجزى عن الاسلام، وإنه من دار الحرب، فلهذا انقطع عنه الجيز على
الاسلام بغير ولاية خير عليه، فلهذا يسافر أهل الحرب، بغير كتاب، إذ لم يزل الحرب
كأموال في حق المسلمين، والله أشد في معنى قوله ﴿وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَالْمُؤْمِنُونَ﴾، إلا أن
موته بالحق في دار الحرب ليس بغيره، فلو كان في يده، وإنما بغيره، فجميع جاسد عدم
العودة، وذلك، فلهذا يضي

بعد ذلك حثب عبارة المسايخ وجميعهم الله تعالى، بعضهم قالوا ليس بشرط قضاء
القاضي بالحق في دار الحرب، وإنما بشرط قضاءه شي من أحكامه غير على سائر، وهذا
لأن القاضي لا يضي شي من أحكام التوبة، فقد عطف به لاح عبده ذيل للرم، وعدم
رجوعه سابقاً على المص، فيبقى القضاء بهذه الأحكام بناء على ذلك الدليل، وهذا لأنه لا يله
من إجراء الأحكام، إلا أحكام التوبة، وإنما أحكام الأحياء، لأن ذلك يضي على الدليل

فإذا قضى الماصو بشي من أحكامه التوبة، علمنا به لاح عبده ذيل موته، وإن قضاءه
بأحكام التوبة كان به على ذلك الدليل، فكذا قضاءه في محله فبعدم

وعلمهم على أنه بشرط قضاء القاضي لغيره دار الحرب ساط على قضاءه بهذه
الأحكام في ذكره، وإنه إمام محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع، وهذا لأن هذه
الأحكام أحكام التوبة، فلا بد من سبق الموت؛ ليضحي بعبء الأحكام بناء عليه، فإن
عاد إلى دار الاسلام، استأنف على قول من لم يشهد قضاءه القاضي بغيره، وإنما شرط قضاءه
بهذه الأحكام

٩٣٣٥ يقول: إذا عاد مسلماناً قبل قضاء القاضي مهمة لأحكام، فكذا لا يزل مسلماناً

لأن عونه جود الخوف في ماحضه، وليست كغيره في نفس بهر ولا بهنج-شانه
 الأحكام على دعا، عوده، العده حركه، وإن عاتده من نفس عاصي بهد الأحكام لا
 يهجر قضاة العود، ليس رايه ولا يهجره الذريه من انفسه من انه قبل عوده الى دار
 الإعد محسوب لانهم انفس منهم، لأن المال صرح به بعض القاصي بكونه مثلاً، وما دار
 فتشافي به الوارد على رايه، لأن المال يثبت على مورثه حتى خلاه عن مورثه
 فيه عده لأخيه بغير الطلب

[illegible]

وگدند لا ینت بعض الو با تفتاده و نیک راجد عاگرد است بی و دلوه به من
ماتت بعد از مدتی به یوه حکم آئی تا ارب و شوا عاگرد و من کاله عی حقیقه بعد
ماتت قدر عی سید و و رتخ ارجع صلب الی الی ان بظهر بی حق انتم ولا بظهر
می من اهللا فموریت و به صد کاه فلسفی به حرمه و ولا مودی به
الهاک

[illegible]

م. في هذا الصدد، يجرى م. د. علي الخزندار المحامي، وفضلي الخالقي نائباً عنه

المجلس الدولي للمعجمية، الذي يهدف إلى تطوير المعجمية في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال الترويج للمعجمية في المدارس والجامعات، وكذلك من خلال الترويج للمعجمية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

و حقیقتاً در این محله است که با دستهای عجمی که در
طریق رسیدن خبر به عی جان و از آنجا به دست القاصد و سایر القاصد

والاجم يوحى به حكمة الله تعالى ان هذه دار القربى حيث طهرت طهرتها وبتاخر مودتها
حبيبه القاصدين والراغبين الى الله تعالى وراغبه في حبه القاصدين

[illegible]

٩٣٣٧- جريد آدمي لكتاب يكتبه الى الله . ح . مسند : حكمه بغيره ، ثم لا بد للشيء من
صليته . وهذا هو الغرض . لغرض ما قصي حلقه لا يصرح به . خلافاً عن المرتد لاسماء
المرتد . او اعاد مسنده . فلهذا يصرح بالاسماء . وقتل احدها ب . فكتب احدها ب . جهلي
في شيء . فكتب على لا . طريقه الخلقه على لا ب . فلهذا يصرح بالاسماء . وانما لا ، عند احده
له . وحو . من ادراكه . لا لا . الا بالاسماء . في الكتاب . وحقيقه . فمقتضى
الكتابة توجه الى الله ب . في الله .

[illegible]

وإلا بد (أ) مع بعض (أ)ده، تحذف الباء خبرها، فتبقى الباء دالة على الإنشاء،
فإنه يقتضيه ما بعده من (أ)ده، ولا شيء من غيرها، فتبقى الباء دالة على الإنشاء،
بما أنها دالة على الإنشاء في النص الآخر من غير خلاف.

وهذا هو الذي كان عليه حال الإسلام في ذلك الوقت، فلهذا لم يجدوا في الإسلام ما يوافقون عليه، فلهذا لم يجدوا في الإسلام ما يوافقون عليه، فلهذا لم يجدوا في الإسلام ما يوافقون عليه.

معه مدار الحرب إذا مات مرتد، لأنه اكتسب ذلك قبل وفاته من قبل الحرب، وأهل الحرب يتوارثون فيه، يسبق دور أهل الإسلام.

فإن حتى معه مدار الحرب أحد من أولاده مستمراً، فإنه يرث من كسبه، بملامه، ولا يرثه شئاً مما اكتسبه بعد الرد، لأن حاله في دار الحرب كحالته في دار الإسلام، ما سلم من أهل دار الإسلام حيث ما يكون.

۹۳۳۸ ولو ارتد الزوجان معاً، وخلفا من صغير بعد مدار الحرب، وكنت المرأة حرة، فوضعت لأقل من سبعة أشهر، فغيرتهما أو زوجها، ولا يرث عنها الصغير ما قبله شيئاً، لأنه حكم بالردة بعد التأنيب حتى كان مذهب في دار الحرب، لأن الرتبة لا يرث عنه، ويكون شيئاً، والمرتد لا يرث أحد.

ولو اكتسب في دار الحرب مالا، ثم غناه وسلم لأهل داره، فغير أصيب بهذا الرد، لأنه صدر حرباً حكماً، وغربى يرث من الحرب، ولو لم يصر الفاضل من مذهبهما حتى أسلمت المرأة، وورثت بعده القسمة إلى دار الإسلام، لو كانت حرة لا تسقط لأهل داره من سهم أسهر، ثم دفع الأمر إلى الداعي، فإن الفاضل يجعل ميراث المرتد بركة المسلمين، ولا يقضي لأمراته ولا بهذا التوسل من ذلك شيء، لأن الفاضل وقت سونه، بركة كانت مرتدة في ذلك الوقت، وما في مطلب كان شيئاً، والصغير الذي حو له في دار الحرب كان في حكم المرتد أيضاً، فلهذا لا يرثه شيئاً ما اكتسبه في حالة الإسلام.

۹۳۳۹ ولو غن المرتد بدار الحرب، وأمرته حتى في داره مسلمة، فإن حرمات بركة لأقل من سبعة أشهر، لأن السبب فيه، وكان من حرمته، لأن الكافر قد انقطع يسماً بالردة، كما لو قطع بالطلاق النهائي، وفي مثله يسقط العود إلى أصل أوقات الإمكان، ولهذا يجب السبب منه، فيكون من حرمته لورثة أيضاً.

وإن كانت المرتدة بعد الردة أزوج، وألقت معها، فإن سبب الولد يستلزم إجماع به لأقل من سبعة أشهر، لأن ذلك الولد، لأنه محكوم به بالإسلام قبل الردة، وما في التأنيب، فلهذا كان من ورثته، وأما أمه، فإن كسب المرتدة على حقوق الزوج بعد الحرب لا يجوز لها التبرأ، وإن كانت ارتدت بعد ما حل الزوج بدار الحرب حتى من ورثته.

(۱) هذه العبارة ثبتت في نسخة.

(۲) قد علم الأصل، وهو أن دار الحرب، بدار.

في حين ولد الفريد راجاً أن يصير مرتبة أئمة الجود، ولا رجة إليه أبداً لما ذكرنا.

والفريد له حديق في الدنيا علماء ذكرنا، وفناؤه الولد فلان، ثم يتبعه حكم
الارتقاء إلا أنه من أهل الحرب سناً، وهما حريصان، ومن يكون من أهل حرب لا يملكه
بعضه، وقد بعث ملكاً لأنه لم يكن له أهل من الإسلام، فحضر من كعب أهل الحرب
ودورهم.

وذكر هذه المسألة في الأصل، ووضعها فيما إذا مات الأبوان بعد ذلك لهما أولاد،
وولد أولادهم أولاد، ثم ظهر المسلمون عليهم، وذكر أن الولد لأبصر منّا، ويجسر على
الإسلام، لأنه مرتبة لأبويه، ومرتبة لا يسي إلا تحت لأبويه، وهذا هو معنى فصل، لا
الأم هناك ويجسر على الإسلام، ولكن لا يقتل لأبويه.

وذكر في النوار أنهما إذا رتد ولحقا مولد صغير بهما في دار الحرب، فرتد ذلك
الولد بعد ما كبر، ثم ظهر المسلمون على ولد الولد، فهو مجبر على الإسلام في قولنا في
حقيقته ومحمد وحمزة الله تعالى، ولا يجسر على في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى؛ لأن
أبهما أولاد ما كان مسلماً، إنما ثبت حكم الإسلام في حقه، فهو ولو ولد في
دار الحرب بعد ذلك على أبيه، وهما يولدان، فذلك هو الولد المذكور في الإسلام سناً
لأبويه، ولو دار الإسلام، والثابت في أبيه، وإذا كان الأب مسلماً في وقت مولده
حكم الإسلام، بخلاف ما يولد في دار الحرب بعد رتبهما، لأن هذا الولد لم يكن مسلماً
قط.

٩٣٤٦ - وفي السير الصغير إذا رتد الزوجان وحلف دار الحرب، ومعهما ولد
صغير، ثم ظهر المسلمون عليهم، فالولد في، لأن الولد الصغير صار مرتبة بين الأبيين،
وولد الفريد يصير منّا من رتد أبيه، وهما يولدان، فذلك هو الولد المذكور في الإسلام سناً
لأبويه، ولو دار الإسلام، والثابت في أبيه، وإذا كان الأب مسلماً في وقت مولده
حكم الإسلام، بخلاف ما يولد في دار الحرب بعد رتبهما، لأن هذا الولد لم يكن مسلماً
قط.

فإن قيل، كيف يشع بعد رتد الزوجين؟ قلنا، شارب الدين يجمع الانتفاع في الإسلام
لنفسه، لا في إيهاده، ما كان، ما كان الأمر أن الحرب لو أقسم في دار حرب وبه ولد صغير، ثم
خرج إلى دار ما في الوقت مسلماً بالإسلام، حتى إذا وقع الظهور لا يكون منّا، بخلاف ما لو
تسلم في دار ما، ولد له صغير في دار الحرب، لأن ذلك لحال أسماء الإسلام للولادة،
تسلم الدين يجمع الانتفاع في الإسلام ابتداءً، وهذا الولد كان مسلماً، فبقي مسلماً كذلك سناً.

أورد عنه من أنكر به عن سواه حتى عقد قصره فأتاه فيه ، وخرجوا إلى الزحف فيها
 ليردته . وبذلك كان في الحرب به على قسوة ، لم يكن حذرا ، بل شجوا ، فلهذا عنه يأمر
 من أؤثر فيسرى ثمة معها بعد . ولما بقي قومه أبي حذيفة حذاه الله تعالى إليه يستوفي
 من كتب الإسلام ، ودار فحصل سبعا من سؤي فصل من كتب .

والمسح لآل بيته حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 لأن سب آل بيته حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 في حصة ربه في تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 كتب إليه نادر عبد الله بن حبيب . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .

٩٢٥٢- وما كان في . في شيء . أو أوصاه . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 أن حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 في الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 على الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .

٩٢٥٤- وما كان في . في شيء . أو أوصاه . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .

الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .

الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .
 الحذاه . والآن من يد . حذاه الله تعالى ، فلهذا . سب لآل بيته . في بيته . في بيته .

• سبب • حیاتی • ہند • ۱۰ جولائی • ۱۹۷۷ء •

[illegible]

«مَنْ شَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَعِيَ بِسُورَةِ الْاَنْعَامِ» ۱۰ نَدْوِی حَقِیْقَہ رَحْمۃ اللہ علیہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المستوى الثاني: دراسة أثر العوامل الشخصية والاجتماعية في سلوكيات التدخين.

وَلَمَّا زَاغَ الْكَوْكَبُ قَالَ قَوْمُ الْأَرَبِ لَهُ مُطَلِبُ قَوْمٍ لَا يُبَارِكُ لَهُمْ أَمْرٌ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِكَرَمِكُمْ وَلَئِنَّكُمْ لَفِي قَوْمٍ لَخَبِيرَاتٌ

وأيضا المسلمون يجب أن يهتموا بالحوار مع أتباع الديانات الأخرى، في إطار الحوار بين الأديان، الذي هو أساسية في الإسلام.

أليس من أجله أحياء؟ (أليس به يوم أحياء، وألبيه خصيب في جبال الأندلس) فكلم

نهر احياء مصدوة ، فكيف يفسد البشريه المهدمة ؟

عَدَاةً لِّعَلَّابٍ مُّطْرِبٍ ۖ هُوَ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ عِصْيَانٍ مُّبِينٍ

[illegible]

الحق في الرب حقا كان معظم عمدا، ولا يقصر خيالنا عن

هذا لا يعبر عن صيدان العسل لأن الحشرات التي تلتصق بالزيت المسويط فيجب أن تكون مملوءة

عنه مثلاً بعد ذلك لا يصح له، فكذلك يصح له، وهو غير ذي نفع، قال:

هذه اليد سحرا هي حياه لغنوم وهي مياه الامطار

شراوحي انديهي، الدريد، كافي، خطا، ونيويحي، العيس، في، عبيد، لآرام، دة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم (الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله)

آہی اٹالی پیچے مرہا

اسم هذا الكتاب المختصر عسجداً لله لبيته في هذا الفن المهم ، وإبراهيم حنفياً تحت القبة عظمى

عاقبتہ

١٣٤٦ هـ - ١٤٠٦ هـ : تلك الأعظم ، هاجب به أسلم وهاجب مسند أسير ذلك

تعلیم و زبان کی سہولتیں ہیں۔ "جن کی تعداد مساباہر" "مساباہر" "مساباہر"

1973-1974 1975-1976 1977-1978 1979-1980 1981-1982 1983-1984 1985-1986 1987-1988 1989-1990 1991-1992 1993-1994 1995-1996 1997-1998 1999-2000 2001-2002 2003-2004 2005-2006 2007-2008 2009-2010 2011-2012 2013-2014 2015-2016 2017-2018 2019-2020 2021-2022 2023-2024 2025-2026 2027-2028 2029-2030 2031-2032 2033-2034 2035-2036 2037-2038 2039-2040 2041-2042 2043-2044 2045-2046 2047-2048 2049-2050 2051-2052 2053-2054 2055-2056 2057-2058 2059-2060 2061-2062 2063-2064 2065-2066 2067-2068 2069-2070 2071-2072 2073-2074 2075-2076 2077-2078 2079-2080 2081-2082 2083-2084 2085-2086 2087-2088 2089-2090 2091-2092 2093-2094 2095-2096 2097-2098 2099-2100 2101-2102 2103-2104 2105-2106 2107-2108 2109-2110 2111-2112 2113-2114 2115-2116 2117-2118 2119-2120 2121-2122 2123-2124 2125-2126 2127-2128 2129-2130 2131-2132 2133-2134 2135-2136 2137-2138 2139-2140 2141-2142 2143-2144 2145-2146 2147-2148 2149-2150 2151-2152 2153-2154 2155-2156 2157-2158 2159-2160 2161-2162 2163-2164 2165-2166 2167-2168 2169-2170 2171-2172 2173-2174 2175-2176 2177-2178 2179-2180 2181-2182 2183-2184 2185-2186 2187-2188 2189-2190 2191-2192 2193-2194 2195-2196 2197-2198 2199-2200 2201-2202 2203-2204 2205-2206 2207-2208 2209-2210 2211-2212 2213-2214 2215-2216 2217-2218 2219-2220 2221-2222 2223-2224 2225-2226 2227-2228 2229-2230 2231-2232 2233-2234 2235-2236 2237-2238 2239-2240 2241-2242 2243-2244 2245-2246 2247-2248 2249-2250 2251-2252 2253-2254 2255-2256 2257-2258 2259-2260 2261-2262 2263-2264 2265-2266 2267-2268 2269-2270 2271-2272 2273-2274 2275-2276 2277-2278 2279-2280 2281-2282 2283-2284 2285-2286 2287-2288 2289-2290 2291-2292 2293-2294 2295-2296 2297-2298 2299-2300 2301-2302 2303-2304 2305-2306 2307-2308 2309-2310 2311-2312 2313-2314 2315-2316 2317-2318 2319-2320 2321-2322 2323-2324 2325-2326 2327-2328 2329-2330 2331-2332 2333-2334 2335-2336 2337-2338 2339-2340 2341-2342 2343-2344 2345-2346 2347-2348 2349-2350 2351-2352 2353-2354 2355-2356 2357-2358 2359-2360 2361-2362 2363-2364 2365-2366 2367-2368 2369-2370 2371-2372 2373-2374 2375-2376 2377-2378 2379-2380 2381-2382 2383-2384 2385-2386 2387-2388 2389-2390 2391-2392 2393-2394 2395-2396 2397-2398 2399-2400 2401-2402 2403-2404 2405-2406 2407-2408 2409-2410 2411-2412 2413-2414 2415-2416 2417-2418 2419-2420 2421-2422 2423-2424 2425-2426 2427-2428 2429-2430 2431-2432 2433-2434 2435-2436 2437-2438 2439-2440 2441-2442 2443-2444 2445-2446 2447-2448 2449-2450 2451-2452 2453-2454 2455-2456 2457-2458 2459-2460 2461-2462 2463-2464 2465-2466 2467-2468 2469-2470 2471-2472 2473-2474 2475-2476 2477-2478 2479-2480 2481-2482 2483-2484 2485-2486 2487-2488 2489-2490 2491-2492 2493-2494 2495-2496 2497-2498 2499-2500 2501-2502 2503-2504 2505-2506 2507-2508 2509-2510 2511-2512 2513-2514 2515-2516 2517-2518 2519-2520 2521-2522 2523-2524 2525-2526 2527-2528 2529-2530 2531-2532 2533-2534 2535-2536 2537-2538 2539-2540 2541-2542 2543-2544 2545-2546 2547-2548 2549-2550 2551-2552 2553-2554 2555-2556 2557-2558 2559-2560 2561-2562 2563-2564 2565-2566 2567-2568 2569-2570 2571-2572 2573-2574 2575-2576 2577-2578 2579-2580 2581-2582 2583-2584 2585-2586 2587-2588 2589-2590 2591-2592 2593-2594 2595-2596 2597-2598 2599-2600 2601-2602 2603-2604 2605-2606 2607-2608 2609-2610 2611-2612 2613-2614 2615-2616 2617-2618 2619-2620 2621-2622 2623-2624 2625-2626 2627-2628 2629-2630 2631-2632 2633-2634 2635-2636 2637-2638 2639-2640 2641-2642 2643-2644 2645-2646 2647-2648 2649-2650 2651-2652 2653-2654 2655-2656 2657-2658 2659-2660 2661-2662 2663-2664 2665-2666 2667-2668 2669-2670 2671-2672 2673-2674 2675-2676 2677-2678 2679-2680 2681-2682 2683-2684 2685-2686 2687-2688 2689-2690 2691-2692 2693-2694 2695-2696 2697-2698 2699-2700 2701-2702 2703-2704 2705-2706 2707-2708 2709-2710 2711-2712 2713-2714 2715-2716 2717-2718 2719-2720 2721-2722 2723-2724 2725-2726 2727-2728 2729-2730 2731-2732 2733-2734 2735-2736 2737-2738 2739-2740 2741-2742 2743-2744 2745-2746 2747-2748 2749-2750 2751-2752 2753-2754 2755-2756 2757-2758 2759-2760 2761-2762 2763-2764 2765-2766 2767-2768 2769-2770 2771-2772 2773-2774 2775-2776 2777-2778 2779-2780 2781-2782 2783-2784 2785-2786 2787-2788 2789-2790 2791

رحمہم اللہ تعالیٰ ، لی لا یرحمہم و تجوز وہ الذین یخصوا سدا و ان یرحمہم الا ذلہ الذ کان یخطا

تجب على القاتله، وإن كان عمداً نجس في ماله، ولا يجب الفصاحص، إلى العمد، وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف وجمهور الفقهاء.

إن قضى الفاضل بدخوله بدر الحرب، ثم عاد مسلماً أو مات، نجس في يوسف رحمه الله تعالى فيه روايات. في رواية يمس في النص، وفي رواية لا يمس، لا يديه اليد.

وجه القيس في ذلك أن بالردة أبرأه عن ضمان السراية من حيث نجس؛ لأن ضمان السراية لا يجب إلا بالتقوم، وبالردة أسقط قيمة نفسه، فهو منس قرباً. أبرأه عن ضمان السراية معنى، ولو أبرأه عن ذلك أبرأه ليس، ثم يقطر هكذا إذا أبرأه معنى.

وجه الاستعجال أن التقوم قد وجد حاله الجناية وحده، ليس به، وهو يعمل عليه في نفسه، بل في حالة الحضانة حال اعتماد السب وحالة الموت حال سبوت الحكم فلا يمس من اعتل التقوم في هذين أعانين، أما فيما بين ذلك فليس حال عقد السب ولا حال سبوت الحكم، فلا يشترط سبب التقوم فيه، هذا، كما حال أصحابنا وجمهورهم الله تعالى في باب اليمين. إن قيام الملك يشترط حال العقد اليمين وحال سبوت الحكم، ولا يشترط فيه، بين ذلك، كما هنا.

وليس كما يزعم الفاضل أنقاض بدخوله بذار الحرب، ثم منى "معدن"، ومات من ذلك القطع، حيث لا يضمن دية النفس من أحد الطرفين، لأن الفاضل في قصص بدخوله بذار الحرب، فقد جعله منا حكماً سبب آخر، فاعتبر بما لو مات حقيقته بسبب آخر رواء القتل، لأن قتله إنسان، وهناك لا يبقى القطع لأولاً موجباً للضمان فكذا، إذ صار ميتاً حكماً بسبب آخر، ولا كذلك قبل قتله. الفاضل بدخوله بذار الحرب.

هذا الذي ذكره إذا ارتد المظنوعة بده، لم يأت إذا ارتد الفاضل مع المظنوعة منه بقي على الإسلام، ومثل المظنوع بسبب لردة، ثم ماتت المظنوعة بده، ذكر في الأصل أنه إن كان القتل عملاً، فلا شيء به، لأن من عليه الفصاحص قد هلك، وبذلك من عليه الفصاحص سقط الفصاحص، ولا يجب سبب آخر.

وإن كان خطأ، فإن برئ، فمن عاقبه ضماناً اليد، وإن مات فعلى عاقبه دية النفس والله أعلم.

وَمَآ آخِرُ

في متفرقات^(١) هذا الفصل

[illegible]

وَمَا كَانَ قَبْلَهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لِمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَاحِقٌ ۚ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۚ

وهذا الخواب لا يشكركم، كما إنكم تسم القاصي بانه من و منه بعدد خلقه بانه لم يولد على قول بعض المذبح حمده الله تعالى، أو بعض ما حوته مدار حروب من قول عامة المذبح، ثم إن الم بعض ذلك فلا سبيل لورثته عليه - لأنه مجرد الخلق بدار حروب لا يهوى المال بالوكا لورثه

ويذكر في بعض روايات سيرة الصديق أنه مدعى وفتى، ووجه ذلك أنه دفعه
 الخاص بما يشهد به جميع حاشي علم المرجع إلى دار الإسلام (بمسجد شوش)، وأخرج إلى
 دار الإسلام مخبراً حسناً أحد مائة ورحمهم الله، لانه لا يريد العودة إلى دار الإسلام، فيقرر

(١٦) ولقي في يوم غد من المنقرضات عمره المصطفى

(۳) ملکہ احقرہ بنت حبیبہ ؓ

400

12. ۱۳۰۰ هـ

(2) وقفہ سے دور لڑائی، دھوکا

(٦) عقباتی مہدیؑ کی لاہور و سرحد خاندانِ مہدیؑ کے لئے ایک نیا دور ہے۔

الفصل الثالث والأربعون فی التفرقات

۹۳۵- قال محمد بن عبد الله تعالى في تفرقات: «لا إمام لقوم، من أصاب سكم جوارى في دار الحرب، فهي له، فأصاب رجل منهم جارية فابى أن يبيع لأحد عليها، فلو أسسها ببيعة في دار الحرب، فلا بأس، بأن يطأها عبد محمد، رحمه الله تعالى، وكره أبو حنيفة، رحمه الله تعالى، ذلك، ولزاد هذه الكراهية كراهية التحريم لا كراهية الشربة»

وذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الحديث في السير الصغير، وذكر ذكره مطلقاً من غير ذكر خلاف، ويذكر خلافه، فمن الشايخ رحمهم الله تعالى من قال: ما ذكر في السير الصغير قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومبني من قال: ما ذكر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى، وقول محمد في الأصل، كان يقول: أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ثم رجع إلى هذا القول الذي ذكره»

۹۳۶- وعلى هذا الاختلاف، إذا رأى الإمام قسمة الغنائم في دار الحرب وقسم حتى عدت القسمة، فأصاب سهم رجل جارية واستبرأها ببيعة في دار الحرب، وكذلك على هذا الاختلاف، إذا رأى الإمام بيع العتق في دار الحرب، فاشترى رجل جارية من العتقة واستبرأها ببيعة في دار الحرب، أو أجمعا على أن من دخل دار الحرب مسلحاً، وأخذ جارية ولم يستبرأها ببيعة في دار الحرب، فإنه لا بأس به، ومحمد بن الحسن بن محمد بن أبي حنيفة، وبسائرنا ببيعة الإسلام، وبسائرنا ببيعة

وجوده، محمد رحمه الله تعالى، إن ذلك قد تم بالقتل والبيع والقسمة. ولهذا يرى بعضهم لمد لا يفتكرهم، وإذا مات يورث منه، وإذا تم ذلك بقتل رجل برط، إذا استبرأها ببيعة، كما إذا أوجدها في دار الإسلام فإنه يفتكره، وإذا مات، سراً أو ببيعة بخلاف التلمص: لأن ذلك لم يتم له إلا بحد من القتل من جهة الإمام، وبهذا يشاركهم في المد ولا يورث منه.

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى وجهان أحدهما أنه لو حل له وطأها في دار الحرب،

بما جعل بهذا قوله: «يظفر به العدو» وعسى ما خلفه من «لهم» فيلحق له من قوله «أو
الخراب» عطف على ما قبله: «يشت على هاتمه» أو تشويعه و«دوت» مع ما في يظن أن «تصير»
مملوكة مع ما في «طلب» و«حزون» في هذا أمر يصح جزمه «هي» نكرة ولكن هذا «الذي» يوجب
إذا أنه النكرة لأن «ك» لغة سحرية، فالصحح أن يقال إنه الملبس هذه هو صرح قاص بذل
الحقيقة والحكمة، من أجله فلأن عدم الفلت بالقدرة على لا إدخال مصدب، وذلك ليس شاذ
في دار الحرب، بل هو من الاستعداد من جهة أهل الحرب على ما عرفت في قوله «هو»

وأما الحكم فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في "الزكوة" أن جعل له الجزية لو
 اقتضى من الإمام أو ذهب منه الجزية من أجله وأخرج عن عهده إلى تارة الإسلام،
 وأراد فوجئ أن جمع نسب، سر له ذلك، فخصه بالزيادة، حيث نسب وهو غير له زيادة في
 بدلها، نسب أن حدث ناصر في هذه التواضع، والملك المعاصر يكسب ليعمان والأثر وتطوع
 سرية اللد، وقد لا يكسب عن الوطء

ذكر هذه النسخة في حد السير الكبير ، وذكر خلافا في مسألة السبيل لا غير وذكر
الخاص الإمام علي السعدي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير ذهب بعض القائلين
أنها حبيطة رحمه الله تعالى ما كره الوطء فتصور ظلم ، بل صحفه السمر في دار الحرب
ومن القائلين من يقول لا خلاف بينهم أنه لا يجزئها في دار الحرب ، وإن احتلها أنه من
الوطء جامع العرب ، قال محمد رحمه الله تعالى يعلق لأن العرب يلحق لاس من الإجماع ،
وعلى ابن حبه رحمه الله تعالى لاس عن الإجماع القدر فذكر وطء دار الحرب

وهم من آل محمد و هو ما ذكره الله تعالى في سورة القصص من آية ٢٤
أخرجهم إلى دار الأندلس في هذا السائل الثلاثة، فعلى غرض من حيث الله تعالى في العلم
بغير الحجة التي كانت في دار الحرب بشرط حصة من دار الإسلام لحل الطوطه
وعلى قول محمد لا اكتفى بذلك الحجة لأستباح من حصه في دار الإسلام، وفي حق
الحصه بشرط حصة أخرى لحل الطوطه بالانفراد لا مع غيره "سبب الحجة

(۱) عادی نظم و ضبط سے لایسر و انیسٹہ میں طوع و

(۲۱) تَنْتَبِہُ عَلَی الْمَیَارِ مِنْ م

(۳) رقم ط: انحصارہ فی خانہ

(2) ما بين المظروفين حفظاً في ٦ ص. انتهى من طبعه

(3) ۱۹۹۹-۲۰۰۰

الاعمال

و فی شمس روزی من سبای من مکتب حقه شامی به سیر علی رجا احمد
الشیخ و مع القه لمره می رسد به راه راه لاجا از راه ۱۰۰ م هم فاصله می رسد
به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر

۹۴۵ و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر

و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر

شماره فی دست به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر

و فی دست به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر

و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر
و از آن پس از راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م
می رسد به سیر علی اخیر و به راه ۱۰۰ م می رسد به سیر علی اخیر

ذكر في الموائد ان امر من انشأ هذه الآلة في نفسه أن يكون في موضع لا يكون
 فيه سلام، لأنه لو كان مرابطاً فيه، فإنه لكان مستظلاً بغيره، مرابطاً في موضع
 ٩٣٦ هـ. في بعضهم إذا استلزم العدو على موضع مرء، فإنه في ذلك الموضع، فإنه لا
 يكون فيه إلا أضرار من بين يكون وذلك إلى حقيقة وجوده، وإن أضرار ذلك مرء يكون
 ما لا يلزم يوم القيامة

۹۳۶۴- وفیہ یثرب مرثیہ تالیف کردہ و حبیبی اہل لغت کے اس سنی فاضل و ماہر
 قلم کے حامل مالو احقر، ایک روزی حبیب بن یثرب کے محقق و محققہ اللہ تعالیٰ سے دعا ہے کہ وہ قلم
 کتب اللہ سے ہمیشہ لبردار رہے۔ (آلہ اللہ الاسلام، مسکن، احمد، دہلی) ذکرنا سنیہ میں
 ہمارے صدر الکتاب

[illegible]

وفيه اجبت حل حرب من العدو وحتم في موضع، فأصابه بعدد، وسأله عن
تقصيره، لا يسمى له أو يُعَمَّ مكان، فسحبه وإن عتق، لأن المفكره غير النسل لا يرخص له
النسل وهي فاء الفصلي كهل حبيب إذا أسروا من من من بلادك. ومن لا
يملكوا به، لأنهم لا يحار.

وہی شیعہوں، عوام میں سے غریب، جہاں سے ان کے اسلام، احمدیہ، مقلدوں کا
اسم ہے، ہمارے غریب، کدو بنائے شیعہ میں (تو ان میں شیعہ، احمدیہ، مقلدوں میں
فک کے کدو بنائے شیعہ میں کہہ دے، ان کے نام میں ان کے

[illegible]

(١) لا شك في الأمر، وكما أنه قد تم في الماضي

(*) ما من العلم من علمين إلا أحدهما نسيء، والآخر هو الذي

الإسلام ومن، ثم سبي به، لأصيب لأجل مسلمته بالذم. لأن معديه دلائل باقية، فصار كذبت سبي به.

٩٢٦٩- ومن دخل دار حرب فأسره وسيرت حسبه، وأخرجته إلى دار الإسلام، فأنقضى مسلمته؛ لأنه منكم بعد دخله دار الإسلام. ولو أسيرت حدث حسبه، وأخرجته إلى دار الإسلام، فهو عبي به. لأنه ملكه قبل أن يدخل دار الإسلام. ولو خرج حرب عن أرضه، وذهب بعد صغر جسمه في والده كاهن ما لم يسلم القوي، وكذبت أن يسم به خوس ولكن ما به من مسلم، لأنه كاهن كافر في دار الحرب. ولو وجد به حسب الإسلام.

٩٢٧٠- وفي البوار: رجل أسره شاعر فبهده شدي سيرة، دخل آخر موته، فقال لغيره: لا أسير. قال: إني أرى لك السلم، ووجهي إلى ما الذي ذهبت منك، فخرج الرجل إلى دار الإسلام لأحب عنه الدرع، لأنه لم يصير ملكاً بشي قال: إلا إذا أسر الأسير، وبشري به من الأول لست إليه منه، إلا أنه سبي إلى سبي به، دون سيرة غيره لا يطل عنه ذلك.

وفي الحب: لأسير أو من رجلا أن يهده من ثمن حرب مائة درهم، فعده بالقيس يرجع عليه نصف. وفي من عدوين لو قيل ماقتله مائة، بشرى بدين رابعي، فليس هذا بعد بالمأثرة من يخلصه، فبشرى كمن لم رجلا بأن يهده عنه، فأمن عنه ألفي. ولو كان الأسير مكاناً، فأمر رجلا ففعل، حاز عدائي حسبه حقه الذي، وإن كان أهلاً، لأن من فبشرى فبشرى. وإذا كان الأسير عبد، فمأثر لا يهجو عنه مولا، ولحمه إذا أمن كما هو حسبه لا يهجو، على مولا، وجره أن يهجو.

وفي كل ما أسير رجلا من عدوه، فقال الوكيل برجله سيرة من حار، وكذلك هو قال: بشرى بدين، لا في يدين الوجهين، فبشرى كأنه رجل هو الذي له، فله، فكانت له أن يرجع عليه.

ولو قال له الوكيل سيرة، وكتم بقل، لم يلا فاف بمس، ففعل الوكيل الشيء، ففعل منطوعاً، ولا يرجع على أحد. وقد لو كان أجيراً لم رجلا بأن يهجو أسير في دار الحرب، فإن قال لشركه من، أو من، فأنشأ يرجع على أسير، وإذا لم يفعل شيء، ولا حاك على، لا يرجع إلا أن يكون منطوعاً، لأن حسبه يكون الأمر بالسيرة به - انتهى -

في كتاب السير من المصنف وأما مسجده والعالم محمد

كتاب الكراهة والاستحباب

هذا الكتاب من تأليف الشيخ محمد بن أبي بكر

الفتاوى الأولى في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في الأثر، من أمر ذي نفع
بما فيه من نفع، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الثانية في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الثالثة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الرابعة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
الفتاوى الخامسة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
الفتاوى السادسة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى السابعة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الثامنة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى التاسعة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى العاشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
الفتاوى الحادية عشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الثانية عشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الثالثة عشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

الفتاوى الرابعة عشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
الفتاوى الخامسة عشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

(١) الكراهة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في
الفتاوى السادسة عشرة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

(٢) الكراهة في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في العمل بحدود الواحد، وهو ما راجع منها في

العلي باستصحاب الحـ والخـ

أما استحباب الحال فإنه علي بعدة التعليل وهو قسم العدل حجة من حيث إن
الصدق فيه راجح إذ لم يكن معه من حيث إن احتمال الكذب في

وعدا الصدق فلا ما يدل على الخطأ في القسم راجح على ما يدل على الصدق
لأنه من حيث أن يكون الحكم في الأصل عدولا على حـ و عـ ما عليه لمعطل ومن حيث
أن يكون مصيبا بما عليه لأن ورد النص بخلافه لكن لا يبعد ذلك في الخطأ
على دليل الصدق ما يدل على الصدق في صـ القسم الآخر حدد راجح على ما يدل
على الكذب لأن دليل الكذب ثابت في وجه واحد وهو أنه غير مفهوم عن الكذب ودليل
الصدق ثلث من وجهين أحدهما عقله بديهية والثاني عدته فكان التعلي عليه الواحد
الفرعي

٩٣٧-٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ رعد أو لذة أو امرأة واحدة لأن تعلي بحـ الواحد
كأن مسلما عدلا ما وجب مخرج دليل المصدق على دليل الكذب بغير عـ عليه وبنه
وعدته وهو المسمى بوجوده في حق العبد والآفة المرأة خرة إذ كـ عدولا مسلمين
والدليل عليه أنه كثير من المبريد وروا الأجل عن سي يـ كلال رضى الله تعالى
عنه وقبره وكذلك راجح القول بـ روي أخبارا عن أبي عبد السلام عـ
عن ثـ ثلثه من أنه يدين صـ من كسر الصحابة رأيا ورواية ما يدين هذا في رواية
الأجل عن أبي عبد السلام عـ هذا يحبر عن أمور اندبر

هذا إذا كان محرم عدلا وإن كان الفحـ غير ثقة أو كـ لا يدرى أنه ثقة أو غير ثقة
برديه أن أخبر إذا كان فاسقا أو مسيئا فلهذا لأنه إذا استوى دليل المصدق والكذب في
حـه لأن عدته وبنه إذ كان عدلا على المصدق فعـه وكونه غير مفهوم عن الكذب
يدل على الكذب فـه من الترحيح وليس ههنا دليل على راجح سور تحرى وأكـ
الفرعي فيرى كـ من ربه أنه يدين بيمين ولم يده قضاه لـ حج حائث المصدق على حائث
الكذب التحرى وإن أـهـه لم يسم بعد ذلك كالأحد

ولم يذكر دليل من غير التواحد إذا كان عدلا لأن هذا راجح المصدق بالمعقولة
تعليل دليل لا يحجز الفـ لا بالعقولة بل به من أمر جازة من أمامي وبه دليل تلعب

٩٤١ و٩٤٢ م علي صواب

٩٤١ حكاه في جميع الكتب للمصنف عـ به مانع عن تخصيصه بـه نعم

لا وجهه، فإن يسمي لا يجره من لم يرتد الله لولا، بخلاف من رجع عنه الناس والبحر، ووضع
تحرره أنه صادق لربه، أحسن من بحاله الله، فسمي من، أفاده فيه بحره، وهو المروي
فيمنتهى

والوجه في ذلك أن هذا التصريح كان مستحباً لا واجباً، فثبت الاحسان بهذا التحري في
حق الاحتجاب دون حكمه، وإذا ثبت الاحتجاب في حق حكمه كان اسباب في حق الحكم
الظاهر، فثبتا بيمين نيل لإرته، فثبت بيمين مع وجود الداء الصادر في حق حكمه في بحر
ثم، حتى تفسر بالتحري، وحده ثبت الصلابة بتحرري من حيث حكمه، فثبت الله تعالى من
حق الحكم، ولكن في حده الظاهر من وجهه؛ لأن الف في ترجيح مجرد الصلابة لا دليل،
فيستحب الإله ٢٠ بحه

والذي ذكره من غوب في آدمي إذا أخرج من حده، فهو غوب في نفس العاقل
المسوء، لأن دليل الكذب يثبت راجح على دليل القصد، لأن القصد يقضي العقل والمسوء
كذلك، فيكون منه دليلاً على النص من وجه دون وجه [وذهب كذا]، لأن الدبر إذا بصر
مطلقاً بالعقل، وإذا كان ديهما وليلاً على القصد من وجه دون وجه، كذا دليل
المرق والكذب، في حده أعني السواء، ومرجح طار، الكذب، لكونه صريحاً معصوم عن
الكذب، فصار غوب في جميع الأحوال في حق آدمي من هذا الوجه

٩٣٧٤- راجح اسرى حياً، فلما قبضه، فغيره مسلم فقه أنه ديهه المخصوص، لم
يسم له أن يكله، لأن المشهود به حرمة النجس، وإنه حتى أنه يغالي، وإلّا ينافي لا ينضم، وإن
ذلك، فإن حرمة لا تتبرع مع قوم أثبتت بهتمها في حكمه، ولشهوده إذا كان بهذه الصفة
يشه، يقول الواحد

عزى بين هذه مسألة وبر المسائل، أحدهما

٩٣٧٥- رجل مروح امرأة، فحده مسلم ثقة رجل، أو امرأة، وحررتهم ارتضاها من
امرأة واحدة، فحده، أي أن يشره بها، فيطلقها ويطلبه نصف، بصدق إن أنه يكن دخل
بها، وإن لم يفعل فثلث، وأصح

٩٣٧٦- مسألة الثانية، حل المشتري جارية، فأخبره مسلم فقه أنه حرمة الأصل، أو
بها حتى المشتري من المزدع، فإن مرة^١ عن طردها، وذلك في النص، وإن لم يفعل،

١- ما بين للطرفين سائر من لا دليل ولا شمس هو طرف

(١٥) وهي م حله مع غيره م

ج ٧ كتاب الكراهة والاعتدال - ٤٨٠ -
 وهو لو تركه به فهو في سعة من ذلك، وإن لم يجد وضوء غيره، وهو في سفر أو حادثة،
 ولم يزد.

موضع آخر من تعارض الخبرين في نداسة الماء وطهارته أو في حرمة العين وإباحته.

٩٢٧٤ - رجل دخل على قوم من المسلمين، يأكلون طعاماً، وبينهم رجل شرباً، فسمعوا إليه
 فقال له: رجل منكم قد شرب، فقال لهم: بيعة الجوس، أو قال: حذاه لحم الخنزير،
 وهذا السرار قد خالفه طبري، وقال: ليس هو ذلك، ليس إلا ما كما قال، بل هو
 حلال، وسر الوضوء، قال: يفرق في حقه، هذا هو الذي لا ندنا ثم سكت إلى قول ذلك
 الرجل الواحد فنفاه قوله.

٩٢٧٥ - رجل وجد سبحة، فبين أنه غير لهي - أحد - رثا ثم حذاهما شافعي، وأقام
 الآخر جماعة - ولا يفرق بين الجماعة على أن يفتي إذا استور في اعتداله
 والفرق وهو أن الشهادة - كاتب إحداهما حقيقه هي من السبحة من ثباتها ويثبتها حكمها
 فلهما سبحة هي المشهود عليه، يثبت أن الشاهد لو جمع بعض، ويثبت أنه شرط لفظ
 الشهادة والعدد، ولا شرط ذلك لأنه لا جعل هذا إيجاباً، حكمها كان هذا أمراً ثابتاً معلوماً
 لطبيعة، فوجب مراعاة جميع ما ورد للشرع من الشرائط، ولا وما يكون رجماً وإثباتاً صفة
 يستوي فيه الثمن والجماعة.

ولما الإحد - نداسة، وطهارته، والإختيار من أهل رايته، وإحداهما حقيقة
 وحكمها، وهذا ثم بشره نطق ندمائه وانحد، والخبر في تجميع برهانه عدد في القضية لأن
 ما يبدل في حد، ميثاق، يعرف به، فإن كانوا أصحاب أحد قوله، ومع سبعة من تفرقة شيئاً
 من ذلك، لتمام وسر است، ولا يفرق ريادة لعدد مقدم العدالة
 من قبل - ليس أنه اندسب إذا شق ما في ثلاثاً حتى امرانه واحدة مائة، أو أفتى فته،
 فإن أفتى في حق من سبوا عليه وبين المرأة والأمة، كما لا يحد بذلك، وأحد عدل، فأقيم
 رايته لعدد مقام العدالة.

فك في عدد المسألة - إيمان، فعلى إحدى الروايتين لا يقدم ريادة الأمة - مقدم
 العدالة، وعلى إحدى الروايتين بحال إيمان ريادة لعدد مقدم العدالة، فعلى هذه الرواية
 يحتاج إلى التفرقة، والفرق أن في تلك المسألة ليس بمعارضة لرب الماسكين، فهو بحال، وههنا

جعفر الهندى في الاستبراء لأن بخيرى تسقطا بحكم التماس، فمست لانه لا يملكه، بخلاف ما إذا كان سقاً، وعبره عن المشايخ ورحمهم الله تعالى فان بصره، هو الصحيح، لأن صاحب اليد بحره، يشهد نفسه، لأن العصب في حق البصر ينسب بقول الواحد فيصير الناس على سراده عذرة، فهو يقول: إني مالك يوجب الناس في البصر، فكان في معنى الشاهد نفسه، فلا يمارى خبر ذي اليد خبر الخبر عن العصب، فيبقى العصب في حق البصر شيئاً كما كان.

ويقع الخبر على قول هؤلاء المشايخ ورحمهم الله تعالى بين هذه المسألة وبين مسألة ذكرها قبل هذا، بجماعة يأكثرون الطعام، ويشترون البصر، فدخل عليهم مسلم، فدعوه إلى الأكل، فقال له عدد، فبه دبيعة مجوسى، وقال واحد عدد من الأكلين إنه حلال، فأنه بحرى، فأن لم يقع خبره على نسي، لا بأس بأكله، وبم يذكر البصر به.

والفرق أن مالك ما يحب اليد، بقوله: علما جابح، فهو كله، پس بخرى من نفسه منعم، ولا يدفع عن حبه بصره، فكان خبر الخراج وجوب ذى التمسح عن التماس على تسواه، أما هنا فصاحب اليد بحره يدفع عن نفسه مقبره؛ لأن العصب في حق البصر أثبت بحره الواحد انفعال الخراج، وثالث بصر صاحب اليد، لأن التماس بصره، من سراده على ما ذكرنا.

٩٣٨١- وعلى هذا، أراد أن يشتري حقه فقال له بخارج عدل لا بصره، فقله دبيعة مجوسى، وقال العصاب بصره فبه دبيعة مسلم، والعصاب عدل، فإنه يقول الكراهه يقول القصاب على قول النعمية أبى جعفر رحمه الله تعالى، وعلى خبر غيره من المشايخ لا يقول.

نوع آخر

فى العمل بخير الواحد فى المعاملات:

٩٣٨٢ يجب أن يضم ما من الواحد (المعدلاً) حجه في اعمالات استحصاناً، والقباس أن لا يكون حجه لأن المعاملات من حقوق العباد، لا ما شرعت لخصمهم، وما يكون من حقوق مبدل لا يسب بقول الواحد، كإثبات الميث وأوابه وغير ذلك، ولكننا

بتملوه في خبره دليل المصدق ودليل الكلفه. فيقع الشك في دوال ما كان للثابت والثابت لا يزول بالشك، ويجب أن لا يسرع فيما قاله لأنه متى تورع بسدح خبره بحجر الشفرع، فيبقى ما كان على ما كان

٩٢٨٣- وإذا ثبت أن خبر الواحد العقل حجة في معاملات إذا لم يتأخر في خبره صار الثابت بخبره كالثبت معه، ولو ثبت ما أخبره بمعية إلى الحد ذاته، مع ما^(١) ثبت الإباحة بخبره، وإن لم يعد إباحة للماملة لا تنسب الإباحة إلى خبره، لأن الخبر لا يرتقي هوجته على المصلحة إذا عرفنا هذا الحق، إذا كانت الجارية لرجل فأعده رجل آخر فأراد أن يبيعها، فإنه يذكره لمن عرفها للآل أن يشرى به ما لم يعلم أنه ملكها من جهة الملك سبب من الأسباب، لو أثبت له يبيعها، لأنه أجمع ما يوجب الإباحة وما يوجب الخطر، علمه بأنها كانت مملوكة العير يوجب الخطر ليس ذلك، فالتك ويقال أن ملك صاحب الجارية من جهة ذلك الغير، وكذا في يد ذي اليد بدل على الملك من حيث الظاهر بدل على الإباحة، فهو مسمى قولنا إنه أجمع ما يوجب الخطر وما يوجب الإباحة، ثبت الكراهة، لأن حد ذكره ما يجتمع فيه ما يوجب الخطر والإباحة كحد في الركبة، وإن اشترى جاز، ويكون مكرهاً، وهذا لأشأ من حرمان الشراء عطل ما يدل على الإباحة وهو ظاهر اليد، ومن حكمتا بالحرمان مطلقاً من غير كراهة عطلنا سبب الخطر وهو عدمه بأنها ملك العير، وحدت العير حرام الشراء قبل الإثبات فالتك الكراهة عملاً بالأمرين

وإن علم أن المالك أدل له بالبيع أو ملكه بوجه من الوجوه، فلا بأس بالشراء معه، ويكون الشراء جائزاً من غير كراهة، لأنه قال سبب الخطر، فإن ملك العير سبب الخطر إلى غاية الإذن أو فلتت من جهة ذلك الغير.

وإن قال الذي في يده من المستتبه، أو وهبها لي، أو تصدق عني بها، أو وكلني ببيعها، حل له أن يشرى به إذا كان عدلاً حلالاً، لا ذكر ما أن قول الواحد العدل حجة في الدعايات إذا لم يتأخر في قوله، وأخبر ههنا لم يتأخر في خبره نص خبره حجة، وصار الثابت بخبره كالثبت معه، ولو هابت ما حال أقاد إباحة للماملة معه، فكما إذا ثبت بخبره وهو عدل.

٩٢٨٤- ثم إن محسناً رحمه الله تعالى شرط في هذه المسألة أن يكون صاحب اليد مسلماً عدلاً والعدالة شرط، أما الإسلام ليس بشرط، فإن قول الداعي إذا كان عدلاً حجة في

(١) حكاه أبو داود في فتح الباري لوجه واحد عندنا جميعاً، وكان في الأصل: المعاني

الاعتقالات على ما دأب به ائمة الهدى ع في شواهدنا في معرفة كماله وادراكه في محله
العدل له، ثم يذكر (جلاء) ويذكر ما ذكره ائمة الهدى ع في حقه من تعاليمه وذكر الاسلام من
محمد تعالى لا أن يكون مراد

٩٢٨٥- رواه عن النبي في بدء الخلق في حقه من امة معه نفس احمر بل
يحمي في ذلك، فادرك حبه على أنه صادق على ما في كتابه، إن وقع حربه على أنه
خالد في نفس من يسروا عنه، وإن كان في رقبته في كتابه نفس ما كان كسره في
الاعتقالات

٩٢٨٦- رواه عن النبي في بدء الخلق في حقه من امة معه نفس احمر بل
يحمي في ذلك، فادرك حبه على أنه صادق على ما في كتابه، إن وقع حربه على أنه
خالد في نفس من يسروا عنه، وإن كان في رقبته في كتابه نفس ما كان كسره في
الاعتقالات

٩٢٨٧- رواه عن النبي في بدء الخلق في حقه من امة معه نفس احمر بل
يحمي في ذلك، فادرك حبه على أنه صادق على ما في كتابه، إن وقع حربه على أنه
خالد في نفس من يسروا عنه، وإن كان في رقبته في كتابه نفس ما كان كسره في
الاعتقالات

٩٢٨٨- رواه عن النبي في بدء الخلق في حقه من امة معه نفس احمر بل
يحمي في ذلك، فادرك حبه على أنه صادق على ما في كتابه، إن وقع حربه على أنه
خالد في نفس من يسروا عنه، وإن كان في رقبته في كتابه نفس ما كان كسره في
الاعتقالات

٩٢٨٩- رواه عن النبي في بدء الخلق في حقه من امة معه نفس احمر بل
يحمي في ذلك، فادرك حبه على أنه صادق على ما في كتابه، إن وقع حربه على أنه
خالد في نفس من يسروا عنه، وإن كان في رقبته في كتابه نفس ما كان كسره في
الاعتقالات

لا يملك حوت يوحه بحجم بدلالة حاله أنه مثله لا يملك فلكه، وكذلك في يد حامل لم يكن في يده من أمر بذلك، محبته يستحب له أن يتقوه، ولا يصر من له بشراء ولا قبول هبة ولا صدقة، لأنه يشك كون ما في يده لغيره بدلالة الحال أو لو لم يشك كون ما في يده لغيره بالبيان أو بإخبار صاحب الهدى، بكرة الشراء ما لم يشك الاشتغال أو "وكالة"، وإذا ثبت ذلك بدلالة الحال، "إن لم تثبت الكراهية"، لأن دلاله الحال دون ذلك، وجبه الفتره

فإن كان الذي اتاه بثلث امرأة حره كذا الجواب فيه كالجواب في الرجل، لأن قول الرجل إنما صار حجه في معاملات كضرورة، والضرورة مشتملة في حق المرأة لأن المرأة تحتاج إلى المعاملة كالرجل، فصار قولها حجه كقول الرجل

وإن كان الذي أتى به عبداً، أو أمه، عيسى يسرى له أن يسرى منه شيئاً، وكذلك لا يسرى فيه بصل من عبده ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك، لأنه عدم يقيناً أن ما في يده ملك غيره، فكأن بقره ما لم كان حال في يده حر وعظم أنه كان لغيره، وهناك كان جواب على نحو ما ذكرنا

٩٢٨٨- فإن سأل عن ذلك، فأخبر العبد أن مولاه أو له في يده وجبه وصدقته، فإن كان العبد ثقة لا بأس به بأن يسرى ذلك منه؛ لأن قول العبد في المعاملات إذا كان العبد ثقة كقول الحر في كونه حجه؛ لأن الناس ضرورة في المعاملات مع العبد، لأن الإذن في التجارة مشروعة، وكذلك الكتابة مشروعة، فعلى من يملك قول العبد على ذلك يحتاج إلى أن يقيم شاهدين على الإذن في التجارة، أو على الكتابة، وقد حرج فصار قول العبد حجه في المعاملات لهذا

وأما إذا كان العبد فاسقاً فيه يسرى في ذلك؛ لأن العبد في المعاملات كالحر، والحر لو كان فاسقاً، وقد أخبر أن صاحب العبيد ملك العبيد منه، أو وكله بيع العبيد (مدا)، فإن أريد للشراء يسرى فهذا كذلك، لأن لم يقع تحريره على شيء، بل ما كان عبيداً كما في الحر

٩٢٨٩- ولو كان الذي أتى به عتق صغير، أو حذره صغيرة حره، أو مملوكه، لم يسره لأن يسرى من قبل السواي، لأن المجرى ثابت يبين لوجود سبه، وهو العتق، مما لم يعلم بمراد المجرى لا يجوز للمعاملة معه، فإن قال - إنه مأخوذ به في التجارة، فبه يسرى، وإن

(١) هذه البيانات وردت في جميع النسخ التي مر عليها بحثنا

(٢) على الكفاية، وروى في م

لا يسعى له أن يشترى به ، و إنما وقع تحريمه على أنه حرامه لا بأس بأن يتدنى بها منه ،
وله ثم يقع تحريمه على من ، يعني ما كان على ما كان

وقوله أن صاحب اليد به من هذا القول الذي وصفت به ، ويكره قال : فلا تتركه كان
ظلمة ، وخصي جارية ، فاحسب به ، فلا يسعى له أن يشترى به وإن كان حرامه لا لأنه قد
تباعد كالمشترع بالمرء ، لأنه لم ير صاحب اليد عصبه ، والمصنف منع للملك ما
به يرجع عن عصبه ، بخلاف المصنف الأول ، لأنه ثم لم يصرح به ، ع ، لأنه لم يصرح به ،
والمندوع لا يرجع عنه في الردية ، لأنه أحدهما للملك لا عنه ، و قد كان قال : إنه
قد ظلم ، وعصبه ، أنه يرجع عن عصبه ، وقوله : إن ، قد كان به فلا بأس بأن
يسمى به ، لأن في هذا بصورة ما أفترى بصره ، فله قال : يرجع عن عصبه ، وقوله :
وذهبها إلى ، والمصنف منع به يرجع عن عصبه ، وذهب المصنف إلى لم يصر به ، لا يعني
منه على المصنف به ، فهو ثبت به ع ، هذا لا من حرم حلقه ولا بالمرء ، ومن لم يصر
الاعمال حرامه ، لم يصر به فيه أحد ، وإن كان لرجل مائة يصر في ذلك ما قلنا في
الفصل الأول

ومن كان قال : ثم لم يصر به ، ويكره خاصة التي خاصي ، مصنف به ، فخصي
المصنف حريمه بذلك ، أو استحب ، فكل من خصي عليه به ، فهذا الأول هو ، وإن كان عدلا
لا يشترى منه ، وإن كان فاسق يشترى ، لأنه ما عر الخراج هذا كان نفس المصنف بالخبر
في ، لأن المصنف لا يسعى بمرء بعد الفحص ما لم يجرده ، ولم يذكر أنه جحد
الفحص

وكذلك إذا كان نفس المصنف بالخبر ونحوه ، فاحسب من ماله ، فو قال : خصي
المصنف ما ذكره أو أحده به ، وذهب به ، فلا بأس أن يشترى به ، إن كان عدلا ، لأنه لم يصر
بالمرء ، وإن كان نفس المصنف لم يصر به ، فاحسب من ماله ، فو قال : خصي
بشره ما ذكره أو أحده به ، فاحسب من ماله ، فو قال : خصي

٩٣٩٢ هـ ، رحمه الله ، في الفحص ، وقد عر ما أو قال : خصي من ماله
أحد به ، بشره ما ذكره أو أحده به ، فاحسب من ماله ، فو قال : خصي
إذ كان عدلا ، لأنه لم يصر بالمرء ، وإن كان حرامه في الشر ، لا يصر أن يصر به ، وإن
كان عدلا ، لأنه أفترى بصره

ثم عرق على رواية ضباب الاستحسان بين هذا وبين ما إذا حال بروج ' نزه حبيب يوم نزه حبيب وفي ممددة، فإنه لا يسمعه أن يأخذ قلوبه وإن كان عدلاً، ومسر آخر عن ديب بعد الكبح وصحة من يصدقه بعد أن، وينروج تأشيتها وأكرم سواها، ١٠١ كان عدلاً

والتفرق وهو ما يسمى فرقة منقوبة للكبح، فقد امر بشارع بعد آخره لأن إقباله على الكبح لكرهه من جميع صحة الكبح دلالة، وتردده تمنع صحة الكبح، وإذا كانت بكنوزها صار مقراً بالمنازع، فلا يسمى فيه صحة، بخلاف ما لو أعيد عن رده على بعد صحة الكبح، لأنه لم يرد له، لأن الله لم يرد على الكبح لا يكون الكبح، لا يقطع الكبح في الفصل، فلم يجعل مصر بالمنازع، ولا كذلك الإقرار بوجه معارضة

وكذلك قال جلال الدين خديجه ضربه، ثم غلبت سبب دونه رخص فأجروا أن تعد، أو لبت، أو أختبه أو فطحت امرأته بدميرة، فإن كان للحبر عدلاً وسعداً به، فله ويرجع بأحد، وأربع مائة، وإن كان فاسداً ينحصر في فلكه لما ذكرناه، قال سبب الإسلام رحمه الله تعالى على رواية التفسير يحدج إلى الشرق بين الأصابع وبين الرد،

وإن لم يزل هكذا، ولكنه قد كسرت نزه حبيب يوم بروج حبيب وهي حلت من قرضه، فإنه لا يسمعه أن يبرح حبيب ولا أربع من هذا وإن كان الحبيب عدلاً، لأنه أقرب من المنازع، لأن إعطائها على الكبح يترك، مما يبرح، وهذا من المنزع بفرار، فمبسر ثم لو كان مثلاً حقه بأقن كلفت مرة واحدة وأتذكر البرمجة، بخلاف ما، ١٠٢ ربيع حجاز، لأن هذا، أم حب، المنزع واقعه على حبيب، بين في فصل الرقة

أو يقول، آخر بعدد بعد الذي يأسره غيرة، ١٠٣ قال ابن أحمد في باب الاعتصام بها كان فيه صلا بعد ما سهر الحبيب لا ينجم، لأن ذلك التعمير ينزع في صلا العتد، لأن الحو راصل في العتد

٩٩٠ - وقد أتت الرجل من امرأته فأنشد عدلاً، مستم، وحبرها، أن يزوجها طاعها تفرق، أو خلعت عنها، فله أ بعهده ويرجع بروج آخر، لأنه حبر من أبا حبه ممددة، ولم يبرح المنزع، فكتبت الإباحة، أن كان الحبر وسقاً نحوى،

وفي فتوى أبي السبب رحمه الله تعالى، إذا سمع شهادتين عدلاً، المرأة بالطلاق، حتى كان الزوج ضابطاً وصاحباً ال بعد ويرجع بروج آخر، وإن كان عدلاً ليس لها ذلك، ولكن ليس لها أن تكون من زوجها، وهذا لأن الشهادة في ذلك، ١٠٤ من رده دون وجه، فمن

لا يصح للسامع أن يبرء جها، بهما يبرئ ذلك أن المراد من علمه سبحانه ما علمه
 ثم فرق بين ما إذا أقر الزوج أنه كان مرتدًا وقت النكاح وبين ما إذا أقر أنجب أن الزوج
 كان مرتدًا وقت النكاح، فإن من فصل الأيسر لا يصح تصامع أن يبرئ جها، وفي فصل
 الزوج قال لا يصح تصامع أن يبرئ جها
 والمحقق أن الزوج إذا كان لا يملك الإقرار بمسألة النكاح من الأصل، يملك الإقرار بحرمه
 طارئة بعد النكاح، فعمل إقراره منه بحرمه طارئة أو غير طارئة لا يملك الإقرار بحرمه طارئة،
 فلا يمكن أن يعمل حد من غير الزوج، فترى بحرمه طارئة أو غير طارئة، فيحصل منه مسأله النكاح من
 الأصل، وفيه غير محصل، لأنه أقرب للنكاح
 وفي الجامع الصغير جازيه لرجل قال لرجل بمسألة إنك مولاي عذبة، وسعه أن
 يأخذها منه على ما عدا أن يبرء الواحد أو يملك من يملك للعاملات حرة، مرأى كذا أو عذبة -
 والله أعلم.

انقل لا یجیل الی یقتل ، وکن بعد ما بیت السراخلانۃ محسنہ یرید دفع سر بالقتل لوعا
دیہ بقتل

٩٠٩- و سن العہد ہ آہ جعفر و حنفہ بنت علی بن رحیل و حد رجلا مع امرأۃ یحل لہ
قتلہ قال ابن کثیر ہم لہ یرحون عن الزنا و الاصلاح أو یقتلہم و ذلک اصلاح فإذ لا یقتلہ
ولا یقتل معہ اصلاح ، و ان سیم آتہ لا یرحون عن الزنا بالصیام الا بانفسہا و الخفایۃ معہ
بالاصلاح حتی لہ النفس فیکایہ إلی أمدیما من قول محمد رحیب ابن بعلانی فإن محمداً مرہ
بالتحریر مرۃ أخرى بعد ما تمس السراخلانۃ و لیسیم آتہ علی یرحون ذلک القتل ولا یرجوا
و قد مر بعض هذه النسخ فی کتاب السراخلانۃ و لہذا فہم

الفصل الثالث

في الرجل رأى رجلاً يقتل أباه وما يتصل به

٩٤١٠- قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاستحسان وإذا رأى رجل رجلاً آخر يقتل أباه عمداً، ثم أتى بغيره أو يكون قتله، أو قال يلاص في السر، أي قتلته، لأنه قتل ولياً عمداً، أو قال له إن بك لثمة على الإسلام، فاستعملت قتله لذلك، ولم يسم الأب عمداً، لأن الأب في سعة من قتله، لأن الولد ما بين السبحة لثمة، وهو قتل الأب عمداً، إلا أن يكون القاتل بكر وجوب المقصود، أو يدعي ما يفسد به خلاصته، أو يسمي من السوء، لا بالية، وكان عسرة ما لو قال لغيره أخذت مائة يافيت، أكلت طعامك باقتك، على دعوى الإذن لا بسب الإثنية، وكذلك من ما بين هذا الفن، كذا أنه لم يسم الأب على استيغاف المقصود، لأنه علم ما يوجب هذا الأمر لابن مني عاين قتل وليه، فكان عليه أن يحميه على استيغاف، كما هي صائر لخصوي، وكذلك إذا سمع يمين الأبي يقتل، ولكن أقر الضائل بين يديه بالنقض، ثم ادعى ما يفسد القتل، لأن الثابت بالإقرار كان ثابتاً معاً، لأن التهمة منعه من الإقرار، لأن الإنسان لا يقر على ما يوجب القتل، معاصر الثابت بالإقرار كان ثابتاً بالمعاقبة من هذا الوجه، ولو عين لابن الفن ربه قتل قتله، كل هذا

٩٤١١- مرق بين الإقرار وبين الشهادة فإنه لو شهد عنه عدلان، أن فلاناً قتل أباه عمداً، والأب عمرهما بعدد، لا يسمع الابن قتله مالم يشهد بذلك عند القاضي، ويقضي للقاضي شهادتهما، وفي الإقرار والقول قال - رحمه الله - فإنه لا يفرق بينهما أن الشهادة إما عرفت بحجة بخلاف القياس، لأن إقراراً على القبر، والإنسان مما يقر على غيره من كتمان، فجب أن لا يكون حجة كالإقرار، إلا أنها جعلت له حجة شرعاً بخلاف القياس عند اتصال القضاء بها، فقبل اتصال القضاء لا يكون حجة أصلاً، فلا يثبت المشهور به قبل الفحص من كل وجه، وإذا شئت من وجه دون وجه، ودونه لا يحل الإثنية، فلما الإقرار فلما صدر حجة موافقاً للقياس لأنهاء تهمة الكذب عنه، لأن الإنسان لا يقر على ما يوجب القتل، بالقتل، وإذا تمت التهمة عن الإقرار التحق الإقرار بالقتل. (أورق بين المثل وبين الطلاق في فصل الشهادة، فإنه إذا شهد شاهدان عند لثمة قد

إذا قامت حجة لوارث كمال الواجب في صحة من الاستحسان، ومن مآل وشبه، فهو الفصل، لأن
القتل مما لا يمكن بدركه وملافيه من ربح فيه الخطأ، فقد ثبت المشهود به بشهادة شهادتين من
وجه، حتى قال لا يسمى لوارث أنه يقتله، وقد قال في كتاب الحدود، وإذا شهد أربعة على
رجل بالزنا، وهو محصن، واستشهد عدول بقتله رجل من الفقهاء عليه بالرحم، كان على
القتل الفصاح، ثم يثبت المشهود به على الفصاح بوجه ما، وبذلك كان كذلك، لأن المشهود به
في باب الزنا الخ، وأخذ بسقط التثبيات، فلا يمكن إيجاب من وجه دون وجه مع
التثبيات، والمشهود به ما سقوت الفصاح، وأنه مما يثبت مع التثبيات، فإنه يثبت بشهادة
رجل ولم يثبت، فأمكن لإثبات من وجه دون وجه

وكل جواب حررته في النفس فهو الجواب في المال، في كل موضع يسع لبين استنباه
الفتن من، إذا هاجس لاس العقل، أو أقر العقل من يديه لمكان إذا هاجس أحد، قال، أو أقر بين
بغيره، بالأخذ، له استبعاد المال، وفي كل موضع لا يكون للأمر، الفصاح، أن شهد
عنده عدلان بالنفس، يكدر، يشهد عدلان يأخذ المال، لا يكون له ولاية استبعاد المال،
وكل من هاجس مع الابن ذلك وسعي إهانته الابن إذا اتسع به، وإن أبى ذلك على نفسه إذا كان
في موضع لا يهتد به على سلطان يأخذ بحقه، لأنه يجمع ماله بغير حق، ليمتد بما لو أراد أخذ
ماله في الامتداد بغير حق، وهناك كان لصاحب الحق، ومن هاجس ذلك، فله امتلاكه معه، كذا
هنا - والله سبحانه أعلم -

الفصل الرابع

في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء
ورفع الصوت عند قراءة القرآن والذكر والدعاء

٩٤١٤- قال: قد عني الثمان في صلاة الميم سلمية مكررة لأن السمع في صلاة النبي
وردت إلى الله عز وجل، وفي صلاة سائر أبي أرفع، وما وردت الريبة عكره الريبة، لسمعه وروى
السنه. الله في ذكره العجز أن يأتي بها الرجل في بيته، فإن لم يفعل فعند باب المسجد إذا
كان الإمام يصلي في المسجد، قد سمع بكته، في المسجد، فإن كان المسجد واحداً
فحظف أسطوانة، وحذو ذلك

٩٤١٥- ويكره أن يصلي خلف المصنوع بلا حجاب، وأنشد: كبره أن يصلي في
الصوت مخالفاً تقوم

وفيما المسموع من الصوت من الصلاة في المسجد والمكان الذي صلى
انقرص عنه، والأنف من حصى حطوة أو حصى، والإمام يدأخر عن المكان الذي صلى
الشرقة به لا يحل

٩٤١٦- وفي اجتماع الأصغر إذا صلى الممر في المسجد إلى الجماعة يصلي
وحتى الممر في المسجد، إن كان يحد فله لو رجع إلى بيته يمشي، وإن كان لا يحد
فلا تقل أن يصلي في بيته، فهو يخطئ صلاة الرجل في الممر لا يكونه^(١)

وفي شرح الأمان لطحاوي: حقه تعالى: أن لا يركع بعد المغرب يؤتي بها في
المسجد، وإنما ما ساءت فلا يسمي أن يؤتي به في المسجد، وهذا قول البعض وبعضهم
قال: لا يتطوع في المسجد حسن، وفي طيب الفضل:

(١) وردت هذه العبارة في نسخة الشيخ، ثم أهدت كلها دون الأصل

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٤٧٦٦ باب ما يجوز من المصباح بالسنة لأمر الله ومسلم في
صحيحه (٢٨٦) باب ما لا يصح من صلاة النافلة في بيته، وحولها في المسجد، وبوقوله في سنة
(١١٤٧) باب صلاة المرحح الشطوط في بيته، وفي باب قصر الطرح في البيت، والظاهر في
مسند ٢٩٤١٢ باب من صلى صلاة الليل والبيهي في البيت، ٢٨٦١ باب من صلى في
الشفقة، وابن أبي عمير، ٢٩٢٤ ١٢٢ باب من صلى على أن النبي ﷺ استحب
الصلاة في البيت، وأحمد في مسنده (٢٩٦٧٥)، والطبراني في الكبير ١٤١/٥

وذكر مسير الأئمة بخبري رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلاة من صحت في صحت
التزويج في المسجد في الظهور وعرب والعشاء، ولا بد من التطوع في مسجد، وإن شاء
رجع قطع في منزله

٩٤٦٧- د محمد رحمة الله تعالى في الأصل وحسن قبل عبادة صلاة، في ماء
نوع بعد التزويج من الخطأ، في معنى الإمام أبو جعفر الأسدي كان شيخنا لإمام أبو
بكر الرازي رحمه الله تعالى بعد معنى قوله أصحابه ونسب من يعين صلاة يعني
المسوية لأن الصلاة فيها مكرهه، وقد نص الكرخي رحمه الله تعالى في كتابه، فقال :
فيكون له حصر منسوخ يوم العيد مثل قبل وبعد

٩٤٦٨- الصلاة على الله في المسجد الذي عام به الحكماء مكرهه والافق فيه
ما روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن من صلى في
المسجد فلا شيء له، في قوله «ولا أجر له» وهذا مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكره الصلاة على الخنزيرة في
عليه في بيت عائشة رضي الله تعالى عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن من صلى في بيت عائشة
لمسجد مكرهه، في معنى الصلاة في بيت عائشة رضي الله تعالى عنه أن من صلى في بيت عائشة
أحدث لأحد، فيكون له، ولا يتم غير ذلك، فاحذر مكرهه ليجب وتزويج المزارع في الأجر
ربحاً مكان على حده، لأن صلاة الجهر، وأنه قيل على كراهة إذا صلى في مسجد
أخذت، ولا يترتب من التطوع والعبادة، وفي إدخاله في المسجد أحسن
توثيق المسند، لأن سبيل عن أبي شريح

ثم هذه مسألة عن ربيعة أوجه، إذ كانت اجزاء الإمام والمؤذن في المسجد، فالصلاة
مكرهه، لأن من أراد الإمام مع من لا يؤموا به، في أربع أوقات، ومأذني في
المسجد، ذكر عبد الأئمة أسعد رحمه الله تعالى في كتابه أن صلاة غير مكرهه
بلا حرج، وكثير من مساجد ذكرها في هذه المسألة اختلاف ضابط : منهم الله تعالى،
بعضهم قالوا بكونه، وإليه ما في السجدة الإمام شمس الأئمة الخليلي، والسجدة الإمام الزاهد
كن (إسلام أخصر) وحكي أن هذه الأئمة ونفسه في من ضمن الأئمة الخليلي رحمه الله

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٤) في الصلاة، أن الإمام من مسجد وابن ماجه في مسند
(٢) باب ما في الصلاة على الخنزيرة في المسجد وابن أبي عمير في نسخة (١٩٧٦)
باب في الصلاة على الميت في مسجد من مسجد بني أمية وقد تروى في نسخة (٥٧٩) (٥٨٠)
باب الصلاة على الخنزيرة في المسجد، وأحمد في مسنده (٩٢٩) (٩٣٨) والطحاوي في شرح
صلى الأثر (١٦٢) والطحاوي في مسنده (١٢٢) وابن عبد البر

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب من كتب علماء الفقه ...
 بعض النسخ التي ظهر من هذه النسخة ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

۱۰۰۰ ج۱۱ (کتاب الفقه و التفسیر) ... من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...
 من جملة ما قيل في هذا الباب ...

مع ٧- كتاب الكراهة ولا يستحسن ٥٥٠ - الصلاة الصلاة يرجع وبلاؤه القراء والذكر

وقد صرح أنه كان على خاتم أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بدلان^١، وكان على خاتم أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه خر كساة تركان على حمار ديب صواب أنه عليه صورة أحد وإن كانت الصورة كبيرة بحيث تدور لتناظر من بعد، بكرة مساكها والصلاة إليها؛ لأن إمساك الصورة التي به يرمي بهذا القسم، والصلاة التي به يشبه بعضها وحاصلها فيكره؛ إلا إذا كانت مفلطحة الرأس، فحينئذ لا يكره؛ لأن بدل الرأس لا يبعد وتفسير وضع الرأس في هذا الباب أن يدعى رأس الصورة يخط بخلافه، بحيث لا يخط للرأس أثر الصلاة، أو يخط على رأسه شيء، بحيث لا يبقى للرأس أثر الصلاة، وإنما إذا خط ما يبرئ الرأس والتخمد، فلا حرج له، ولا يخرج بصورة يه من أن تكون صورة؛ لأنه يصير شبه الطوق، ومن الطوق ما هو مطرق، فلا يخرج بصورة يه من أن تكون صورة^٢، وحسب التخييل وحسبهم الله تعالى في رأس صورة بلا حجة، أنه هل يكره التخاذل والصلاة عنه

ثم الكراهة في الصورة في حق المصلي على التعارض، بعضها فوق بعض، وأصلها كراهة ما يكون على القلب أمام المصلي، ودونه في الكراهة أن يكون فوق رأس المصلي، ودونه ما يكون حقه على حائط، أو على استبر، أو على الجدار.

٩٤٧٧- وإن كان الصورة في سبيل والنياب في غير حالة الصلاة على موضع موعود يرجع إلى تعظيمه بكرة، ومع يرجع إلى تحقيرها فلا يكره، وفي هذه إذا كانت الصورة معروفاً على السامع لا يكره، وإذا كانت الباطل مضموناً بكرة، ولذا في حق المصلي على الباطل الذي فيه صورة، إن كانت الصورة في موضع لعدم لا يكره، وإذا كانت الصورة في موضع السجود بكرة، ومع هذا إذا صلى في حله فوجوا لا يحكم بمسح الصلاة لاستجماع موانعها، وأما كتاب، الذي ينبغي أن يفتى بالاعتناء على غير وجه الكراهة، وكذلك الحكم في كل صلاة، تنب مع الكراهة، هي كذا ذكره الشيخ الإمام صدر الإسلام رحمه الله تعالى.

وذكر الشيخ الإمام لأحد شيوخ الأئمة الطولاني رحمه الله تعالى في نحو ما ذكره صدر الإسلام في حاشائه أخرى وصورة ما إذا صلى خلف إمام يحس في الأمر، يعني أنه يجب الصلاة، وكان يروى ذلك عن الطائفة التي عمن رضي الله تعالى عنه، وكثير من هذا النوع مسكوة هي كتاب الصلاة

(١) هذه الكلمة حرم (اصح)

(٢) ٩٤٧٧- للمخرجين سقط من الأصل البند في طووف

۹۲۸. دلو مہاسی مکروہ اثر ہے۔ ہو بھونکے ماہیوں سے لڑتا ہے، نہ پھانسی مانتا ہے،
مکروہ، زلزلہ اور بھونکے سے ڈرتا ہے۔

مسائل التفسير

[illegible]

٩٤٥٠ - حارس بصر لا اله الا الله، وحشاشي بقدر صلاح فدايه لا اله الا الله، أو
 عتي صلي الله على محمد بنهم لأنه بعد ثلاث مساء خلاف حاله (أو حال في مجلس
 تعلمي) مداحي الشريفة ودل لغات القوم كبروا بميثاق
 ٩٤٦١ - رحل برقع اسم الله تعالى بمقتضاه، يعطيه، ويغفر محلا الله، أو
 ربك الله! لأن يعطيه سم الله تعالى واحده في كل يوم.

مستطاب، قراءة القرآن

٩٤٦٤- فارمجداد خداوند تو ای من که با من لایس سر راه الهی تو می
 طعام، دانه و غیره من بر حبیبه رضی الله تعالی عنه و کبره السعدی من النعمین دانه
 مساجیم و حبیبه الله تعالی لا خلاف می حقیقه. آن اسحق، یکره، دانه که بر من
 عده نه یکره الله تعالی، آنه بر من عده عده و مشاعی، دانه شمشیر له، فیکه دانه
 صحیفه و پاهای و عده و یکره دانه، دانه دانه و دانه و دانه و دانه و دانه
 می نکشی ای من از امر من ای. و یکره دانه ای دانه لایس بر من عده و دانه ای، فیکه
 انصاف علیه و حر و یکره دانه و دانه و دانه و دانه و دانه و دانه و دانه و دانه
 ٩٤٦٥- واپس بر تو دانه ای حبه. دانه دانه و دانه و دانه و دانه و دانه و دانه و دانه

المصاحف حباً لأن الاسمح بحذره، والمصحف رضى الله تعالى عنهم كانوا يمشون من المصاحف

٩٤٢٩- رجل نظر القرآن كله في يوم واحد، وروى آخر بقراءة سورة الإخلاص في يوم واحد خمسة آلاف مرة، كان كان الرجل ملتزماً بقراءة القرآن اقصى، لأنه قد أدى الحکم عالم يحسن في غيره

٩٤٤٠- إنا، قال، بسم الله الرحمن الرحيم، وأزاد به قراءة القرآن سورة خلقه، وإن أراد به الخصال القراءة كما يقرأ التمسيد على الأستاذ لا يتعدى، فعلى هذا لا يبلى للمحب أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم، ١٠١، قراءة القرآن، وإن أراد به النسب، أو افتتاح القراءة بالأب، من محمد بن عبد الله بن أبي أسامة سورة، أو قراءة سورة، فعليه يستعد بالله من الشيطان الرجيم، ويسبح ذلك بسم الله الرحمن الرحيم، فإن استعاد سورة الأمان، وسمى ومعه، فربما يلى سورة التوبة، وقراءتها كما تقدم من الاستعداد والتسمية، ولا يسمى به أن يخالف الذين لقنوا، وكثير المصاحف التي في يدي الناس، فإن أنشروا على حتم سورة الأمان فطعن القراءه، ثم أراد أن يتتدى سورة التوبة كان كالأداة لفته قراءته من الأفعال، فعليه ويسمى، وكلما سافر السورة

٩٤٤١- أحسنه في كتاب حبس تعلمه انصبيان حرف حرقاً، أي كلمة كلمة، ولا تعلمهم أية ما، لأن الصلوة يتدفع بالأول، والمسطح من الصلوة، قراءة بالهاتكة بعد المكتوبة لأجل، لها من سحابة، وجهاً مع الجميع مكروهة، وكذا في قراءة الكاهن إلى الآخر مع الجماعة مكروهة، لأن بهما سم يندل ذلك عن المصاحف، وهي الثابتين، وصلى الله تعالى عليهم أجمعين

٩٤٤٢- عتري إنا سمع الله، عا لأفضل أن عكس عن القرآن، ويسبح فثقه، به ورد الاختار

٩٤٤٣- والمؤمن إذا سمع اسم النبي ﷺ لا يجب عليه الصلاة؛ لأن قراءة القرآن على نظمة بتأليفه النفس من الصلاة على النبي ﷺ، فإذا قرأ من القرآن، إن صلى على النبي ﷺ فحسب، وإن لم يحسب فلا شيء عليه في فتاوى أهل سمرقند

ورأيت في كتابي المعية أبي جعفر رحمه الله تعالى ١٥٠ الرحمن إذا كان يقرأ القرآن فيقول المؤذن، روى أبو حنيفة رحمه الله تعالى عنه أنه يرد جواب المؤذن بقله، وهو محمد رحمه الله تعالى أنه يصر على القراءه، ولا يثيب إياه ولا يشبهه، بل يله كما لا

ج ٧- كتاب الكراهية والاستحسان - ٤٦٤ - المجلد ١ الصلاة والتسبيح والادعية والذكر
أخبره أنه أن يؤمهم، هكذا روي الحسن البصري عن رسول الله ﷺ، وبما كان هو أحق بالإمامة
منه^١، ولا فساد فيه مع هذا، بكونه لم يملكه لا يكره له أن يؤمهم.

٩٤٦٦- فترجع عن إمام الغرابة هل يكره؟ تكلم المسامح رحمهم الله تعالى فيه، قال
بعضهم لا بأس به، مؤيد ﷺ، وبما أنكرت بأحد وانكم^٢، وقال ﷺ: ليس منا من لم
ينكر بالقرآن^٣.

وقد أنكرهم هو مكره، ولا يصلح الاستماع إليه، لا بد به نشيب بعض نفسه في حال
فسقهم، ولهذا كره هذا النوع من الأذان.

٩٤٥٧- رجل يقرأ القرآن، ويلحن في قراءته، فسمع إماماً، به علم أنه لو نطق
الصواب لا يدخل فيه الزحشة بشيء، وإن علم أنه لو نطق بهجبت العذرة، فهو في سعة
من أن لا يملكه.

قالوا: يجب على المولى أن يهضم مملوكه من القرآن، طرد به يحتاج إليه، وإذا سأل العلم من
ألف إمام، فكأنهم الكذب بالدم على أفعه وجيبته، جاز للاستماع، وبما أنه ولو أراد
أن يكف ذلك بالبول لم يغفل ذلك عن التقدم، وقد قيل لا بأس به إذا علم أن فيه شعاعاً
وهذا لأن الغرمة تنقطع عند الاستسقاء على ما يأتي بانه بعد هذه المسألة - إن شاء الله تعالى -.

٩٤٥٨- وإن أراد المصلي لعمود، فالتقى هو موانع بقرآن، أعمود به من الشيطان

(١) ما بين المشقوس مناه من الأصابع وأبداً من ثم ومعه.

(٢) أخرجه أبو داود في سنة (٤٦٨)، استجيب للرسول في القرآن، والسائر في محله فذكر
(١٠٨٨-١٠٨٩)، ابن حمزة في "صحيحه" (٦٥٥ و٦٥٦)، باب التعميد في ترك سوية
الصوت، روي حسن في صحيحه (٧١٩)، باب يباحه بحسن له صوتاً للقرآن، وإلحاقه في
مستدركه (٢٠٩٨) ٢٠٩٩، ٢١٠٢، ٢١٠٣ و٢١٠٤ و١٢٠٩، والبدوي في سنة (٣٢٠٠)
باب التفتي بالقرآن، واليهي في الله الصلوة (٦٠٣٣)، باب في قرآن القرآن والحمد لله
وفي الذكر (٢٢٤٤-٢٢٤٥) باب كيف مرارة من قبل والناس في تنجس (١٠١٥-١٠١٦)،
باب تزيين القرآن بلا صوت، وابن ماجه في سنة (١٣٤٦)، باب حسن الصوت بالقرآن.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٠٨٩)، باب قول الله تعالى (لا تتركوا الصلاة) - وهو مروي في
سنة ١١٦٩٦، باب الشرح في القرآن، وفي صحيحه في سنة (١٣٣٧)، باب في حسن الصوت
بالقرآن، وفي أبي سبحة في مصنفه (٨٢٣٨)، باب في حسن الصوت، وأبو يعلى في مستدركه
(١٨٩)، والبيهقي في شعب الأيمان (١٠٠٦) والبيهقي في الكبير (٣٠٨٥)، باب حسن
الصوت، بالقرآن والذكر واللام في سنة (١٤٩٠)، باب اللحن بالقرآن، وسامع في مستدركه
(٢٠٩٣)

الرجية - ولو قال: عود رافقه العظيم، لم يأتى أعوذ - لأنه أنشيع، فليس به - قال في
الكاتب ولا أحب، أن يقول: أعوذ بالله من شيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم، لأنه
يخير من صلاته العوذ والقرآن، وينبغي أن يكون القراءة مختصة بالعمود

فهرس الموضوعات لمجلد السابع من المحيط لمرهاس

| | |
|----|--|
| ٣ | كتاب السرقة |
| ٤ | الفصل الأول من تفسير سرى وحكمها |
| ٧ | الفصل الثاني من سار بشرائط متى لا بد منها لرحوب قطع |
| ١٨ | ومما يتصل بهذه الأساس |
| ١٢ | ومما يتصل بهذا الفصل |
| ٢٢ | بياد ما يجب لقطع ، وه ، لا يجب |
| | الفصل الثالث من الرجل سرقة سبتي أحدهما لا يجب النفع به |
| ٢٧ | لو لا يجب النفع به |
| ٣٠ | الفصل الرابع من معرفة آخر ، وكيفية صحة الأخذ |
| ٣٣ | ومما يتصل به بمصر |
| ٣٦ | الفصل الخامس من عدم يترك في السرقة |
| ٣٨ | الفصل السادس من ظهور السرقة |
| ٤٧ | الفصل السابع من التدخل في حد السرقة |
| ٤٩ | الفصل الثامن من السارق يقطع في السرقة ، ميرتها ناج |
| ٥١ | المدبل النسخ ، في ، رد الصرعة على المقتل |
| ٥١ | هذا الفصل يشمل على ثلاثة دوحه |
| ٥٢ | وه ، يتصل بهذا الفصل |
| ٥٢ | الفصل العاشر من سارق سبوت حدث في السرقة |

- ٥٤ وفي آخر جهاد بعد اختراجه .
- ٥٨ الفصل الحادي عشر في ثلاث المروى والسلاكة
- ٦٠ الفصل الثاني عشر في أربع المروى من غير ذلك
- ٦٢ الفصل الثالث عشر في قطاع القديس
- ٦٨ الفصل الرابع عشر في جميع فقه من المهاجم والمضد
- ٧٢ الفصل الخامس عشر في بيان من له إقامه الجهاد
- ٧٤ الفصل السادس عشر في دمرها
- ٨٣ كذا .
- ٨٩ الفصل الأول في بيان منه جهاد
- ٩٢ ومما تضمنه الفصل
- ٩٤ الفصل الثاني في بيان منه جهاد حوله هذه الكثرة
- ٩٧ الفصل الثالث في بيان من يجوز قتله من أكثر كبر من لا يجوز
- ١٠٢ الفصل الرابع في بيان ما ينشئ لا يجوز
- ١١٠ الفصل الخامس في بيان من يجزى به تخريج إلى الجهاد من غير كراهة .
- ١١٠ ومن لا يجوز
- ١١٥ الفصل السادس في بيان منه جهاد منسحب من الحرب
- ١١٩ وفي إدخال المعاهد وفي سبب أهل الشقاق منسحب منهم
- ١٢٥ وأما الذي في سمر
- ١٢٩ الفصل السابع في تدبيره
- ١٣٢ الفصل الثامن في الجهاد
- ١٣٦ الفصل التاسع في حذره في الحرب
- ١٣٨ الفصل العاشر في بيان من حذره الأضر ما لا يجب
- ١٣٩ الفصل الحادي عشر في إلى حبل يحل على المراكز
- ١٤٤ الفصل الثاني عشر في بيان مسائل الأمان
- ١٤٥ وفي منه بيان منه جهاد ومن منسحب (المنسحب من)

- نوع آخر من بيده من يستحق الضل وهو لا يستحق الضل ٢٦٤
- الفصل السادس والعشرون في معاملة ثغرى بين السلم والخرى من دار الحرب ٢٦٥
- أورق المسلمين في دار الحرب ٢٦٥
- وما يتصل بهذا الفصل ٢٦٧
- الفصل السابع والعشرون في الخرى من دار ما يحكم فيها من رجلة أو يودع ٢٦٧
- ودائع ثم يمتل دار الحرب يجوز أو يقتل أو يحرر ٢٦٧
- الفصل الثامن والعشرون في الخرى من دار ما يحكم فيها من رجلة أو يودع ٢٦٧
- في دار الحرب ما سلم منها ثم ظهر المسلمون على المتمر ٢٦٧
- الفصل التاسع والعشرون في أصول الغنائم وقضات بعض المقاتلين قبل الفسحة ٢٦٨
- الفصل الثلاثون في زوال المتمر عن علم حكم واحد من المسلمين وما يحصل به ٢٦٨
- الفصل الحدين والثلاثون في الموقعة ٢٦٨
- الفصل الثاني والثلاثون في أحكام أهل البنى واخوتهم ٢٦٩
- الفصل الثالث والثلاثون في الخرى من دار ما يحكم فيها من رجلة أو يودع ٢٦٩
- الفصل الرابع والثلاثون في دعوى الجاهل الضكاح والنسب ٢٦٩
- الفصل الخامس والثلاثون في دعوى الجاهل الضكاح والنسب ٢٦٩
- وفي أحد المقاتل القديم، وما لا يجزى فيه الإحرار ٢٦٩
- وما يتصل بهذا الفصل ٢٦٩
- وما يتصل بهذا الفصل ٢٦٩
- الفصل السادس والثلاثون في بيع الغنائم وما يتصل به ٢٦٩
- نوع آخر من ٢٦٩
- نوع آخر من ٢٦٩
- الفصل السابع والثلاثون في الخرى من دار الإسلام فيما يرى عدداً مسلماً ٢٦٩
- فيما يرى عدداً مسلماً ٢٦٩
- ثم يحرر له دار الإسلام مراعاة له لا أو غير مراعاة له ٢٦٩
- الفصل الثامن والثلاثون في سهم الغرسان والفرجالة ٢٦٩

- نوع آخر منه : ٢٦٢
- وما يتصل بهذا النوع : ٢٦٦
- نوع آخر : ٢٦٩
- نوع آخر فيما يتعلق سهم العارس في دار الحرب وما لا يتعلق : ٢٧٢
- نوع آخر في دفع الغرم بالشرائط السهم : ٢٧٧
- نوع آخر : ٢٧٩
- تفصيل لتاسع والثلاثون في الشركة مع أهل القسكو في النجسة في دار الحرب
- وفي دار الإسلام ويدخل في هذا التفصيل سهم الخيل والرجالة أيضاً ٢٨٣
- وما يتبع هذا الفصل : ٢٨٧
- تفصيل الأربعون في العيب بوجوده في بعض القبيصة ٢٩٠
- تفصيل الحادي والأربعون في الرجل يكون في دار الحرب ثم يخرج إلى دار الإسلام
- أو إلى عسكر المسلمين في دار الحرب ، ومعه سلاح ويقول : وهب لي أهل الحرب
- أو قال : شئيت هذا من أهل الحرب ، وما يتصل بذلك ٢٩٢
- ٩ تفصيل الثاني والأربعون في مسائل المرتدين وأحكامهم ٢٩٧
- الشوق الأول : في إجراء كلمة الكفر مع علمه أنها كلمة الكفر ، أو من غير علمه ،
- وفي الخطأ في ذلك ، وفي حديث النفس ، والرضا بالكفر ٢٩٧
- نوع آخر فيما يقال في ذات الله تعالى وصفاته : ٢٩٩
- نوع آخر في ذكر المكان لله تعالى : ٤٠٠
- نوع آخر فيما يضاف إلى فعل الله تعالى : ٤٠٠
- نوع آخر في المنكرات من جنس المسائل المتقدمة ٤٠٢
- نوع آخر : ٤١٥
- نوع آخر فيما يعود إلى القبيح : ٤٠٦
- نوع آخر فيما يعود إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام : ٤١٧
- نوع آخر في رد الأوامر الشرعية ٤١٩
- نوع آخر فيما يعود إلى الملائكة عليهم السلام ٤٢١

- نوع آخر فيما يتعلق بالقرآن ٤١١
- نوع آخر فيما يتعلق بالنسبة والزكاة والصوم ٤١٢
- نوع آخر فيما يتعلق بالأذكار ٤١٦
- نوع آخر فيما يتعلق بأمر الأحرار كالتباعد وتحت والميراث والحساب ٤١٧
- نوع آخر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤١٨
- نوع آخر فيما يتعلق بالحلال والحرام ٤١٨
- نوع آخر في العلم والعلماء والأبرار والمصالحين وحلب أحد المختصين
من صاحب الذهب إلى الشرع، أو إلى باب القصاص ٤٢٠
- نوع آخر فيما يتعلق عند التعزية والرحمة والبر من المرض ٤٢٢
- نوع آخر في الرجل يقول لغيره: يا كافر! أو يقول لأمرأته: يا كافر! يا ملعون! ٤٢٣
- نوع آخر في الرجل يقول لزوجته: يا مع وما يتصل بها ٤٢٣
- نوع آخر في معنى ما لا ينبغي أن ينهى ٤٢٦
- نوع آخر في التنبؤ بالكفار، وإن ترجيح الكافر على المسلم
وفي علامة التي أسلم على تركه منه ٤٢٧
- نوع آخر في الخروج إلى الجمعة والعلم إلى صلاة المسجون
والإهداء إليهم في يوم النيروز وفيون هداياهم في ذلك اليوم ٤٢٨
- ولتخاذ الطوائف لأهل النيروز الحاج والقمع لأجلهم ٤٢٨
- نوع آخر فيما يتعلق بالسلطين والجباية والأكسيرة ٤٣٠
- نوع آخر في كلام النسيئة في حانة الفسق وهي غير هذه الحالة ويدخل في هذا النوع
بعض مسائل الخمر ٤٣١
- نوع آخر في تعليم الكفر وتثنيته والأمر بالارتداد ٤٣١
- نوع آخر في الارتداد على التنظير بنفقة الكفر وما يتصل به ٤٣٢
- نوع آخر في التعريفات ٤٣٣
- نوع آخر ٤٣٦
- نوع آخر ٤٣٧

| | |
|-----|---|
| ٤٣٩ | نوع آخر: |
| ٤٤٧ | نوع آخر: |
| ٤٤٥ | نوع آخر: |
| ٤٤٦ | نوع آخر في تصرفات المرتد والمردة: |
| ٤٤٩ | نوع آخر في ميراث المرتد: |
| ٤٥٣ | نوع آخر في المرتد إذا ملأ بدار الحرب: |
| ٤٥٦ | نوع آخر: |
| ٤٥٨ | نوع آخر في جنابة المرأة الأجنبية عليه، وما ينص بذلك: |
| ٤٦٢ | نوع آخر في تصرفات هذا الفصل: |
| ٤٦٤ | الفصل الثالث والأربعون في المهرقات: |
| ٤٧٣ | كتاب التكملة والاستحسان: |
| ٤٧٥ | الفصل الأول في العمل بخير الواحد: |
| | النوع الأول: في الإخبار عن أمر ديني نحو الإخبار عن نجاسة الماء |
| ٤٧٥ | وطهارة، وحرمة الخمر وإباحته، وما ينص بذلك: |
| ٤٨٠ | نوع آخر في تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته أو في حرمة الدين وإباحته: |
| ٤٨٣ | نوع آخر في العمل بخير الواحد في تعارضات: |
| | نوع آخر في العمل بخير الواحد بارتداد أحد الزوجين |
| ٤٩٣ | ومائر صاع والطلاق والنفقة وفساد الكفاية: |
| ٤٩٨ | الفصل الثاني في عمل مغالب الرأي: |
| ٥٠٢ | الفصل الثالث في الركن من رجلا يغتال لمياه وما ينص به: |
| | الفصل الرابع في الصلاة والسيح ونحوه المهرق والذكر والدعاء |
| ٥٠٣ | ورفع الصوت عند قراءة القرآن والذكر والدعاء: |
| ٥٠٨ | مسائل النسيح: |
| ٥٠٨ | مسائل قراءة القرآن: |
| ٥١١ | مسائل الدعاء: |